

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور التسيير الجبائي في توجيه السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية-
دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: جباية ومالية المؤسسة

إشراف الأستاذة:

د. مليكة كرمي

إعداد الطالبة:

عفاف بولحية

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

دور التسيير الجبائي في توجيه السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية-
دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: جباية ومالية المؤسسة

إعداد الطالبة: عفاف بولحية

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
طويل أسيا	أستاذ	جامعة البليدة 02	رئيسا
مليكة كرمي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
معزوز نشيدة	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
لعرابي حمزة	أستاذ	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
سمسوم صليحة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا
شنوف حمزة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الجزائر 03	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى؛

والذي حفظه الله

والدتي حفظها الله و رعاها

و إلى كل طالب علم مثابر وطموح

الشكر والتقدير

قال تعالى {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} (سورة إبراهيم الآية- 07-)

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للمشرفة الأستاذة الدكتورة كرمي مليكة على كل الجهود المبذولة، كما أشكر لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذا العمل، وإلى كل من قدم لي الدعم بكافة أشكاله لا سيما السادة إدارات شركة كوندور الكترونيكس، من أجل إعداد هذه الأطروحة في صورتها النهائية.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التسيير الجبائي في توجيه القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية، باعتبار أن التسيير الجبائي يعتبر آلية لتقليل الضرائب في حدود النصوص القانونية وذلك من خلال مختلف الممارسات المالية والمحاسبية وكذا الاستفادة من الاعفاءات المنصوص عليها في القوانين الضريبية، وعليه فالمؤسسة ملزمة بالأخذ بعين الاعتبار العامل الضريبي عند اتخاذ القرارات بما يخفض الوعاء الضريبي إلى أقل قدر ممكن دون الوقوع في مخاطر التسيير الجبائي العدواني. وفي هذا تم إجراء الدراسة على مؤسسة كوندور إلكترونيكس للفترة الممتدة 2017-2022، وباللجوء إلى القوائم المالية للمؤسسة المعنية والمقابلة والملاحظة خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التسيير الجبائي يؤثر على توجيه السياسات المالية من خلال تخفيض الاعباء الضريبية المتعلقة بكل من سياسة الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح فالإمام المسير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة بمختلف الجوانب المالية وخاصة منها الجبائية، مكنه من أخذ صورة عن الامتيازات الجبائية والأساليب المحاسبية المالية والمحاسبية التي توجه السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، السياسة الاستثمارية، السياسة التمويلية، سياسية توزيع الأرباح، مؤسسة كوندور إلكترونيكس.

Abstract :

This study aims to learn about the role of tax management in guiding the financial decisions of the economic institution. In view of the fact that fiscal management is a mechanism for reducing taxes within the limits of legal provisions through various financial and accounting practices, as well as the use of exemptions provided for in tax laws, The institution is therefore obliged to take into account the tax factor when making decisions to minimize the tax base without falling into the risk of aggressive fiscal management. This study was conducted on Condor Electronics for the period 2017-2022. The study found a series of findings, most notably that fiscal management affects the direction of fiscal policies by reducing the fiscal burden on both investment policy; Finance, dividend distribution, the knowledge of the fiscal master in the institution studied in various financial aspects, especially fiscal enabled it to take a picture of fiscal privileges and financial and accounting methods to make appropriate decisions.

Keywords : Tax management, Investment policy, Funding policy, Dividend Policy, Condor Electronics Corporation.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
رقم الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	الشكر والتقدير
-	الملخص
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	تعريف المختصرات
-	قائمة الملاحق
VIII-II	مقدمة
-	الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي
10	تمهيد
11	المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي
11	المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية
11	1. الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي
13	2. تعريف التسيير الجبائي
18	3. التسيير الجبائي والمصطلحات الأخرى المشابهة له
22	4. مبادئ التسيير الجبائي
22	المطلب الثاني: نظريات وحدود التسيير الجبائي
22	1. عرض نظريات التسيير الجبائي
25	2. حدود التسيير الجبائي
26	المطلب الثالث: أسس وأهداف التسيير الجبائي
26	1. أسس التسيير الجبائي
27	2. أهداف التسيير الجبائي
29	المبحث الثاني: مرتكزات التسيير الجبائي
29	المطلب الأول: حوافز ومراحل التسيير الجبائي
29	1. حوافز التسيير الجبائي
30	2. مراحل التسيير الجبائي
32	المطلب الثاني: إستراتيجيات التسيير الجبائي
36	المطلب الثالث: عيوب وقيود التسيير الجبائي
36	1. عيوب التسيير الجبائي
37	2. قيود التسيير الجبائي
38	المبحث الثالث: قياس التسيير الجبائي، تأثير أليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي وتسيير المخاطر الجبائية

قائمة المحتويات

38	المطلب الأول: وظيفة الضرائب في المؤسسة وقياس التسيير الجبائي
38	1. وظيفة الضرائب في المؤسسة
39	2. طرق قياس التسيير الجبائي
42	المطلب الثاني: تأثير آليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي
42	1. تعريف حوكمة الشركات
43	2. أهداف حوكمة الشركات
44	3. آليات حوكمة الشركات
45	4. أهمية حوكمة الشركات
45	5. أثر آليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي
49	المطلب الثالث: أثر التسيير الجبائي على المخاطر الجبائية
49	1. مفهوم المخاطر الجبائية
53	2. تسيير المخاطر الجبائية
58	الخلاصة
-	الفصل الثاني: السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية
60	تمهيد
61	المبحث الأول: السياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية
61	المطلب الأول: ماهية السياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية
61	1. مفهوم السياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية
63	المطلب الثاني: تحليل بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية
63	1. الاستثمار
70	2. العائد والمخاطرة
73	3. القرار الاستثماري
77	المطلب الثالث: أدوات تقييم السياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية
77	1. معايير التقييم في ظل ظروف التأكد
81	2. معايير التقييم في ظل ظروف عدم التأكد
84	المبحث الثاني: السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية
84	المطلب الأول: ماهية السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية
84	1. مفهوم السياسة التمويلية
86	2. محددات و أولويات السياسة التمويلية
88	3. مراحل إعداد السياسة التمويلية
89	المطلب الثاني: تحليل بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية
89	1. التمويل
91	2. القرار التمويلي
94	المطلب الثالث: تكاليف مصادر السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية والمداخل النظرية المفسرة للهيكل التمويلي
94	1. تكاليف مصادر السياسة التمويلية
96	2. المداخل النظرية المفسرة للهيكل التمويلي

قائمة المحتويات

105	المبحث الثالث: سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية
105	المطلب الأول: مفهوم سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية
105	1. تعريف سياسة توزيع الأرباح
107	2. أسباب توزيع الأرباح
108	3. إجراءات توزيع الأرباح
109	4. أنواع سياسة توزيع الأرباح
110	المطلب الثاني: محددات وعوامل سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية
110	1. محددات سياسة توزيع الأرباح
111	2. العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح
114	المطلب الثالث: نظريات سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية
114	1. نظرية حيادية سياسية توزيع الأرباح
115	2. نظرية العصفور في اليد
115	3. نظرية التمييز الضريبي
116	4. نظرية أثر الزبون
116	5. نظرية الإشارة
116	6. نظرية الوكالة
117	7. نظرية تكاليف الصفقات
118	الخلاصة
-	الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي و السياسات المالية: مقارنة نظرية
120	تمهيد
121	المبحث الأول: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسة الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية
121	المطلب الأول: ماهية التحفيزات الجبائية
121	1. تعريف التحفيزات الجبائية
122	2. مميزات التحفيزات الجبائية
123	3. أهداف التحفيزات الجبائية
124	4. أشكال التحفيزات الجبائية
125	5. العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية وشروط نجاحها
126	المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
126	1. الإستثمارات المعنية بالتحفيز الضريبي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
127	2. التحفيزات الجبائية المقدمة في إطار دعم ANDI
129	المطلب الثالث: تأثير التسيير الجبائي على معايير القرار الاستثماري
129	1. تأثير الضريبة على VAN
130	2. تأثير الضريبة على مدة استرجاع رأس مال المستثمر
130	3. تأثير الضريبة على المعدل الداخلي للمردودية
131	المبحث الثاني: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسة التمويلية في المؤسسة الاقتصادية
131	المطلب الأول: نظريات تأثير التسيير الجبائي على السياسة التمويلية
131	1. نظرية Modigliani & Miller
135	2. نظرية التوازن
137	3. تكلفة الوكالة
137	المطلب الثاني: تأثير التسيير الجبائي على مصادر التمويل الداخلي

قائمة المحتويات

137	1. الأسهم
138	2. التمويل الذاتي
141	المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي ومصادر التمويل الخارجي (القروض الطويلة والمتوسط الأجل)
141	1. سياسة الاقتراض
143	2. أثر العامل الجبائي في تدنية تكلفة الديون
146	3. العلاقة بين الوفر الضريبي والديون
150	المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية
150	المطلب الأول: إدارة الضريبة بالأرباح
150	1. الأدبيات النظرية لإدارة الأرباح بالضريبة
153	2. إدارة الأرباح باستخدام الضرائب المؤجلة
154	المطلب الثاني: تأثير التسيير الجبائي على ترحيل الخسائر وتوزيعات المساهمين
154	1. تأثير التسيير الجبائي على ترحيل الخسائر
156	2. تأثير التسيير الجبائي على توزيعات المساهمين
157	المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وإعادة استثمار الأرباح
159	الخلاصة
-	الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس
161	تمهيد
162	المبحث الأول: التعريف بمؤسسة كوندور الكترونيكس، وخصائصها الجبائية والمالية
162	المطلب الأول: لمحة عامة عن مؤسسة كوندور الكترونيكس
162	1. تعريف ونشأة المؤسسة
164	2. لمحة ديموغرافية
165	3. المراحل التي مرت بها المؤسسة
166	4. مهام وأهداف المؤسسة
168	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور الكترونيكس
167	1. المديرية العامة
171	2. وحدات الإنتاج
171	المطلب الثالث: الخصائص الجبائية والمالية لشركة كوندور الكترونيكس
171	1. الإطار الجبائي لشركة كوندور الكترونيكس
178	2. دراسة الهيكل المالي لشركة كوندور الكترونيكس
185	المبحث الثاني: أساليب التسيير الجبائي والمالية والمحاسبية المستغلة من طرف شركة كوندور الكترونيكس
185	المطلب الأول: التسيير الجبائي من خلال الإستفادة من الإمتيازات الجبائية
185	1. المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير
188	المطلب الثاني: التسيير باستخدام الأساليب المحاسبية والمالية
188	1. فوائد القيمة عن التنازل عن قيم التثبيات
188	2. ترحيل الخسائر
189	3. قرض الإيجار التمويلي
192	4. المؤونات
193	5. مصاريف البحث والتطوير

قائمة المحتويات

194	6. الضرائب المؤجلة
195	المطلب الثالث: نظام المجمعات كآلية للتسيير الجبائي
195	1. الهيكل التنظيمي لمجمع كوندور
197	2. إجراءات إعداد القوائم المالية المدمجة لمجمع CONDOR
199	3. سياق التجميع
199	4. مجموع الإمتيازات الجبائية الممنوحة في إطار مجمع كوندور الكتروني
206	5. المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على القيمة المضافة للسنوات (2017-2021)
207	6. المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على النشاط المهني للسنوات (2017-2021)
212	المبحث الثالث: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية في مؤسسة كوندور الكتروني
208	المطلب الأول: التسيير الجبائي كآلية لترشيد القرار الإستثماري لمؤسسة كوندور الكتروني
208	1. المزايا الجبائية المتحصل عليها في إطار ANDI
212	المطلب الثاني: أساليب التحليل لدور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي
212	1. تحليل ومناقشة وزن التمويل بالديون ضمن الهيكل التمويلي
213	2. تحليل ومناقشة تكلفة الاستدانة بعد الضريبة
215	3. تحليل ومناقشة الأثر الضريبي على تكلفة رأس المال
215	4. تحليل ومناقشة القيمة الحالية للوفر الضريبي
217	5. تحليل ومناقشة الوفرات الضريبية البديلة نموذج Titman & wessels
218	المطلب الثالث: تسيير المخاطر الجبائية لمؤسسة كوندور الكتروني
218	1. تعريف مصلحة الجبائية
219	2. إجراءات التدقيق الجبائي في مؤسسة كوندور الكتروني
220	3. الرقابة الجبائية كآلية لتسيير المخاطر الجبائية داخل مؤسسة كوندور الكتروني
226	الخلاصة
231-228	الخاتمة
247-233	قائمة المراجع
283-249	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين التسيير الجبائي والتجنب والتهرب الجبائي	20
2-1	التمييز بين التسيير الجبائي وإدارة الضريبة	20
3-1	طرق لقياس المعدل الضريبي الفعلي	40
1-3	المفاضلة بين طرق الاهتلاك الخطي والثابت	140
2-3	تحديد قيمة الوفر الضريبي حسب طريقة التمويل	143
3-3	دور العامل الجبائي في تدنية تكلفة الديون	144
4-3	مراحل تكون نتيجة للمؤسستين A و B	145
5-3	النتائج المتوقعة للضريبة والتكاليف المالية	146
1-4	بطاقة فنية للمؤسسة	164
2-4	تطور اليد العاملة خلال الفترة 2016-2018	164
3-4	جدول الضريبة على الدخل الإجمالي التصاعدي	172
4-4	كيفية حساب الرسم على استخدام الآلات السمعية البصرية	177
5-4	خصوم مؤسسة كوندور الكترونييس	178
6-4	أصول مؤسسة كوندور الكترونييس	179
7-4	نسب الهيكلية المالية للفترة 2017-2022	183
8-4	المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير بعنوان الرسم على النشاط المهني	185
9-4	المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير بعنوان الضريبة على أرباح المؤسسات	187
10-4	الوفر الضريبي عن فوائض القيمة المحققة في السنتين 2018 و 2020	188
11-4	الوفر الضريبي عن خسائر القيمة لسنتي 2021-2022	189
12-4	الوفرات الضريبية الناتجة عن قرض الايجار التمويلي	190
13-4	الوفر الضريبي عن المؤونات	192
14-4	الوفر الضريبي الناتج عن مصاريف البحث والتطور	193
15-4	الوفر الضريبي الناتج الضرائب المؤجلة	194
16-4	نسبة ونوع الرقابة التي تمارسها الشركة الام على الشركات التابعة	198
17-4	التسجيل المحاسبي لدى شركة SPA Beni Hotel لعملية شراء معدات المكتب والاعلام الالي	200
18-4	رقم الاعمال المحقق في اطار التجميع	202
19-4	امتيازات الرسم على النشاط المهني داخل المجمع الجبائي لسنة 2020	203
20-4	ملخص الرسم على النشاط المهني المعفي بين الشركات التابعة للمجمع الجبائي لسنة 2021	204
21-4	الامتياز الجبائي المحقق في مجال الرسم على النشاط المهني لسنة 2020-2021	205

قائمة الجداول

206	المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على القيمة المضافة لسنوات 2017-2021	22-4
207	المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على النشاط المهني لسنوات 2017-2018	23-4
209	المزايا الجبائية المتعلقة بـ TAP لمجمع كوندور في إطار ANDI	24-4
210	المزايا الجبائية المتعلقة بـ IBS لمجمع كوندور في إطار ANDI	25-4
211	إجمالي المزايا الجبائية الناتجة عن إعادة الاستثمار لمجمع كوندور في إطار ANDI	26-4
213	معدلات الديون لمؤسسة كوندور الكتروني	27-4
214	تكلفة الاستدانة بعد الضريبة	28-4
216	القيمة الحالية للوفر الضريبي لمؤسسة كوندور	29-4
217	الوفرات الضريبية البديلة لمؤسسة كوندور الكتروني	30-4
220	تدقيق عمليتي الشراء والبيع في مؤسسة كوندور الكتروني	31-4
221	رقم الأعمال المصرح به والحقيقي لـ TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2015	32-4
222	رقم الأعمال المصرح به والحقيقي لـ TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2016	33-4
223	رقم الأعمال المصرح به والحقيقي لـ TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2017	34-4
224	رقم الأعمال المصرح به والحقيقي لـ TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2018	35-4

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	دورة التسيير الجبائي	18
2-1	أوجه الاختلاف بين السلوكيات الضريبية للشركة	19
1-2	المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة	72
2-2	مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم	77
3-2	العلاقة بين نسبة الاقتراض وتكلفة رأس المال حسب النظرية الكلاسيكية	97
4-2	العلاقة بين تكلفة رأس المال ونسبة الاستدانة وفق مدخل صافي الربح	100
5-2	العلاقة بين الاستدانة وتكلفة الأموال وفق نظرية صافي العمليات	102
6-2	الهيكل المالي الأمثل في ظل تكلفة الوكالة	103
1-3	العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية	130
1-4	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور Condor	168
2-4	التغير في مصاريف البحث والتطوير لشركة كوندور الكترونييس	193
3-4	تغييرات قيمة الضرائب المؤجلة لشركة كوندور الكترونييس	194
4-4	الهيكل التنظيمي لمجموعة كوندور	196
5-4	اجراءات اعداد القوائم المالية المدمجة لمجمع كوندور	197
6-4	مستوى القروض مقارنة بالوفرات الضريبية لمؤسسة كوندور الكترونييس	216

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
249	القوائم المالية لمجمع كوندور الكترونييس للفترة 2022-2017	1
273	الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية	2
278	الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار ANDI	3

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصار	باللغة الإنجليزية	باللغة الفرنسية	باللغة العربية
ETR	Effective tax rate	/	معدل الضريبة الفعلي
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	/	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	/	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
AETR	Average effective tax rate	/	متوسط معدل الضريبة الفعلي
CIDIA	/	Code de impôt directe et tax assimilées	قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
TVA	/	Taux sur valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	/	Taux sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
IBS	/	Impôts Sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
ANDI	/	L'agence national de développement des investment	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

مقدمة

كانت الضريبة متغيراً لا يحظى باهتمام كبيراً، حيث كان ينظر إليها على أنها مجرد عبء ضريبي يدفع جبراً، لكنها تطورت على خلفية الفساح المالية لمختلف الشركات العالمية سنة 2002، واكتشاف وجود فجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، أصبح لوظيفة الضرائب دوراً مهماً في الهيكل التنظيمي للمؤسسات مقارنة مع الوظائف الأخرى وتجسد ذلك في إصدار قانون **Sarbanes-Oxley Sax 404** الذي ينص على ضرورة تضمين أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة، ومنه فالضريبة تجاوزت كونها مجرد أداة تمويلية على المستوى الكلي (الدولة) إلى أداة لاتخاذ القرارات على المستوى الجزئي (المؤسسة)، تتمثل هذه القرارات في الاستثمار الذي يكون قصد تنفيذ إستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل بهدف توفير طاقات إنتاجية جديدة أو تطوير طاقات حالية وإحلالها وتجديدها أو التوسع فيها بعد دراسة الجدوى الاقتصادية، أما القرار التمويلي فيتمثل في تمويل هذه الاستثمارات إذ يعتبر من أصعب القرارات المالية لأن عجزها عن توفير مواردها المالية يؤدي إلى إفلاسها، بالإضافة إلى قرار توزيع الأرباح الذي يهدف إلى توزيع نسبة من الأرباح على حملة الأسهم في حال تحقيقها للأرباح، ولتوجيه وترشيد هذه القرارات بما يحقق أهداف المؤسسة بأدنى تكلفة، تعتمد المؤسسة على جملة من الآليات من بينها التسيير الجبائي الذي يعتبر آلية لتقليل الضرائب في حدود النصوص القانونية وذلك من خلال مختلف الممارسات المالية والمحاسبية التي تحقق وفورات ضريبية كعقود الإيجاري التمويلي ونتيجة لخصم فوائد قروضها من الدخل الخاضع للضريبة فإنها تخفض من العبء الضريبي، بالإضافة إلى خصم مبالغ الضرائب المؤجلة خصوم، خصم مصاريف البحث والتطوير... الخ، والاستفادة من الإعفاءات المنصوص عليها في القوانين الضريبية، كالإعفاءات المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتخفيضات المحددة قانوناً، وعليه فالمؤسسة ملزمة بالأخذ بعين الاعتبار العامل الضريبي عند اتخاذ القرارات بما يخفض الوعاء الضريبي إلى أقل قدر ممكن دون الوقوع في مخاطر التسيير الجبائي العدواني.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والتعرف على تأثير التسيير الجبائي على توجيه السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

✓ كيف يؤثر التسيير الجبائي على توجيه السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

مقدمة

وحتى يتسنى لنا الإجابة على إشكالية البحث قمنا بتجزئة السؤال الرئيسي الى أسئلة فرعية:

- ✓ ما هي طرق التسيير الجبائي التي تنتهجها مؤسسة كوندور الكترونيكس؟
- ✓ هل المسؤولين على اتخاذ القرار في مؤسسة كوندور الكترونيكس لديهم إلمام بجميع الجوانب الجبائية؟
- ✓ هل يؤثر التسيير الجبائي على توجيه مختلف السياسات المالية في مؤسسة كوندور الكترونيكس؟

2. فرضيات البحث: يعتمد البحث على الفرضيات التالية:

- ✓ الامتيازات الجبائية من أهم الطرق المستخدمة في التسيير الجبائي في مؤسسة كوندور الكترونيكس.
- ✓ يعد إلمام المسير في مؤسسة كوندور الكترونيكس بالعامل الجبائي مهما لاتخاذ السياسات المالية.
- ✓ يؤثر التسيير الجبائي على توجيه السياسات المالية من خلال تخفيض الأعباء الضريبية المتعلقة بكل من سياسة الاستثمار، التمويل، وسياسة توزيع الأرباح.

3. أهمية الدراسة:

يمكن الاحاطة بالأهمية العلمية والعملية التالية:

- ✓ قلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة خاصة على المستوى الجزئي (المؤسسة) بالإضافة الى اقتصار الدراسات السابقة على دراسة التسيير الجبائي كأداة لتسيير المخاطر الجبائية، لذا يعد البحث اسهاما في المكتبات للباحثين لإجراء دراسات أخرى؛
- ✓ التسيير الجبائي يعتبر وسيلة أساسية لتحسين إدارة الموارد المالية في المؤسسة من خلال تقليل الأعباء الضريبية بشكل قانوني، وبالتالي زيادة الأرباح الصافية. ففهم تأثير الضرائب يساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات مالية فعالة؛
- ✓ فهم التسيير الجبائي يساعد المؤسسات على الامتثال للقوانين الضريبية، مما يقلل من مخاطر التعرض للعقوبات والغرامات، حيث تفرض الدولة رقابة صارمة على الالتزامات الضريبية؛
- ✓ إعطاء أهمية للجانب الايجابي للعامل الجبائي داخل المؤسسة كونه أداة لتخفيض التكاليف في حدود ما ينص عليه القانون مع محاولة توعية المسيرين بضرورة أخذه بعين الاعتبار كعامل عند اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ أهمية التسيير الجبائي تكمن في حل اشكالية اتخاذ القرارات المالية من خلال اعطاء امكانية اختيار البدائل التي تكون ذات أعباء منخفضة وأرباح عالية بالاعتماد على استراتيجياته.

4. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى:

- ✓ محاولة التعرف على ما إذا كانت المؤسسة محل الدراسة تستعين بالعامل الجبائي في اتخاذ القرارات المالية؛
 - ✓ تبيان أهمية التسيير الجبائي في ترشيد الخيارات؛
 - ✓ محاولة التعرف على المعاملة الجبائية لكل قرار مالي في المؤسسة؛
 - ✓ محاولة معرفة كفاءة المسير داخل المؤسسة ومدى إلمامه بالجانب الجبائي.
- #### 5. أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن الرغبة في انجاز عمل معين له أسباب معينة فاختيارنا للموضوع يرجع الى:

- ✓ الرغبة الشخصية في معالجة موضوع يربط ما بين الجبائية ومالية المؤسسة؛
- ✓ توافق الموضوع مع تخصصنا؛
- ✓ قلة الدراسات التي ناقشت التسيير الجبائي وأثره على السياسات المالية على المستوى الجزئي من طرف الباحثين.

6. منهج الدراسة وأدواته: تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام منهج يخدم أغراض

الدراسة وللوصول الى الاجابة عن الاشكالية لإثبات أو نفي الفرضيات والوصول الى أهم النتائج، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تأطير الجانب النظري وتكوين خلفية حول مدى تأثير إستراتيجيات التسيير على توجيه السياسات المالية حيث تم الاعتماد على:

- ✓ الكتب العربية والأجنبية؛
 - ✓ الاطروحات والرسائل العلمية العربية والأجنبية؛
 - ✓ النصوص القانونية؛
 - ✓ المجالات والمقالات والملتقيات المحلية والدولية.
- والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية التي على كانت على مؤسسة كوندور إلكترونييس.

7. حدود الدراسة:

❖ **الحدود المكانية:** من أجل اعداد البحث تم بلوغ الحدود المكانية المتمثلة في مجمع كوندور

بولاية برج بوعريرج-الجزائر؛

❖ **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2017-2022.

8. الدراسات السابقة:

- باللغة العربية:

❖ دراسة محمد حمر العين (2011): رسالة ماجستير صادرة عن جامعة الحاج لخضر بعنوان "ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، تهدف هذه الدراسة الى التعرف على إدارة الجباية من قبل المؤسسة، الكشف عن أساليب ترشيد الاختيارات الجبائية للمؤسسة، خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي لتغطية احتياجاتها التمويلية، كما أنها تتمتع بنسبة كبيرة من التمويل الذاتي على مدار سنوات 2005-2008 نتيجة ارتفاع النتائج المحققة والاهتلاكات المطبقة وغياب تام للمؤنونات ذات الطابع الاحتياطي بينما لا تعير المؤسسة اهتماماتها الضريبية في اختيار نمط اهتلاك تنازلي الذي يرفع من القدرة التمويل الذاتي.

❖ دراسة مليكة زغيب، نظيرة قلادي (2014): الدراسة عبارة عن مقال منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية بعنوان "علاقة السياسية الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة في حالة سيجيكو بسكيكة" هدفت هذه الدراسة الى اظهار كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم مصلحة المؤسسة، محاولة معرفة ما اذا كانت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تستعين بالعامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها أولا، خلصت الدراسة إلى أنه يجب استغلال الامتيازات الجبائية والمتمثلة في الوفر الضريبي الناجم عن القروض والوفرات الضريبية الناجمة عن مصادر أخرى غير القروض.

❖ دراسة سهام كردودي، كردودي صبرينة (2014): الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسات جبائية بعنوان "الضريبة وأثرها في ترشيد القرارات المالية: دراسة تطبيقية لعينة من آراء المهنيين والأكاديميين لولاية بسكرة"، هدفت هذه الدراسة إلى ،محاولة التعرف على انواع القرارات المالية والعوامل المؤثرة بها، وخلصت إلى أن الضريبة من ضمن التكاليف التي تعتبرها المؤسسة تدفقات نقدية خارجة بحيث يجب على المسير المالي إدراجها كمتغير هام عند اتخاذ القرارات المالية، حيث تبين وجود تأثير بدرجة كبيرة للضريبة على قرار الاستثمار أما قرار التمويل فهو متوسط نتيجة لعدم فهم المسيرين الماليين لمصطلح الوفرات الضريبية أما بالنسبة لقرار توزيع الارباح فهو ضعيف مقارنة بالقرارين السابقين.

❖ دراسة صابر عباسي (2016): الدراسة عبارة عن اطروحة دكتوراه علوم تخصص محاسبة وجباية عن جامعة بسكرة، بعنوان " دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات"،

هدفت الدراسة الى معرفة دور مقارنة التسيير بالقيمة بواسطة الضريبة في اتخاذ القرارات المالية وإشكالية عدوانية السلوك في المؤسسات الاقتصادية إلا ان الدراسة ركزت على خمس قطاعات من خلال المقارن بين عينة من المؤسسات الاجنبية والجزائرية ذات الطابع دولي أو ما تسمى بالمؤسسات متعددة الجنسيات خلال الفترة من 2000 الى 2013، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد واللوجستي وكذلك معامل الارتباط لبريسون، ومن أجل تقدير بيانات البدائل تم الاعتماد على برمجية الايفيز، وفي الاخير توصلت نتائج الدراسة الى ان المؤسسات الاجنبية تهتم بالضريبة كونها خطر وتحاول تسييرها ولا تستعملها بكثرة في ادارة الارباح بل تستعمل مصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات... الخ، كما توصلت نتائج الدراسة أن هناك متغيرات تستعمل في عدوانية تسيير الضريبة.

- باللغة الأجنبية:

❖ دراسة Citau p. and others (2014): الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة International Review Of Manangement And Busienes Research بعنوان "Tax Planning And Financial Performance Small Enterprises In Kenya"، تهدف هذه لمعرفة العلاقة بين التخطيط الضريبي والأداء المالي في الشركات صغيرة الحجم العاملة في كينيا، معرفة الانفاق على الاصول الرأسمالية في التخطيط الضريبي وذلك من أجل ضمان كفاءة وفعالية هذه الشركات مع القوانين المعمول بها، خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير التخطيط الضريبي على هيكل رأس المال وتأثيره على الاستثمار.

❖ دراسة Nwaobia Appolos N, et al (2016): الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة Research Journal of Finane and Accounting بعنوان "Tax Planning and Firm Value : Empirical Evidence from Nigerian Consumer Good Industrial Sector"، يرى الباحثون من خلال هذا البحث أن الضرائب على أرباح المؤسسات إلزامية وعادة ما تشكل تدفقا كبيرا للمؤسسات التي لم تقوم بالتخطيط لها، بحيث يؤدي إلى نقل غير متناسب وغير مرغوب فيه لموارد المؤسسة إلى الحكومة مع تأثيره السلبي على القدرة التشغيلية وقيمة المؤسسة، وقد خلصت الدراسة لوجود ارتباط موجب بين معدل الضريبة الفعلي وتوزيعات الأرباح وعمر المؤسسة، بينما الحجم والرافعة المالية لها تأثير سلبي على قيمة المؤسسة.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها سلطت الضوء على دور التسيير الجبائي في توجيه السياسات المالية، باعتبار أن التسيير الجبائي يتيح للمسير المفاضلة بين مختلف البدائل

الجبائية والتقليل من التكاليف الجبائية بالاستفادة من المزايا الجبائية في ظل الخضوع للضرائب، وتم إسقاط الجانب النظري ميدانيا وذلك بدراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيكس في السنوات 2017-2022 من خلال دراسة الإطار الجبائي والمالي للمؤسسة، معرفة جميع الامتيازات الجبائية الممنوحة، توضيح أهمية التسيير الجبائي في توجيه السياسات المالية داخل مؤسسة كوندور.

9. هيكل البحث:

للإجابة عن الاشكالية والتساؤلات الفرعية بغرض اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية منطقية، تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول: مقدمة، فصول ثلاث منها نظرية وآخر تطبيقي، خاتمة تم من خلالها استعراض نتائج البحث والتوصيات المستخلصة منها.

❖ **الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي** تم التطرق من خلال هذا الفصل الى ثلاث مباحث كل مبحث مقسم الى مطالب تطرقنا من خلالهم إلى ماهية التسيير الجبائي، حيث تم توضيح مختلف المفاهيم والنظريات ذات الصلة بالإضافة الى حدود التسيير الجبائي، طرق التسيير الجبائي، تأثير آليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي، التسيير الجبائي كآلية لتسيير المخاطر الجبائية

❖ **الفصل الثاني: السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية:** تم التطرق من خلال هذا الفصل الى ثلاث مباحث كل مبحث مقسم الى مطالب تطرقنا من خلالهم إلى ماهية السياسة الاستثمارية وتحليل بعض المفاهيم المرتبطة بها كالعائد والقرار الإستثماري، ومعايير تقييمه في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد، وكذا التطرق الى ماهية السياسة التمويلية، مداخل الهيكل التمويلي، وتكاليف مصادر التمويل، بالإضافة الى ماهية سياسة توزيع الأرباح، محدداتها ونظرياتها.

❖ **الفصل الثالث: علاقة التسيير الجبائي بالسياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية: مقارنة نظرية:** تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى مطالب تطرقنا من خلالهم إلى الحوافز الجبائية الممنوحة للاستثمار في ظل قانون الاستثمار، والحوافز الجبائية في إطار ANDI، تأثير التسيير الجبائي على معايير الاستثمار، وكذا النظريات التي تناولت تأثير الضريبة على القرار التمويلي، في الاخير تم التطرق الى تأثير التسيير الجبائي على سياسة توزيع الأرباح.

❖ **الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية في مؤسسة كوندور الكترونيكس:** تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث مقسم إلى مطالب تطرقنا من خلالهم إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، الإطار الجبائي والمالي لها، أساليب

التسيير الجبائي المالية والمحاسبية، نظام المجمعات كآلية للتسيير الجبائي، أساليب التحليل لدور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي، دور التسيير الجبائي في تسيير المخاطر الجبائية في مؤسسة كوندور الكتروني.

10. صعوبات الدراسة:

في إطار عمل هذا الدراسة وجدنا العديد من الصعوبات أهمها:

- ✓ صعوبة ايجاد مؤسسة اقتصادية تمارس التسيير الجبائي؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات المالية والمحاسبية ذات التأثير الضريبي؛
- ✓ البعد الجغرافي للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير
الجبائي

تمهيد:

يعتبر التسيير ممارسة جارية في المؤسسات تختلف وظائفه وعملياته ومستوياته التنظيمية ليصنع تفوقها التنافسي ويضمن ديمومتها، ومن هذا المنطلق إذا كان نجاح المؤسسة مرتبط بمجال النشاط الذي اختارته وبمختلف الإمكانيات التسييرية فإن الإلمام بالجوانب القانونية، المحاسبية والمالية خاصة الجبائية منها عامل مهم في اتخاذ مختلف القرارات في المؤسسة.

ومن هنا نشأ التسيير الجبائي الذي يعتبر غير واضح المعالم لدى أغلب المؤسسات التي لازالت تتعامل مع الضرائب كعبء يجب الخضوع له، في حين أنه التزام جبائي يمكن توظيفه لصالح المؤسسة وتحويله إلى متغير فعال في إستراتيجيتها بدلا من النظرة السلبية اتجاهه، فهو من بين الأدوات التي تستعملها المؤسسات لتخفيض العبء الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا والثغرات القانونية وعليه فالضرائب تعتبر من أهم محددات اتخاذ القرارات في المؤسسات سواء على المدى الطويل أو المتوسط أو القصير.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي.

المبحث الثاني: مرتكزات التسيير الجبائي.

المبحث الثالث: قياس التسيير الجبائي، تأثير آليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي وتسيير المخاطر الجبائية.

المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة من خلال التقليل من مختلف التكاليف في حدود الإطار الجبائي والمالي، مما يتطلب معرفة تفصيلية بالتشريعات الجبائية وتطبيقها في ظروف معينة بالإضافة إلى تحديد الثغرات والاستفادة منها، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف الاهتمامات البحثية للتسيير الجبائي، مفهوم التسيير الجبائي والتفريق بينه وبين المصطلحات الأخرى المشابهة له، وأخيرا التطرق إلى مختلف نظريات التسيير الجبائي.

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي

تعددت مفاهيم التسيير الجبائي باعتباره من العناصر المهمة ضمن إستراتيجيات المؤسسة، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي، مفهومه وأهم مبادئه.

1. الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي

تشهد الأدبيات الخاصة بالتسيير الجبائي للشركات نموا تدريجيا مع إضافة جوانب جديدة نتيجة تعدد التخصصات في الموضوع، يمكن تصنيف هذه الجوانب إلى ثلاث تيارات رئيسية للأدبيات.

يركز التيار الأول على دراسة العلاقة بين التسيير الجبائي وخصائص المؤسسة، وقد أجريت العديد من الأبحاث لفهم الخصائص المفضلة لممارسة التسيير الجبائي مثل الحجم، الربحية، الرافعة المالية وكثافة رأس المال. استنادا إلى الدراسة النظرية الحديثة التي أجراها * Dyreng et al سنة 2010 بدأ تيار ثاني من الأبحاث حول تأثير خصائص الرئيس التنفيذي على التسيير الجبائي للمؤسسات، أما المسار الثالث من الأبحاث فيركز على الحوكمة الضريبية للشركات، حيث ناقشت الأدبيات المكثفة التفسيرات المحتملة للعلاقة بين حوكمة الشركات والتسيير الجبائي وذلك بالموازاة مع تعاقب الفضائح الضريبية والمالية للمؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ صابر عباسي. (2016). دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وجبائية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 53.

كما أن هناك أدبيات درست العلاقة بين إستراتيجية الضرائب والإستراتيجية العامة للمؤسسة كل حسب وجهة نظره، حيث أفاد Porter, BREND.A سنة 1999 إلى أن أكثر من 50 % من رؤساء وظيفة الضرائب الذين شملتهم الدراسة الاستطلاعية يحاولون تقليل الضريبة، كما نجد أن هناك جدل حول دور الضرائب في صنع القرارات التجارية وإلى أي مدى يمكن استشارة موظفي الضرائب عند اتخاذ القرارات، لذلك طرح Wilson سنة 1995 مجموعة من الأسئلة حول ما إذا كان هناك في المؤسسة وظيفة الضرائب التي ينظر إليها على أنها: شرطي ضرائب، مقدم خدمة، أو شريك تجاري.

ومع ذلك فإن الأدبيات الضريبية تنظر إلى أهمية الضريبة من منظور إستراتيجي، يرى Valente في دراسة قام بها سنة 2002 أن التوافق الاستراتيجي لمتغير الضرائب مع الأهداف التي تسعى إليها الإدارة العليا يعتبر النهج الأكثر تطلعا ضمن المشاريع الكبيرة الحجم، ويرى أن العولمة لها آثار ضريبية من منظور المؤسسات والدول، كما يرى Hines 1999 أن القواعد الضريبية الدولية وقوانين الضرائب في الدول الأخرى لها قدرة التأثير على سلوك المؤسسات والأفراد لأن الاعتبارات الضريبية تؤثر على خياراتهم، ونجد Cravens & Yancey سنة 1998 أبرز أهمية الإستراتيجية الضريبية وذلك لدورها في تنفيذ الإستراتيجية العامة للمؤسسة، و Swenson & Karayan سنة 2007 يريان أن صناعة القرار الجيد تكون بتسيير الضريبة وبالتالي يجب العمل على تعزيزه، و Hughes & Glaister يريان أنه بصفة عامة النماذج التي لها نهج استراتيجي يجب أن تجعل الآثار الضريبية ضمن القرارات الإستراتيجية.

وفقا لدراسة Porter.a سنة 1999 في بحث في مجال إدارة الاستثمار والصناديق، تبين أن تحليل القيمة للمساهمين هو الأداة الأكثر فائدة لتقييم أداء المؤسسة، ووجدت هذه الدراسة أن معدل الضريبة النقدي للمؤسسة يعتبر من أهم العوامل الأساسية لقيادة القيمة للمساهمين ويترتب عن ذلك أن تسيير الالتزامات الضريبية النقدية لتحقيق مكاسب مالية قصوى يجب أن يكون هدفا رئيسيا للمؤسسة، ويرى Porter أن المدراء التنفيذيين للضرائب يمكن أن يضيفوا المزيد من القيمة للمؤسسة من خلال القيام بعمليات التسيير الضريبي، ويرى أنه ينبغي التركيز عليه من أجل تحقيق أقصى قدرا من المزايا الضريبية والتقليل من الالتزامات الضريبية بالإضافة إلى تقديم الاستشارة للمؤسسة¹.

¹ صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وبالتالي على المسيرين الانخراط في تسيير الضريبة، وذلك بالاعتماد على الخيارات الضريبية الأكثر فائدة للمؤسسة من أجل تعظيم تسيير الضريبة وتقليل تكاليفها، لأن المسيرين يسعون إلى تعظيم القيمة للمؤسسة وبالتالي لأصحاب المصلحة¹.

2. تعريف التسيير الجبائي

تعود جذور ممارسات التسيير الجبائي إلى سنة 1947 في قضية المفوض نيومان الخامس على يد قاض أشار أنه لا يوجد شيء مسيء في ترتيب الشؤون المالية بحيث يحافظ على أدنى مستوى ممكن من الضرائب، ويرى Hoffman * سنة 1961 أن التسيير الضريبي يعتبر ضروري للمؤسسات، من خلال فهم القوانين الضريبية وتطبيقها بطريقة تضمن تعرضها لأقل ضريبة كذلك Wolfsan's Schools سنة 1992 يرى أنه من الضروري على المؤسسات الانخراط في التسيير الجبائي لأنه يعتبر أحد مفاتيح نجاح المؤسسة وتكيفها مع المحيط الضريبي².

وفقا ل Lasser و Macwilliam فإن التسيير الجبائي هو إجراء قانوني يسمح بتقليل مبلغ الضريبة المستحق، كما عرفه Hoffman على أنه قدرة المؤسسة على ترتيب أنشطتها المالية بطريقة تسهل تخفيض العبء الجبائي، أما Fallen فيرى أن التسيير الجبائي ينتج من الاختيار الأمثل لمجموعة من الأدوات التي تتوافق مع روح القانون مما يتيح للمؤسسة الاستفادة من الإعفاءات الجبائية³.

هناك تصورين للتسيير الجبائي:

¹ Inès bouaziz daoud, Mohamed Ali Omri. (2011). Divergences comptabilité-fiscalité et gestion de résultat en Tunisie. revue économie et société, montplier, France 7-8.

* Hoffman: هو أكاديمي و باحث معروف في مجال المحاسبة والضرائب، تركز أبحاثه بشكل خاص على التخطيط الضريبي والإدارة الضريبية والاستراتيجيات الضريبية للأفراد والشركات، تناولت دراساته بشكل موسع القضايا المتعلقة بالامتثال الضريبي، التفاوتات الضريبية، وأثر السياسات الضريبية على القرارات الاقتصادية.

² Seyram kawor & holy K wabla Kportorghi. (2014). Effect of tax planning on firms market performance: evidence from listed firms in ghanan.(2014). International journal of economics and finance, Vol.6, No.3, P 1.

³ أميرة فتحة. (2017). المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس- باتنة-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد 17، ص 194.

التصور الأول: أن التسيير الجبائي هو آلية لتخفيض التكاليف الجبائية، ويتم ذلك ضمن إطار قانوني يرسى مبدأى عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع، هذا التعريف حسب المنظور الفرانكفوني.

التصور الثاني: يهتم التسيير الجبائي بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع والمراجعين... الخ المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط)، بالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك للحفاظ على القيم السوقية المرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان الامتثال الضريبي أي "خلق القيمة"، ومنه نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا يقتصر على كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعد من ذلك وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة، هذا التعريف حسب المنظور الانجلوساكسوني¹.

عرف كل من Jacques Duhem & Michel Jammes التسيير الجبائي على أنه العملية التي تفاضل بين الاختيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة، مع مراعاة النصوص التشريعية ونشاط كل مؤسسة، خصوصياتها ودرجة الخطر الجبائي².

التسيير الجبائي فن من فنون التسيير، يستخدمه المسكرون الذين يتمتعون بالحنكة في إدارة شؤون مؤسساتهم، بهدف التخفيف من الأعباء الجبائية الإضافية عن طريق استعمال أحسن الطرق والاختيارات الجبائية دون خرق لمبادئ التشريع الجبائي³.

¹ صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي. (2013). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة - الجزائر. مجلة الباحث، العدد 12، ص: 118.

² سهام كردودي، حكيمة بوسلمة. (2018). مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، ص 128.

³ زواق الحواس. أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية - بالاستناد إلى الخيارات للنظام الجبائي الجزائري، ص 03 متاح على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/11/2/63395>، الساعة 17:00، يوم 2022/2/16.

حسب Christine Collette هو استخدام الضريبة التي تعد التزاما قانونيا للمؤسسة لصالحها، وجعلها متغيرا فعلا في إستراتيجيتها إذ بدلا من السلبية اتجاه الجباية يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها¹.

كما يمكن تعريف التسيير الجبائي على أنه الاستخدام الفعال للموارد المتاحة للمؤسسة لتحقيق الأهداف المحددة، حيث يجمع بين السلوك القانوني والجبائي، وعلم التسيير يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها، ولهذا فهي تسعى إلى تعظيمه دون الخروج عن الإطار القانوني، وكما يقول Maurice Cozian هو أعلى مستوى لتسخير الجبائية².

أما Bruce فعرفه أنه الابتعاد قدر الإمكان عن التهرب الضريبي وتجنب مختلف المخططات التي تؤثر على الترتيبات والتنظيمات المالية للمؤسسات³.

Hoffman ومن خلال نظريته المتعلقة بالتسيير والتخطيط الجبائي فقد أبرز أربع نقاط مهمة أولها أنه حتى وفي حالة التعامل معه بشكل صحيح فإن التسيير الجبائي ليس بعملية بسيطة وأنه سيتم الحصول على الكثير من المكاسب إذا ما نفذ التسيير الجبائي باعتباره إجراء رسميا، كما أن الكثير من المسيرين الجبائين لا يمارسون التسيير الجبائي لتحقيق أكبر فائدة ممكنة، وأخيرا فالتسيير الجبائي يمكن العديد من دافعي الضرائب من الاستفادة من مزايا متنوعة ولكن القلة يدركونها⁴.

يرى Hoffman سنة 1961 أن التسيير الجبائي يسعى إلى تحويل النقد من السلطات الضريبية إلى المؤسسات الاقتصادية، وهي أنشطة مرغوب فيها بالرغم من تخفيضها للدخل الخاضع للضريبة إلى أدنى حد دون التضحية بالدخل المحاسبي، والفكرة هي تكثيف الأنشطة التي تقلل من الدخل الخاضع للضريبة، كما أكد Hoffman أيضا بدور تكلفة الضرائب في أنشطة التسيير الجبائي،

¹ حمزة بن سويسي. عبد الوهاب سليمان. دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار الفكري، د م، د ع، د س ن، ص، ص، ص، 695، 696، 697.

² أنور عيدة. زكرياء دمدوم. (2018). التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة- دراسة ميدانية لمؤسسة لأشغال البناء-. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوداي. الجزائر، العدد 4، ص 93.

³ Bruce D. Deskins.& FOX. (2007). Taxing Corporate Income In The 21 St Century, Cambridge University Press, UK, P 226.

⁴ Abdul W.N.Sh, (2010). Tax planning And Corporate Governance. Thesis For The Degree Of Doctor Of Philosophy, School Of Management , Univ of Southampton, P21.

وهكذا قدمت النظرية علاقة ايجابية بين التسيير الضريبي وأداء المؤسسات على الافتراض الأساسي أن الفوائد من التسيير الضريبي تتجاوز تكاليف التكاليف الضريبية.

يتضمن التسيير الجبائي توقع مجموعة من الظروف وتحديد الفرص لتقليل الالتزامات الضريبية أو تأجيلها ضمن قانون الضرائب، يتطلب التسيير الجبائي معرفة تفصيلية بالتشريعات الضريبية وتطبيقها في ظروف معينة وتحديد الثغرات والاستفادة منها إن وجدت، وتجدر الإشارة إلى أنه يتضمن ملاحظة التشريعات الضريبية المعمول بها للتأكد من الامتثال للقوانين الضريبية بشكل صحيح واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل دافعي الضرائب لدفع الضرائب عند استحقاقها¹.

وصف Kumbour, Ali-Nakyea And Demetia التسيير الجبائي بأنه ينطوي على توقع الظروف وتحديد الفرص، ضمان نظام قانوني سائد لتقليل الالتزامات الضريبية أو تأجيلها، من هذا المنظور يشير التسيير الجبائي إلى أربعة متتاليات هي: فهم قانون الضرائب، تحديد فرص تقليل الضرائب، التخطيط لاستغلال الفرص، تنفيذ المخطط. وفقا ل Bonner, Sarah, Davis, and Jackson تتطلب هذه التسلسلات من الأعمال مهارات معرفية وتصرفا شخصيا لمخطط الضرائب².

وفقا ل Dias & Reis فإن التسيير الجبائي هو نتيجة لعدد من الأنشطة والإجراءات القانونية التي تهدف إلى تقليل النفقات مع الضرائب مثل الاستثمارات في الأصول المعفاة من الضرائب أو تعظيم المزايا الضريبية. الغرض منه حث أو تسهيل أنشطة معينة أو سلوك تجاري يعتبر مرغوبا فيه للمجتمع والاقتصاد، كما يهدف إلى زيادة التوظيف وزيادة عدد عمليات تحويل رأس المال والبحث وتطوير التكنولوجيا وكذلك تحسين المناطق الأقل نموا في بلد ما³.

التسيير الجبائي هو تنظيم شؤون المكلف (المادية) لتلبي متطلبات التشريعات الضريبية وتعني بالانجليزية⁴ Tax Planning

¹ Jayeola Olabisi et al. (2019). Corporate Tax Planning And Performance Of Nigerian Listed Oil et Gas Firms. The Journal Contemporary Economy Revista Economica Contemporană, Vol. 4, No. 1, P14.

² Holy Kwabla Kportorgbi et al,(2018). Corporate Tax Planning Practice: A Bourdiesian's Perspective, international Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 8, No. 4, P 211.

³ Mohd Waliuddin Mohd Razali et al. (2022). Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure and Tax Planning: A Study on Malaysian Listed Companies. International Business Research, Vol. 15, No. 10, p33.

⁴ مجمع اللغة العربية. (2011). المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر متاح على الموقع www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

ويعرف كذلك بأنه قدرة دافع الضرائب على ترتيب أنشطته المالية بطريقة تؤدي إلى تكبد حد أدنى من النفقات الضريبية، وعند استخدام التسيير الجبائي لتحديد الضرائب فإنه يقصد من خلاله التسيير الجبائي الفعال، وقد يكون للتسيير الجبائي الذي لا يخفض الالتزام الضريبي على النحو اللائق لملائمة دافعي الضرائب تأثيرا معاكسا في نهاية المطاف وبذلك تعظيم الضريبة¹. كما أن جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركة في عملية التسيير لتقييم مقدار ضرائب الدخل وتحسينها باستخدام طرق التسيير الجبائي². يهدف التسيير الجبائي لتحليل الوضع المالي أو الخطة من منظور ضريبي لضمان الكفاءة الضريبية، والذي من خلاله تعمل جميع عناصر الخطة المالية معا بأكبر قدر ممكن من الكفاءة لذلك فالتسيير الجبائي هو جزء أساسي من الخطة المالية³.

يهدف التسيير الجبائي العام لأي عمل إلى الحد من المسؤولية الضريبية ويتحدد في شكلين التجنب الضريبي والتخفيف الضريبي، على أن يتم ذلك في إطار "روح القانون" الذي لا ينطوي على التهرب الضريبي العدواني والتهرب الضريبي⁴.

¹ Davide Voigt. Examen Des Relations Potentielles Entre La Planification Stratégique Et Opérationnelle Et Al Performance Des PME Québécoises, Thèse, Université Du Québec a Chicoutimi, P 18.

² Feller Anna, Schanz Deborah. (2016). The three Hurdles Of Tax Planning: How Business Context, Aims Of Tax Planning, And Tax Manager Power Affect Tax Expense. Contemporary Accounting Research, vol.34, No.1, P,P, 494,524.

³ Kangan , <https://www.investopedia.com/terms/t/tax-planning.asp>

⁴ Aronmwan & Okafor. (2019). Corporate Tax Avoidance: Review Of Measures And Prospects, International Journal Of Accounting & Finance, Vo. 18, No. 2, P3.

الشكل رقم (1-1): دورة التسيير الجبائي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

3. التسيير الجبائي والمصطلحات الأخرى المشابهة له

لفهم التسيير الجبائي وتحديد دوره في السياق الاقتصادي، يجب التفريق بينه وبين بعض المصطلحات المشابهة له. يمكن التفريق بينها من خلال البعدين التاليين:

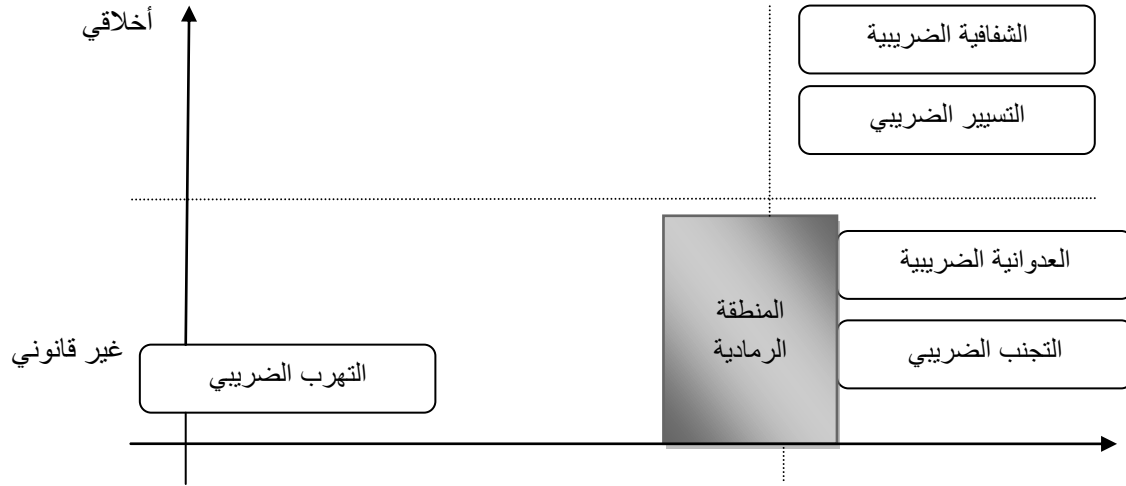
- ✓ **البعد الأول:** يمكن التمييز من خلال الشكل رقم (1-2) بين الأنشطة الضريبية التي تقوم بها المؤسسة بحسب مدى إتباعها القوانين الضريبية، حيث تعتبر أنشطة ضريبية قانونية التي تتوافق مع القوانين مشروعة، بينما تعتبر الأنشطة التي تتجاوز حدود القانون غير قانونية؛
- ✓ **البعد الثاني** من المصنفة تظهر لنا الأنشطة الضريبية وتصنف على أنها أخلاقية أو غير أخلاقية وتأتي دراسة هذا البعد من باب علم الاجتماع؛

توضح جميع أنواع السلوك الضريبي بناء على هذين البعدين في الشكل البياني ثنائي الأبعاد حيث يمثل الخط المنقط في الشكل البياني الحد الفاصل بين السلوك القانوني والسلوك غير القانوني، يتم وضع سلوك مثل التجنب الضريبي وهو تجنب لدفع بعض الضرائب على الرغم من أنه سلوك

قانوني تقنيا، إلا أنه يستغل الثغرات الموجودة في النظام الضريبي وبالتالي يقع في المنطقة الرمادية¹.

لفهم التسيير الجبائي وتحديد دوره في السياق الاقتصادي، يجب التفريق بينه وبين بعض المصطلحات المشابهة. يمكن التفريق بينها من خلال البعدين التاليين:

الشكل رقم (2-1): أوجه الاختلاف بين السلوكيات الضريبية للشركة



Source: Middleton, A.& Muttonen, J. (2020). Multinational Enterprises and Transparent Tax Reporting (First Ed). Routledge, London. p 28.

1.3 التمييز بين التسيير الجبائي والتجنب والتهرب الضريبي

يمكن التمييز بين التسيير والتجنب الضريبي والتهرب الضريبي من خلال الجدول التالي:

¹ Middleton, A.& Muttonen, J. (2020). Multinational Enterprises and Transparent Tax Reporting (First Ed). Routledge, London, P 29.

***التحوط الضريبي:** هو إستراتيجية تستخدمها الأفراد والشركات لتقليل المخاطر الجبائية، عن طريق تنظيم الأنشطة المالية بشكل يقلل من الضرائب المستحقة أو يحد من تأثير الضرائب، تشمل استراتيجيات التحوط الضريبي الاستفادة من الاعتمادات الضريبية، الاستثمار في المناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة..الخ.

الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي

الجدول رقم (1-1): الفرق بين التسيير الجبائي والتجنب والتهرب الجبائي

الأساس	التسيير الجبائي	التجنب الضريبي	التهرب الضريبي
المعنى	طريقة تقليل المسؤولية الضريبية إلى أدنى حد من خلال الاستفادة من المزايا الكاملة للقانون من خلال الاستثناءات، الإعفاءات، الخصومات والحسومات	الاستفادة قانونياً من الثغرات الموجودة في قوانين الضرائب	الحد من الالتزامات الضريبية بطرق غير قانونية كخفض الدخل عمداً أو التضخيم في النفقات
الهدف من الاستخدام	توفير الضرائب	التحوط الضريبي*	إخفاء الضرائب
الطبيعة القانونية	أخلاقي في طبيعته	غير أخلاقي في طبيعته ويلتوي على القانون دون خرقه	غير شرعي ومرفوض
النتائج	تنشأ المزايا على المدى الطويل	تنشأ المزايا على المدى القصير	العقوبات والملاحقة القضائية في حالة اكتشافها
الآثار القانونية	يستخدم فوائد القانون	يستخدم الثغرات المغفل عنها في القانون	يتخطى القانون

Source: Shameem K & Yakoob.c. (2015). Tax Planning And Management, School of distans Education. University of Calicut, India, P7.

2.3 التمييز بين إدارة الضرائب والتسيير الجبائي

الجدول رقم (1-2): التمييز بين التسيير الجبائي وإدارة الضريبة

أسس المقارنة	التسيير الجبائي	إدارة الضريبة
المعنى	يقوم التسيير الجبائي بالشؤون المالية بالاستفادة من جميع التخفيضات والإعفاءات والعلاوات والخصوم المسموح بها، بطريقة مشروعة بحيث يخفض من الالتزامات الضريبية	تعني إدارة الضرائب الالتزام بتوقيت منتظم بقوانين الضرائب وترتيب الشؤون المالية بطريقة تقلل الضرائب
يتناول	تسيير الدخل الخاضع للضريبة وتخطيط الاستثمارات	مسك السجلات المحاسبية وإيداع العائدات ومراجعة الحسابات ودفع الضرائب في مواعيدها
الهدف	تخفيض المسؤولية الضريبية إلى الحد الأدنى	الالتزام بالإجراءات وبأحكام قوانين الضرائب
التركيز	يركز على تخفيض المسؤولية الضريبية	يركز على تخفيض الضرائب والعقوبات
إجباري	ليس إجباريا	إلزامي لكل من يقوم بالتقييم ومسك محاسبة

Source: Difference Between Tax Planning and Tax Management, <https://Keydifferences.com>, conslté 27/4/2023, 14:52.

4.3 التمييز بين التسيير الجبائي والكفاءة الضريبية

يرى البعض من الممارسين أن التسيير الجبائي هو التخفيض من الالتزامات الضريبية في حين أن الكفاءة الضريبية تشير إلى محاولة تقليل المسؤولية الضريبية عند إعطاء واتخاذ العديد من القرارات المالية المختلفة، ويقال إن القرار المالي يتسم بالكفاءة في فرض الضرائب إذا كانت النتيجة الضريبية أقل من النتيجة المالية البديلة التي تحقق نفس الغاية، وتشير الكفاءة الضريبية إلى هيكلة الاستثمار أو إحداث خطة مالية بحيث تدفع أقل ما يمكن من المستحقات الضريبية¹ وهو ما يتقاطع مع التسيير الضريبي الذي يرفع من قيمة الشركة شريطة أن تكون المنفعة الضريبية أقل من التكاليف غير الضريبية التي تقع على عاتق المؤسسة لتحقيق هذه المنفعة، لذلك يتطلب التسيير

¹ <https://www.investopedia.com/terms/tax-plannig.asp> , conslté 27/4/2023, 14:52.

الضريبي الفعال التركيز المشترك على المزايا الضريبية وتكاليف الحصول عليها بدلا من التركيز المقتصر على التقليل الضريبي فقط¹.

4. مبادئ التسيير الجبائي

تتمثل في:

- 1.4 مبدأ الحرية في التسيير:** القرار التسييري هو المفاضلة بين عدة بدائل متاحة قانونيا وبمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب احترامه وكذلك المكلف مجبر على الالتزام به، فعلى سبيل المثال كل مؤسسة تتبع اختيارات خاصة في الاستغلال (مثل اختيار نمط الإهلاك وطرق تقييم المخزونات) وللمسير الحق في الاستفادة من جميع الخيارات الموجودة في القانون (الإعفاءات والخصومات الاستثناءات) شريطة أن لا يدخل تصرفه دائرة الغش الضريبي؛
- 2.4 مبدأ عدم التدخل في التسيير:** تحدد التشريعات وبشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة وأن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بجميع التزاماتها القانونية حتى وأن رأت هذه الخيارات ذات مخاطر أو سيئة².

المطلب الثاني: نظريات التسيير الجبائي وحدود

يهدف هذا المطلب الى معرفة أهم النظريات التي يقوم عليها التسيير الجبائي، وأهم الحدود المالية والقانونية للتسيير الجبائي.

1. عرض نظريات التسيير الجبائي

1.1 نظرية هوفمان: في طرح Hoffamn's نظريته عام 1961 حيث تقوم هذه النظرية على أن الضرائب تعتمد في الغالب على مفاهيم الأعمال أو المحاسبة، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تعدل في أنشطتها من أجل التخفيض من مسؤوليتها الضريبية، حدد هوفمان بعض الغموض والثغرات في القوانين الضريبية بسبب النوايا غير الواضحة للمشريعين الذين يقومون بسن هذه القوانين وتوصل إلى أن الخطط الضريبية الناجحة تعمل مع المفاهيم القانونية والصياغة الدقيقة لقانون الضرائب والامتثال الشديد له يمكن أن يوفر للمؤسسات مزايا في شكل وفورات ضريبية، وفي سياق غموض القانون والثغرات الموجودة فيه أشار هوفمان أنه لا يمكن

¹ Randolph.w, Seida, A, Balancing Tax and financial Reporting Objectives: Effective tax planning within the property and casualty insurance industry, issues in accounting education, Vol. 22, No.2, P, P, 285,318.

² حمزة بن سويسي، عبد الوهاب سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 699.

لاستراتيجيات التسيير الجبائي أن تستمر لفترات طويلة إلا إذا كانت مرنة كما يجب أن تكون موجهة نحو الوقت وتتناسب مع المنطق من خلال التركيز على المستقبل أكثر في ضوء المتطلبات الرئيسية للمكلفين بالضريبة، كما سلط الضوء على أربع نقاط مهمة من التسيير الجبائي وهي: أولاً التسيير ليس بالعملية البسيطة ثانياً: سيتم الحصول على العديد من المكاسب إذا تم اعتماد التسيير الجبائي كإجراء رسمي ثالثاً: العديد من المسيرين لا يمارسون التسيير الجبائي إلى أقصى حد، رابعاً وأخيراً يرى بأن التسيير الجبائي يمكن أن يفيد العديد من المكلفين بالضريبة ولكن القليل منهم فقط يدركون ميزته¹.

2.1 نظرية Scholes & Wolfson: * اعتبر الهيكل المفاهيمي للتسيير الضريبي الذي وضعها كل من Scholes & Wolfson 1992 ثورة في نظرية التسيير الضريبي في جميع أنحاء العالم، من خلال تقديم ثلاث عناصر أساسية لفعالية التسيير الضريبي هي: "كل الأطراف، جميع الضرائب، جميع التكاليف".

قدم الباحثان مفهوم جديد ألا وهو الكفاءة الضريبية حيث يريان أن التسيير الضريبي الكفؤ هو الذي يأخذ بعين الاعتبار:

- ✓ **جميع الأطراف:** أي كل من ساهم وقدم المشاركة في هذه العملية؛
- ✓ **جميع الضرائب:** أي الأخذ بعين الاعتبار جميع الضرائب المفروضة سواء كانت صريحة أم ضمنية؛
- ✓ **جميع التكاليف:** تأخذ مختلف المصاريف والنفقات ذات الصلة حتى لو كانت غير مؤكدة.

¹ ابراهيم بوجاجة. (2024). التسيير الجبائي للمؤسسات الأجنبية دراسة مقارنة مع المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2006-2021، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ص 19.

* Scholes & Wolfson: هما باحثان معروفان في مجال المحاسبة والمالية وقد ارتبط اسميهما بالكتابة في مجال إستراتيجيات التخطيط الضريبي وتحليل القرارات الضريبية وتأثيرها على الشركات من أهم أعمالهم كتاب "الضرائب وإستراتيجية الأعمال: نهج تخطيطي".

وأشارا بعدما استخدمنا مفاهيم نظرية المخاطر والعوائد لتحديد ما يسمى بالضرائب الضمنية إلى أن عنصر الضرائب هو واحد فقط من بين العديد من التكاليف التي يمكن أن تتأثر بالتسيير الجبائي كما قدما كذلك مصطلح المنتفعين من الضرائب في تعريفهما¹.

3.1 نظرية الوكالة Agency Theory: التسيير الضريبي قد يؤدي الى تخفيض قيمة الشركة إذا قام المدراء بتسيير انتهازي لتقليل الربح المحاسبي للحد من الضرائب المستحقة، بتقليل الدخل الخاضع للضريبة أو نقص للشفافية (حوكمة الشركات في هذه الحالة تكون مهمة في شرح آليات التسيير الضريبي).

حيث أن وجهة نظر نظرية الوكالة تقترح أن تكون حوكمة الشركات أحد العوامل الهامة لتقييم أثر تقليل الضريبة على قيمة الشركة، فحسب التجارب ثبت أن استراتيجيات التسيير الجبائي يجب أن لا تنظر فقط إلى تقليل الضرائب، لأن هناك مجموعة متنوعة من التكاليف يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مثل تكاليف الوكالة التي تؤدي زيادتها إلى تقليل الشفافية وبالتالي يكون لها آثار سلبية على حوكمة الشركات².

4.1 نظرية التكلفة السياسية: تشير نظرية التكلفة السياسية إلى أن المؤسسات الأكبر حجما تمتلك قوة اقتصادية وسياسية أكثر مقارنة بالمؤسسات الصغيرة، ولهذا فالمؤسسات الكبيرة تستفيد من السلطة السياسية للتقليل من التزاماتها الضريبية، كونها قادرة على الانخراط في التسيير الجبائي العدواني بسبب مواردهم الواسعة، بالإضافة الى أن المؤسسات الكبيرة انتهازية في التلاعب بالمبادئ السياسية لتعزيز تصريحاتها الضريبية³.

5.1 نظرية الشرعية: تقوم هذه النظرية على ضرورة وجود الشرعية لممارسات المؤسسة داخل البيئة المحيطة، وفي حالة وجود أي اختلاف فعلي أو محتمل بين القيم الاجتماعية المرتبطة بأنشطة المؤسسة والقيم المقبولة في المجتمع فسوف يهدد استمرارية المؤسسة وبقائها، وتفسر النظرية

¹ André pinto Coelho vello. Antonio lopo Martinez.(2014). Efficient tax planning: an analysis of its relationship with market risk in Brazil. Australian journal of Basic Applied Sciences, Vol 8, No 3, P, P, 2,4.

² صابر عباسي. عبد الله غالم. (2015). أهمية نظرية تسيير الضريبة في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الألماني Volkswagen. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 27، ص 161.

³ Ogundai, Oyeyemi Ogundajo., Adegbeni Onakoya, A. (2016). Tax Planning and Financial Performance of Nigerian Manufacturing Companies, International Journal of Advanced Academic Research-Social & Management Sciences, Vol. 2, No. 7, P66.

الأعباء الضريبية بأنها مساهمة إلزامية من المؤسسات لممارسة التسيير الجبائي بطرق غير شرعية سواء بهدف تعظيم ثروة المساهمين أو الإدارة فإنه سيكون على حساب المجتمع والدولة، وهو إخلال بشرعيتها وصورتها وقد يؤدي لفقدانها بصورة كاملة¹.

2. حدود التسيير الجبائي

إن التسيير الجبائي لا يعني أن يتم ذلك بلا حدود فالمؤسسة تخضع لرقابة جبائية للتأكد من وجود مخالفات للتشريعات الجبائية من عدمها، وعليه يجب احترام الحدود التالية²:

1.2 الحدود القانونية: الالتزام بالتشريعات الجبائية يعد أمراً أساسياً، وعدم الامتثال لها يُعدّ تعسفاً قانونياً. ويشمل التعسف في القانون الجبائي أي عملية تتضمن إخفاء أو تحويل الأرباح بطرق غير قانونية، سواء بشكل مباشر أو عبر أشخاص أو مؤسسات، بحيث يهدف هذا التصرف إلى التهرب من الضرائب، وتعمل الإدارة الجبائية على محاربة مثل هذه الأنشطة لضمان الامتثال القانوني والعدالة الضريبية. التعسف القانوني في المجال الجبائي يمكن أن يتجلى في الأشكال التالية:

- ✓ **التصرفات الوهمية:** تتمثل في تظاهر المؤسسات بالقيام بتصرفات خالية من كل عملية خالية من كل عملية حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- ✓ **التصرفات المستترة:** تتجلى في عدم التوافق بين الفعل أو العقد المقدم للإدارة الجبائية والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع؛
- ✓ **استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء الممول الحقيقي:** إن هذه التصرفات قد تكشفها الرقابة الجبائية الأمر الذي يحتم على المسيرين عدم اللجوء إليها تجنباً للأخطار التي تترتب عنها؛

2.2 الحدود المالية للتسيير الجبائي: إن تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي، والذي يترجم في آثار مالية ترفع الديون الجبائية للمؤسسة.

¹ علي الباز، ماجد مصطفى. (2021). أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية. المجلد 3، العدد 1، ص، ص 559، 560.

² زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص، ص، ص 4، 5.

المطلب الثالث: أسس وأهداف التسيير الجبائي

يستند التسيير الجبائي على مجموعة من الأسس من أجل تحقيق جملة من الأهداف.

1. أسس التسيير الجبائي:

تتمثل في¹:

1.1 اختيار الطريقة الأقل تكلفة: من خلال استغلال الثغرات ونقاط الضعف المتواجدة بالتشريعات الجبائية والتي تظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية، فضلا عن استخدام مختلف الخيارات والحوافز المتاحة في هذه التشريعات؛

2.1 الطابع الطوعي: يعتمد التسيير الجبائي على استعمال أساليب اختيارية موضوعة تحت تصرف المؤسسة على الرغم من أنه يمثل المستوى الأعلى من استعمال الجبائية، فنجد أن للمسيرين الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين هذه الاختيارات لتحقيق الخضوع للأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب التي يفرضها التشريع الجبائي، لذا فهو يقوم على حرية التسيير ويعطي للمؤسسة مساحة خاصة وفرصة لاتخاذ القرارات المناسبة والاستفادة من الحوافز.

3.1 أهمية الضريبة في المؤسسة وتعدد الخيارات الجبائية: يتجلى ذلك من خلال:

- ✓ أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تظهر في الحجم المالي الذي يتولد نتيجة لدفعها، وهذا لكون كل قرار يتخذه المسير يحمل تأثيرا جبائيا يترجم دائما بحجم مالي؛
- ✓ توفر الإجراءات والتدابير والخيارات الجبائية بعض الهوامش للتحرك الجبائي للمؤسسة مما يمكنها من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 3، 4.

2. أهداف التسيير الجبائي:

1.2 أهداف التسيير الجبائي من وجهة (AICPA):

للتسيير الجبائي هدفين رئيسيين حسب (AICPA) يتمثلان في:

- ✓ **الهدف الأول:** في تقليل الالتزامات الضريبية مع الحد الأدنى؛
- ✓ **الهدف الثاني:** فيتمثل في تحقيق أهداف التخطيط المالي مع الحد الأدنى من النتائج الضريبية.

يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاث استراتيجيات عامة:

- ✓ **الإستراتيجية الأولى:** تهدف إلى خفض ضريبة الدخل الناتجة عن ترتيب المعاملات "إستراتيجية مالية"؛
- ✓ **الإستراتيجية الثانية:** تنطوي على تحويل توقيت حدث خاضع للضريبة " إستراتيجية زمنية"؛
- ✓ **الإستراتيجية الثالثة:** تحويل الدخل إلى دافع ضرائب آخر وبالتالي تقليل الالتزام الضريبي.

ووفقا (AICPA) فإن الهدف الرئيسي من التسيير الجبائي هو تقليل العبء الضريبي وبالتالي تقليل تكلفة الالتزامات الضريبية، ومن هنا نستنتج أن دافعي الضرائب يمكنهم الاستفادة من قدرتهم على تقليل الالتزامات الضريبية من أجل تحقيق هدف التسيير الجبائي.

كما أوضح هوفمان أنه ينظر للتسيير الجبائي من منظورين مختلفين:

- ✓ **النظرة السلبية للتسيير الجبائي:** بسبب الأثر السلبي للرقابة الإدارية والقائل بأن التسيير الجبائي على قدم المساواة مع التهرب الضريبي؛
- ✓ **النظرة المتفائلة للتسيير الجبائي:** تقدم هذه النظرة حلا مباشرا للمشكلة السابقة فإذا أجريت أنشطة التسيير الجبائي على النحو الصحيح وفي إطار القانون الجبائي، فإنها تفيد كل الجهات من المدراء (الوكيل) والمساهمين (الرؤساء)، مما يقلل من العبء الضريبي الذي يتحمله كل طرف من خلال استراتيجياته¹.

يهدف التسيير الجبائي للتخطيط المالي بأقصى كفاءة ضريبية، حيث يتعين على المسير أن يأخذ في الاعتبار جميع جوانب الخطط المالية لتجنب إضافة تكاليف جديدة للشركة ولتخفيف العبء

¹ Mgammal, Mahfoud Hussein. Ku Ismail, Ku Nor Izah. (2015). Corporate Tax Planning Acivites: Overview of Concepts, Theories, Restrictions, Motivations and Approaches. Mediterranean Journal of Social Sciences. Vol.6, No. 6, P 353.

الضريبي بطريقة تنسجم مع متطلبات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة. على الجانب الآخر الهدف من التسيير الجبائي ليس التهرب الضريبي، بل غالبًا ما يكون تطبيق القوانين بطريقة تسمح للشركات بتقليل الضرائب المستحقة، يتطلب التسيير الجبائي الإلمام بالمدخيل المعفاة من الضرائب، فهم أنواع الأعباء المخصوصة والالتزام بشروط الاستفادة من التحفيزات أو التخفيضات الضريبية¹.

2.2 أهداف التسيير الجبائي حسب سلوك الأفراد والمؤسسات:

من خلال مبادئ التسيير الجبائي التي تهدف الى تعظيم الأرباح بعد الضرائب، يقوم الأفراد بتحديد سلوك معياري أمثل، وذلك ضمن صياغة نماذج التقارير، يعتمد هذا على مجموعة من الافتراضات بما في ذلك إمكانية تحديد الاستثمار الأمثل أو قرارات التمويل، يقيس مبدأ التأثير الضريبي تأثير الضرائب على سلوك الأفراد والمؤسسات ويعتمد البحث في هذا المجال على الأساليب التجريبية.

وغالبًا ما تستخدم هاته السلوكيات تصرفات تتجاوز الحلول المثلى المحددة في نماذج التسيير الجبائي، فمن جهة يتجاهل الأفراد والمؤسسات الضرائب في اتخاذ قراراتهم، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات دون المستوى الأمثل والتي قد تؤدي إلى الخسارة. ومن ناحية أخرى يمكن أن يتم المبالغة في تقدير أثر الضرائب ما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى محاولة تجنب الضرائب بأي ثمن، ولكن هذا التصرف غالبًا ما يؤدي إلى الخسارة بشكل غير مبرر².

¹ Mgammal, Mahfoud Hussein. Ku Ismail, Ku Nor Izah, Op.Cit, P353.

² Schanz Deborah, Schan Sebastian, Business Taxation and Financial Decisions, Springer, P, P, 4,5.

المبحث الثاني: مرتكزات التسيير الجبائي

إن الدافع الرئيسي للتسيير الجبائي هو تحقيق وفرات ضريبية من خلال مختلف الاستراتيجيات المتاحة للاستفادة من الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية على أن لا تتعدى الحدود القانونية وتتم عملية التسيير الجبائي عبر مراحل، ومع هذه فإن للتسيير الجبائي جملة من العيوب والقيود تعيق تطبيقه.

المطلب الأول: حوافز ومراحل التسيير الجبائي

توجد مجموعة من الحوافز المشجعة على ممارسة التسيير الجبائي بالشكل الذي يضمن تخفيض العبء الضريبي في حدود ما تنص عليه القوانين، كما أنه يمر بعدة مراحل سيتم التطرق إليها في هذا المطلب.

1. حوافز التسيير الجبائي:

إن الفروقات بين الأنظمة الضريبية للدول تعتبر من أهم الحوافز التي تدفع المكلفين بالضريبة لممارسة أنشطة التسيير الجبائي حيث تتيح فرصاً أفضل للمؤسسات من أجل وضع خطط ضريبية، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات وتشمل الفروقات الضريبية أساساً ما يلي:

1.1 اختلاف المبادئ: هناك مبادئ أساسية فيما يتعلق بالالتزام الضريبي: أولها هو مبدأ الشخصية،

حيث يُطالب الفرد بدفع الضرائب للبلد الذي ينتمي إليه، ثانياً: مبدأ الإقليمية حيث يجب على الأفراد والمؤسسات دفع الضرائب للبلد الذي يحقق فيه دخله أو ثروته. إذا كان الاختصاص الضريبي يعتمد على مبدأ الشخصية، فيتم فرض الضرائب على جميع المداخل الخاضعة للمكلفين بالضريبة في البلدان الذين ينتمون لهم عبر كامل أنحاء العالم، أما إذا كان يعتمد الاختصاص الضريبي على مبدأ الإقليمية، فيتم فرض الضرائب فقط على الإيرادات التي تخضع للضريبة في البلد المعني. تُعتمد مبادئ مختلفة من قبل البلدان ويمكن أن تتفاوت حسب تعريف المكلفين بالضرائب، مما يفتح الباب أمام العديد من الفرص والتحديات للتسيير الجبائي.

2.1 اختلاف الضرائب: على الرغم من أن معظم الدول تفرض ضرائب الدخل على الأشخاص

الطبيعيين والمعنويين إلا أن معالجة تحويل الممتلكات تكون بطرق متنوعة، فبعض الدول قد لا تفرض على الإطلاق ضرائب على دخل تحويل الممتلكات، بينما قد تعتمد بعض الدول معدلات ضريبية مختلفة على هذا النوع من الدخل.

بالإضافة إلى ذلك تختلف الدول فيما بينها فيما يتعلق بمعدلات الضرائب المطبقة على الدخل، بحيث قد تعتمد بعض الدول معدلات ضريبية تناسبية في حين قد تعتمد دول أخرى معدلات ضريبية تصاعدية، هذا التباين في معدلات الضرائب ينتج عنه اختلافات في العبء الضريبي الذي يتحمله الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من بلد إلى آخر.

3.1 اختلاف الأسس والمعدلات الضريبية: تتبع الدول غالبًا نمطًا مشابهًا في تنظيم النظام الضريبي ومع ذلك تختلف الأسس الضريبية بشكل عام من بلد إلى آخر، ونتيجة لذلك يمكن أن يكون لنفس نوع الضريبة قواعد ضريبية مختلفة في بلدان مختلفة، حيث يضطر المكلفون بالضرائب إلى دفع مبالغ مختلفة. على سبيل المثال فيما يتعلق بضريبة الدخل تحدد البلدان معدلات مختلفة يمكن أن تصل هذه المعدلات في بعض البلدان إلى 50 % أو أكثر، بينما قد تكون أقل من 30 % في بعض البلدان الأخرى.

4.1 أنظمة مختلفة بشأن الازدواج الضريبي: تكون الضريبة الدولية المزدوجة عندما تقوم دولتان أو أكثر بفرض نفس الضريبة أو ضرائب مشابهة على نفس دافعي الضرائب خلال نفس الفترة الزمنية، أو دافعي ضرائب مختلفين، وللتقليل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة تتبنى البلدان عدة إجراءات مثل طريقة الائتمان الضريبي وطريقة الإعفاء الضريبي، ومع ذلك وبسبب التباين في السياسات الضريبية المتبعة تبقى فرص خفض الضرائب متفاوتة بين الدول¹.

2. مراحل التسيير الجبائي

تمر عملية التسيير الجبائي على عدة مراحل تتمثل في:

1.3 تشخيص المشكلة وتحديد الهدف: يتمثل دور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة فقد يكون هو المشكل، أما المسير العام فيقوم بدراسة طريقة التمويل لاستثمار معين فحيارات التمويل أمامه عديدة: اقتراض، تمويل ذاتي ورفع رأس المال، وعليه فالخطوة الأولى في اتخاذ القرار هي تشخيص نوع المشكلة إذا كانت جبائية أم لا ثم دراستها ثم تحديد الهدف من حلها؛

2.3 جمع المعلومات: هذه المرحلة ذات أهمية بالغة وتستهدف جمع جميع المعلومات ذات الصلة التي قد تؤثر على موضوع اتخاذ القرار، سواء كان التأثير مباشر أو غير مباشر، وتكمن أهمية

¹ علي جلابة. منصور بن عمارة. (2020). التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة Apple.- مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون. المجلد 26، العدد 4، ص 95.

هذه المرحلة في أنها تساهم في اكتشاف جميع الخيارات الجبائية المتاحة، (قوانين مختلف الضرائب والرسوم، القوانين التجارية، قوانين الجمارك والمالية، الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكل النصوص الأخرى التي قد تكون لها تأثيرات جبائية)؛

3.3 تحديد الخيارات الممكنة: بناءاً على المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة من خلال قيامه بعملية بحث صعبة وهامة في أن واحد. البدائل قد تنتج من: الخيارات المتضمنة في الأنظمة التفضيلية والتحفيزية، الخيارات الجبائية المباشرة، الخيارات القانونية المتاحة والتي لها آثار جبائية مختلفة؛

4.3 دراسة قابلية الخيارات للتطبيق: هذه الخطوة تهدف إلى تحليل المزايا والعيوب لكل خيار جبائي متاح، لهذه الخطوة القدرة على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتقديم تقييم شامل لجوانب القرار الآنية والمستقبلية، ومن المهم أن يكون لدى المسؤول الجبائي مؤهلات متعددة لاتخاذ القرارات المناسبة، حيث يتطلب ذلك فهماً عميقاً للنظام الجبائي. يتم تنفيذ هذه الخطوة من خلال استبعاد الخيارات غير القابلة للتطبيق من المراحل اللاحقة، مما يساعد في تحديد الخيارات الممكنة والمناسبة للعرض على صانعي القرار النهائي. في النهاية يكون المسؤول الجبائي قد أكمل جزءاً هاماً من عمله بتحديد الخيارات القابلة للتنفيذ وتقديمها للنظر قبل اتخاذ القرار النهائي؛

5.3 إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في الدالة الكلية للقرار وتقييمها: تعتبر الجباية عاملاً مؤثراً بشكل دائم على عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، خاصةً إذا كانت كل قرارات المؤسسة لها أثر جبائي بطريقة تختلف باختلاف طبيعة القرار ومستوى المسؤولية بعد توجيهات، وذلك حسب التغييرات في النصوص التي تعكس تغيراً في أهداف المشروع؛

6.3 اتخاذ القرار: يكون اتخاذ القرار بناءاً على التحكيم بين مختلف القرارات المقيمة كما ونوعاً والاختيار الأفضل هو ذلك الذي يحقق الهدف المرجو من هذا القرار.

اتخاذ القرار ليس من اختصاص التسيير الجبائي بل هو نهاية مراحله لأنه يهدف بالأساس إلى التأكيد على أهمية الجباية في العملية التسييرية¹.

¹ بوعلام ولهي. عثمان محادي. (2019). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد 4، العدد 2، ص، ص، 203، 204.

المطلب الثاني: إستراتيجيات التسيير الجبائي

التسيير الجبائي هو مجال أساسي في إدارة الشؤون المالية لأي مؤسسة، حيث يهدف إلى تحليل وتنظيم الشؤون الضريبية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف الشركة وتحسين أدائها المالي، ويعتمد على مجموعة من الطرق والاستراتيجيات التي تسهم في تحقيق الأهداف المالية والضريبية للمؤسسة.

يتم تنفيذ التسيير الجبائي على أرض الواقع من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تساهم في تقليل العبء الضريبي تتمثل استراتيجيات التسيير الجبائي في¹:

- 1. القيام بترحيل صافي الخسارة التشغيلية:** يقصد بصافي الخسارة التشغيلية تحمل الشركات مصاريف تتعدى إيراداتها، وهو المدة الزمنية التي تصبح فيها الاقتطاعات الضريبية أكبر من الدخل الخاضع للضريبة، فعند تحقيق الأرباح فإن المؤسسات مطالبة بدفع الضرائب إلا أنه في حالة تحقيق خسارة فإنها تأخذ بعض من أشكال الوفر الضريبي المتمثل في عدم دفع الضريبة وإمكانية ترحيلها للسنوات اللاحقة؛
- 2. خصم مصاريف البحث والتطوير:** تسمح بعض البلدان بخصم مصاريف البحث والتطوير لأغراض الضريبية مما يساعد في توفير مساحة للشركة لتخفيض دخلها وزيادة مصاريفها؛
- 3. القيام بخصم مصاريف الاندثار:** كلما كان الاندثار السنوي المطروح من صافي الدخل أكبر زادت التكاليف التي يمكن خصمها، وبالتالي قلت الضريبة المفروضة على المؤسسات، ونتيجة لذلك تلجأ هذه الأخيرة إلى زيادة مصاريف الاندثار لتقليل العبء الضريبي المفروض للاستفادة من الوفر الضريبي الذي ينتج عنه الخصم؛
- 4. طريقة تقييم المخزون:** إتباع الشركات لسياسة تقييم المخزون له أثر في تحقيق الوفورات الضريبية، طريقة FIFO تعتبر بأن الداخل أولاً الخارج أولاً ويزداد الدخل الخاضع للضريبة انعكاساً لتكلفة المخزون المنخفضة بموجب هذه الطريقة، وطريقة LIFO تعتبر آخر وحدة تدخل للمخزن هي أول وحدة تخرج ويقل الدخل الخاضع للضريبة انعكاساً لتكلفة المخزون التي تكون مرتفعة، وعليه فطريقة LIFO تكون مفضلة عند ارتفاع الأسعار بالنسبة للمؤسسات كونها تعمل على تخفيض الدخل الخاضع للضريبة؛

¹ عذراء طعمه جبر. سالم عواد هادي. (2020). تأثير الإفصاح الاختياري للشركات في التخطيط الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية. المجلد 15، العدد 25، ص، 81.

5. **الضريبة المؤجلة:** يمكن تعريف الضريبة المؤجلة أنها تلك الجزء من ضريبة الدخل التي تكون مستحقة على الشركة والمؤجل سدادها لفترات لاحقة وهي التزام ضريبي مؤجل، وإن الشركة تتبع هذه الطريقة عن طريق الاستفادة من الاختلاف بين القوانين المحاسبية والقوانين الضريبية بالدخل ويعبر عنه بالفروق الضريبية، وهي من أكثر طرق التسيير الجبائي التي قد تتبعها المؤسسات من خلال تأجيل دفع ضريبة الدخل لوقت آخر لتحقيق تدفقات نقدية يستفاد منها لتمويل أنشطة واستثمارات المؤسسة؛

6. **الملجئ الضريبي:** المؤسسات تستخدم هذه الطريقة لتخفيف العبء الضريبي بالشكل القانوني وتوظيف أموالها في استثمارات جديدة تكون معفاة من الضريبة بالبلد الذي تعمل فيه، وتتميز هذه الطريقة عن بقية الطرق بأنها تهدف لدفع الضريبة بالكامل أو جزء كبير منها مما يعمل على تخفيض المدفوعات الضريبية بشكل كبير، إن تخفيض الإيرادات الضريبية بشكل حاد لغرض التهرب من دفع الضريبة قد يعرضها لتكبد ضرائب وعقوبات ضريبية إضافية بشكل إجباري؛

7. **تغيير نوع الدخل:** يتم فرض ضريبة على دخل النشاط التشغيلي أعلى من دخل رأس المال مما يمكن المؤسسات من الاستفادة من الحوافز الضريبية بتخفيض العبء الضريبي المترتب عليها، ويمثل الفرق بين المعدل الضريبي المفروض على الدخل الناتج من النشاط التشغيلي وكذلك المعدل المفروض على المكاسب الرأسمالية لذا تقوم بتغيير نوع الدخل من تشغيلي إلى دخل الاستثمار في رأس المال مثل الاستثمار بالسندات والأوراق المالية للشركات؛

8. **نقل الأرباح:** تقوم الشركات بتشخيص البلدان التي فيها مزايا وحوافز تصمم خطط ضريبية، تهدف لتخفيض التكاليف الضريبية والازدواج الضريبي عن طريق قيام الشركات بنقل أرباحها من بلدان يكون فيها تشريعات ضريبية حازمة ومعدلات ضريبية مرتفعة لبلدان ذات معدلات ضريبية منخفضة، إن اختلاف التشريعات والقوانين الضريبية في البلدان ساعد على ممارسة التسيير الجبائي بطريقة أفضل.

بالإضافة إلى:¹

9. **سياسة التمويل المتبعة في الشركات:** عندما تقوم الشركة باختيار سياستها التمويلية واتخاذ قراراتها بشأن الاقتراض أو زيادة رأس المال، فإن الأعباء المقبولة ضريبياً مثل الفوائد يمكن خصمها ضمن الأعباء الجبائية المقبولة للخصم مما يتيح تحقيق وفر ضريبي، وعليه

¹ نضال رؤوف أحمد، نوال كاظم مهدي العامري.(2018). التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار، بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 43، ص 156.

فالاقتراض عمومًا يعطي ميزة جبائية، وعليه يمكن القول أيضًا إن التمويل من خلال الاقتراض يمنح الشركة ميزة مهمة، حيث إن الفائدة المدفوعة تُعتبر أعباء مقبولة ضريبياً تُخصم من الوعاء الضريبي وفقاً للتشريعات الجبائية؛

10. تغيير الشكل القانوني للشركات وتتمثل فيما يلي:

- ✓ اندماج شركتين أو أكثر؛
- ✓ تقسيم شركة إلى شركتين أو أكثر؛
- ✓ تحويل شركة أموال إلى أخرى أو تحويل شركة أشخاص إلى شركة أموال.

إن اندماج الشركات يمكن أن يحقق وفورات ضريبية من خلال استغلال مزايا الإعفاء الضريبي والتشريعات الضريبية المتاحة في بعض الدول لتشجيع الشركات على الاندماج وتعزيز الكفاءة الإدارية والاقتصادية وتقليل مخاطر الاستثمار، ففي أغلب الدول تسمح التشريعات الضريبية بترحيل الخسائر أو تخفيضها من الأرباح المتحققة، ففي حالة وجود خسائر متراكمة لإحدى الشركات المندمجة التي تندمج مع شركة تحقق أرباح ينخفض رصيد أرباحها الخاضع للضريبة، وبذلك ينخفض مبلغ الضريبة المستحقة على الشركتين. هذا ما يشجع الأعمال التجارية الناجحة على البحث عن الشركات التي يمكن أن تندمج معها والتي تحمل خسائر تشغيلية لتستفيد من الوفورات الضريبية عن طريق ترحيل الخسائر؛

11. **سرعة إطفاء بعض المصاريف:** تقوم الشركات بإطفاء التعويضات التي تدفع للموظفين على شكل سلف والعمل على تسجيلها كمصروفات بدلاً من الإبقاء عليها ومعاملتها كمخصصات غير مقبولة حتى يترك الموظف عمله في حالة تأخر صرف الرواتب؛

12. **إتباع برامج صيانة متطور ومستمر:** سياسة الصيانة التي تتبعها الشركات تهدف إلى تحقيق وفر ضريبي كبير من خلال استغلال فترات تحقيق الأرباح العالية والقيام بتنفيذ برامج الصيانة في العام الحالي بدلاً من العام القادم، وذلك للاستفادة القصوى من الوفر الضريبي وهذا لكون تكاليف الصيانة عبارة عن أعباء تخصم من الأساس الخاضع للضريبة؛

13. **استثمار الأموال الفائضة في استثمارات جديدة:** تعمل إدارة المؤسسات الرشيدة والعقلانية على اختيار وتوزيع جزء من الأموال الفائضة عن حاجتها في مجالات استثمارية معفاة من الضريبة مثل الاستثمار في شراء الأسهم والسندات لكي تستفيد من الأرباح الرأسمالية التي لا تخضع للضريبة؛

14. **سياسة امتلاك الأصول واستئجارها:** وهي السياسة التي تتبعها الشركات بشأن امتلاك الأصول أو استئجارها، حيث تعتمد على مقارنة المزايا الضريبية لكل من الخيارين عند

الحاجة لأصل من الأصول الثابتة، وتكون المفاضلة من خلال المقارنة بين المزايا الضريبية لامتلاكها أو المزايا الضريبية لاستئجارها. ففي حالة امتلاك الأصل تنخفض مصاريف الإهلاك وعند بيعه بعد انتهاء فترة الاستخدام المحددة له لا تخفض أية خسائر رأسمالية ضمن المصاريف، بالمقابل في حالة استئجار الأصل تستفيد المؤسسة من تخفيض مصاريف الإيجار.

15. سياسة إتلاف البضائع: المؤسسات التي ترغب بإتلاف بضاعتها عليها أن تتفق مع الجهات المعنية (الهيئة العامة للضرائب) حتى يتم تخفيض مصاريف البضاعة التالفة من المصاريف لتحقيق وفورات ضريبي؛

16. الاستشارات الضريبية لغرض انجاز عملية التخطيط بالشكل الصحيح: يمكن للمؤسسات أن تعمل على الاستعانة بخبراء لديهم الخبرة العلمية والعملية في احتساب الضرائب ومتابعة ومناقشة الأمور المالية والضريبية التي يمكن أن تفيد الشركة مع الإدارة الضريبية في الهيئة العامة للضرائب.

17. سياسة اختيار طريقة الإهلاك: الإهلاك هو تكلفة تطرح من صافي الدخل السنوي للمؤسسة قبل فرض الضرائب، وكلما زادت تكاليف الإهلاك انخفض المبلغ الذي يتم دفعه كضريبة، لذا تقوم المؤسسات في كثير من الأحيان بزيادة مصاريف الإهلاك لتقليل العبء الضريبي وتحقيق الوفورات الضريبية. هناك عدة طرق لحساب الإهلاك منها: الإهلاك الخطي، الإهلاك المتناقص، الإهلاك المتزايد و وحدات الإنتاج. من المفيد للمؤسسات اختيار الطريقة المناسبة لحساب الإهلاك مثل الإهلاك المتناقص أو المتزايد، حيث يمكن أن يؤدي إلى تخفيض مبلغ الضريبة المستحقة وتحقيق الوفورات الضريبية في وقت مبكر خلال فترة الاسترداد؛

18. سياسة استخدام التسعير التحويلي: بعض المؤسسات تسعى لتجنب انتهاك القوانين الضريبية من خلال استخدام التسعير التحويلي، وهو عملية تحديد الأسعار لتحويل السلع أو بيعها بين المؤسسة الأم وفروعها، أي بيع السلع بين أعضاء المؤسسة الأم وفروعها، وبالتالي يمكن لهذه المؤسسات استغلال هذه العملية للتلاعب بالأسعار بهدف تخفيض نفقاتها وأعبائها الجبائية وزيادة أرباحها، قيمة الأرباح تتحدد مسبقاً من خلال أسعار التحويل التي يتم بناءاً عليها عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات داخل المجموعة للمؤسسة وفروعها.

المطلب الثالث: عيوب وقيود التسيير الجبائي

رغم أهمية التسيير الجبائي في تخفيض العبء الضريبي من خلال إستراتيجياته إلا أنه له عدة عيوب سيتم ذكر أهمها في هذا المطلب، كما أنه هناك عدة قيود تحد من ممارسته على أكمل وجه.

1. عيوب التسيير الجبائي:

تتمثل في¹:

✓ **التكاليف المباشرة:** هي التدفقات النقدية الخارجة التي يتم تكبدها من قبل المسيرين الجبائين أثناء سعيهم إلى تحقيق أهداف التسيير الجبائي، هذه التكاليف شاملة لتكاليف الضرائب وتكاليف الاستشارات القانونية، وقد تتكبد المؤسسات تكاليف جنائية أثناء سعيها لضمان بلوغ الهدف من التسيير الجبائي، وهذا يرجع إلى التشريعات والقيود القضائية المتعلقة بالتسيير الجبائي من قبل أطراف كمصلحة الضرائب الحكومية التي قد تطعن في استراتيجيات التسيير الجبائي المنتهجة من قبل المؤسسة، وتجربها للمحاكم باستخدام النصوص التشريعية والقضائية وتشمل أيضا التكاليف المرتبطة بالرسوم الضريبية والأتعاب التي دفعت للمحامين والمحاسبين والأطراف الأخرى ذات الصلة.

✓ **التكاليف غير المباشرة:** من وجهة نظر سوق رأس المال فإن السعي إلى خفض الدخل الخاضع للضريبة يؤدي حتما إلى خفض قيمة المداخل المبلغ عنها والخاضعة للضريبة، ما يؤثر سلبا على تصور المساهمين كما يكشف عن السمعة السيئة للإدارة، وسينظر بعدها إلى أرقام تقارير المؤسسة بعد خصم الضرائب بنوع من الشكوك واللاثقة من قبل ذوي المصلحة، وهذا ما سيقال من فرص استفادتها من عمليات الإقراض والاستثمار المشترك مع الغير.

¹ Abd El Wahab, N.S, Tax planning and corporate Governance: Effect on Shareholder's Valuation, Unpublished PHD Thesis, University of Southampton, P24.

2. قيود التسيير الجبائي

تتمثل قيود التسيير الجبائي فيما يلي:

1.2 طرق التسيير المتاحة محددة بخصائص المؤسسات: إن خصائص المؤسسة مثل الحجم، السيولة، الربحية وقواعد أسعار التحويل على سبيل المثال يؤثران على حساب النفقات الضريبية وقد تم الاعتراف والتحقيق في ذلك في عدة بحوث ضريبية¹.

2.2 طرق التسيير الجبائي المرغوب فيها (بناء على أهداف الشركة في التسيير الجبائي):

وهي ذات ثلاث جوانب²:

✓ الافتراض الموحد لهدف التسيير الجبائي القائم على أنه يسعى لتقليل الضرائب لا يمكن تطبيقه لجميع المؤسسات، وبالتالي فإن مقارنة نتائج التسيير الجبائي بشكل موحد على أساس مؤشر واحد مثل مستوى ETR_S الذي قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة حسب دراسة (Feller & Schanz 2017) غير أنه في بعض الدراسات الحديثة أصبح يعتمد عليه في إيجاد التهرب الضريبي (Drake, Hamilon & Iusch 2020)؛

✓ أهداف التسيير الجبائي هي مزيج من أهداف مختلفة تحددها الشركة؛
✓ بالنظر إلى النطاق الواسع من الأهداف المختلفة للتسيير الجبائي وفي حال اختيار التسيير الضريبي العدواني، فالمؤسسة تهدف إلى التجنب الضريبي.

3.2 طرق التسيير الجبائي القابلة للتنفيذ ذات الصلة بقوة المسير الجبائي:

إن العقبة الثالثة والأخيرة التي يجب على الشركة التغلب عليها لاستخدام طريقة معينة للتسيير الجبائي تمتد من السلطة السليمة لمصلحة التسيير الجبائي بالشركة و قوة شخصية المسير الذي هو على رأس المصلحة الجبائية بالمؤسسة.

إلا أن السلطة يمكن أن تنبع من مصادر مختلفة في سياق التسيير الجبائي للشركات نحدد أربعة مصادر تساعد على قوة المسير الجبائي: السلطة الرسمية الداخلية، والسلطة غير الرسمية

¹ Feller, Anna, Schanz, Deborah. (2017). The Three Hurdles of tax planning How Business Co, Contemporary Accounting Research, Vol.1, No.1, P 14.

² Drak, Katharine D, And all.(2020). Are declining effective tax rates indicative of tax avoidance ? Insight from effective tax rate reconciliations. Journal of Accounting and Economic, Vol.70, No. 1, P.P 101,125.

الداخلية والاتصالات الخارجية وهي تلك العلاقات مع المصالح الجبائية، مستشاري الضرائب، ومختلف القدرات من المعرفة والمهارات الاجتماعية للمسيير الجبائي¹.

المبحث الثالث: قياس التسيير الجبائي، تأثير آليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي وتسيير المخاطر الجبائية

يُعتبر التسيير الجبائي من الجوانب الأساسية في تسيير الشؤون المالية والضريبية لأي مؤسسة ويهدف إلى تحقيق الامتثال للقوانين الضريبية وتقليل تكاليفها بأقل قدر ممكن من المخاطر الضريبية فهو يتضمن تحليل النظام الضريبي وتقييم المخاطر الضريبية المحتملة، وتطبيق سياسات وإجراءات للتخفيف منها، من خلال قياس أداء التسيير الجبائي وتحليله يمكن للمؤسسات تحديد فعالية استراتيجياتها الضريبية واتخاذ القرارات المالية الصائبة دون الوقوع في الأخطاء الجبائية، كما تلعب آليات حوكمة الشركات دورًا حاسمًا في تحديد وتوجيه سياسات وممارسات التسيير الجبائي.

المطلب الأول: وظيفة الضرائب في المؤسسة وقياس التسيير الجبائي

تطور دور الضرائب حيث انتقلت من مجرد كونها أداة تمويلية إلى عنصرًا فعالًا في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات، ولقياس التسيير الجبائي يتم الاعتماد على عدة معدلات أشهرها معدل الضريبة الفعلي، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

1. وظيفة الضرائب في المؤسسة:

على خلفية الفضائح المالية للشركات العالمية سنة 2002 واكتشاف فجوة ضريبية بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة، لاقت الضريبة اهتمامًا متزايدًا داخل المؤسسات وهو ما تجسد في إصدار قانون Sarbanse Oxley 404 وهو جزء من القانون الذي تم اعتماده في الولايات المتحدة الأمريكية بعد فضيحة انهيار شركة Enron، والذي ينص على أنه تلتزم الشركات المدرجة في البورصة بوضع ضوابط داخلية للرقابة على التقارير المالية وضمان صحة المعلومات المفصح عنها، وعليه يجب على المؤسسات تنظيم آليات الرقابة وإدراج وظيفة الضرائب داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتنظيم عملها².

¹ Feller. Anna, Schanz. Deborah, Op Cit, P14.

² صابر عباسي. (2016). مرجع سبق ذكره، ص 64.

نجاح وظيفة الضرائب داخل المؤسسة مرهون بتوفر عدة عوامل يمكن حصرها في ضبط احتياجات المؤسسة، فهم إستراتيجية المؤسسة ورصد الأداء، فبضبط احتياجات المؤسسة يتم تحديد وظائف إدارة الضرائب للمؤسسة ومن ثم مرافقة الضريبة للأهداف العامة للمؤسسة وفهم استراتيجياتها المسطرة، ويتم مراقبة وظيفة الضريبة عن طريق رصد الأداء المحدد ب: التكلفة، المخاطر، الكفاءة والفعالية. ولتطوير وظائف الضرائب للمؤسسة لا بد أن لا يقتصر دورها في الدور الكلاسيكي المتمثل في تقديم الاستشارات الجبائية ودراسة مسائل الإمتثال الضريبي، بل يجب أن تكون جزءاً مهماً في الإستراتيجية كجزء لا يتجزأ من الاستثمار.

مع تطور معايير المحاسبة الدولية، وتحول وظيفة الضرائب من المسؤولية عن وضعية الضريبة في البيانات المالية إلى ضرائب تهتم بالمجموعة، وحاجة المؤسسات للإستراتيجيات الضريبية يمكن ذكر وظيفة الضرائب في المؤسسة على سبيل الحصر في:

- ✓ توليد الأرباح من خلال استراتيجيات أعمال تجارية قائمة على الضرائب؛
- ✓ أن يكون لها دور رئيسي في إعداد البيانات المالية للمجموعة؛
- ✓ تحقيق الشفافية الضريبية بمعنى أن تكون الضرائب جزءاً من الصورة العامة والمرئية للمؤسسة، حيث تؤدي إلى زيادة الثقة بين المؤسسة والمستثمرين من خلال توفير قوائم مالية تمتاز بدرجة عالية من الدقة والوضوح؛
- ✓ مساعدة المجموعة على تطوير الاستثمارات؛
- ✓ إنشاء إطار أو ملف تعريف بالمخاطر الضريبية للمؤسسة أو المجموعة بأكملها¹.

2. طرق قياس التسيير الجبائي

1.2. معدل الضريبي الفعلي:

لقياس التسيير الجبائي فإنه يعتمد على مدخلات البسط والمقام فهذا الأخير لم يختلف الباحثون حول العنصر المحدد له والمتمثل في النتيجة المحاسبية أو التدفق النقدي، بينما اختلفوا في البسط في تحديد الأعباء الضريبية. فمنهم من يستخدم المجموع التراكمي لعدة سنوات من المدفوعات الضريبية، ومنهم من يستخدم الضرائب المدفوعة المتوقعة الحالية.

¹ Rudiger Loitz , And All, Explain How Finance Can Help Improve Tax effectiveness, International Tax review, No 44, P, P, 14, 16,17.

الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي

يمكن من خلال هذه الطريقة الكشف عن التجنب الضريبي وهذا من خلال مقارنة الفجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة¹.

معدل الضريبة الفعلي ETR يختلف عن معدل الضريبة القانوني للمؤسسة وذلك لكون معدل الضريبة الفعلي هو محاولة لقياس نسبة الضريبة من الدخل الاقتصادي، في حين يشير معدل الضريبة القانوني إلى الالتزامات الضريبية قبل الحصول على أي مزايا ضريبية نسبة إلى الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يمكن القول أن معدل الضريبة الفعلي هو المعدل الذي يعكس جميع المزايا الضريبية والإعانات الممنوحة من طرف القانون الضريبي².

الجدول التالي يوضح مختلف طرق قياس معدل الضريبة الفعلي:

الجدول رقم (3-1): طرق لقياس المعدل الضريبي الفعلي

التسمية	القياس	الإفصاح
معدل الضريبة الفعلي المحاسبي	تسديدات الضريبة/ النتيجة المحاسبية قبل الضريبة	يتم حساب معدل الضريبة الفعلي المحاسبي بقسمة المبالغ المدفوعة كضرائب على النتيجة المحاسبية قبل الضريبة عادة مقارنة معدل الضريبة الفعلي المحاسبي بالمعدل القانوني لتحديد مدى التجنب الضريبي بحيث كلما اتسع الاختلاف، زاد التهرب الضريبي ويعكس هذا الاختلاف الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة
معدل الضريبة الفعلي الجاري	الأعباء الضريبية الحالية لمدة سنة/ النتيجة المحاسبية قبل الضريبة	يحسب من خلال قسمة الأعباء الضريبة الحالية لمدة سنة على النتيجة المحاسبية قبل الضريبة
معدل الضريبة الفعلي النقدي	الضريبة النقدية المدفوعة/ النتيجة المحاسبية قبل الضريبة	يتم حساب بقسمة الضريبة النقدية المدفوعة على النتيجة المحاسبية
معدل الضريبة الفعلي للتدفق النقدي	الضريبة النقدية المدفوعة/ التدفق النقدي التشغيلي	يحسب من خلال الضرائب النقدية المدفوعة على التدفق النقدي التشغيلي أو نتيجة الاستغلال
معدل الضريبة الفعلي	الأعباء الضريبية الحالية	يتم احتساب معدل الضريبة الفعلي على مدى فترة من

¹ Hanlon, M& P., Heitzman. (2020). A review of tax research journal of accounting and economics, P,P, 127,128.

² GAO united states government accountability office report to congressional, effective tax rates can differ significantly from the statutory rate may 2013, P 2.

للمدى الطويل	لمدة n من السنوات /النتيجة المحاسبية قبل الضريبة لمدة n من السنوات	السنوات (من 3 إلى 10 سنوات) تقاس على أنها تسديدات الضرائب التراكمية/ الأعباء الضريبية الحالية/ الضريبة النقدية المدفوعة على مدى فترة من السنوات مقسومة على النتيجة المحاسبية قبل الضريبة على نفس عدد السنوات
--------------	---	---

Sources: Okafor & Aronmwan. (2019). Corporate tax Avoidance Review Of Measure And Prospects International Journal Of Accounting & Finance (IJAF), Vol. 2, No. 8, P,P,P ,P, 34, 35, 36, 37.

2.2 معدل الضريبة الحدي: هو مقياس يستخدم لدراسة تأثير الضرائب على سلوك المؤسسات، ويقصد به مقدار الضريبة التي يدفعها المكلف بالضريبة على وحدة نقدية (الدينار مثلا) إضافية من الربح، أي أنه يحسب بقسمة مبلغ الضرائب الناتج عن ربح إضافي مقسوما على إجمالي الربح¹.

3.2 متوسط معدل الضريبة الفعلي AETR: هو نسبة الضرائب المدفوعة أو الالتزامات الضريبية في سنة إلى صافي الربح الذي حققته المؤسسة خلال تلك السنة، يعتبر هذا المؤشر جيدا للعبء الضريبي الإجمالي على الربح المحقق خلال تلك الفترة، ويشير الى المبلغ الذي تدفعه المؤسسة للمصلحة الجبائية، ومع ذلك يختلف العبء القانوني عن العبء الاقتصادي الذي يقيس الخسارة في النتيجة بعد الضريبة، ويمكن أن يستمد الربح المدرج في حساب متوسط معدل الضريبة الفعلي من جميع الاستثمارات المحصل عليها في الماضي وفي السنة الحالية، متوسط معدل الضريبة الفعلي لدراسة آثار الضرائب على القرارات المتعلقة بالاستثمارات².

متوسط معدل الضريبة الفعلي يقيس النسبة من قيمة المشروع التي يتم دفعها من الضرائب يتم الحصول عليها من خلال صافي القيمة الحالية لضرائب المؤسسة مقسوما على القيمة الحالية لتدفقات الأرباح قبل الخصم الضرائب، والذي توضحه العلاقة التالية:

$$AETR = PVT / PV$$

حيث PVT تمثل صافي القيمة الحالية لضرائب الشركة و PV هي القيمة الحالية للأرباح قبل خصم الضرائب وبالتالي يعبر عن جزء من قيمة المشروع الذي يدفع في الضرائب³.

¹ Terry shevlin. (1990). A critique of plesko's An evaluation of alternative measures, of corporate tax rates university of Washington, ssrn, oc, P, P, 2,5.

² GAO (May 2013). Corpoat Tax Eeffective Tax Rates Can Differ Significantly from the Statutory Rate. Report to Congressional Requesters. P 9.

³ Peter Birch Sorensen. (2008). Estimating Effective Tax Rates Of Corporate Income. Department Of Economics, University Of Copenhagen, P, P, 1,2.

4.2 متوسط معدل الضريبة الفعلي الحدي METR : معدل الضريبة الحدي أو الهامشي هو مقدار الضريبة الإضافية المدفوعة مقابل كل دولار اضافي (وحدة نقدية) يتم الحصول عليه كدخل، متوسط معدل الضريبة الحدي هو اجمالي الضريبة المدفوعة مقسوماً من إجمالي الدخل المكتسب¹، ويتم استخدامه بشكل أفضل عند توزيع الأعباء الضريبية على الشركات من طرف صانعي السياسات الضريبية بينما يتم استخدام معدل الضريبة الفعلي الهامشي (الحدي) لتحليل الحوافز الممنوحة للاستثمارات الجديدة².

معدل الضريبة الفعلي الحدي، يقيس عبء الضريبة على المؤسسات إلى آخر وحدة للاستثمار إلى أن يصبح صافي الربح معدوم ويعطى بالعلاقة التالية: $METR = (C - r) / c$ حيث C: تمثل العائد الحقيقي قبل الضرائب على الاستثمار الحدي، R: تمثل تكلفة التمويل وبالتالي يمكن القول أن AETR هو المتوسط المرجح ل $METR^3$

المطلب الثاني: تأثير أليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي

حوكمة الشركات تلعب دوراً حيوياً في استراتيجيات التسيير الجبائي للمؤسسات، حيث تقوم بمراقبة سلوك المديرين وتحديد وتنفيذ ممارسات التسيير الجبائي. فهي تعمل على كبح السلوكيات التي تتعارض مع المصالح المختلفة للمؤسسة، وتضمن جودة قرارات الإدارة وشفافيتها، بالإضافة إلى التعامل مع القضايا المتعلقة بضريبة دخل الشركات⁴.

1. تعريف حوكمة الشركات: (OECD) عرفت حوكمة الشركات على أنها مجموعة العلاقات التي تربط بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة، مما يشمل العلاقات القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تحكم وتوجه سلوك الشركة وإدارتها⁵.

¹ <https://taxfoundation.org/taxedu/glossary/marginal-tax-rates/> , Consulté , (19/4/2023) 19 :30.

² Aronmwan, E.J., & Okafor, (2019) Corporate tax avoidance: review of measures and prospects, international journal of Accounting & Finance, Vol. 8, No. 2, P 24.

³ Peter Birch Sorensen, Op.Cit., P 1.

⁴ Giovan Bhagiawan, Mukhlisin, Mukhlisin lasin, (2020). Eeffect Of Corporate Governance On Tax Planning Et Firm Value, International Journal Of Commerce And Finance, Vol. 6, No.6, P74.

⁵ أمال عياري، أبو بكر خالد. (2022). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، ملتقى وطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، جامعة محمد خيضر، ص 4.

تُعرف بأنها مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى ضمان الانضباط، الشفافية والعدالة في سلوك المؤسسات. تهدف هذه العوامل إلى تعزيز الجودة والتميز في الأداء عن طريق تحفيز إدارة الوحدة الاقتصادية لاستخدام الموارد المتاحة بشكل فعال، مما يحقق أقصى منفعة ممكنة لجميع الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع¹.

2. أهداف حوكمة الشركات:

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التالية²:

- ✓ تفصل الحوكمة بين الملكية التي تمثل حقوق المساهمين في المؤسسة وبين الإدارة التي تتولى مسؤولية إدارة المؤسسة واتخاذ القرارات؛
- ✓ تعمل الحوكمة على تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات من خلال توفير بيئة عمل تشجع على الابتكار وتعزيز التنافسية؛
- ✓ تسعى حوكمة الشركات إلى إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة؛
- ✓ حوكمة الشركات تضمن عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وأعضائه بحيث يتم تحديد مسؤوليات كل طرف بوضوح فيتولى المديرون التنفيذيون إدارة الشركة وتنفيذ الإستراتيجيات، بينما يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على الأداء واتخاذ القرارات؛
- ✓ المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة لكي تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين؛
- ✓ تسعى إلى حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة؛
- ✓ توفير عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراء المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
- ✓ الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛

¹ مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، المجلد 6، العدد 09، ص 42.

² البشير زبيدي. (2017). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي-دراسة حالة مجمع صيدال-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف. المسيلة، الجزائر، ص 20.

✓ تحسين قدرة الشركات لتحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها؛

3. آليات حوكمة الشركات:

ويقصد بآليات الحوكمة مجموعة الوسائل التي تهدف إلى توجيه ورقابة سلوك الإدارة عند اتخاذ القرارات لضمان تحقيق أصحاب المصلحة ومن أهمها¹:

1.3 مجلس الإدارة: يضم المساهمين وأطرافاً أخرى ذوي المصلحة، ومن مسؤولياته تعيين المديرين التنفيذيين الذين يُكلفون بتسيير الأعمال اليومية للمؤسسة، وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة والحفاظ على حقوق المساهمين، إلى جانب مراقبة أدائهم، أكدت المبادئ العالمية للحوكمة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أن أعضاء المجلس يتحملون واجبين أساسيين أثناء قيامهم بعملهم: واجب العناية الكافية وواجب الإخلاص في العمل؛

2.3 لجان مجلس الإدارة: يشكل مجلس الإدارة لجاناً لتعزيز أدائه، ومن بين أهم هذه اللجان لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة الترشيحات والتعيينات؛

3.3 التدقيق الداخلي: يساعد التدقيق الداخلي المؤسسة بمراجعة عملياتها وأنظمتها للتأكد من تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها من خلال تقييم وتحسين نشاط الشركة، ومن ثم تأكيد صحة المعلومات المحاسبية والمالية التي تفصح عنها؛

4.3 التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي جزءاً أساسياً في الحوكمة نظراً لدوره الحيوي في منح المصداقية والثقة للمعلومات المحاسبية والمالية، يتولى المدقق الخارجي مسؤولية تقديم رأي فني محايد على مدى صدق القوائم المالية التي تصدرها الشركة؛

¹ زينب غزالي. (2017). أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح دراسة لعينة من الشركات السعودية المدرجة. مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 13. ص، ص، 291، 292.

4. أهمية حوكمة الشركات:

تتمثل في أهمية حوكمة الشركات¹:

- ✓ التقليل من مخاطر الفساد المالي التي تواجهها الشركات والدول؛
- ✓ المساهمة في الرفع من مستوى أداء الشركات وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي لدول تلك المؤسسات؛
- ✓ تشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في المشروعات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ زيادة التنافسية للمؤسسات الوطنية وفتح أسواق جديدة؛
- ✓ الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره المؤسسة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- ✓ توفير قواعد حوكمة الشركات والإطار التنظيمي الذي يمكن المؤسسة من تحديد أهدافها وكيفية تحقيقها؛

5. تأثير آليات حوكمة الشركات على التسيير الجبائي

يكون تأثير حوكمة الشركات على التسيير الجبائي كالتالي²:

1.5 تأثير حجم مجلس الإدارة على التسيير الجبائي

أكد Florackis أن حجم مجلس الإدارة سيؤثر على وظائف التنسيق والتواصل واتخاذ القرار بحيث إذا كان المجلس كبيراً جداً فسيكون من الصعب تنفيذ هذه الوظائف بفعالية، khaoulet et Moez توصلا في بحثهما إلى أن الحجم الصغير لمجلس الإدارة يمكن أن يحسن من جودة الأداء العام للشركة بحيث يمكن لمجلس الإدارة الصغير أن يقلل من مستويات معدلات الضرائب أي زيادة التسيير الضريبي.

دور مجلس الإدارة يبرز بوضوح في تحديد استراتيجية ضريبية محكمة تهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيض الأساس الضريبي وتحقيق الحصانة الضريبية، حيث أشارت دراسة Zemzem & Ftouhi 2013 أن حجم مجلس الإدارة يؤثر بشكل كبيراً في تبني خطة ضريبية عدوانية

¹ فاطمة الزهراء مومن وآخرون. (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الإدارية والمالية. جامعة الشهيد حمه لخضر. المجلد 1. العدد 1. ص 365.

² Giovan, Bhagiawan; Mukhlisin, Mukhlisin lasin. Op Cit. p74.

للشركات الفرنسية المدرجة في مؤشر SBF 120، وذلك إذا كان هناك عدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة الخارجين أو المالكين لنسبة كبيرة للأسهم من نسبة المالكين الفعليين للشركة¹.

يعتبر حجم المؤسسة عاملاً أساسياً يمكن أن يؤثر على ممارسات التسيير الجبائي، فالمؤسسات ذات الحجم الكبير والربحية العالية قد تتبنى ممارسات تسيير جبائي مختلفة عن التي تتبعها المؤسسات الأقل حجماً، فالمؤسسات الكبيرة الحجم قد تكون أقل سداداً للضرائب وأكثر استخداماً لممارسات التسيير الجبائي، وتدعم هذه الفرضية القوة السياسية التي مفادها أن المؤسسات الكبيرة الحجم قد تسدد ضرائب أقل بالنظر إلى الأثر السياسي الذي تستمد من علاقتها مع المسؤولين الحكوميين والسياسيين، وفي هذا السياق حاولت بعض الدراسات فهم العلاقة بين خصائص المؤسسة والتسيير الجبائي، فدراسة Yahaya & yusuf قامت بتحليل مدى تأثير خصائص المؤسسات على التسيير الجبائي وتوصلت الدراسة إلى أن الحجم والرافعة المالية لهما تأثير على التسيير الجبائي، في المقابل هناك دراسة تفند نتائج الدراسات السابقة حيث تفترض أن المؤسسات الكبيرة الحجم تكون محل أنظار المؤسسات الحكومية، مما يجعلها عرضة للفحص والتدقيق الجبائي بشكل أكبر من المؤسسات الصغيرة الحجم، وبالتالي تكون أقل استخداماً للتسيير الجبائي وأكثر التزاماً في سداد الأعباء الضريبية².

2.5 تأثير استقلالية مجلس الإدارة على التسيير الجبائي

إن وجود أعضاء من غير الموظفين في مجلس الإدارة أمر ضروري يحقق الوصول إلى اتخاذ قرارات مستقلة في الحالات التي يحتمل فيها وجد تعارض في المصالح، ووجود عضواً مستقلين يوفر دوراً إشرافياً أكبر لحملة الأسهم، هناك العديد من الدراسات التي سمحت بالتأكد من صحة أن تواجد نسبة مرتفعة من الإداريين المستقلين عن مجلس الإدارة تساعد في ممارسة التسيير الجبائي.

¹ ندير بلوم. عيسى بن ناصر. (2021). دور حوكمة الشركات في ممارسات التخطيط الضريبي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 7، العدد 3، ص 282.

² مصطفى السيد مصطفى علي الاسداوي، أيمن عطوه عزاز سليم. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التجنب الضريبي دراسة اختبارية في البيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، العدد 2، ص، ص، 84، 85.

في دراسة أجراها Armstrong وزملاؤه عام 2015 على عينة من المؤسسات الأمريكية، توصلت النتائج إلى أن المجالس الإدارية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية والخبرة المالية تلعب دوراً مهماً في تقليل ممارسات التسيير الجبائي ذات المستوى العالي.

وفي دراسة أخرى قام بها Abdi و Khoufi في عام 2012 حول التسيير الجبائي في المؤسسات التونسية العائلية والغير العائلية خلال الفترة من 2005 إلى 2009، توصلوا إلى أن المجالس الإدارية التي يتكون أعضاؤها بشكل كبير من الأعضاء الخارجيين تكون أقل عرضة لممارسات التسيير الجبائي¹.

3.5 التنوع الديمغرافي (التنوع بين الجنسين)

في الاختلافات الأخلاقية تشير الأدبيات النفسية القائمة على التنوع الاجتماعي إلى أن الرجال والنساء لديهم اختلافات في جوانب مختلفة وأن خصائصهم تؤثر على مواقفهم في بيئة الأعمال، Lakhalet يشير إلى النساء أكثر نفورا من المخاطر المرتفعة لأسباب أمنية بينما يميل الرجال إلى اختيار مخاطر عالية لأسباب تتعلق بالربح، يظهر وجود النساء ضمن الطاقم الإداري امتثالاً ضريبي أعلى منه عند الرجل.

4.5 ازدواجية أعضاء مجلس الإدارة

يعتبر فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب الرئيس التنفيذي أمراً بالغ الأهمية، حيث يؤثر تولي رئيس المجلس لهذا الدور المزدوج سلباً على فعالية الرقابة التي يمارسها المجلس على الإدارة، فهو المسؤول عن اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها في الوقت نفسه، فبينما يتولى رئيس المجلس مسؤولية اتخاذ القرارات يجب عليه كذلك الإشراف، مما يمنحه سلطة كبيرة يمكنه استغلالها لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصالح المساهمين، لذا يعتبر فصل منصب رئيس المجلس والرئيس التنفيذي ضرورياً لضمان الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة.

أما من الناحية الضريبية أجرت دراسة Deslandes & landry تحليلاً لهذا العامل على مخاطر الانخراط في ممارسات التسيير الجبائي العدوانية، إلا أنه لم تكن هذه النتائج ذات دلالة إحصائية، إضافة إلى أن Minnick & Noaga 2012 يعتقدان أن المؤسسات التي تكون فيها

¹ لخضر ميلي، منصور بن عمار. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسة التسيير الجبائي دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBFI 120 للفترة ما بين 2012-2015. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد 7، العدد 2، ص 524.

ازدواجية الوظيفة تتميز بإقبال أقل على ممارسة التسيير الجبائي، وارتفاع أعبائها الضريبية كما أن الدراسة الميدانية لهذين الباحثين تبين عدم دلالة هذا المتغير. فيما توصلت دراسة Alliani & Zarai حول المؤسسات التونسية ما بين 2000-2007 إلى أن ازدواجية الوظيفة تشجع الانخراط في التسيير الجبائي وبالتالي تخفيض معدل الضريبة الفعلي¹.

5.5 لجان التدقيق

تكوين لجان التدقيق بوجود أعضاء ذوي خبرة محاسبية يُعتبر مؤشراً إيجابياً على جودة حوكمة الشركات، وتظهر هذه الجودة عندما يتم تشكيل اللجان بأعضاء خبراتهم لا تقتصر على المالية بل تستوي الخبرة المحاسبية أيضاً، حيث يُنصح بضرورة تضمين عضواً على الأقل لديه خبرة محاسبية يمتلك معرفة عميقة بمبادئ المحاسبة المتبعة عموماً ويستطيع تقييمها.

التسيير الجبائي يوفر خيارات جبائية لتقليل الضرائب أو زيادة التدفقات النقدية بعد الضريبة، التفضيل بين هذه الخيارات يتطلب مستوى عالٍ من الخبرة لتقدير الآثار المالية المحتملة وضمان المعالجة المحاسبية السليمة، وتقييم المقترحات التي تهدف لتقليل الضرائب وزيادة كفاءة العمليات الضريبية، تزداد كفاءة هذا التقييم مع زيادة مستوى الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، خاصة في ظل المخاوف المحيطة بالتسيير الجبائي من أن يتحول إلى تسيير جبائي عدواني، وبالتالي زيادة الأعباء الجبائية من ضرائب وغرامات أو استغلال استراتيجيات التسيير الجبائي لتحقيق مصالح خاصة بالمديرين، ففي حالات كهذه تكون الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة أساسية في التقييم المحاسبي لتطبيق استراتيجيات التسيير الجبائي من خلال اختيار بدائل لتخفيض الضرائب المدفوعة دون التوجه إلى التسيير الجبائي العدواني².

مما سبق يمكن القول أن لجان التدقيق تسعى إلى الممارسات الضريبية الهادفة إلى تحسين مقدار الضرائب الفعالة.

¹ لخضر ميلي، مرجع سبق ذكره، ص 525.

² حسناء عطية حامد محمد. (2018). تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث الانسانية، المجلد 5، العدد 2، ص، ص، 284، 285.

المطلب الثالث: أثر التسيير الجبائي على المخاطر الجبائية

تسعى المؤسسات الى تسيير مخاطرها الجبائية بغرض تحسين نتائجها الجبائية المتوقعة ولا تقتصر هذه المهمة على المسير الجبائي فقط وإنما في إطار شراكة مع الأطراف ذات المصلحة والفاعلة في المؤسسة، وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المخاطر الجبائية، وتسيير المخاطر الجبائية.

1. مفهوم المخاطر الجبائية

يعود تاريخ تسيير المخاطر الجبائية إلى فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبتريدي الظروف الاقتصادية مع ارتفاع تكاليف أقساط التأمينات كان لا بد من لجوء المؤسسات إلى خبراء تقييم المخاطر ومختصيها للتعامل بالطريقة المثلى والفعالة مع هذه التحديات، استعمل لفظ Risk Management منذ بداية الخمسينيات ساهم ظهور الشركات المتعددة الجنسية وتوسعها في انتقاله إلى دول أخرى، بتطور وظيفة الضرائب في المؤسسات بعد سنة 2022 أصبح لتسيير المخاطر وظيفة لا تقل أهمية عن باقي وظائف المنظمة الأخرى من إنتاج، تسويق وتخزين، فتسيير المخاطر ليس مجرد وظيفة دفاعية تقوم بنقل أو تحويل المخاطر، بل هي مقاربة هجومية تعتمد على الضبط والتحكم فيها، ومنه يمكن استنتاج أن تسيير المخاطر وظيفة تعني توقع التحكم ومراقبة الخطر والعمل على تقليله لأقل درجة ممكنة¹.

1.1 تعريف المخاطر الجبائية: هي تلك الأعباء الإضافية التي تشمل العقوبات والغرامات نتيجة عدم الامتثال الضريبي، وعليه فالمخاطر الجبائية تكون ناتجة عن عدم الإمتثال الضريبي أو عدم وضوح وتعقد القوانين الضريبية².

الخطر الجبائي يتعلق بسلوك المؤسسة اتجاه الالتزام بالقوانين الضريبية، تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم الامتثال للالتزامات الضريبية المحددة في التشريعات الجبائية، أو نتيجة الفهم والتفسير الغير كافي والدقيق للالتزامات الضريبية المنصوص عليها في القوانين الجبائية، أو بهدف الغش

¹ أحمد بوشناق. طارق حمول. (2008) إدارة المخاطر ومتطلبات تفعيلها، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، ايام 25-26، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 1.

² Anneline Venter. (2009). Strategic tax risk management for south Africa farmers : an enalutation of an industry leader, majister commercial, university of Pretoria, P10.

والتهرب الجبائي، هذا السلوك يؤدي الى تحمل أعباء إضافية مثل العقوبات والغرامات، إضافة إلى أن الفترة التي تكون فيها المؤسسة محل رقابة جبائية يؤدي الى تشويه سمعة المؤسسة¹.

2.1 مصادر الخطر الجبائي:

تتعدد مصادر الخطر الجبائي إلى مخاطر نتيجة ضعف المؤسسة وأخرى متعلقة بالتشريعات الجبائية، يمكن توضيحها كالتالي:²

1.2.1 مخاطر ناتجة عن ضعف تسيير المؤسسة: نتيجة:

- ✓ عدم الاهتمام المستمر بالجوانب الجبائية في المؤسسة يرجع غالبا إلى تكليف مستخدمي الحسابات بالجباية، ونظرا لحجم الأعمال الكبيرة التي يتعين عليهم إدارتها، وضعف تكوينهم الجبائي يؤدي إلى عدم اعطاء الأولوية لهذا الجانب؛
- ✓ نظرا لكون الجباية لا تأخذ حيزا كبيرا داخل المؤسسة الاقتصادية، فإنها تبقى معرضة لمخاطر عدم الإمتثال الضريبي للالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريعات الجبائية مثل عدم تقديم التصريحات الضريبية في المواعيد المحددة قانونا؛
- ✓ سوء التسيير وعدم كفاءة الإدارة ناتج عن شدة المنافسة وسوء التحكم في الموارد يؤدي إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة لتحسين التدفقات النقدية، هذا السلوك يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الامتثال لمتطلبات إدارة الضرائب.

2.2.1 مخاطر ناتجة عن التشريع الجبائي: ناتج عن:

- ✓ مخاطر ناتجة عن تعقد النصوص الجبائية: تعقيد النظام يرجع الى التطبيق الصعب من ناحية الإدارة نفسها بدلا من المكلف؛
- ✓ مخاطر ناتجة عن عدم استقرار التشريعات الضريبية: إن عدم استقرار التشريعات الضريبية يؤدي إلى ظهور أخطار ضريبية نتيجة جهل المؤسسة لهاته التعديلات أو التغييرات، بالإضافة إلى أن هذه التعديلات يمكن أن تعرقل المؤسسة في بناء سياستها وإستراتيجيتها على المدى

¹ يوسف مامش، ناصر دادي عدوان. (2008). أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط 1، دار المحمدية للطباعة، الجزائر، ص 37.

² أمال بن عودة. (2022). دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدود قاسيمي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، ص، ص، 67، 68.

الطويل ولعل خير دليل نجد التشريع الضريبي الجزائري حيث عرفت قوانين المالية تعديلات ضريبية بين تعديلا وإلغاء.

3.1 أنواع المخاطر الجبائية:

يمكن حصر المخاطر الجبائية في نوعين هما¹:

1.3.1 مخاطر جبائية محددة:

✓ **مخاطر المعاملات:** يتعلق هذا بالمخاطر المرتبطة بمعاملات خاصة يمكن أن تقوم بها المؤسسة وتجدر الإشارة أن كل معاملة يمكن أن ترتبط بها حالة عدم اليقين، خاصة فيما يتعلق بكيفية تطبيق قانون الضرائب ذي الصلة وعدم اليقين، خاصة فيما يتعلق بكيفية تطبيق قانون الضرائب وعدم اليقين الناشئ عن بعض القرارات السياسية لاسيما في المناطق المعقدة، أما المعاملات غير الروتينية مثل عملية الاستحواذ أو نشاط تجاري آخر أو إعادة هيكلة المشاريع وإعادة التنظيم، سوف تتحمل عنها المؤسسة عموما مخاطر ضريبية أكبر من المعاملات الروتينية مثل بيع المنتجات والخدمات بالإضافة الى ذلك من المرجح أن تكون هناك إجراءات مصممة تصميميا جيدا من أجل معالجة المعاملات الروتينية².

✓ **المخاطر العملية:** يرتبط هذا الخطر بالمخاطر المتعلقة بتطبيق القواعد والقوانين الجبائية المختلفة والتي تحكم العمليات اليومية للمؤسسة، إذ أن هذه العمليات لها مستويات مختلفة من الخطر الجبائي، تتفاوت درجة هذا الخطر تبعا لعلاقة الإدارة الجبائية بها، هذا النوع من الخطر يخص كل الأطراف المعنيين بالجبائية ولا يقتصر على وظيفة الجبائية في المؤسسة (التموين، العبور، محاسبة المخزونات، المستخدمين، الخزينة، المالية، الفوترة والنقل...)

✓ **مخاطر التوافق:** وهو الخطر المتعلق بمدى توافق الالتزامات الجبائية للمؤسسة مع ما تنص عليه القوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها من قواعد الشكل واحترام المواعيد وغيرها، فعدم احترام هذه القوانين والتشريعات يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل أعباء جبائية؛

✓ **مخاطر المحاسبة المالية:** تمثل المحاسبة الأداة الرئيسية لتجميع وحساب الوعاء الضريبي وبالتالي تشكل القاعدة الأساسية للرقابة الجبائية إذ يتمثل خطر المحاسبة المالية في الإجراءات

¹ أحلام سويس. (2021). محمد بوحديدة، المخاطر الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة. مجلة

دراسات جبائية. المجلد 10، العدد 2، ص، ص، 51، 52.

² إبراهيم بوجاجة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المرتبطة بإعداد القوائم المالية من تسجيل العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة والخيارات المحاسبية (طرق الاهتلاك، حساب المخزون...) وغيرها؛

✓ **مخاطر ناتجة عن التصريحات الجبائية:** باعتبار النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أوجب للمؤسسات التزامات جبائية محددة وفقا لبرنامج زمنية محددة وإجراءات جبائية معلومة مسبقا، حيث تتمثل هذه الالتزامات في التصريح بالوجود، التصريح بالنتائج التصريح في حال إلغاء أو التنازل عن المؤسسة، قد تضع المؤسسة موضع خطر ضريبي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة وأهم وضعيات هذا الخطر نذكر:

- **الامتناع أو التأخر في ايداع التصريحات:** حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية مع تطبيق عقوبات مالية؛
- **الغش في التصريح:** حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات؛
- **عدم مراقبة الاختيارات الجبائية:** إن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما بهدف الحصول على مزايا مالية لتدعيم قدرتها التمويلية قد يتحول إلى مصدرا للخطر الضريبي، فبمجرد قيامها بتطبيق الاختيار الجبائي تكون ملزمة باحترام بعض الشروط وذلك عند عدم توفر شروط الاستفادة من هذه الخيارات أو توقف المؤسسة عن الاستفادة من هذه الامتيازات وإخضاعها للضريبة وتعرضها لعقوبات جبائية والتي تعتبر تكاليف إضافية¹.

✓ **مخاطر مترتبة عن الاعفاءات الجبائية في إطار دعم الاستثمار:** لقد منح المشرع الجزائري للمؤسسات الاقتصادية عدة امتيازات جبائية منها الاعفاءات في إطار دعم الاستثمار ولقد ألزمت الإدارة الجبائية بتسيير عملية الاعفاء مع المراقبة الدورية لهذا الاستثمار إلى جانب احترام المؤسسة جميع التزاماتها المحددة في قرار منح امتيازات ضريبية لفائدة الشباب المستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، تشمل هذه الاعفاءات مرحلتين الانجاز والاستغلال، وهذا حسب ما جاءت به نصوص قانون الضرائب وقانون المالية، تقابل هذه الامتيازات التزامات يجب على المستفيدين القيام بها، كإيداع التصاريح الجبائية في أجلها، القيام بالاستثمار في إطاره القانوني، السماح

¹ محمد أمين كويدي، عثمان مداحي. (2020). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ص 786.

للإدارة الجبائية بالقيام بمهامها ومراقبة العتاد وغيرها من الالتزامات وعند مخالفتها يترتب عنها فقدان هذه الامتيازات الضريبية والتعرض لمخاطر تعرقل سير هذه الاستثمارات¹.

2.3.1 المخاطر الجبائية العامة: وتضم:

- ✓ **مخاطر المحفظة:** تمثل مخاطر المحفظة المستوى العام للخطر وتجمع كل من مخاطر المعاملات، المخاطر العملية ومخاطر التوافق؛
 - ✓ **مخاطر التسيير:** ترتبط مخاطر التسيير بسوء تسيير المخاطر الجبائية المحددة سابقا، سواء بسبب عدم وجود وثائق توثق هذه المخاطر، أو بسبب عدم وجود حوار حول سياسة تسيير المخاطر الجبائية ويظهر هذا التأثير خاصة في حالة استقالة القائمين بتسييرها أو نتيجة ضعف الموارد أو لنقص الكفاءة اللازمة؛
 - ✓ **مخاطر مرتبطة بصورة المؤسسة (السمعة):** عادة ما يتم تحديد مواقفنا وفقا لسمعة الأشخاص أو المؤسسات أو الشركات التي تتعامل معها، وهذا ينطبق على الإدارة الجبائية، الموردين، الزبائن وكافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.
2. تسيير المخاطر الجبائية:

1.2 مقومات تسيير لمخاطر الجبائية:

هناك مقومات أو مرتكزات يجب على المؤسسة أن تكون ملمة بها وتتمثل في:

- ✓ **الإستراتيجية:** إن إستراتيجية الخطر الجبائي مشتقة من الفلسفة الضريبية وكذا من التسيير الإستراتيجي، ويجب أن ينعكس دور الاستراتيجية الضريبية على وضعية المؤسسة وأن لا تقتصر الأعمال على الامتثال للأنظمة الضريبية ولكن يمكن الانضمام في مناقشات حول تطوير السياسات الضريبية مع المشرعين، ويجب أن تكون الاستراتيجية الضريبية مفهومة يوافق عليها مجلس الإدارة؛
- ✓ **تسيير المخاطر والرقابة:** يجب أن تكون الضريبة جزء لا يتجزأ من الرقابة الداخلية ونظام تسيير المخاطر ومن ثم تطبيق القواعد نفسها لمواجهة المخاطر الجبائية، إن إعداد ونشر الفلسفة والإستراتيجية الضريبية أمرا مهما كما يجب أن يكون للموظفين معرفة كافية وخبرة في مجال الضرائب ويجب أن يخضع التسيير الضريبي لمراجعة مستقلة؛

¹ محمد أمين كويدي، مرجع سبق ذكره، ص 787.

- ✓ **الملف العلاقات والاتصالات:** يجب أن يكون ملف التسيير الجبائي غير مقسوم عبر مختلف الوظائف مع وجود اتصالات واضحة، والتسيير الجبائي له دور فعال في الاتصال الداخلي والخارجي فهو يحتاج لوعي من طرف المسيرين. من المهم أن يتم فهم أهداف التسيير الضريبي ووجود وعي بالقضايا الجبائية لدى مختلف الموظفين ويجب أن يكون تقرير التسيير الجبائي واضح ويفهم من قبل مجلس الإدارة؛
- ✓ **العمليات والتكنولوجيا:** يجب أن تسمح العمليات والمراقبة في التسيير الضريبي بالتقييم المنتظم ويجب أن يكون النظام الضريبي التكنولوجي مهم وجزء من نظام المحاسبة للمؤسسة لأن المعلومات مهمة لعملية التسيير الضريبي ويجب أن يحصل عليها من خلالها؛
- ✓ **الإدارة:** إن فريق العمل يجب أن يفهم الشكل القانوني للمؤسسة وهو ما يتطلب وعي لدورهم في انجاز الاستراتيجية الضريبية ويجب أن يكون أحد مدعمي الخدمة للزبائن الداخليين، كما تنسم المعلومات المقدمة من خلالهم بالوضوح ويعتمد نجاح التسيير الجبائي إلى حد كبير على التأهيل المناسب للموظفين لأن التعقيد وسرعة التغيير في الأنظمة الضريبية تتطلب التدريب المستمر في التخصص؛
- ✓ **المحاسبة:** يقدم النظام المحاسبي المعلومات الكافية والمضبوطة والدقيقة للتسيير الجبائي ويجب أن تفهم أسس وضوابط المحاسبة من طرف مسيري المصلحة الضريبية للمؤسسة، ويجب على إدارة المحاسبة أن تكون قادرة على التعرف على القضايا والمشاكل الجبائية المحتملة والممكنة الحدوث؛
- ✓ **التخطيط:** ينبغي لعملية التخطيط الضريبي أن تضمن التسيير الضريبي الأمثل، ويمكن التخطيط من زيادة فعالية الاستراتيجية من خلال التوصل إلى تسيير المعلومات وصنع القرار، وعلاوة على ذلك لا بد من مراقبة تنفيذ العمليات؛
- ✓ **الإمتثال:** إن تنفيذ الإجراءات الضريبية يتم من خلال الإمتثال لمختلف التشريعات الصادرة عن الإدارة الضريبية¹.

¹ Bernd erle.(2006). Tax risk management and board responsibility, Partner KPMG Deutsche Treuhand Gesellschat. Germany, P, P, 13,16.

2.2 مراحل تسيير المخاطر الجبائية:

تتمثل هذه المراحل في¹:

- ✓ **تحديد الأهداف:** يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم الأخطار وكذلك تتعرف إطار العملية أو أجنحة التحليل؛
- ✓ **تحديد الأخطار:** في هذه المرحلة يتم التعرف على الأخطار ذات الأهمية وذلك قبل التفكير في تحديد الإستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه الأخطار، هذه الأخيرة هي عبارة عن أحداث تؤدي إلى مشاكل عند حصولها، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى الأخطار من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، فعند معرفة مصدر المشكلة يمكن البحث فيها، وهو ما يتطلب باختصار جمع المعلومات المناسبة التي تسمح بمعرفة الأخطار المحيطة بها؛
- ✓ **التقييم:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث خسائر احتمالية، فأحيانا يسهل قياسها وأحيانا أخرى يتعذر قياسها وعليه فإن صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة، وكذلك تقييم شدة النتائج عادة ما تكون صعبة في حالة الأصول غير المادية وعادة ما تتضمن هذه المرحلة العمليات التالية:
 - ❖ تحليل الأخطار بغرض معرفة الحلول المناسبة لها؛
 - ❖ تقييم الأخطار وتصنيفها وفق معايير محددة وبالأخص درجة تكرار الخطر وحجم التأثير الذي يمكن أن يلحقه على أهداف المؤسسة؛
 - ❖ استخدام معايير معينة في تصنيف الأخطار بغرض تحديد الأولويات في المعالجة وتركيز الجهود والإمكانات وفقا لذلك؛
- ✓ **التعامل مع الأخطار:** بعد أن تتم عملية التعرف على الأخطار وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من 4 مجموعات رئيسية:
 - ❖ **النقل:** وهي وسائل تساعد في قبول الخطر من طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية، وقد يتضمن العقد صيغة آخر تضمن نقل الخطر إلى جهة أخرى دون الالتزام بدفع أقساط التأمين؛
 - ❖ **التجنب:** وتعني محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث الخطر؛

¹ فرحات بومدين يوسف. (2008). المخاطر ونماذج إدارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول اسراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الافاق والتحديات، 25-26 نوفمبر، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، ص، ص، ص.

- ❖ **التقليل:** وتشمل طرق التقليل من حدة الخسائر الناتجة؛
- ❖ **القبول:** وتعني قبول الخسائر عند حدوثها، وتعتبر هذه الطريقة استراتيجية مقبولة في حالة الاخطار الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين على مدى الزمن أكبر من إجمالي الخسائر.
- ✓ **وضع الخطة:** تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتعامل مع الأخطار وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب، فعندما يتعلق الأمر بأخطار تمس صورة المؤسسة ككل يجب أن يتخذ القرار من قبل الإدارة العليا، أما في حالة القرارات المتعلقة بنظام المعلومات على سبيل المثال فإن مسؤولية القرار تعود إلى مدير تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ **التنفيذ:** يتم في هذه المرحلة اتباع الطرق المحددة في الخطة والتي يجب أن تستخدم في التخفيف من آثار الأخطار بحيث يجب استخدام التأمين في حالة الأخطار التي يمكن نقلها إلى شركة التأمين، وكذلك تجنب الأخطار التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما يتم تقليل الأخطار الأخرى والباقي يتم الاحتفاظ به؛
- ✓ **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة الأخطار غير كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة التي تكون على الأرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة لاتخاذ قرارات مختلفة؛
- يمكن إبراز فعالية التسيير الجبائي من خلال قيام المسير بإدراج الجانب الجبائي في قراراته بشكل يمكنه من تحقيق أهداف المؤسسة في ظل خضوع ضريبي أقل بصفة قانونية، ويمكن تدلي ذلك من خلال النقاط التالية:
- ✓ إن التسيير الجبائي الجيد يؤدي إلى التقليل من المخاطر الجبائية وبالتالي ينعكس الأمر على تحسين أداء المؤسسة من خلال تقييم أفضل الخيارات الجبائية الممنوحة كاختيار الطبيعة القانونية والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وكذلك الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية
- ✓ التسيير الجبائي الفعال يساهم بطريقة أو بأخرى في تجنب المخاطر الجبائية: عن طريق تفادي تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد الجبائية كالامتناع أو التأخر في إيداع

التصريحات لدى المصالح الجبائية مما قد يوقعهم في عقوبات إضافية، بالإضافة إلى الغش في
التصريحات الجبائية¹.

¹ مصطفى شعبي. (2022). مكانة التسيير الجبائي في التصدي للاخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2، ص 69.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل تبين أن التسيير الجبائي هو آلية لتخفيض العبء الضريبي دون خرقا للقوانين الضريبية، بحيث يهتم بالتكاليف الجبائية والأطراف المتعاقد (المساهمين، المدراء التنفيذيين) على حد سواء.

كما لاحظنا أنه في إطار تحقيق الهدف المذكور سابقا، فإن التسيير الجبائي يعتمد على جملة من الأساليب المحاسبية والمالية والتي من شأنها تخفيض الوعاء الضريبي بما توفره من وفورات ضريبية.

في الأخير تم التطرق إلى وظيفة الضرائب في المؤسسة، وذكر بعض مقاييس التسيير الجبائي ومن بينها معدل الضريبة الفعلي والذي استعمل على نطاق واسع في دراسات الباحثين بالإضافة إلى معدل الضريبي الحدي، متوسط معدل الضريبة الفعلي ومتوسط معدل الضريبة الفعلي، مع الإشارة تأثير خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية، حجم المؤسسة، التنوع الديموغرافي..الخ) على التسيير الجبائي. وتأثير هذا الأخير على المخاطر الجبائية التي تواجه المؤسسة. ونظرا لعلاقة التسيير الجبائي بالسياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية سيتم التفصيل في هذه السياسات في الفصل الموالي.

**الفصل الثاني: السياسات المالية في
المؤسسة الاقتصادية**

تمهيد

للقيام بعملية اختيار البدائل المناسبة بما يحقق أهداف المؤسسة، وفي إطار المعاملات اليومية لهذه الأخيرة فإنها تتخذ جملة من السياسات والتي تتجسد في السياسة الأولى المرتبط بتشكيلة الأصول أي السياسة الإستثمارية، في حين أن الثانية فمتعلقة بحقوق الملكية وتشكيلة الخصوم أي سياسة التمويل، أما الثالثة فهي متعلقة بقرار توزيع الأرباح أو احتجازها.

سياسة الإستثمار هي تلك التي تسعى لتوجيه الإستثمارات بما يحقق تعظيم العوائد بأقل التكاليف، أما سياسة التمويل فهي عملية الاختيار والمفاضلة بين العناصر المكونة للهيكل التمويلي، في حين أن سياسة توزيع الأرباح تتمثل في قرار توزيع الأرباح أو احتجازها من أجل إعادة استثمارها.

وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: السياسة الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: السياسة التمويلية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: السياسة الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية

إن سياسة الاستثمار تعتبر من أهم السياسات في المؤسسة الاقتصادية وأكثرها حساسية كونها عملية تخصيص للموارد ودراسة وتحليل لجميع البدائل المتاحة، والقيام بالمقارنة بين البدائل المتاحة والمستقبلية المتوقعة، وذلك في ظل بيئة تتسم بالمخاطر لدى يجب أن تستند هذه السياسة على أسس سليمة.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الاستثمارية، أهدافها وأهميتها.

1. مفهوم السياسة الاستثمارية

1.1 تعريف السياسة الاستثمارية:

السياسة الاستثمارية هي مجموعة من التدابير والإجراءات والأساليب لتوجيه الاستثمار بهدف تحقيق أقصى قدر من الطاقة الإنتاجية لتعظيم العوائد بأقل تكلفة ممكنة¹.

تشير السياسة الاستثمارية في المؤسسة إلى تقييم مدى كفاءة وصلاحيّة المشاريع المختارة مع التركيز على قياس العائدات والمنافع التي تحققها هذه المشاريع بشكل نسبي².

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة الاستثمارية على أنها مجموعة القواعد التي تحكم الاستثمار والتي تسعى إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية على أساس تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة خلال فترة زمنية محددة.

2.1 أهداف السياسة الاستثمارية:

للسياسة الاستثمارية جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي³:

✓ تحديد الأسس ووضع القواعد والآليات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع (تحليل جزئي). مجموعة النيل العربية، مصر الطبعة الأولى، ص 196.

² مبارك لسلوس. (2004). التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 115.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 163.

- ✓ ربط قرارات الاستثمار بتحقيق أقصى قدر ممكن من رقم الأعمال والعوائد؛
- ✓ يتم اختيار البدائل الاستثمارية بناءً على مدى تحقيق أقصى عائداً ممكن للاستثمار وبأدنى تكاليف ممكنة؛
- ✓ زيادة قيمة المشروع عبر الزمن وزيادة معدلات نموه؛
- ✓ ربط المؤسسة مع مختلف أنشطتها الرئيسية (العمليات، التسويق، التمويل).

2.1 أهمية السياسة الاستثمارية:

- تتجلى أهمية السياسة الاستثمارية في¹:
- ✓ تحقيق الأرباح والعوائد القصوى للمؤسسة يستدعي وجود سياسة استثمارية مستقرة وواضحة بالموازاة مع السياسات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ المشروع بحاجة إلى آلية أو أداة تقوم بدراسة وتحليل دقيق لجميع البدائل الاستثمارية المتاحة له، والمقارنة بين البدائل الحالية والمستقبلية المتوقعة للمشروع، وعند اتخاذ القرار بالاختيار بين بديل استثماري محدد وآخر، فإن هذا القرار يكون سليماً خاصة أننا نضطر إلى التضحية ببديل أو عدة بدائل؛
- ✓ عند اتخاذ قرارات الاستثمار قد تكون الأموال المخصصة للاستثمار كبيرة، وفي الغالب هذه الأموال لا تكون متاحة عند اتخاذ القرار، وتعتمد إدارتها إما على مصادر تمويل خارجية أو داخلية متوقعة، مما يؤثر سلباً على اقتصاديات المشروع إذا سار قرار الاستثمار بشكل خاطئ؛
- ✓ عملية اختيار بديل استثماري معين بإنفاق استثماري محدد يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً ولفترة طويلة على باقي السياسات الاقتصادية؛
- ✓ إن اتخاذ قرار اختيار بديل استثماري يتطلب أبحاثاً ودراسات طويلة لضمان صحة الاختيار وتنفيذه بشكل يحقق أهداف المشروع، ومنه يجب أن يقوم هذا القرار على معايير موضوعية تشمل التكاليف والإيرادات المستقبلية وتقدير مدى ربحية البديل المختار وتحقيق عائد صافٍ يبرر اختياره عن البدائل الأخرى، تُمكن سياسة الاستثمار وأدواتها من تحقيق هذه العملية بفعالية؛
- ✓ وضع السيولة للمشروع ومركزه المالي العام يتأثر بالتدفقات الداخلة والخارجة للخيار الاستثماري، لذلك يجب تقدير هذه التدفقات بدقة لضمان تحقيق أهداف المشروع، تعتبر هذه التقديرات أحد أساليب وأدوات سياسة الاستثمار على مستوى المشروع؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 176.

- ✓ إن إدارة المشروع تنظر إلى نجاحها في اتخاذ القرارات الاستثمارية على أنه مؤشر لمدى نجاحها وكفاءتها في تحقيق أهداف المشروع؛
- ✓ إن توسيع المشروع وحاجته إلى زيادة طاقته الإنتاجية والإحلال والتجديد والتطوير التكنولوجي، كلها تحتاج إلى سياسة استثمارية كفئة تكون محور إستراتيجية البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال.

المطلب الثاني: تحليل بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية

سنعرض من خلال هذا المطلب بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية.

1. الاستثمار: يعتبر الاستثمار من الأسس الرئيسية لكل مؤسسة اقتصادية بحيث يقدم لها الأمان المالي، لذا سنحاول تقديمه في النقاط التالية:

1.1 تعريف الاستثمار:

يوجد العديد من التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار منها¹:

- ✓ الاستخدام الأمثل لرأس المال².
- ✓ الاستثمار هو تنازل الفرد عن أمواله المملوكة في مدة زمنية معينة، بغية حصوله على دخل من التدفقات المستقبلية للأموال وتعويضه القيمة الحالية للأموال المستثمرة بالإضافة إلى الخسائر المتوقعة³.
- ✓ هو عملية اقتصادية مدروسة يقوم بها أفراد أو كيانات قانونية، حيث تستند إلى أسس وقواعد علمية منطقية، بهدف توجيه جميع الأصول نحو تحقيق عوائد مستقبلية متنوعة من خلال تدفقات دخل مستمرة، يتم تحقيق هذه الأهداف بما يتجاوز القيم الحالية الفعلية للأصول

¹ حياة زايد. (2016). دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الاسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 45.

² المرجع السابق، ص 45.

³ محمد مطر. (2004). إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 22.

الرأسمالية المطلوبة، وذلك في ظروف تتسم بأقصى درجات الأمان مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر¹.

يمكن تعريف الاستثمار من خلال الجوانب التالية²:

الجانب الاقتصادي: هو التخلي على الموارد الحالية للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية ويأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي: الزمن، فعالية العملية والخطر المرتبط بالمستقبل؛

الجانب المالي: يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها؛

الجانب المحاسبي: حسب المخطط المحاسبي فهو الأصول المادية وغير المادية المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة، ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط، ويمكننا أن نميز بين العقارات بالاستغلال والعقارات خارج الاستغلال فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس لغرض بيعها أو تحويلها، ولكن لاستعمالها كأداة عمل أي عقارات إنتاجية كالعتاد، أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى مثل شراء الأراضي.

2.1 تصنيف الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقا لعدد من المعايير أهمها³:

1.2.1 تصنيف الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض من الاستثمار وفقا لهذا المعيار تنقسم إلى:

¹ ناصر بن سنة، يوسف قريشي. (2021). مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة أن سي أ روية للفترة (2014-2017). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 2، ص 249.

² يعقوب بن ساحة، شهرة بن شول. (2019). انعكاس مبدأ حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، ص، ص، 84، 85.

³ عبد الحكيم سليمان. (2013). دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص، ص، 15، 17.

- ✓ **الاستثمارات الإحلالية:** هي الأكثر انتشارا من حيث الحجم وتؤدي هذه الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو الدولة إلى التحديث أو التطوير وزيادة الأرباح بثبات حجم الإنتاج والمبيعات وتخفيض التكاليف؛
- ✓ **الاستثمارات التوسعية:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، سواء عن طريق إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية، ويتم استخدام العديد من الأساليب الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية وعلى المؤسسة التي ترغب في إنشاء استثمارات التوسع أن تتوفر لديها الموارد الكافية؛
- ✓ **الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيح:** هدف هذه الاستثمارات هو تخفيض التكلفة من خلال تحسين الكفاءة، اعتمادا على تطوير البنية التحتية الإنتاجية الحالية وتحديثها لتقليل الحاجة إلى العمالة الإضافية؛
- ✓ **الاستثمارات الاجتماعية:** هذه الاستثمارات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة بل لتحقيق أغراض اجتماعية؛
- ✓ **الاستثمارات الإستراتيجية:** تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء واستمرار المؤسسة وتتطلب أموال كثيرة.

2.2.1 تصنيف الاستثمارات وفقا لتاريخ حدوث التدفقات:

هنا نميز بين أربع حالات لزم من حدوث تدفقات الاستثمار سواء كانت على شكل إيراد أو نفقة:

- ✓ نفقة واحدة في بداية المشروع يقابلها إيراد في نهاية المشروع؛
- ✓ نفقة واحدة في بداية المشروع يقابلها إيرادات متعددة خلال المشروع وهذه الحالة هي الأكثر تكرارا؛
- ✓ نفقات متعددة خلال المشروع يقابلها إيراد واحد عند نهاية المشروع؛
- ✓ نفقات متعددة خلال المشروع يقابلها إيرادات خلال المشروع.

3.2.1 تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:

تصنف الاستثمارات وفق لهذا المعيار إلى¹:

- ✓ **الاستثمارات الحقيقية:** وهي مجموعة الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق إنشاء الأصول الإنتاجية، كاستثمار في العقارات ومعدات المصانع، حيث تساهم في زيادة ثروة المستثمر والمجتمع؛
- ✓ **الاستثمارات المالية:** هي الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة في السوق المالي لاقتنائها فترة معينة ثم بيعها عند ارتفاع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية.

4.2.1 تصنيف الاستثمارات وفقا لأجلها:

يتم تصنيف الاستثمار وفق هذا المعيار إلى²:

- ✓ **الاستثمار القصير الأجل:** ويسمى الاستثمار النقدي ويكون بالاستثمار في الأوراق المالية في شكل أدوات الخزينة والقبولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع؛
- ✓ **الاستثمار الطويل الأجل:** ويسمى الاستثمار الرأسمالي الذي تتجاوز مدته الزمنية العشر سنوات ويأخذ شكل المباني والأراضي والعقارات والآلات بالإضافة إلى الأسهم والسندات طويلة الأجل.

5.2.1 تصنيف الاستثمارات وفقا لموقعها الجغرافي:

تم تصنيف الاستثمار وفق هذا المعيار إلى³:

- ✓ **الاستثمارات المحلية:** هي كل الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة؛
- ✓ **الاستثمارات الأجنبية:** هي كل الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة.

¹ دريد كامل آل شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، ص 50.

² ولاء حسين زريقا. (2014). تقييم مستوى نضج استخبارات الأعمال ودوره في صناعة القرارات الاستثمارية: دراسة مسحية على شركات التأمين السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تشرين، ص 72.

³ عبد القادر بابا. (2014). دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 72.

3.1 خصائص الاستثمار أهميته ومحدداته

1.3.1 خصائص الاستثمار:

للاستثمار مجموعة من المميزات المشتركة والخصائص العامة نذكر منها¹:

- ✓ الاستثمار هو نشاط اقتصادي يهدف إلى تحقيق عوائد مالية؛
- ✓ الاستثمار يهدف إلى توجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها، سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية، بهدف تحقيق عوائد متنوعة تعتمد طبيعة هذه العوائد على أهداف المستثمر والتأثيرات الاستثمارية على الاقتصاد والمجتمع؛
- ✓ وجود قيم حالية ثم التضحية بها؛
- ✓ وجود فارق زمني بين بداية الاستثمار وحصول المستثمر على العوائد المستقبلية؛
- ✓ وجود مخاطر مصاحبة للاستثمار نظرا لحالة عدم التأكد من تحقيق العوائد مستقبلا؛

كما يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي²:

- ✓ **تكاليف الاستثمار:** وهي كل نفقات الحصول على الاستثمار وتشمل كافة المصاريف الضرورية لإنشاء المشروع الاستثماري حيث يمكن تقسيمها لنوعين:
- ❖ **التكاليف الاستثمارية:** هي نفقات تصرف مع بداية المشروع حتى يحقق المشروع تدفقا نقديا، وتشمل جميع النفقات شراء الأصول الثابتة، والتي تأخذ الجزء الأكبر من تكاليف المشروع، باستثناء التكاليف المرتبطة بالدراسات الأولية، إضافة إلى مجموعة من التكاليف مثل التكاليف التجريبية وتكلفة تسيير الدوريات التدريبية؛
- ❖ **تكاليف التشغيل:** تكون تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وفيها تظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية وذلك بعد إقامة ووضع الاستثمار في حالة صالحة لمباشرة العمل، منها تكاليف النقل، التأمين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية؛

¹ نصر الدين نمري. (2009). الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري: دراسة حالة مشروع كهربية السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 5.

² الزين منصوري. (2006). آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 23.

- ✓ **التدفقات النقدية:** تشير إلى جميع المبالغ المتوقع تحقيقها في المستقبل خلال فترة حياة الاستثمار، وتحسب بعد خصم جميع المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى؛
- ✓ **مدة حياة الاستثمار:** تعبر عن الفترة المتوقعة التي يظل فيها الاستثمار في حالة جيد يتمتع بتدفق نقدي موجب، يمكن تحديد مدة حياة الاستثمار بالنظر إلى عمر الأصول المادية المتعلقة بالاستثمار، أو من خلال دراسة دورة حياة المنتج وتقدير المدة التي يظل فيها الاستثمار اقتصاديًا؛
- ✓ **القيمة المتبقية للاستثمار:** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، يتم تقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيراد إضافيا للمؤسسة يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.

2.3.1 أهمية الاستثمار:

- تتبع أهمية الاستثمار من الدور النشط والفعال له في التنمية الاقتصادية ويمكن تلخيص أهميته من خلال الجوانب التالية¹:
- ✓ التمكين من إجراء التحسينات الفنية من خلال إدخال الأساليب الحديثة في الإنتاج؛
 - ✓ الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العلمي لتطبيق الاختراع والانتقال به إلى مرحلة الابتكار ويحدد شوميتر ثلاثة أنواع من الابتكارات:
 - ❖ إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة في السوق من قبل؛
 - ❖ إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة؛
 - ❖ اكتشاف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة.
 - ✓ التحصيل الضريبي والرسوم المفروضة على المشروعات الاستثمارية التي تحقق عوائد معتبرة، تساهم في تمويل الخزينة العمومية؛
 - ✓ المشروعات الإنتاجية تخلق القيمة المضافة في الاقتصاد عن طريق توفير المزيد السلع والخدمات،
 - ✓ تسمح الاستثمارات بخلق مناصب شغل جديدة والتخفيض من مستويات البطالة.

¹ عبد الحميد برحومة. (2007). محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص، ص، 8، 9.

3.3.1 محددات الاستثمار

يؤثر في الاستثمار مجموعة من العوامل والظروف التي تختلف باختلاف أنواعه وبيئته من أهمها:

✓ **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة بمثابة تكلفة الأموال المقترضة لتمويل الاستثمار ولسعر الفائدة تأثير عكسي على حجم الاستثمارات¹، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على اقتراض الأموال بهدف الاستثمار والعكس صحيح؛

✓ **الكفاية الحدية لرأس المال:** المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هي العوائد المتوقعة الحصول عليه من الأموال المستثمرة، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية ومنه التأثير على قرار الاستثمار وبالتالي زيادة أو انخفاض الأموال المستثمرة²؛

✓ **التطور التكنولوجي:** تطور التكنولوجيا في مجال إنتاجي معين يعد عاملاً هاماً في خلق فرص استثمارية جديدة، فعند تطوير مواد جديدة أو تبني أساليب إنتاجية متطورة يتاح المزيد من الفرص الاستثمارية، وهذا ما يعزز قدرة المستثمرين على توسيع نطاق استثماراتهم أو الاستثمار في مجالات جديدة³؛

✓ **اتجاه التوقعات ودرجة المخاطرة:** من العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار وحجمه عامل التوقع بالظرف الاقتصادي من حيث درجتي الانتعاش والانكماش، فإذا كان التوقع بالانتعاش أي التفاؤل من حيث ازدياد حجم السوق واستقرار الوضع السياسي، فإن ذلك يخفض درجة المخاطرة ويشجع على زيادة حجم الاستثمار وتوسع مجالاته، أما في حالة توقع الانكماش أي التشاؤم من حيث ضيق السوق وكثرة تقلباته وعدم الاستقرار السياسي، فإن ذلك يرفع درجة المخاطرة ويؤثر سلباً على مقدار حجم الفرص الاستثمارية وبالتالي حجم الاستثمار⁴؛

¹ السعيد بريش. (2007). الاقتصاد الكلي-نماذج وتمارين محلولة-، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 127.

² حكيم بن حسان. (2006). دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية لصناعة G.M.D.LA BELLE: دراسة حالة مؤسسة الفرينة والسמיד، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، الجزائر، ص 8.

³ عدنان هاشم رحيم السامرائي. (1997). الإدارة المالية -منهج تحليلي شامل-. الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، ص 299.

⁴ المرجع السابق، ص 299.

✓ **القوانين والتعليمات المالية:** من العوامل المؤثرة على زيادة أو توسيع حجم الاستثمار القوانين والتعليمات حيث كلما توفرت التسهيلات زادت الاستثمارات ومن هذه الأمور القانونية مسألة الضرائب، التي تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار وفي تحديد اتجاهاته وطبيعة وحجم العائد المتوقع من تلك الفرص الاستثمارية¹.

4.1 العوامل المحفزة على الاستثمار

يمكن تلخيصها فيما يلي²:

- ✓ الرغبة في الربح؛
- ✓ مواجهة الطلبات المتزايدة مع الاتساع والتقدم التكنولوجي؛
- ✓ توفر الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي وكذلك توفر المورد البشري الماهر والمتخصص؛
- ✓ تكوين رأس مال اجتماعي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي التنمية الاقتصادية؛
- ✓ البنية التحتية اللازمة للاستثمار من خلال توفر البيئة الملائمة وكل ما يحتاجه المستثمر؛
- ✓ أسعار صرف العملات وكذا أسعار الفائدة إذ هما من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار؛
- ✓ معدل التضخم.

2. **العائد والمخاطرة:** يعتبر هذان العنصران مهمان في عالم الاستثمار والركيزة الأساسية لاتخاذ أي قرار استثماري داخل المؤسسة.

1.2 العائد:

1.1.2 تعريف العائد:

هو المقابل المتوقع الحصول عليه مستقبلا مقابل الأموال التي يدفعها من أجل حيازة أداة الاستثمار³.

¹ عدنان هاشم رحيم السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 300.

² سمية لزغم. (2012). أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 9.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

كما يمكن تعريف العائد بأنه: المقابل الذي يطمح المستثمر الوصول إليه في المستقبل نظير استعمال أمواله¹.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه الربح أو الدخل من وراء الاستثمار الذي يعود عليه².

2.1.2 أنواع عوائد الاستثمار:

- ✓ **العائد الفعلي:** هو العائد المحقق فعليا نتيجة امتلاكه أو بيعه، كما أنه أداة من أدوات الاستثمار ويتكون من العوائد الإيرادية أو الرأسمالية أو يكون مزيج بينهما³؛
- ✓ **العائد المتوقع:** هو العائد المتوقع الحصول عليه في المستقبل عند استثمار الأموال في مشروع معين ولذلك يسمى بالعائد المتوقع⁴؛
- ✓ **العائد المطلوب:** هو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه بما يتلائم مع مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الأصل أو أداة الاستثمار فهو يمثل أدنى عائد يعرض المستثمر عن عملية تأجيل الاستهلاك الحالي مستقبلا⁵.

2.2 مخاطر الاستثمار:

1.2.2 تعريف مخاطر الاستثمار:

تعرف على أنها احتمال عدم تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار⁶.

كما يمكن تعريفها بأنها الخسائر الناتجة عن عدم التأكد والتنبؤ بعوائد الأداة الاستثمارية⁷.

¹ قاسم نايف علوان، (2009)، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 48.

² طاهر حيدر حريدان، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ قاسم نايف، مرجع سبق ذكره، ص 49.

⁴ المرجع السابق، ص 59.

⁵ المرجع السابق، ص 60.

⁶ محمد مطر، فايز تميم. (2005). إدارة المحفظة الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 32.

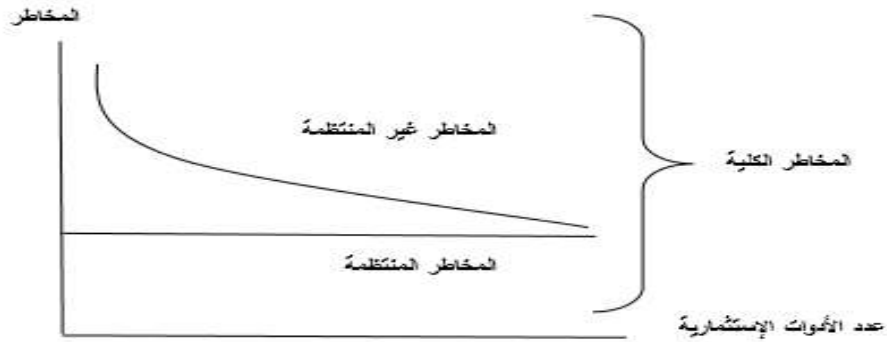
⁷ ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، (1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 316.

2.2.2 أنواع مخاطر الاستثمار:

✓ **المخاطر المنتظمة أو المخاطر الخارجية:** وهي المخاطر الناتجة عن عوامل مؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل ولا يمكن تجنبها، ولا يقتصر تأثيرها على مؤسسة معينة أو قطاع محدد، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للاقتصاد ككل أي أنها تؤثر على السوق بأكمله مثل الكساد، التضخم... إلخ¹.

✓ **المخاطر غير المنتظمة أو المخاطر الداخلية:** وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بمؤسسة معينة أو قطاع محدد، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، وتتأثر درجة المخاطر غير المنتظمة لمؤسسة معينة عادة إما بطبيعة السلعة التي تنتجها أو بالتغير في طبيعة أو مكونات أصول هذه المؤسسة أو بدرجة استخدام الافتراض كمصدر للتمويل كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بحدوث أخطاء أو تغيير أساسي في الإدارة².

الشكل رقم (1-2): المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة



المصدر: دريد كامل آل شبيب دريد كامل آل شبيب (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، ص 111.

انطلاقاً من الشكل رقم (1-2) يمكن القول بأنه كلما تنوعت الاستثمارات في محفظة الشركة كلما انخفضت مخاطر المحفظة الاستثمارية وذلك حتى تصبح المخاطرة التي تتعرض لها المحفظة مقصورة على المخاطر النظامية وذلك في المحافظ ذات التنوع الجيد وتسمى هذه المحفظة محفظة السوق.

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² المرجع السابق، ص، ص 58، 59.

3. القرار الاستثماري: يعتبر آخر خطوة في عملية الاستثمار يأتي بعد التحليل التركيبية المختلفة للعوامل المحيطة بالعملية الاستثمارية.

1.3 تعريف القرار الاستثماري

يعتبر قرار الاستثمار من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها المؤسسة لاعتماده على التنبؤات بالدرجة الأولى، وبالتالي زيادة عنصرى المخاطرة وعدم التأكد مع عائد متوقع وغير مؤكد وتزداد الخطورة كلما كانت المبالغ المطلوبة استثمارها كبيرة، وكلما كانت الظروف الاقتصادية في تغير سريع¹.

قرار الاستثمار: هو قرار مالي يهدف لزيادة العائد على الاستثمار من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد².

كما يمكن القول بأن قرار الاستثمار هو ذلك القرار القائم على اختيار أحسن بديل استثماري الذي يقوم والذي يعطي أكبر عائد استثماري من البدائل المتاحة³.

2.3 خصائص القرار الاستثماري:

أي أن قرار استثمار ينطوي على عدد من الخصائص أهمها⁴:

- ✓ خصائص مرتبطة بالبعد الزمني فهو قرار غير متكرر، حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة؛
- ✓ يترتب عليه تكاليف ثابتة لا تتغير؛
- ✓ استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
- ✓ يشمل أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطر.

¹ فتحي إبراهيم محمد أحمد. (2007). مبادئ التمويل والإدارة المالية، بدون طبعة، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، كلية التجارة، مصر، ص 299.

² حمزة محمود الزبيدي. (2004). الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، ص 56.

³ عبد المطلب عبد الحميد. (2001). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، بدون طبعة، الجامعة الإسكندرية، مصر، ص 38.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

3.3 مبادئ القرار الاستثماري:

للقرار الاستثماري مجموعة من المبادئ يمكن حصرها في ما يلي¹:

- ✓ مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية): يمنح تعدد البدائل الإستثمارية مرونة أكبر لمتخذ القرار في اختيار البديل الأفضل الذي يتناسب والأهداف التي يسعى لتحقيقها؛
- ✓ مبدأ الخبرة والتأهيل: على المستثمرين أن يكونوا ذوي كفاءة فنية وعلمية وإذا تطلب الامر الاستعانة بمشورة المختصين وذلك لأن قرار الاستثمار يتطلب إمكانيات فنية وعلمية؛
- ✓ مبدأ الملائمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري والأداة الاستثمارية المناسبين يتطلب انسجامهما وظروف المستثمر، سواء كان فردا أو مؤسسة؛
- ✓ مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية، بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية؛
- ✓ مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطر: يعتبر العائد والمخاطرة عاملين أساسيين لاتخاذ القرار الاستثماري فعلى المستثمر أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد الذي تتحدد على أساسه درجة المخاطرة، وذلك نظرا لوجود علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت المخاطر الناتجة عنه.

4.3 أنواع القرارات الاستثمارية:

للقرارات الاستثمارية مجموعة من التصنيفات فمنها ما هو مرتبط بزمان خروج أو دخول النقدية (كالاستثمارات التي يترتب عنها دخل واحد أو التي يترتب عليها تحقيق دخل مستمر)، ومنها حسب العلاقات المتبادلة بين مختلف المشروعات الاستثمارية باعتبارهما كمقياس للتصنيف (كالاستثمارات المستقلة أو المرتبطة باستثمارات أخرى)، وكذا الهدف من الاستثمار (كالاستثمارات الهجومية أو الدفاعية اتجاه المنافسين)، وهناك استثمارات حسب الطبيعة (الاستثمارات المادية

¹ عبد الحكيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 36.

كبناء مصنع، أو استثمارات مالية كسواء الأسهم والسندات في البورصة¹. وبصفة عامة يمكن أن تكون القرارات الاستثمارية في شكل²:

- ✓ **قرارات استثمارية قصيرة الأجل:** هي مجموعة القرارات المرتبطة بالاستثمار في الأصول المتداولة بما يحقق عائد وضمان سيولة في فترة زمنية تكون لا تتعدى سنة؛
- ✓ **قرارات استثمارية متوسطة الأجل:** يعتبر من أصعب القرارات المالية وذلك لأن مبالغ الانفاق الاستثماري على الأصول الثابتة ضخمة والعوائد المنتظرة منها هي عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل؛
- ✓ **قرارات استثمارية طويلة الأجل:** مجموعة القرارات المرتبطة بالتخطيط حيث تهدف هذه القرارات إلى الاتساع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية أو حتى التفكير في ولوج الأسواق العالمية ومن المهم الذكر بأن مثل هذه القرارات لا تحتويها القوائم المالية والكشوفات الملحق بها وإنما تبدأ بالظهور تدريجياً.

5.3 مراحل عملية اختيار القرار الاستثماري

لا بد أن تمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالمراحل التالية³:

- ✓ **مرحلة تحضير الفكرة الأولية للمشروع:** تكون المشاريع في هذه الفترة عبارة عن أفكار أولية تسعى لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها (زيادة الطاقة الإنتاجية، التوسع.. الخ)؛
- ✓ **مرحلة تقييم المشاريع:** من خلال مختلف معايير اختيار المشاريع الاستثمارية المثلى، يتم تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المشروع على مدى عمره الاقتصادي؛
- ✓ **مرحلة اختيار المشروع:** بعد مرحلة تقييم المشاريع يتم اختيار المفاضلة بين المشاريع بناء على مدى تحقيق المردودية، رأسمال أعلى من تكلفة الاستثمار مع حد أدنى من المردودية المقبولة؛

¹ عبد الكريم خيرى. (2019). أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ص، ص، 108، 110 بتصرف.

² تانيا قادر عبد الرحمن، يالجبين فاتح سليمان. (2007). تقييم المشاريع الاستثمارية وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، جامعة كركوك، العراق المجلد 2، العدد 2، ص 229.

³ سمية لزغم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

✓ **مرحلة تنفيذ المشروع:** وتتم في هذه المرحلة توفير متطلبات المشروع المختار من أموال وإعداد مختلف الموازنات المتعلقة به بالإضافة إلى وقت التنفيذ والانتهاى ومرحلة التشغيل التجريبي للمشروع؛

✓ **تقييم الاقتراحات الاستثمارية:** في هذه الخطوة يتم التقييم والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية وذلك بدراسة وتحليل الربحية لكل بديل، أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنتها بالتكاليف حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة، وبصفة عامة تضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما:

❖ **مرحلة تحديد ودراسة العائد للاقتراح:** في هذه المرحلة يتم قياس العائد المتوقع على الاستثمار بغض النظر عن باقي المعاملات المالية؛

❖ **مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الاقتراح:** يتم التحليل المالي في هذه المرحلة للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه.

بصفة عامة يتم تقييم مقترحات الاستثمار إما بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق الآتية التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين وسيتم التطرق لهما لاحقاً¹ ؛

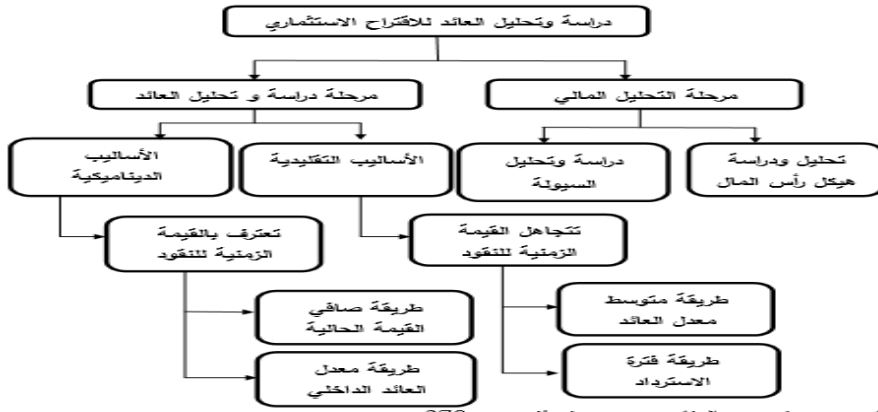
✓ المجموعة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن هذه المجموعة الطريقة المحاسبية أي طريقة متوسط العائد، طريقة فترة الاسترداد، وتسمى هذه المجموعة بالطرق التقليدية.

✓ المجموعة الثانية التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود وتتضمن هذه المجموعة طريقة صافي القيمة الحالية، وطريقة العائد الداخلي².

¹ عبد الغفار حنفي. (2008). إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر، ص 269.

² المرجع السابق، ص 269.

الشكل رقم (2-2): مراحل تقييم الاقتراح بالاستثمار وأساليب التقييم



المصدر: عبد الغفار حنفي. (2008). إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثماري، جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر، ، ص 270.

6.3 صعوبات القرار الاستثماري:

يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذ لسببين رئيسيين هما¹:

- ✓ الاعتماد الكلي على التنبؤات؛
- ✓ أن يتمشى الاستثمار مع أنشطة الشركة وأهدافها وسياساتها.

المطلب الثالث: أدوات تقييم السياسة الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية

تعد أدوات تقييم السياسة الاستثمارية من العناصر الأساسية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المدروسة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه الأدوات.

1. معايير التقييم في ظل ظروف التأكد

1.1 معايير التقييم الغير معدلة بالوقت

1.1.1 معيار فترة الاسترداد DR: يقصد به الوقت الذي يحتاجه المشروع الاستثماري لاسترداد الاموال التي تم استنثمارها من خلال توليد التدفقات النقدية، وبناءا عليه يتم اختيار

¹ عبد الغفار حنفي. مرجع سبق ذكره، ص 223.

المشروع الذي يحقق أقصر فترة استرداد، كما يمكن الاعتماد على هذا المعيار كأساس في رفض المشروعات التي تتجاوز فترة الاسترداد المحددة من قبل المستثمر¹.

وهنا نفرق بين حالتين²:

✓ **حالة التدفقات المتساوية:** في هذه الحالة يتم حساب فترة الاسترداد بالعلاقة التالية:

$$DR = \frac{CF_{nette}}{I} \text{ أو صافي التدفقات النقدية}$$

مزايا وعيوب فترة الاسترداد: من المزايا التي يحملها هذا المعيار نذكر ما يلي³:

- ❖ يعطي معيار فترة الاسترداد مؤشرا مبدئيا وسريعا عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من الدراسة والبحث أم لا؛
- ❖ معالجة مشكلة عدم التأكد عن طريق التفضيل بين المشاريع اعتمادا على فترة استرداد الأموال؛
- ❖ البساطة وسهولة الحساب وبالتالي سهولة الاستخدام؛
- ❖ المشاريع التي تتميز بالتطور التكنولوجي والتقدم الفني تحتاج إلى إحلال سريع لذا نجدها تهتم بفترة الاسترداد والتي تفضل أن تكون قصيرة؛
- ❖ مهم جدا للمنشآت التي تتعرض للتغيرات الموسمية، والتي تكون مهتمة باسترجاع الأموال المستثمرة خلال فترة نموذجية؛
- ❖ ضروري للمنشآت التي تعاني من مشكلة السيولة والتي تجعلها مهتمة جدا باسترداد الأموال المستثمرة بغية إعادة استثمارها في مجالات.

¹ خيرة مجدوب. (2020). إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 21.

² أسيا طويل. (2019). محاضرات في السياسات المالية للمؤسسة (دروس وتمارين)، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيبي، البلدة 2، الجزائر، ص 25،

³ خيرة مجدوب. (2017) محاضرات في مقياس تقييم المشاريع-دروس وتمارين محلولة-، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص، ص، 33، 34.

ومن عيوب فترة الاسترداد نذكر ما يلي:

- ❖ تضليل قرار الاختيار من خلال تجاهل القيمة الزمنية للنقود حيث أن التدفقات تؤخذ بقيمتها الاسمية عند حساب فترة الاسترداد؛
- ❖ عدم أخذه بعين الاعتبار للعوائد المحققة بعد فترة الإسترداد؛ فالمشاريع لا تمتلك نفس دورة حياة المنتجات، فتجد مشروع ذو فترة إنطلاق طويلة بعوائد متواضعة في المقابل قد تجد مشاريع ذات فترة إنطلاق قصيرة بعوائد مرتفعة، وبالا اعتماد على هذا المعيار سيكون اختيار المشروع الأول على الثاني، في حين أن الأول يمكن أن يحقق فوائد أكبر مستقبلا.
- ✓ تحقيق هدف المشاريع المتمثل في تحقيق الربحية من الاستثمار، لا يتحقق بالاعتماد على هذا المعيار لأنه يقيس المدة اللازمة لاسترداد المبلغ أو الأموال المستثمرة وليس حساب الربحية؛
- ✓ حالة التدفقات النقدية الغير متساوية: في هذه الحالة يتم تجميع التدفقات النقدية سنة بعد سنة حتى نتوصل إلى مجموعة التعادل مع الاستثمار المبدئي ويتم احتساب فترة الاسترداد وفق العلاقة التالية:

$$DR = \frac{\text{متوسط التدفقات الداخلية}}{\text{الانفاق المبدئي (التدفق الخارجي)}}$$

تعتمد هذه الطريقة على اقتطاع رأس المال المستثمر من صافي التدفقات النقدي السنوي بصفة متوالية إلى غاية الحصول على القيمة المتبقية من الاقتطاع معدومة أو موجبة وبذلك تحدد فترة الاسترداد عند هذه الوحدة الزمنية¹.

2.1.1 معدل العائد المحاسبي TRC: ترجع تسمية هذا المعيار إلى أنه يتم حسابه استنادا إلى ما ستكون عليه الأرباح أو الخسائر حسب مفاهيم المحاسبة المالية.

ويعرف معدل العائد المحاسبي بأنه عبارة عن النسبة بين متوسط الربح السنوي الصافي والتكاليف الاستثمارية ويتم حسابه كما يلي:

$$TRC = \frac{MBN}{I_0} * 100$$

$$MBN = \frac{\sum BN}{N}$$

¹ زواويد لزهارى. (2023). محاضرات في مقياس السياسة المالية للمؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ص 19.

MBN: متوسط الربح السنوي الصافي

BN: مجموع الربح السنوي الصافي

N: عدد سنوات المشروع

ففي حالة وجود مشروع واحد يجب مقارنة معدل العائد المحاسبي للمشروع مع معدل الحد الأدنى للعائد (سعر الفائدة السائد في السوق) حيث:

✓ إذا كان الحد الأدنى للعائد أقل من معدل العائد المحاسبي: في هذه الحالة يتم قبول المشروع؛

✓ إذا كان الحد الأدنى للعائد أكبر من معدل العائد المحاسبي: في هذه الحالة يتم رفض المشروع.

في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع استثمارية تقبل المشروع الذي لديه عائد أكبر¹.

2.1 معايير التقييم المعدلة بالوقت:

تمتاز هذه المعايير أنها تركز على القيمة الزمنية للنقود ومن أهمها صافي القيمة الحالية ومعدل الربحية².

1.2.1 معيار صافي القيمة الحالية VAN: يمكن حساب صافي القيمة الحالية من خلال المعادلة التالية:

صافي القيمة الحالية = مجموع القيم الحالية لصافي التدفقات السنوية - تكلفة الاستثمار

لتطبيق هذه المعادلة العامة لا بد من حساب مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع، ومن ثم حساب مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الخارجة من المشروع بما فيها التكلفة الرأسمالية للمشروع ويكون صافي القيمة الحالية هو الفرق بين المجموعين³.

2.2.1 معدل العائد الداخلي TRI: هو عبارة عن معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للاقتراح يساوي صفر، بمعنى هو معدل الخصم الذي تتساوى عنده التدفقات النقدية المخصومة مع الاستثمار المبدئي وعليه يمكن صياغة العلاقة كما يلي:

$$\sum_{t=1}^n \left(\frac{F_t}{(1+TIR)^t} \right) - I_0 = 0 \quad \text{TIR} = i \quad \text{tel que} \quad VAN = 0 \quad \text{ou} \quad TIR = i \quad Tq$$

¹ إبراهيم بلقايد. تقييم المشاريع. (2022). محاضرات مدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، تخصص محاسبة ومالية،

قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص 20.

² أسيا طويل، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ محاضرات تقييم المشاريع، سنة ثالثة، علوم التسيير، ص 14.

يتم بناء القرار الاستثماري على أساس معدل العائد الداخلي كما يلي:

✓ في حالة مشروع استثماري واحد يتم قبوله إذا كان هذا المعدل أكبر من معدل العائد المطلوب على الاستثمار TIR أكبر من i ؛

✓ في حالة المفاضلة بين العديد من البدائل الاستثمارية يتم قبول البديل ذي أكبر معدل عائد داخلي يتم إيجاد قيمة هذا المعدل من خلال إما حل المعادلة الرياضية أو باستخدام الجداول الرياضية أو عن طريق التقريب التدريجي والحصص¹.

3.2.1 معيار مؤشر الربحية: مؤشر الربحية يتشابه مع طريقة VAN باعتمادهما على مقارنة التكلفة المبدئية للمشروع الاستثماري على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية، إلا أن طريقة مؤشر الربحية تقدر معياراً على فعالية الأموال المستثمرة في المشروع لأنها تقاس بقسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية لصافية على التكلفة المبدئية للمشروع الاستثماري لذا تعبر عن مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع الاستثماري².

2. معايير التقييم في ظل المخاطرة وفي ظل ظروف عدم التأكد:

1.2 معايير التقييم

1.1.2 الأساليب الإحصائية:

1.1.1.2 طريقة القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية E(VAN)

هذه الطريقة في البداية تعتمد على تحديد مفهوم القيمة المتوقعة والمعبرة عن متوسط التدفقات النقدية الداخلة، المتوقع حدوثها وتعبر القيمة المتوقعة إحصائياً على الأمل الرياضي لتدفقات القيمة المنتظرة لكل فترة ويعطى بالعلاقة التالية:

$$E(CF) = \sum_{i=1}^n diCF_i$$

¹ عبد السلام حططاش. (2022). تقييم المشاريع الاستثمارية، مطبوعة مدعمة بأتملة وسلاسل وحلول، السنة الثالثة ليسانس، محاسبة ومالية، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص 49.

² محمد اليفي. (2021). السياسات المالية للمؤسسة، مطبوعة دروس وجهة لطلبة السنة الثالثة علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 62.

CF_i: التدفقات النقدية المنتظرة في الفترة t

D_i: الاحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي في الفترة t

بعد أن يتم حساب $Ei(CF)$ يمكن حساب $E(VAN)$ وإحصائيا هي عبارة عن الأمل الرياضي للقيمة الحالية الصافية ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$E(VAN) = -I_0 + \sum_{i=1}^n Ei(CF) (1 + t)^{-i}$$

I_0 : قيمة الاستثمار المبدئي.

$Ei(CF)$: القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الصافي في الفترة I.

T: معدل الخصم

يستخدم أسلوب القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية حيث يتم اختيار البديل الذي يحقق أكبر قيمة لهذا المعيار¹.

2.1.1.2 طريقة الانحراف المعياري تستعمل هذه الطريقة لقياس درجة تشتت العائد المتوقع حدوثه عن القيمة المتوقعة له، ويمثل أيضا الجذر التربيعي للقياس وتعتبر مخاطر الاستثمار عن مخاطر انحراف التدفقات النقدية الداخلة المحتمل حدوثها عن قيمتها المتوقعة².

3.1.1.2 أسلوب تعديل سعر الخصم: أسلوب يعتمد على الأخذ بعين الاعتبار ظروف المخاطرة عند تعديل سعر الخصم المستعمل في خصم التدفق النقدية المتوقعة.

الهدف من استخدام هذا النموذج في تقييم المشروعات الاستثمارية حساب قيمة K والذي يمثل سعر الخصم المصحح بالمخاطرة ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

$$K = R_f + B(R_m - R_f)^3$$

¹ أسيا طويل، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 42، 43.

² المرجع السابق، ص، ص، 45، 46.

³ المرجع السابق، ص، ص، ص، 48، 49، 50.

2.2 أساليب بحوث العمليات

1.2.2 أسلوب تحليل الحساسية: يقوم هذا الأسلوب بقياس أثر التغير في مدخلات ومخرجات حساب صافي التدفق النقدي خلال فترة الانشاء والتشغيل على صافي القيمة أو العائد الداخلي للاستثمار

$$SI = \frac{\text{معدل التغير في معيار التقييم}}{\text{معدل التغير في العامل المؤثر}} \quad 1$$

2.2.2 أسلوب شجرة القرارات:

إن هذا الأسلوب مرتبط ارتباطاً مباشراً بالقرارات الإستثمارية، حسب هذا الأسلوب فإن العملية تسلسلية فقرارات الاستثمار خلال مرحلة معينة تعتمد على نتائج المرحلة التي تسبقها، ولاستخدام هذا الأسلوب في تقييم مختلف البدائل المتاحة تتبع الخطوات التالية:

- ✓ يتم اتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابع عند نقطة اتخاذ القرار في شكل مربع؛
- ✓ من نقطة اتخاذ القرار تحدد عدد البدائل الاستثمارية و كل بديل من هذه البدائل يمثل فرع من الفروع الرئيسية لشجرة القرارات؛
- ✓ من نقطة كل بديل، تتفرع عدة فروع فرعية (أغصان)، تمثل عدد أحداث المتوقعة بكل حدث في الفرع الذي يمثل الحدث؛
- ✓ تحدد الاحتمالات المرتبطة بالأحداث المختلفة.

وتتم عملية التقييم والمفاضلة باتخاذ صافي القيمة الحالية لكل بديل (توسع بحجم صغير، توسع بحجم كبير) في ظل كل حالة من الحالات (رواج، كساد، ظروف طبيعية)، اعتماداً على معادلات خصم معينة، ثم نتبع ذلك باتخاذ القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية².

¹ كمال مرشدي. (2015). تقييم المشاريع الاستثمارية وفق المعايير المحاسبية الدولية وأثره على قيمة المؤسسة- بالإشارة إلى IAS 07- دراسة حالة مؤسسة TREFISOUD -مشروع TORON- في الفترة الممتدة من 2009-2020، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الادارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 36.

² بابا عبد القادر. (2014). دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص، ص، 251، 252.

المبحث الثاني: السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية

إن عملية اختيار التمويل الأمثل تستوجب تحديد الخيارات المتاحة والتي يمكن تحديدها في اتجاهين: الاتجاه الأول يعتمد على مصادر التمويل الخارجية كالقروض، أما الاتجاه الثاني يعتمد على الأموال الذاتية للمؤسسة، وعملية اختيار المزيج التمويلي تسمى الهيكل التمويلي.

المطلب الأول: ماهية السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية

تعتبر السياسة التمويلية مهمة لأنها تؤثر على قدرة المؤسسة على النمو والتوسع وكذلك على استقرارها المالي.

1. مفهوم السياسة التمويلية

1.1 تعريف السياسة التمويلية:

هي تلك العملية التي يتم بموجبها المفاضلة بين مختلف مصادر تمويل المؤسسة وبالتالي إمكانية اختيار الهيكل المالي المناسب الذي يعظم مردوديتها بأقل تكلفة ممكنة¹.

كما تعرف على أنها الاختيار الأمثل لمصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة، بما يتناسب ووضعتها المالية لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً².

2.1 أهداف السياسة التمويلية:

تتمثل أهداف السياسة التمويلية في³:

✓ تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال: الدور الأساسي لسياسة التمويل هو تمويل دورتي الاستغلال والاستثمار فمداخيل هاتين الدورتين لا تكفي لتمويل كل الاحتياجات المتعلقة بهما ومنه لا بد من البحث عن مصادر تمويل أخرى من طرف البنوك، الخواص، الدولة ومصالحها العمومية؛

¹ محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 201.

² Steve Lumby, Chris Jones. (2003). corporat financier theory & practice, Homson, London, P3.

³ أحمد بوراس. (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية، عنابة، الجزائر، دار العلوم، ص 25.

✓ **ضمان مستوى من السيولة:** تعتبر السياسة التمويلية الضامن الاساسي للسيولة وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة مختلف التزاماتها المالية في حالة التوقف عن الدفع والتي يمكن أن تؤدي إلى إفلاسها وكذا مختلف التكاليف الإضافية اتجاه الدائنين نتيجة التأخر عن مواعيد الاستحقاق ومنه كنتيجة حتمية التأثير على قدرة التمويل الذاتي؛

✓ **تعظيم المردودية:** تهدف السياسة التمويلية لإيجاد التوليفة المناسبة من مزج مصادر التمويل والتي من خلالها يمكن الحصول على استثمارات ذات مردودية عالية بأقل تكلفة تمويل.

✓ **محاولة زيادة حجم المؤسسة و اكتسابها قوة و تحقيق نمو:** إن حجم المؤسسة لا يقدر برقم الأعمال ولا القيمة المضافة أو حجم الاستثمار من الناحية المالية، بل بالمجموع العام لهذه العناصر الذي يمثل قيمة المؤسسة ككل، لكن يختلف هذا التقييم بين مسيري المؤسسة والمساهمين:

أ- **بالنسبة للمساهمين:** يعتبر حجم المؤسسة مرآة المساهمين فهو يعطي دليلا على استقرار مداخيلهم ودمهم لذلك يسعون لتعظيم حجمها ومحاولة تحقيق نمو خارجي وتنويعه للتقليل من خطره.

ب- **بالنسبة للمسير:** كلما كان حجم المؤسسة أكبر كلما تمكن المسير من تحقيق معدل المردودية المرغوبة من المساهمين، وكذا ضمان بقاء مكانة المسير من خلال تجنب المؤسسة اللجوء الى زيادة رأس المال.

✓ **التأقلم مع المحيط المالي:** لا بد على السياسة التمويلية الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأقلم مع المحيط المالي مكوناته من خلال تشخيصه مما يمكن المؤسسة من استغلال الفرص المتاحة وتجاوز التهديدات الممكنة واللذان يفرضهما المحيط المالي.

3.1 أنواع السياسة التمويلية:

للسياسة التمويلية نوعان هما¹:

1.3.1 السياسة التمويلية التوسعية: تستلزم هذه السياسة إنفاق الأموال أو تخفيض الضرائب أو كليهما لتحفيز الإقتصاد نظرا لانخفاض رقم الأعمال؛ تستخدم هذه السياسة أثناء الفترات التي يكون فيها رقم أعمال منخفض؛

¹ السياسة المالية وأنواعها ومتى تلجأ لها الحكومات. 2019.

2.3.1 السياسة التمويلية الانكماشية: تستخدم لإبطاء النمو الاقتصادي كما هو الحال عندما ينمو التضخم بسرعة كبيرة، عكس السياسة المالية التوسعية، السياسة المالية الانكماشية تزيد الضرائب وتخفض الإنفاق.

2. محددات وأولويات السياسة التمويلية :

1.2 محددات السياسة التمويلية: تتمثل في:

1.2.1 تكلفة الأموال: تتمثل في الفائدة المتوقعة نتيجة الحصول أموال الغير، أو الفرصة البديلة عن استخدام رأس المال في نشاط معين بدلاً من استثماره في طرق أخرى، وهي تكلفة التضحية بأموال الحاضر مقابل الحصول على أرباح صافية مستقبلاً¹.

2.2.1 المخاطرة المالية: تعتبر المخاطرة المالية جزءاً أساسياً من محددات السياسة التمويلية فالخطر المالي مرتبط بالهيكل المالي والنتائج عن توجه المؤسسة للاستدانة عن طريق قروض هيكل خصوم المؤسسة، ومنه قرار الاستثمار يحدد الخطر الاقتصادي للمؤسسة بينما القرار التمويلي يحدد الخطر المالي².

3.2.1 المردودية: تمثل المردودية حقوق المساهمين (العائد) نتيجة استخدام أموالهم، كما تمثل مقدار الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة وبالتالي تعظيم حقوق المساهمين³.

2.2 أولويات السياسة التمويلية:

يمكن تحديد أولويات السياسة التمويلية في عنصرين أساسيين⁴:

1.2.2 أولوية الأمان: وفي هذه الحالة فإنه يتم منح الأولوية للأمان وعدم المخاطرة وذلك كما يلي:

¹ محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² Josette peyard . (1999). Analyse Financière, 8 édition, Paris, France, P194.

³ Fabienne Guerra. (2004). Comptabilité managériale utilisation du système d'information comptable De Boeck, Bruxelles, P154.

⁴ بوعبد الله عبد الوهاب. فريد بن جريبيع. (2023). دور السياسة التمويلية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية (نموذج دي بونت)- دراسة حالة مجمع صيدال (2021/2019)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، ص، ص، 98، 99.

أ- **المخاطرة، التكلفة، المردودية:** تكون المخاطر هنا منخفضة وذلك راجع لعدم المخاطرة بزيادة اللجوء الى الاستدانة فالعلاقة بين الخطر والاستدانة علاقة طردية، بينما التكاليف تكون متوسطة لاعتمادها على الأموال الخاصة دون اللجوء إلى الاقتراض، وتظل المردودية ضعيفة نتيجة غياب الاستدانة والاستفادة من أثر الرفع المالي الناتج عن الاقتراض، فأولوية الأمان تبقى قائمة في الوقت الحالي، لكن مع الاهتمام بالامتيازات التنافسية على المدى الطويل لذلك تتخلى المؤسسة عن هدف الربح حالياً من أجل السيطرة على السوق مستقبلاً.

ب- **المخاطرة، المردودية، التكلفة:** في هذه السياسة تكون نسبة المخاطرة منخفضة لكن ليس بقدر السياسة الأولى وذلك بسبب اللجوء للاستدانة بدرجة منخفضة تجنباً للمخاطرة، بينما تنخفض التكلفة في هذه الحالة وذلك لزيادة الاقتراض الذي سوف يخفض التكلفة الحدية الكلية للهيكل المالي. وبالتالي يكون هناك درجة من الأمان باللجوء إلى الاستدانة التي تعتمد على أثر الرافعة من أجل تحسين مردودية الأموال الخاصة مع أدنى مستويات الاستدانة وأعلى درجات الاستقلالية.

2.2.2 أولوية الربح: عكس سياسة الأمان التي تعطي الأولوية على حساب الربح فإنه في هذه السياسة تعطي الأولوية للربح مع درجة مخاطرة أكبر وذلك كما يلي:

أ- **المردودية، التكلفة، المخاطرة:** انطلاقاً من مبدأ تحقيق الربح فإن المؤسسة تلجأ بشكل كبير للاستدانة بشرط واحد يتمثل في تحسين المردودية باستخدام أثر الرافعة، فتزداد المخاطرة المالية كنتيجة للإفراط في الاستدانة، وفي المقابل تنخفض التكلفة مع زيادة الاقتراض إلى درجة تتجاوز الاستقلالية المالية وعندها تبدأ التكلفة في الارتفاع لأن أصحاب الأموال الخاصة سيطلبون بمزيد من العوائد وذلك لشعورهم بالخطر نتيجة زيادة الاقتراض.

ب- **المردودية، المخاطرة، التكلفة:** في هذه الحالة يتم اللجوء إلى القروض لزيادة المردودية لكن الزيادة لن تكون مفرطة لتحقيق الاستقلالية المالية، أما التكلفة فلن تنخفض كثيراً وذلك بسبب عدم الإفراط في الاستدانة مع بقاء نسبة الأموال الخاصة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الهيكل المالي للمؤسسة، حيث تكون تكلفة الأموال الخاصة مقارنة بتكلفة الاقتراض.

3. مراحل اعداد السياسة التمويلية: تتمثل في¹:

✓ **تحديد احتياجات التمويل:** في هذه المرحلة يتم تحديد احتياجات التمويل والتي تكون إما احتياجات قصيرة الأجل المتعلقة بدورة الاستغلال، أو احتياجات طويلة الأجل مرتبطة بدورة الاستثمار وتختلف هذه الاحتياجات حسب كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة فاحتياجات التمويل مرتبطة بالتطور بدءا من انشائها وصولا إلى مرحلة النضج والزوال؛

✓ **تحديد أنواع مصادر التمويل الممكنة:** في هذه المرحلة يتم تحديد أنواع مصادر التمويل الممكنة، وهنا تكون المؤسسة أمام خيارين إما الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية أو مصادر التمويل الخارجية ويتم الاختيار حسب عدة عوامل، كما أنه يجب على المؤسسة أن توفر الضمانات اللازمة من أجل الحصول على مصادر التمويل مثل الاستقلالية المالية، وضعية المؤسسة... الخ.

✓ **المفاضلة بين مصادر التمويل:** بعد تحديد أنواع مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة يتم المفاضلة بين هذه المصادر استنادا على عدة معايير منها التكلفة، المردودية والمخاطرة، سعيا للوصول إلى المزيج التمويلي المناسب والذي يحقق السياسة الاستثمارية، اختيار مصدر تمويلي معين سيكون له الأثر على الهيكل المالي للمؤسسة والذي سيؤثر على سياسة اختيار الهيكل المالي للمؤسسة.

✓ **التفاوض مع الجهات الممولة:** بعد المفاضلة بين مصادر التمويل يتم التفاوض مع الاطراف الممولة لاحتياجات المؤسسة ومن أهم هذه الأطراف يمكن أن نجد:

❖ **البنوك:** حيث يتم التفاوض حول شروط القروض من مبلغ القرض، معدلات الفائدة، آجال التسديد وطبيعة الضمانات المقدمة.... الخ؛

❖ **المساهمين:** وهنا نميز بين المساهمين المحتملين والمساهمين الموجودين:

1. **المساهمون المحتملون:** هم المساهمين الجدد المحتمل دخولهم نتيجة لجوء المؤسسة الى الادخار العمومي لطرح الأسهم في السوق المالي.

2. **المساهمون الموجودون:** وهم المساهمون الحائزون على نسبة من رأس مال المؤسسة ويمتلكون عددا معينا من الأسهم.

¹ حكيم بوجطو. (2019). محاضرات في مادة السياسات المالية للمؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم تجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص، ص، 73، 74.

يتم التفاوض مع المساهمين حول معدلات عائداتهم، وأولوية الحصول على الأرباح وكذا شروط احتجاز الأرباح والعوائد المتوقعة من هؤلاء المساهمين مقابل قبولهم التخلي عن الأرباح الحالية وتأجيلها في المستقبل.

✓ **اختيار مصادر التمويل والحصول عليها:** بعد عملية التفاوض مع الأطراف الممولة تتم مناقشة شروط منح التمويل المؤسسة، ليتم اختيار المزيج التمويلي المخصص لتغطية الاحتياجات المتعددة للمؤسسة. وعليه تعبئة الموارد المالية التي تم الحصول عليها في حيازة الاستثمارات ذات المردودية الأكبر من تكلفة الحصول عليها لتعظيم مردودية الاستثمارات وهو ما يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين وتعظيم قيمة المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية

في هذا المطلب سيتم التطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة التمويلية.

1. التمويل:

1.1 تعريف التمويل

يعرف بتكوين رأس المال الجماعي من خلال تجميع أموال المساهمين أو المالكين واستخدامها من طرف المؤسسة بشكل دائم ومستمر¹.

هو العملية التي تؤمن الاحتياجات المالية الطويلة والقصيرة الأجل للمؤسسة².

يعرف التمويل بأنه كل المصادر الضرورية لإنشاء المؤسسة من أجل تحقيق تدفقات نقدية تضمن سيرها وتوسعها³.

¹ ناصر بن سنة، يوسف قاشي. (2021). مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة أن سي أروبية للفترة (2014-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 2، ص 250.

² سليمان ناصر. (2002). صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ص 37.

³ محمد الأمين شربي. (2004). دور البنوك التجارية في تمويل الصادرات خارج المحروقات، دراسة حال بنك التنمية المحلية بورقلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 129.

هو عملية اختيار افضل مزيج تمويلي من مصادر تمويل ذاتية وأخرى خارجية (القروض) لتمويل استثمارات المؤسسة¹.

2.1 أهمية التمويل:

للتمويل أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة تتمثل في²:

- ✓ يساعد التمويل في الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة مما يعظم القيمة النقدية من المنافع المتوقع تحقيقه منه والمخاطر المحيطه به؛
- ✓ ضمان تغطية تكاليف واحتياجات المشاريع الاستثمارية سواء عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق الاقتراض مع تقديم الضمانات اللازمة للسداد؛

3.1 خصائص التمويل:

لكل مصدر تمويل خصائصه ويمكن إبرازها في النقاط التالية³:

1.3.1 تاريخ الاستحقاق: يعني أن كل الأموال المتحصل عليها لها فترة سداد باستثناء أموال الملكية وهنا نجد الفترة قصيرة السداد (أقل من سنة)، الفترة متوسطة السداد (1-10 سنوات) والفترة طويلة السداد (أكثر من 10 سنوات).

2.3.1 الدخل: لكل مصدر تمويلي دخل يمتاز بأولوية سداد المبالغ المقرضة من المقترضين، ولكل دخل مقدار محدد مسبقا باستثناء أموال الملكية.

وهناك خصائص أخرى للتمويل هي⁴:

- ✓ قدرة المشروع على تكوين الأموال يمثل في جانب الأصول؛
- ✓ المقابل المالي المساوي لقيم عناصر هيكل التمويل في أن واحد يمثل جانب الأصول، ويعبر كذلك عن المقابل النقدي للوفاء بحقوق الدائنين عند التصفية؛

¹ الشیخی والجزاروی. (1998). الإدارة المالية الحديث، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 20.

² المرجع السابق.

³ هیثم محمد الزغبی. (2000). الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، ص 77.

⁴ نجیة بوفلیس. (2004). تمويل مؤسسات قطاع المیناء، دراسة مؤسسة میناء سکیکدة، رسالة مقدمة لنیل شهادة ماجستير، جامعة سکیکدة، ص 20.

- ✓ العناصر المكونة لحقوق الملكية تعبر عن مصادر التمويل الذاتية بحيث لا تحدد قيمتها إلا عند تصفية المؤسسة، لكن يتم بواسطتها تحديد المركز المالي للمشروع من خلال النظر إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة سنوياً؛
- ✓ فعالية هيكل التمويل تتأثر بمدى مساهمة مصادر التمويل الذاتية في تلبية احتياجات المؤسسة المالية، من خلال تحديد نسبة المديونية.

2. القرار التمويلي:

1.2 تعريف القرار التمويلي:

هو مجموع القرارات التي تتعلق بتحديد المزيج التمويلي الأمثل بحيث يتكون من التمويل القصير الأجل، التمويل طويل الأجل، التمويل بالملكية وتمويل بالدين، والذي يخفض تكلفة رأس المال إلى حدها الأدنى مما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة الشركة¹.

كما يعرف بأنه كل قرار يهدف لتمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة².

2.2 أنواع القرارات التمويلية

تنقسم القرارات التمويلية إلى قرارات تمويلية طويلة الأجل وقرارات تمويلية قصيرة الأجل كما يلي³:

1.2.2 القرار التمويلي طويل الأجل: إن قرار التمويل يرتبط بقرار الاستثمار، فإذا تم اختيار استثمار طويل الأجل فإن هذا القرار يتلاءم مع اختيار التمويل طويل الأجل (أسهم عادية، أسهم ممتازة، أرباح محتجزة) وهذا يتوقف على اختيار هيكل تمويل ملائم سليم ذو ربحية عالية ومخاطر منخفضة على حسب هدف المؤسسة كما يتوقف في نفس الوقت على تكلفة الأموال وأثرها.

¹ خاتم نوري كاكه حمه العطار حمه العطار. (2019)، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة السليمانية، العراق، المجلد 2، العدد 7، 12.

² عبد المجيد تيمووي. (2011). المالية المحددة لفعالية قرار استخدام الديون كمصدر مالي في المؤسسة، العدد 13، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص 64.

³ سيد الهواري. (1996). الاستثمار الداخلي، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرار)، مكتبة عين شمس، مصر، ص 13.

2.2.2 القرار التمويلي قصيرة الأجل: هو القرار المرتبط بالقرارات الاستثمارية القصيرة الأجل يدور هذا حول مصادر التمويل قصيرة الأجل وكمية الأموال اللازمة لتمويلها.

3.2 مصادر التمويل:

ويمكن التمييز بين نوعين¹:

1.3.2 مصادر التمويل الداخلية: وهي كل الموارد المالية الذاتية الناتجة عن دورة الاستغلال دون اللجوء إلى مصادر خارجية وهي نوعان:

✓ **التمويل الذاتي:** وهو الذي يسمح بتمويل مشاريع المؤسسة بالاعتماد على موارده الناتجة عن الفائض الذي يستخلص من نشاط فترة الاستغلال، وهذه الأموال تكون في شكل مخصصات اهتلاك، مؤونات ذات طابع احتياطي والأرباح الغير الموزعة؛

✓ **الاهتلاكات:** الاهتلاك هو الإثبات المحاسبي الذي يقوم بتدنية قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال أو التقادم سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الإنتاجية أو الإجتماعية وهذا التدني الذي يحدث في قيمة الإستثمارات يعود إلى نقص طاقتها، وعليه بعد فترة تصبح غير صالحة فتضطر المؤسسة لتغييرها؛

✓ **المؤونات:** تعرف المؤونات أنها مقابل لانخفاض غير العادي في قيمة الأصول وعلى المؤسسة أن تسعى لتفادي هذا الانخفاض بشتى الطرق والوسائل الممكنة؛

✓ **الاحتياطات:** هي عبارة عن جزء من النتيجة غير الموزعة بحيث تستعين به المؤسسة لتوسيع نشاطاتها ومواجهة المخاطر المستقبلية فهي تعتبر من مصادر التمويل الداخلية التي تستعملها المؤسسات في تمويل أصولها والذي يصبح جزءا من حقوق الملكية.

✓ **الأرباح المحتجزة:** هي أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي الذي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية التي يتم توزيعها على ملاك الشركة أو المؤسسة ولم يتم تجنبه كاحتياطات للمؤسسة وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها، كما يستخدم أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لم يتم فيها تحقيق الأرباح أو الخسائر².

¹ إيمان مزغيش. (2013). دور أساليب التحليل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية، العدد السادس، جامعة الجزائر، 3، ص 68.

² ريمة زننارة، شريفة العيد. (2023). مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه-دراسة نظرية-، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد 2، ص 330.

✓ **التدفقات المالية:** وهي عبارة عن التدفقات النقدية للمؤسسة المعبرة عن كمية المنتجات، الخدمات أو النقود المحولة خلال فترة زمنية ما، وقد تكون تدفقات داخلية أو خارجية.

2.3.2 مصادر التمويل الخارجية: التمويل الخارجي هو الحصول على موارد مالية تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجية عن إدارتها ومالكها ومسيريها ومصادر ها أما أن تكون لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة.

✓ **مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل:** وتستخدم هذه المصادر لتمويل العمليات الجارية في المؤسسة التي لا تتعدى مدتها سنة ومن أهم هذه المصادر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

✓ **مصادر التمويل الخارجية متوسطة الأجل:** وتستخدم هذه المصادر لتغطية الإحتياجات الدائمة للمؤسسة بين سنة وخمس سنوات ومن أهم هذه المصادر: القروض المصرفية متوسطة الأجل والتمويل باستئجار الأصول.

✓ **مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل:** وهي التي توفر أموالا يكون استحقاقها ما بين 5 و 7 سنوات ومن أهم هذه المصادر: أموال الملكية.

المطلب الثالث: تكاليف مصادر السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية والمداخل النظرية المفسرة للهيكل التمويلي

تختلف مصادر تمويل المؤسسة ومن هذا يأتي اختلاف تكاليفها وتأتي مداخل الهيكل المالي لتنظيم واختيار التوليفة التمويلية الأمثل.

1. تكاليف مصادر السياسة التمويلية:

1.1 تكلفة التمويل القروض طويلة الأجل:

تتمثل في معدل الخصم الذي يتساوى عنده متحصلات الأموال المقترضة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تدفعها المؤسسة للمقرض¹.

2.1 تكلفة التمويل بالأسهم: وتنقسم إلى²:

1.2.1 تكلفة الأسهم العادية: ويمثل العائد المطلوب من طرف حملة الأسهم لقاء امتلاكهم له.

2.2.1 تكلفة الأسهم الممتازة: ويمثل العائد المرغوب من طرف حملة الأسهم تعتبر هذه الاستثمارات ثابتة ليس لها تاريخ استحقاق محدد.

3.1 تكلفة الديون:

إن تكلفة الدين على الشركة هو عبارة عن معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين هناك عدة حالات لحساب تكلفة الدين.

4.1 تكلفة التمويل بالسندات:

تعتبر السندات نوع من أنواع القروض طويلة الأجل، يصدرها المشروع بهدف الحصول على أموال لتمويل النفقات الاستثمارية والتشغيلية، فهي عبارة عن التزام مالي على المشروع سداد قيمته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه وتعتبر السندات من الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق المالية لذلك يتخذ السند القيم التالية:

ويمكن احتساب تكلفة التمويل للسند الواحد:

تكلفة التمويل للسند الواحد = إجمالي التكلفة للسند الواحد / متوسط الاستثمار للسند.

¹ أسيا طويل، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² حمزة غربي، عيسى بدروني. (2019). العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية والتنمية المستدامة، المجلد 1. العدد 2، ص، ص، 153، 154.

حيث أن: إجمالي التكلفة للسند الواحد = الفائدة السنوية على السند + نصيب السند من عمولة الإصدار بعد توزيعها على سنوات السند.

متوسط الاستثمار للسند = قيمة السند الاسمية + القيمة التي يصدرها/2.

تكلفة السندات = قيمة الفوائد السنوية للسند / صافي القيمة السوقية للسند * (1 - معدل الضريبة) %.

حيث أن:

قيمة الفائدة السنوية للسند = القيمة الاسمية للسند × معدل الفائدة الاسمية

صافي القيمة السوقية للسند = القيمة السوقية للسند - مصاريف الإصدار¹.

5.1 تكلفة الأرباح المحتجزة:

أولاً: الطريقة الأولى: تعتبر الأرباح المحتجزة مصدراً تمويلياً وتتمثل تكلفة الأرباح المحتجزة في الحد الأدنى للعائد المطلوب تحقيقه نتيجة إعادة استثمار الأرباح المحتجزة والذي يحافظ على القيمة السوقية للأسهم العادية.

ويمكن حساب تكلفة الأرباح المحتجزة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تكلفة الأرباح المحتجزة} = \left(\frac{\text{التوزيعات المتوقعة للسهم العادي}}{\text{القيمة السوقية للسهم العادي}} + \% \text{ معدل النمو المتوقع} \right) \times (1 - \text{معدل ضريبة الإيراد})$$

حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار ما يدفعه المساهم من ضريبة على إيراداته إذا ما حصل على تلك الأرباح المحتجزة.

ثانياً: الطريقة الثانية:

$$K_{re} = K_p (1-T)(1-Z)$$

KP: تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة

T: معدل الضريبة على الدخل الأفراد، Z: العمولة².

¹ أسيا طويل، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 80، 81.

² المرجع السابق، ص، ص، 82، 83.

2. المداخل النظرية المفسرة للهيكل المالي:

تمول الشركة عملياتها وأصولها ونفقاتها الرأسمالية واستثماراتها والنمو العام من خلال استخدام هيكل رأس المال، وهو مزيج من الديون وحقوق الملكية. وتشير إلى الطريقة التي تستخدمها الشركة لتمويل عملياتها بين مجموعة متنوعة من الأسهم والقروض والأدوات المالية الأخرى.

أحد أهم القرارات المالية التي يجب على الشركات اتخاذها لأنه يؤثر على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة هو اختيار هيكل رأس المال. ولكي نقدم فهما أعمق سنبدأ بتحديد الآراء وعرض وجهات النظر فيما يتعلق بكيفية تأثير الاقتراض على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة من أجل تقديم فهم أكبر لهذه المناقشة.

1.2 المدخل الكلاسيكي (التقليدي):

وفقا للنظرية التقليدية لهيكل رأس المال، ترتفع قيمة المؤسسة إلى قدر معين من رأس المال المقترض، وبعد ذلك تميل إلى البقاء ثابتة وتبدأ في النهاية في الانخفاض وإذا كان الاقتراض مفرطاً فإنها تبدأ في الانخفاض. الارتفاع المتزايد هو سبب الانخفاض في القيمة بعد نقطة تحول الدين، في المقابل سيكون المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال لشركة ذات رافعة مالية صفرية (WACC) مساوياً لتكلفة تمويل رأس المال، ويمكن تخفيض ذلك بزيادة مستويات الديون إلى النقطة التي تكون فيها التكلفة الحدية للديون مساوية للتكلفة الحدية لتمويل الأسهم. في جوهرها مع نمو أسعار الاقتراض لتلبية قيمة الزيادة تواجه الشركة بشكل أساسي مقايضة بين قيمة الرافعة المالية المتزايدة وزيادة نفقات الديون وراء هذه النقطة، فإن أي دين إضافي سوف يسبب القيمة السوقية وزيادة تكلفة رأس المال مزيج من الأسهم وتمويل الديون يمكن أن يؤدي لهيكل رأس المال الأمثل للشركة.

وفقا لإطار النظرية الكلاسيكية لرأس المال، فإن اكتساب الثروة ينطوي على أكثر من مجرد الاستثمار في الأصول التي تدر ربحاً، وينطوي أيضاً على اختيار المزيج المناسب من الديون والأسهم لشراء هذه الأصول. هناك العديد من الافتراضات تعمل عند استخدام هذه النظرية¹.

اعتمدت هذه المداخل على مجموعة من الافتراضات الرئيسية، منها:

- ✓ لا وجود للضرائب أو تكلفة للإفلاس؛
- ✓ لا وجود لتكلفة الإصدار أو تكلفة للمعاملات؛

¹ <https://ar.icotokenfund.com/traditional-theory-capital-structure>. Consulte 05/05/2024-13.02.

الفصل الثاني: السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية

✓ بما أن سياسة المؤسسة تعتمد على توزيع جميع الأرباح دون احتجاز، فإن سياسة التوزيع تتطلب الاتساق وعدم التعديل. ويسعى هذا الافتراض إلى القضاء على أثر مصادر التمويل الذاتي على نتائج التحليل؛

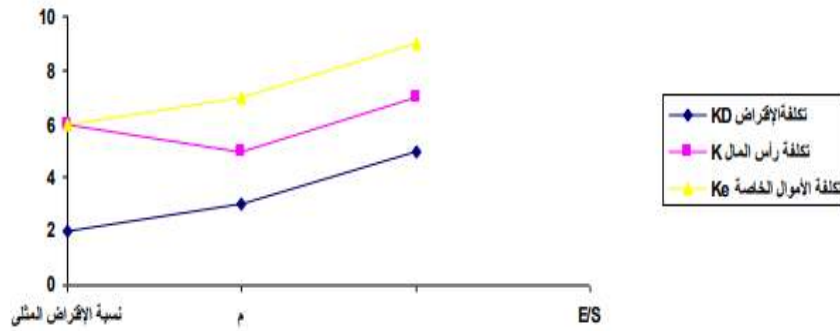
✓ القيمة الإجمالية لمكونات هيكل رأس المال ثابتة بسبب إجمالي الاستثمارات الثابتة، ولكن الشركة حرة في تغيير مزيج المصادر الأصول.

✓ القيمة المتوقعة لصافي ربح العمليات ثابتة ولا تتغير من سنة إلى أخرى؛

هذه الافتراضات تمثل الأسس الأساسية لتحليل تأثير الافتراض على قيمة المؤسسة، وتعتبر قواعد ثابتة يتم الاعتماد عليها في الدراسات والتحليلات المالية الكلاسيكية.

الفكرة الأساسية للنظرية: وفقاً لهذه النظرية، يمكن أن يتسبب المزيج من الأموال المقترضة والخاصة في تقلب تكلفة رأس المال (الإرتفاع والانخفاض)، مما يدعم مؤيدي وجود الهيكل الرأسمالي الأمثل الذي يرفع قيمة الشركة. والشكل أدناه يبين العلاقة بين تكلفة رأس المال ونسبة الاقتراض حسب النظرية الكلاسيكية¹.

الشكل رقم (2-3): العلاقة بين تكلفة رأس المال ونسبة الاقتراض حسب النظرية الكلاسيكية.



المصدر: حسين بن العاربية. أحمد بن العاربية. (2017). أمثلة هيكل رأس المال في المؤسسة بين النظري وواقع التطبيق، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1، ص 124.

يوضح الرسم البياني السابق كيف يمكن تخفيض تكلفة رأس المال عن طريق زيادة نسبة القروض في الهيكل الرأسمالي للشركة ورفع معدل العائد الذي يطلبه المساهمون بسبب ارتفاع

¹ حسين بن العاربية. أحمد بن العاربية. (2017). أمثلة هيكل رأس المال في المؤسسة بين النظري وواقع التطبيق، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1، ص 124.

الفصل الثاني: السياسات المالية في المؤسسة الاقتصادية

المخاطر المالية، ومع ذلك فإن هذا الانخفاض لا يستمر إلى الأبد لأنه ينتهي عند نقطة معينة (يشار إليها باسم نقطة الاقتراض المثلى) عندما تكون تكلفة رأس المال في أدنى مستوياتها.

التكلفة الأدنى وقيمة المؤسسة عند حدها الأقصى، وبعد ذلك تصبح تكلفة رأس المال في تزايد مستمر على الرغم من زيادة نسبة القروض في هيكل رأس مال المؤسسة.

الصيغ العامة للنظرية: سنحاول التطرق إلى أهم الصيغ العامة الخاصة بالنظرية الكلاسيكية والمتمثلة في¹:

- قيمة المؤسسة الكلية (الأموال المستثمرة) V : تقصد بها مجموع الأموال المستثمرة المتاحة لدى المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$V = E + D$$

حيث:

✓ E : الأموال الخاصة

✓ D : الأموال المقترضة.

أرباح الاستغلال قبل الفوائد والضرائب (EBIT): تمثل مجموع الأرباح التي يمكن للمساهمين الاستفادة منها قبل خصم نفقات الفوائد والضرائب، وتُحسب وفق العلاقة التالية:

✓ Y : أرباح الاستغلال قبل الضريبة.

✓ F : مجموع الفوائد على الأموال المقترضة

$$X = Y + F$$

- **تكلفة الأموال الخاصة (K_e):** تُحسب تكلفة الأموال الخاصة في غياب الضرائب وفق العلاقة التالية:

$$K_e = Y/E$$

- **تكلفة الأموال المقترضة (K_d):** تُحسب تكلفة الأموال المقترضة في عدم وجود الضرائب وفق العلاقة التالية:

¹ حسين بن العاربية. أحمد بن العاربية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

$$K_d = F/D$$

تكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة قبل الضريبة (K_a): تُحسب تكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة وفق العلاقة التالية:

$$K_a = K_e (E/V) + K_D (D/V)$$

2.2 مدخل صافي الربح:

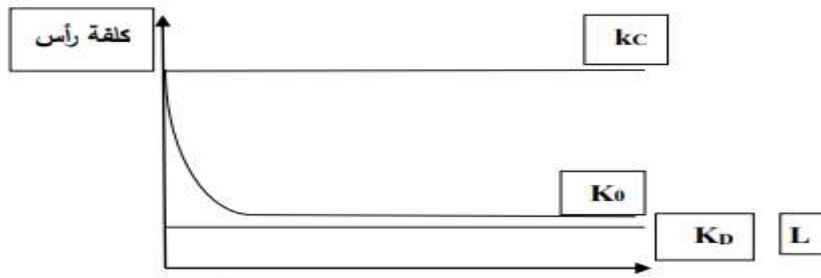
يستند مدخل صافي الربح إلى فكرة أن تكاليف حقوق الملكية والاقتراض ثابتة ولا يمكن تغييرها عن طريق تعديل نسبة الاقتراض. لا يتغير معدل العائد الذي يجب على المقرضين والمالكين توفيره استجابة لمعدل الاقتراض المرتفع أو المنخفض لهيكل رأس المال في المؤسسة، وتؤدي الزيادة في نسبة الاقتراض أو نسبة مصادر التمويل المنخفضة التكلفة إلى خفض تكلفة التمويل ورفع قيمة المؤسسة ما دامت تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة إصدار أسهم عادية جديدة.

تقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية بالإضافة إلى الافتراضات السابقة:

- ✓ إن الزيادة في استخدام القروض (الديون) لا تؤدي إلى تغيير في إدراك المساهمين للمخاطر، ونتيجة لذلك فإن معدل العائد المطلوب من قبل المساهمين (تكلفة الأموال الخاصة) ومعدل الفائدة على السندات والقروض يظلان ثابتين ولا يتغيران بتغير مستوى الاستدانة؛
- ✓ زيادة استخدام القروض (الديون) ومع ذلك فإن هذا ليس له تأثير يذكر على إدراك المساهمين للمخاطر، وبالتالي فإن مستوى المديونية لا يتأثر بسعر الفائدة على السندات والقروض ومعدل العائد الذي يطالب به حملة الأسهم (تكلفة الأموال الخاصة)؛
- ✓ من المتوقع أنه عند توزيع صافي الأرباح على المساهمين، سيرتفع مستوى مخاطرتهم مقارنة بمستوى المخاطر التي يتعرض لها المقرضين، وعليه من أجل مواجهة الزيادة في المخاطر على المساهمين فإن معدل العائد الذي يطلبونه يكون أعلى من معدل الفائدة على الديون لتعويض الزيادة في درجة المخاطر؛
- ✓ كون حجم الاستثمار ثابتا مما يشير إلى أن القيمة الإجمالية لعناصر الهيكل المالي ثابتة أيضا، ومع ذلك لا يوجد ما يمنع الشركة من تغيير مجموعة المكونات التي تشكل هذا الهيكل، صافي ربح العمليات ثابت ولا يتغير نظرا لأن حجم الاستثمار ثابت ولم يتغير؛
- ✓ لا يخضع أرباح المؤسسة ودخل الأفراد للضرائب؛

- ✓ لا يوجد أثر للتمويل الذاتي وذلك من خلال اعتماد المؤسسة على توزيع كل الأرباح؛
- ✓ لا توجد تكاليف للمعاملات على مستوى السوق المالي؛
- ✓ تظل القيمة المتوقعة لصافي ربح العمليات ثابتة؛
- ✓ يتم إصدار السندات على أساس دائم من أجل الحفاظ على افتراض الهيكل المالي بالحجم المستقر؛
- ✓ يتضح محتوى هذه النظرية بوضوح من خلال فحص الاحتمالات المذكورة أعلاه، يتم تحديد تكلفة الديون وتكلفة الأموال الخاصة. وستؤدي زيادة استخدام الديون إلى خفض متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال لأن التكلفة والمخاطر المرتبطة بها أقل من تكلفة التمويل الخاص. إن انخفاض قيمة الأموال الخاصة والنسبة المتزايدة من المصدر الأقل تكلفة هما سببان لذلك، سيؤدي كل انخفاض في تكلفة رأس المال إلى زيادة القيمة السوقية للأعمال لأن الاستغلال المستقر ناتج عن استقرار أحجام الأصول الاقتصادية؛
- ✓ تساهم نسبة الاستدانة المرتفعة باستمرار في الهيكل المالي للمنظمة في انخفاض متوسط تكلفة رأس المال المرجح في المؤسسة وارتفاع القيمة السوقية، ونتيجة لذلك فإن نسبة الاستدانة للمؤسسة التي تصل لنسبة 100 % في هيكلها المالي ستقل إلى أدنى حد من متوسط التكلفة المرجح لتكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأدنى، تنص هذه النظرية على أن الهيكل المالي الذي يتكون فقط من الديون هو الهيكل التمويلي الأمثل على الرغم من أنه غير قانوني¹.

الشكل رقم (2-4): العلاقة بين نسبة الاقتراض وتكلفة رأس المال وفق مدخل صافي الربح



المصدر: محمد صالح الحناوي، إبراهيم جلال العبد، (2006). الإدارة المالية: مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية الاسكندرية، ص 431.

¹ دعاس مصعب. (2019). تحديد العوامل المؤثرة في هيكل رأس مال المؤسسات الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة (2013-2016). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص ص، 48، 50.

يوضح الشكل رقم (2-4) أن تكلفة إجمالي الأموال تنخفض مع ارتفاع نسبة الاقتراض إلى الأموال الخاصة وتستمر في الانخفاض حتى تغطي تكلفة الاقتراض ونتيجة لذلك تزداد قيمة المؤسسة، بعبارة أخرى حسب هذا المدخل يحتوي الهيكل المالي الأمثل على أعلى نسبة ممكنة من الديون ولو كانت 100 %، ولكن يُعاب على هذه النظرية تجاهلها للعلاقة الطردية بين المخاطر التي يتكبدها المقترضون والمالكون وارتفاع نسبة الدين إلى الدخل، أي أن الفرضيتين السابقتين غير واقعيتين نظرًا لما يلي:

- ✓ ثبات العائد الذي يطلبه المساهمون، الذي من المفترض أن يرتفع مع كل زيادة في الديون؛
- ✓ عدم واقعية ثبات العائد على الديون، أي أن المقترضين يزيدون في أسعار الفائدة عند تنشعب المؤسسة بالديون حفاظًا على مصالحهم؛

3.2 نظرية صافي ربح العمليات:

هناك فرضيتين أساسيتين يشكلان أساس هذه النظرية، والتي تُعرف باسم نظرية الربح الصافي للاستغلال، وينص الافتراض الأول على أن تكلفة رأس المال (K_0) ثابتة بغض النظر عن نسبة الدين إلى الأصول في الشركة. والافتراض الثاني هو أن تكلفة الاستدانة (K_d) ثابتة في حين ترتفع تكلفة الأموال الخاصة مع كل زيادة في معدل الاستدانة.

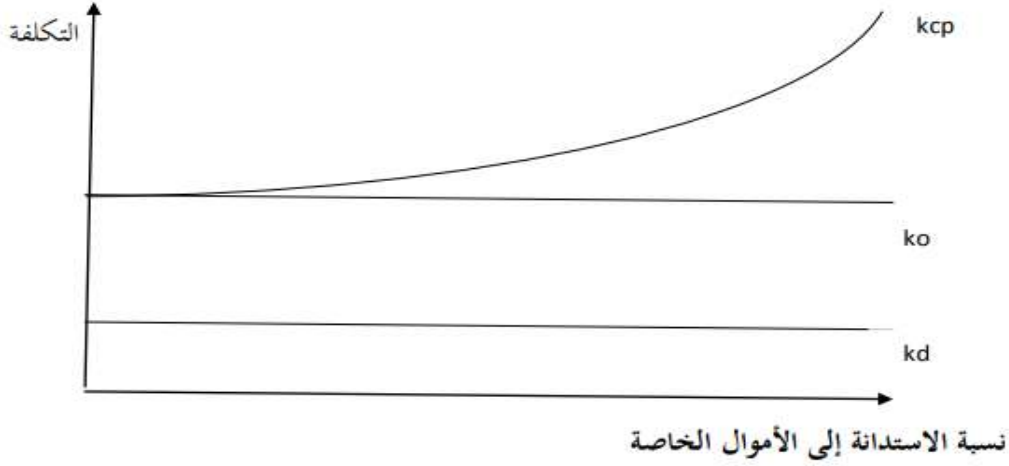
وبالتالي وفقًا لهذه النظرية يتوقع أن تعوض الزيادة في تكلفة الأموال الخاصة الناتجة عن زيادة نسبة الاستدانة بانخفاض مماثل في تكلفة الاستدانة نتيجة لزيادة الاعتماد على هذا المصدر ذي التكلفة المنخفضة نسبيًا، وبالتالي من المتوقع أن تظل تكلفة رأس المال ثابتة وبالتبعية قيمة المؤسسة هذا ما يُشير إليه الشكل التالي¹:

إعتبارًا من هذه النظرية، فإنه من غير المعقول أن يكون هناك هيكل مالي أمثل، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 100.

الشكل رقم (2-5): العلاقة بين تكلفة رأس المال ونسبة الاستدانة وفق مدخل صافي ربح العمليات

الشكل رقم (1-3): العلاقة بين تكلفة رأس المال و نسبة الاستدانة وفق مدخل صافي ربح العمليات



المصدر: منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ص 104.

وعليه، خلصت هذه النظرية إلى نتيجتين أساسيتين، هما:

✓ أن قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها المالي؛

✓ أن تكلفة رأس المال مستقلة كذلك عن الهيكل المالي للمؤسسة.

وفقاً لهذه النظرية فإنه لا يوجد هيكل مالي أمثل يؤدي إلى تدنية تكلفة رأس المال وتعظيم قيمة المؤسسة سواء زادت أو انخفضت نسبة الاستدانة فإن تكلفة رأس المال تظل ثابتة، مما يترتب عليه بالتبعية ثبات قيمة المؤسسة¹.

4.2 نظرية الوكالة: تنشأ تكلفة الوكالة نتيجة الصراعات المحتملة بين الملاك والمديرين، والهدف من وراء هذه التكلفة هو مراقبة أموال المستثمرين في المؤسسة، يتم ذلك عن طريق توكيل طرف ينوب عنهم لمتابعة قرارات المؤسسة وهذا يعني التنازل عن جزء من سلطاتهم، حيث يحاول كل من الموكل والوكيل تحقيق مصالحه الخاصة، مما يجعل العلاقة بينهما مصدرًا للتناقض.

سواء نجمت تكلفة الوكالة عن تعارض المساهمين والمديرين، أو بين المساهمين والمقرضين، فإن العديد من الدراسات أوضحت أن تكلفة الوكالة تزداد مع زيادة نسبة الاستدانة في

¹ مصعب دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 53.

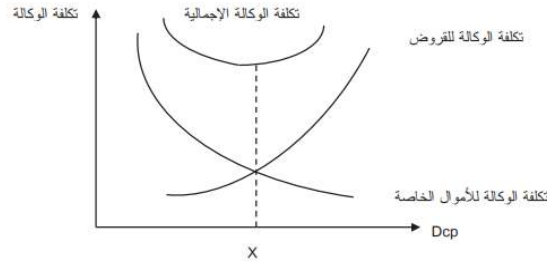
المؤسسة، وبالتالي يزداد تأثيرها السلبي على القيمة السوقية للمؤسسة، مما يعني ذلك أن قيمة الشركة تنخفض بمقدار القيمة الحالية لتكلفة الوكالة¹.

يمكن تمثيل الهيكل المالي الأمثل وفقًا لتكلفة الوكالة في الشكل التالي:

[تكلفة الوكالة] [تأثير سلبي على القيمة السوقية] [زيادة مع نسبة الاستدانة] [تعارض المساهمين والمقرضين] [تكلفة الوكالة نتيجة للصراعات]

الشكل رقم (6-2): الهيكل المالي الأمثل في ظل تكلفة الوكالة

الشكل رقم (07): الهيكل المالي الأمثل في ظل تكلفة الوكالة.



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. ص 249.

ويتضح من خلال الشكل رقم (6-2) أنه كلما زادت نسبة الاستدانة انخفضت معها تكلفة الوكالة بالنسبة للأموال الخاصة، وبالمقابل ارتفعت تكلفة الوكالة بالنسبة للديون. وبالتالي يتحدد الهيكل المالي الأمثل عند النقطة X، حيث تكون مجموع تكاليف الوكالة سواء للديون أو للأموال الخاصة في أدنى حد لها.

5.2 نظرية الإشارة:

تقوم على فكرة وجود تفاوت في المعلومات في الأسواق المالية، مما يعني أن المعلومات الصادرة عن المؤسسات لا تمثل الوضع الحقيقي لها بدقة، ووفقا لهذه النظرية فإن المؤسسات التي تظهر أداءً جيداً هي التي تستطيع إصدار مؤشرات فعالة تتميز عن غيرها من المؤسسات ذات الأداء الضعيف، فعالية هذه المؤشرات تكمن في أن المؤسسات ذات الضعيف تجد صعوبة نسبية

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. (2006). التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. ص، ص، 391،

في نشرها. يمكن أن تتضمن هذه المؤشرات سياسات مكافآت رأس المال، هيكل رأس المال، اللجوء إلى أدوات مالية معقدة¹.

ولقد بنيت نظرية الإشارة على نموذجين أساسيين هما²:

نموذج Ross الأول: قدم Ross نموذج في عام 1977 فيما يتعلق باستخدام الهيكل المالي كمرجع عن المعلومات الداخلية للمؤسسة، وفقا لهذا النموذج يستخدم المديرون نسبة الاستدانة كمؤشر عن الاداء العالي للمؤسسة، وكلما ارتفعت نسبة الاستدانة زاد ذلك من دلالة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها ومنه فهي تُعتبر الأفضل أداءً.

نموذج Pyle, Leland: جاء هذا النموذج في عام 1997 ويستند إلى فكرة أن المسيرين يمتلكون أسهما عادية بناء على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية لأنها تدرك قيمتها، لذلك يبحث المستثمر الرشيد عن المؤسسة التي يحتفظ مديروها بنسبة أكبر من الأسهم كدليل على المردودية المستقبلية الجيدة للمؤسسة.

8.2 نظرية الالتقاط التدريجي: هي إحدى النظريات الحديثة في هيكل التمويل للشركات. وفقًا لهذه النظرية:

- ✓ من أجل تقليل تكاليف المعاملات والقضايا الناتجة عن المعلومات غير المتكافئة بين الشركة والمستثمرين، تختار الشركات التمويل الداخلي - الاحتفاظ بالأرباح المحتفظ بها - على التمويل الخارجي، والذي يتضمن اقتراض الأموال أو إصدار الأسهم؛
- ✓ عندما يكون التمويل الداخلي للمؤسسة غير كاف، يستخدم الاقتراض كمصدر احتياطي للتمويل كخيار أخير، وتصدر المؤسسة أسهمًا جديدة إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التمويل؛

- ✓ وفقًا لهذه النظرية ليس هناك هيكل تمويلي أمثل للشركة، بل أن هيكل التمويل يتحدد وفقًا لتفضيلات الشركة لمصادر التمويل المختلفة³.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 429، 430.

² عبد الوهاب دادن (2009). الجدول القائم حول هيكلية التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، ص 123.

³ حولي محمد. (2020). تمويل المؤسسة، محاضرات في التحليل المالي دروس وتمارين تطبيقي، مطبوعة بيداغوجية، مقياس التحليل المالي تخصص إدارة مالية، السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 127.

وقد بُنيت هذه النظرية على أساس مجموعة من النماذج منها:

- نموذج Myers et Majluf :

تم إجراء التطورات الأولية لنظرية الانتقال التدريجي بواسطة (Majluf و Myers) في عام 1984. وينص هذا النموذج على أن التمويل المتسلسل مقبول عندما تتجاوز تكاليف إصدار أسهم جديدة تكاليف الاقتراض، وبالتالي تستخدم المؤسسة التمويل الذاتي لتمويل استثماراتها في البداية، ثم يتم استخدام الاقتراض وفي الأخير يتم إصدار أسهم جديدة.

- نموذج Williamson :

قد ظهر في عام 1988، ويستند إلى افتراض أن مختلف الأطراف الاقتصادية في المؤسسة (حملة الأسهم والمديرون والمقترضون) لديهم توجهات اقتصادية محدودة وأنهم قادرون على تغيير سلوكهم لخدمة مصالحهم في نهاية العقد، وبالتالي يُنظر إلى مصادر التمويل على أنها وسيلة لتحقيق أهداف هؤلاء العملاء، يتم اختيار مصدر التمويل وفقاً لخصوصية الأصل الذي سيتم تمويله. إذا كان الأمر يتعلق بتمويل أصل خاص فإن المؤسسة تفضل زيادة رأس المال على الاقتراض. إذا كان الاستثمار أصلاً غير خاص، تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض.

- نموذج Myers 1990 :

زيادة الأموال الخاصة والفوائض التنظيمية هي الوسيلة التي يهدف بها المديرون إلى تحسين ثروة المؤسسة، لذلك إذا لم يكن الاقتراض خياراً فإن الرفع في رأس المال أفضل من الاقتراض. وعليه يتم تنظيم مصادر التمويل على النحو التالي وفقاً لنموذج Myers: التمويل الذاتي، رفع رأس المال، وكخيار نهائي الاقتراض¹.

¹حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 127، 128.

المبحث الثالث: سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية الإستراتيجية الصعبة والمهمة التي تتخذها الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية، لما لهذا القرار من أثر مباشر على المستثمر والمؤسسة حيث أن الهدف الأساسي لأي مستثمر هو تحقيق الأرباح فعلى الإدارة أن تفضل بين الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة.

المطلب الأول: مفهوم سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية

عند تحقيق الأرباح في المؤسسة الاقتصادية يكون أمامها خيارين إما توزيع الأرباح أو احتجازها من أجل إعادة استثمارها.

1. تعريف سياسة توزيع الأرباح:

هي عملية اتخاذ القرار بشأن توزيع الأرباح أو احتجازها وتأخذ التوزيعات شكلين أما نقدي أو أسهم، هذه العملية تنطوي على دفع الزائد وتحويله من نشاطات المؤسسة إلى المساهمين، ويشترط توفر السيولة اللازمة لانجاز هذه العملية.¹

العائد الذي يعتبر مكافأة للمساهمين نتيجة استثمار أموالهم في شراء أسهم الشركة.²

هي تلك العملية التي تسعى إلى تحقيق رغبة المساهمين من خلال توزيع الأرباح أو تحقيق رغبة المستثمرين عن طريق احتجاز الأرباح لتمويل المشاريع الاستثمارية.³

وعلى هذا الأساس فسياسة توزيع الأرباح تساعد في دعم الهيكل المالي وذلك عن طريق الزيادة في الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة، ويتحقق ذلك إما من خلال الاحتفاظ

¹ محمد زرقون. (2010). أثر الاكتئاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية المسعرة في البورصة، العدد 13، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ص 85.

² هاشم حسن حسين. (2008). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة، العدد 17، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، أيار، ص 213.

³ قدام جمال، جمال الدين ترفاس. (2019). أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للمؤسسة، دراسة فيلسية للمؤسسات المدرجة في مؤشر داو جونز، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ص 48.

جزء من أرباح المساهمين لزيادة التمويل الذاتي أو توزيع الأرباح على المساهمين للرفع من قيمة الأسهم في سوق المال¹.

2. أسباب توزيع الأرباح:

حتى تكون المؤسسة قادرة على توزيع الأرباح لا بد أن تحقق نتائج إيجابية وهذا يعني رصيد حساب نتيجة موجب بعد طرح كل الالتزامات القانونية والتأسيسية، وكذلك تحمل خسائر السنوات السابقة، تقوم المؤسسة بتوزيع جزء من هذه الأرباح وذلك نظرا للأسباب التالية²:

- ✓ هذا التوزيع يحفز المساهمين على عدم بيع أسهمهم، وكذا تحفيزهم على الاكتتاب عند قرار المؤسسة زيادة رأس المال؛
- ✓ توزيع الأرباح يعطي صورة صادقة عن الحالة المالية للمؤسسة، وخاصة في حالة التوفيق بين عملية توزيع الأرباح وزيادة الاستثمار في نفس الوقت؛
- ✓ تعطي عملية توزيع الأرباح في المؤسسة الثقة للمستثمرين فيها، نتيجة تعويضها لجزء من الأموال المستثمرة؛

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن توزيع الأرباح من طرف المؤسسة في الحالات التالية³:

- ✓ تحقيق خسائر متراكمة لسنوات سابقة؛
- ✓ وقوع المؤسسة في وضعية مالية صعبة؛
- ✓ إذا كان الغرض من احتجاز الأرباح هو القيام باستثمارات استثنائية معتبرة؛
- ✓ إذا حققت المؤسسة نموا معتبرا مما يؤدي إلى الرفع من رقم أعمالها وزيادة احتياجاتها من رأس المال العامل.

بينما يمكن للمؤسسة القيام بتوزيع الأرباح على المساهمين في الحالات التالية:

¹ سايب عبد الله، سلالي بوبكر. (2022). أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة وقرار المستثمر، دراسة ميدانية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص 236.

² خيرة مزوزي. (2015). أثر الإعلان عن سياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 16.

³ ربيع بوصبيح العايش، (2017). محاضرة مصادر التمويل للمؤسسة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص

- ✓ عدم تعرض المؤسسة الى اختلال في توزيعها المالي كنتيجة لإحدى الحالات السابقة؛
- ✓ إذا عازمت المؤسسة على زيادة رأس المال حسب استراتيجياتها وهذا بغرض تشجيع المساهمين على زيادة الاكتتاب.

3. إجراءات توزيع الأرباح:

سياسية توزيع الأرباح تؤثر على حركة تداول أسهم المؤسسة في السوق المالي، لذلك فإن إجراءات توزيع الأرباح تتصف بدرجة عالية من الأهمية للمؤسسة والمساهمين على حد سواء كما ارتبطت عملية توزيع الأرباح في شركات المساهمة بالتواريخ المهمة التالية¹:

أولاً: تاريخ الإعلان عن التوزيع: وهو تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح المعلن عنه من طرف الهيئة العامة للشركة؛

ثانياً: تاريخ تسجيل حاملي الأسهم: وهو التاريخ الذي يكون بالموازاة مع تاريخ إغلاق دفاتر تحويل الأسهم وإعداد قائمة المساهمين حيث يملك أسهم الشركة في هذا التاريخ يكون له الحق في الحصول على توزيعات الأرباح عند دفعها؛

ثالثاً: تاريخ ما بعد الحق في الأرباح الموزعة: تفادياً للخلاف الذي يمكن أن يقوم بين البائع والمشتري حول أحقية كل منهما بالتوزيعات فإن التقاليد المتبعة في الأسواق المالية المتقدمة تذهب إلى أن الحق في توزيعات الأرباح يظل مرتبطاً بحامل الأسهم حتى قبل أيام قليلة من تاريخ حاملي الأسهم؛

رابعاً: تاريخ الدفع: وهو التاريخ الذي تقوم فيه الشركة فعلياً بإصدار شيكات توزيعات الأرباح وإرسالها للمساهمين كل حسب حصته.

¹ حسين حسن هاشم. (2008). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركة المساهمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17، ص 216.

4. أنواع سياسة توزيع الأرباح

يمكن أن يأخذ قرار توزيع الأرباح إحدى السياسات التالية¹:

1.4 سياسة التوزيعات المستقرة: تتبنى المؤسسة سياسة توزيع ذات قيمة مستقرة بحيث لا يتغير معدل توزيع الأرباح بناءً على تغيرات الأرباح، وتهدف إلى عدم زيادة الأرباح مع زيادة أرباح المؤسسة لأن هذا يعني التزاماً ضمناً بالحفاظ على مستوى مستقر من توزيع الأرباح الذي قد لا يمكن من تبرير احتمالات انخفاض أرباح المؤسسة في المستقبل.

2.4 سياسة احتجاز الأرباح وتوزيع الفائض: هي الأرباح المحتجزة أو المعاد استثمارها والتي تحقق عائداً أعلى من استثمار المساهمين لأموالهم بأنفسهم، ينتج عن ذلك تقلب في مقدار العائد الموزع من عام لآخر اعتماداً على توفر المشروعات الإستثمارية التي يمكن تمويلها بواسطة الأرباح المحتجزة، وفي حالة غياب مشروعات جديدة تقوم بتوزيع الأرباح كعائد نقدي للمساهمين؛

3.4 سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح: بموجبها يتم توزيع نسبة ثابتة من الأرباح كعائد للمساهمين، ونظراً لتغير الأرباح من سنة لأخرى فإن العائد الموزع سيكون متقلباً ولتفادي الآثار السلبية لهذا التقلب سيتم اختيار نسبة التوزيع كمتوسط مستهدف تسعى المؤسسة لتحقيقه في الأجل الطويل وليست نسبة ملزمة كل سنة، ويقصد بذلك إمكانية تجاوز تلك النسبة من سنة لأخرى تبعاً للظروف التي تمر بها الشركة؛

4.4 سياسة توزيع أرباح نقدية منخفضة مع توزيع مبلغ آخر في فترات النمو: يشير إلى الالتزام بتوزيع عائداً ثابتاً منخفضاً كل سنة مع إمكانية توزيع عائد نقدي إضافي يتم توزيعه في السنوات التي تحقق فيها المؤسسة أرباحاً كبيرة، يتم ذلك بعد تأكد إدارة المؤسسة من قدرتها على تحقيق مستويات أعلى من الأرباح خلال السنوات القادمة، مما يمكنها من تغطية هذا المستوى الجديد من العائد النقدي السنوي.

¹ نهاد نادر، وئام محمد حيدر، (2015). العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 3، جامعة تشرين، سوريا، ص، ص، 152، 153.

المطلب الثاني: محددات وعوامل سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية

تعد محددات وعوامل سياسة توزيع الأرباح من العناصر الحيوية التي تؤثر في القرارات المؤسسات الاقتصادية بشأن كيفية توزيع الأرباح المحققة.

1. محددات ساسية توزيع الارباح:

يبدو أن محتوى سياسة توزيع الأرباح ينطوي على مسألتين معقدتين تطرح مسألة ما إذا كانت سياسة توزيع أرباح المؤسسة هي قرار مالي أو قرار استثماري، نتيجة لذلك نسعى لتوضيح سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري، وماهية سياسية توزيع الارباح كقرار تمويلي¹.

1.1 سياسة توزيع الارباح كقرار استثماري: إذا كان القرار يستند إلى المصدر الأول وهو النقدية المكتسبة من العمليات التشغيلية، فإن سياسة توزيع الأرباح تظهر على أنها قرار استثماري. وفي هذه الظروف قد يكون للقرارات المتخذة أثر على الإمكانيات الاستثمارية للمؤسسة، لذلك فإن الاختيار حول كيفية تقسيم الأرباح هنا يمثل معضلة استثمارية تتطلب ظروفها خيارًا قد تحتاج المؤسسة إلى الانتظار حتى تحدد فرص الاستثمار لمتابعة وتخصيص النقد المتبقي الناتج عن عملية توزيع الأرباح بعد الوفاء بجميع متطلبات الاستثمار داخل المؤسسة من أجل إيجاد حلول لمشكلة سياسة توزيع الأرباح.

2.1 سياسة توزيع الارباح كقرار تمويلي: لمنع مشكلة الاستثمار الناجمة عن استخدام النقد الناتج عن العمليات الداخلية، قد تعتمد المؤسسة أحياناً على مصدر خارجي للحصول على أرباح. يشير هذا الموقف إلى أن المشكلة التمويلية تتعلق باختيار توزيع الأرباح من خلال التمويل الخارجي (القروض أو الأسهم الجديدة)، خاصة إذا كان يؤثر على هيكل التمويل المناسب للمؤسسة.

وهذا يعني بالدرجة الاولى أن الإتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح لا بد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن. إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات التمويل والاستثمار يمكن توضيحها بالعلاقة التالية:

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الاموال المطلوبة للاستثمار.

¹ محمد زرقون، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 86، 85.

3.1 تؤثر ثلاث فئات مختلفة من القرارات المالية على قيمة المؤسسة: القرارات المتعلقة بالاستثمارات والتمويل وتوزيعات الأرباح. يعتبر العديد من الخبراء الماليين أن قرار توزيع الأرباح قرار قائم بذاته لا يقل أهمية عن القرارات المالية الأخرى ووظيفته داخل الشركة.

على الرغم من أنه في الدراسات الأكاديمية للإدارة المالية تتم دراسة كل قرار منهم بصفة مستقلة ومنفصلة عن باقي القرارات الأخرى، إلا أنه من المهم معرفة إدراك أن هذه القرارات الثلاثة متداخلة معا وهناك تأثير متبادل فيما بينها، فالاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة تحدد الأرباح المستقبلية وبالتالي تحديد حجم توزيعات الأرباح المتوقعة في المستقبل، كما أن هيكل التمويل في المؤسسة يؤثر على تكلفة التمويل فهي التي تعتبر بدورها من ضمن العوامل المساعدة في تحديد الفرض الاستثمارية التي تقبلها المؤسسة، بالإضافة إلى أن سياسة توزيع الأرباح تؤثر في مقدار الأموال المملوكة في هيكل تمويل المؤسسة من خلال حساب الأرباح المحتجزة، ويمتد أثره إلى التأثير على تكلفة الأموال¹.

2. العوامل المؤثرة في سياسية توزيع الأرباح

1.2 ربحية الشركة: يتم دفع أرباح الأسهم للمساهمين من أرباح الشركة، ومن المرجح أن يكون للاختلافات مستويات الربح السنوية التي تم تحقيقها تأثيرا على التغييرات في توزيع الأرباح، وبالتالي في حالة ارتفاع حجم الأرباح السنوية من المرجح أن تعزز الشركة توزيع الأرباح ومن ثم فإن نسبة الربحية تعتبر عنصرا حاسما في عملية صياغة سياسة توزيع الأرباح²؛

2.2 حجم الشركة: أحد العوامل التي تحدد سياسة توزيع الأرباح هو حجم الشركة. تميل الشركات الكبيرة إلى دفع أرباح أعلى من أرباح الشركات الصغيرة لإمتلاكها فرصة أقل لتنمية وتوسيع عملياتها، مما يعني أنها ليست بحاجة إلى الاحتفاظ بجزء كبير من أرباحها من أجل القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الكبيرة ملحوظة دائما للعالم الخارجي وتستخدم أرباحها الموزعة للكشف عن معلوماتها. كما أنه هناك تفسير آخر للعلاقة المحتملة بين حجم الشركة وسياسة توزيع الأرباح الخاصة بها هو التكاليف المرتبطة بالمعاملات التجارية، من الممكن أن تتمكن الشركات الكبيرة من الوصول إلى مصادر تمويل مختلفة أكثر من الشركات الصغيرة، فتكلفة التمويل الأولى

¹ عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2008، ص 389.

² حسام كفايفي، اسامة بوشريط. (دون سنة). محددات سياسة توزيع الارباح للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2013-2018، مجلة التنويع، د م، د ع، ص 76.

عادة ما تكون أقل من تكلفة الثانية، ويتيح الوصول السهل الى سوق رأس المال وانخفاض تكلفة التمويل لإدارة الشركات الكبرى دفع أرباح أكبر من الشركات الصغرى¹.

3.2 سيولة المؤسسة: تعرف سيولة المؤسسة بأنها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل أي أن السيولة تشير إلى إمكانية تحويل الأصل بسرعة إلى نقدا جاهزا للوفاء بالديون القصيرة الأجل، فكلما ارتفع مستوى السيولة في المؤسسة كلما زادت احتمالية دفع الأرباح للمساهمين والعكس صحيح، حيث أن هذا التحليل الطردي بين سيولة المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح يتوافق مع نظرية الإشارة أو محتوى المعلومات وبالتالي ينظر إلى السيولة كعامل محدد له تأثير ايجابي على توزيع الأرباح².

بالإضافة إلى³:

4.2 القواعد القانونية: تضع إدارة الشركات مجموعة من القيود واللوائح المتعلقة بكيفية توزيع الأرباح؛

5.2 نسبة توزيع الأرباح: توزيع الأرباح هو علامة على نجاح المؤسسات، في نهاية العام يعد توزيع الأرباح أحد المؤشرات الرئيسية للإدارة الجيدة للمؤسسة مما يرفع القيمة السوقية للمؤسسات؛

6.2 الرغبة في إعادة استثمار الأرباح: تحتفظ إدارة الشركات بجزء من الأرباح أو لا توزع جزء من الأرباح من أجل إعادة استثمارها بمعدل عائدا مرتفعا قد يكون مقبولا لعدد من المستثمرين (المساهمين العاديين)؛

7.2 المركز المالي: قد يكون للأرباح المرتفعة للمؤسسة تأثيرا على سيولتها ومركزها المالي، مما سيرفع سعر السهم السوقى؛

8.2 الحاجة لسداد الديون: إذا كان لدى المؤسسة ديون في هيكلها المالي فقد تستفيد إدارة المؤسسات من تخصيص جزء من صافي الأرباح لسداد الديون مما يخفض نسبة توزيع الأرباح؛

¹ حسام كفايفي، اسامة بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص 76.

² عبد الناصر حمريط، سليمان محمد. (2023). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح: دراسة قياسية لمؤسسة صيدال المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2002-2021، المجلد 8، العدد 1، ص، ص، 494، 495.

³ سعدي وصاف. (2016). سياسة توزيع الأرباح في عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 6، ص، ص، 407، 408.

قد تؤثر بعض القيود على توزيع الأرباح على القرارات المالية الأخرى أيضاً، على سبيل المثال يتم تقليل توزيعات الأرباح من خلال زيادة استعداد المساهمين للاستثمار. إذا نصت الدولة أو القانون الأساسي للمؤسسة على وجوب تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة كاحتياطات أو كنسب أرباح مرتفعة، فهذا من شأنه أن يحد من قدرة المؤسسة على تمويل نفسها، وبالتالي سينخفض حجم الاستثمارات الممولة من الأرباح المحتجزة، يجوز أيضاً استخدام الأرباح المحتفظ بها كمصدر لتمويل الاستثمارات الجديدة أو للتوسع في الاستثمارات القائمة.

عند الحديث عن سياسات توزيع الأرباح في التطبيق العملي لدينا عنصرين هامين يمكن أن يؤثران على اتجاه سياسات توزيع الأرباح وهما فرضية الإشارات والأثر الزبائني¹:

9.2 فرضية المحتوى المعلوماتي (نظرية الإشارة) إذا توقع المستثمر أن يرتفع معدل التوزيعات بما يتماشى مع نفس الزيادة الحقيقية، فإنه عند الإعلان عن هذه الزيادة لن يرتفع سعر السهم كثيراً، لأن في تقييم الأسهم قد يتم الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتوقعة، ولكن إذا كانت الزيادة في معدل التوزيعات المتوقع للمستثمر أقل من الزيادة الفعلية فإن هذا الفرق سيرفع قيمة السهم، والعكس صحيح إذا كانت الزيادة الفعلية أقل من الزيادة المتوقعة.

يرتفع سعر السهم استجابة للزيادة الكبيرة في التوزيعات لأن المستثمرين يفضلون عادة التوزيعات على العوائد الرأسمالية، كما لاحظنا كل من ميلر ومدكلياني أن المؤسسات ليست دائماً على استعداد لزيادة التوزيعات، ولا يرفع المديرون التوزيعات إلا استجابة لتوقعات الإيرادات المستقبلية الأعلى أو المستقرة، وعليه فإن وجهة نظر ميلر ومدكلياني فإن ارتفاع التوزيعات علامة على أن الإدارة تتوقع أن تكون العوائد مرتفعة، في حين أن انخفاضها هو علامة على ضعف العوائد المستقبلية، وبالتالي حسب هذا المفهوم فإن تقييم المستثمرين للمتغيرات في توزيعات الأرباح لا تظهر أن المستثمرين يفضلون توزيعات الأرباح على الأرباح المحتجزة بل أن سعر السهم يتغير ليعكس المعلومات المهمة المحتواة في إعلان توزيع الأرباح، ومن خلال هذا المفهوم أطلقت على هذه النظرية (نظرية محتوى المعلومات أو نظرية الإشارة)؛

10.2 أثر الزبائن: بعد الإعلان عن التغير في سياسة التوزيع فإن الأثر الزبائني يساعد في فهم سبب تغير سعر السهم، هذا الأثر يظهر باتباع المؤسسة سياسية توزيع أرباح معينة لجذب مجموعة

¹ زهواني رضا. (2017). دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية. مجلة العلوم الإدارية والمالية. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. الجزائر. المجلد 1. العدد 1، ص 249.

من الزبائن تعجبهم هذه السياسة، ومن وجهة نظر حملة الأسهم من حيث رغبتهم في الحصول على توزيعات أو استثمارها؛

11.2 تكلفة المعاملات: الرسوم التي يتقاضاها الوسيط من بيع وشراء الأوراق المالية من قبل المستثمر هي النفقات الأساسية. تعتبر طريقة ميسورة التكلفة للمستثمر لرفع حصته في الملكية في الشركة، إذا اختارت المؤسسة توزيعات نقدية فإن الخيار الآخر للمساهم هو شراء أسهم الشركة في البورصة مما يستلزم دفع تكاليف المعاملات، إذا رغب المستثمر في زيادة إنفاقه أو شراء أسهم مؤسسة أخرى فسيكون من الأفضل للشركة توزيع نقدية مرتفعة.¹

المطلب الثالث: نظريات سياسة توزيع الأرباح للمؤسسة الاقتصادية

تقوم سياسة توزيع الأرباح على مجموعة من النظريات التي تسعى لتفسير كيفية اتخاذ المؤسسات الاقتصادية لقرارات توزيع الأرباح بين المساهمين.

1. **نظرية حيادية سياسة توزيع الأرباح:** (نظرية موديجلياني وميلر 1961) من أهم أنصار هذه النظرية هما Modigliani et Miller سنة 1961 اللذان أوضحا أن قيمة المؤسسة تعتمد على مدى الاستخدام الأمثل للموارد المختلفة المتاحة وليس على طريقة التعامل مع الأرباح وأكدوا أن كفاءة الاستثمارات هي المحدد الرئيسي لثروة المساهمين (قيمة المؤسسة)

جادل موديجلياني وميلر بأن قيمة المؤسسة يتم تحديدها فقط من خلال قوتها الربحية الأساسية ومخاطر أعمالها فقط فاستنتج Modigliani et Miller العلاقة التالية:

$$N_a P_o = \frac{(n_a + n_b) p_I - I + B}{1 + K_e}$$

حيث 0 و 1 سعر السهم الحالي والمستقبلي على التوالي: K_e تمثل تكلفة الأموال الذاتية a و n_b تمثل عدد الأسهم القديمة والجديدة على التوالي I يمثل مبلغ الاستثمار و B يمثل الأرباح الصافية للسنة.

¹ الحناوي محمد صالح، ابراهيم اسماعيل سلطان.(1999). الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص 471.

يترتب على هذه العلاقة أن القيمة الجديدة للأسهم القديمة هي القيمة الحالية لقيمة الأسهم القديمة وقيمة الأسهم الجديدة مضاف إليها القيمة الحالية للأرباح ومطروح منها القيمة الحالية لمبلغ الاستثمار، ففي هذه العلاقة هناك غياب لتأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة السهم. ويتضح مما سبق أن سياسة توزيع الأرباح أو نوعية التمويل ليست هي التي تؤثر على ثروة المساهمين بل درجة كفاءة المسير في اختيار الاستثمارات المربحة والمثلى¹.

2. نظرية العصفور في اليد: تسند هذه النظرية الى كل من (Myron Gordon & John Litner) وجاءت كانتقاد لنظرية M&M (عدم وجود علاقة بين سياسة توزيع الأرباح ومعدل العائد المطلوب على الأموال المملوكة) فحسب هذه النظرية فإن سياسة توزيع الأرباح تؤثر على سعر السهم السوقي وذلك من خلال أنه بارتفاع توزيعات الأرباح ينخفض معدل العائد المطلوب على الأموال المملوكة وهذا راجع إلى أن درجة التأكد المصاحبة لاحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها تكون أقل من توزيع الأرباح منه، فالمستثمرين يفضلون توزيع الأرباح على تحقيق مكاسب رأسمالية في المستقبل كون الأرباح الموزعة في الوقت الحاضر أكثر تأكدا من احتمالية الحصول على مكاسب رأسمالية في المستقبل².

3 نظرية التمييز الضريبي preference theory: جاءت هذه النظرية بعكس ما جاءت به نظرية العصفور في اليد، فهي تقوم على ضرورة احتجاز أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك راجع لخضوع الأرباح الرأسمالية لمعدلات أقل مما تخضع له الأرباح الموزعة، فالمساهمين يحبذون التقليل من الضرائب المفروضة على ثرواتهم ويتحقق ذلك بشراء أسهم المؤسسات التي لا توزع الأرباح أو على الأقل تقلل من توزيع الأرباح، حسب ويستن وبرقاهم فإن توزيع نسبة أقل من الأرباح يعني إعادة استثمار نسبة كبيرة منها في أنشطة المؤسسة مما يؤدي الى زيادة معدل نمو أرباحها وطبقا لنموذج جوردين فهذا يؤدي الى ارتفاع ثروة المستثمر³.

¹بريش عبد القادر، بدروني عيسى. (2013). محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، ص 13.

²رشيد حفصي. (2016). دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي -حالة سوق دبي المالي في الفترة ما بين 2011-2014-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، ص 43.

³سايب عبد الله، سلالي بوبكر. (2022). أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة وقرار المستثمر، دراسة ميدانية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص 240.

4. **نظرية أثر الزبون:** حسب هذه النظرية فإن عملية جلب المستثمرين تقوم على تفضيلات المستثمرين فيما يتعلق بالاستثمار أو الاستهلاك، بمعنى أنه هناك فئة من المستثمرين يميلون لإعادة استثمار مواردهم وبالتالي يختارون المؤسسات التي تدفع توزيعات منخفضة بينما هناك فئة أخرى تفضل الاستهلاك الحالي فتميل للمؤسسات التي تدفع توزيعات مرتفعة، ويحفز أثر الزبائن المؤسسات لتبني سياسة توزيع أرباح مستقرة وذلك راجع إلى أن سياسة التوزيعات التي يصعب التكهّن بها قد تؤدي إلى تحول بعض المساهمين من مجال استثماري إلى آخر ويعني هذا التغيير تحمل نفقات السمسرة وربما أيضا الضريبة على الدخل¹.

5. **نظرية الإشارة:** مفاد هذه النظرية أن سياسة توزيع الأرباح تعد عاملا إعلاميا في يد المسيرين لوضع المستثمرين في الصورة فيما يخص الوضعية المالية الحالية أو المستقبلية للمؤسسة، فالمردودية ترتفع بارتفاع الأرباح الموزعة والعكس صحيح، وفي حالة انخفاض الأرباح الموزعة فعلى المسيرين إقناع المستثمرين بأنها مرحلة عابرة ستزول في أجل قريب².

6. **نظرية الوكالة:** ظهرت هذه النظرية نتيجة فصل الملكية عن التسيير، وتعني الوكالة السماح لشخص ما يسمى المسير بتسيير المؤسسة نيابة عن المالك بما يحقق ويعظم مصلحته، ففي هذه الحالة يكون المسيرين على دراية بوضعية المؤسسة أكثر من المساهمين، مما يجعلهم يسعون لتحقيق أهدافهم الشخصية بدلا من تحقيق أهداف المستثمرين والذين يتحملون تكاليف تضمن تحقيق أهدافهم يطلق عليها اسم تكاليف الوكالة.

وعليه فإن الزيادة في توزيعات الأرباح، قد تكون مؤشرا إيجابيا على أن إدارة المؤسسة لا تفرط في استخدام أموال المساهمين لإشباع المنافع غير المجدية، ومن ثم فإن تكلفة الوكالة تقل بزيادة التوزيعات، وفي المقابل الزيادة في توزيعات الأرباح قد تعني في الوقت نفسه حاجة المؤسسة إلى أموال خارجية إضافية مثل إصدار الأسهم الجديدة مما يزيد من تكاليف الإصدار والمعاملات المالية. يتضح مما سبق أن تأثير تكلفة الوكالة على سياسة توزيع الأرباح يأتي من خلال تبني الإدارة سياسة توزيع للأرباح من شأنها تخفيض هذه التكلفة وفقا لوضع السيولة ومصادر التمويل والمشاريع الإستثمارية المربحة المتاحة لها³.

¹ سايب عبد الله، سلالي بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 240-241.

² المرجع السابق، ص 241.

³ محمد قلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

7. **نظرية تكاليف الصفقات:** عندما تستثمر مؤسسة ما أموالها الخاصة في توزيع الأرباح وتوزيعها، فقد يتحمل التكاليف كل من المساهم والمؤسسة، ومع ذلك يواصل العديد من المستثمرين والمؤسسات دفع الأرباح، وتواصل المؤسسات جمع تمويلا خارجيا إضافيا لتغطية احتياجاتها الاستثمارية، عند اقتراض الأموال من مصادر خارجية تكون تكاليف المعاملات مماثلة لمصروفات توزيعات الأرباح. يمكن استخدام الأرباح لتغطية تكاليف المعاملات عند الإصدار الجديد ومع ذلك تتأثر الأرباح المتوقعة وبالتالي سعر السهم والقيمة السوقية للشركة إذا كانت هناك زيادة في تكاليف المعاملات نتيجة لتوزيع الأرباح أو عدم توزيعها. يمكن أن تؤثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة الشركة خاصة إذا كانت تؤثر على الطريقة التي تقوم بها الشركة بالاستثمارات، واللجوء إلى التمويل الخارجي يتولد عنه تكاليف إضافية مقارنة بتمويل الاستثمارات عن طريق حجز الاستثمار. حسب ميلر ورووك 1985 اللذان أثبتا أن هذه التكلفة ترتفع من خلال القرارات الاستثمارية الساخرة التي تتخذها المؤسسة. نظرية تكاليف الصفقات لتوزيع أرباح السهم تستبق الاستثمارات وتبحث في التكاليف التي يمكن أن تتحملها المؤسسة نتيجة التمويل الخارجي في حالة ما إذا قامت المؤسسة بزيادة نسبة توزيع الأرباح السهم، فتكاليف الصفقات تشمل كل التكاليف الناتجة عن اللجوء الى التمويل الخارجي كتكاليف الاكتتاب، تكاليف الإدارة، والنفقات القانونية كالضرائب وغيرها، وأبعد من ذلك فلجوء المؤسسة إلى التمويل الخارجي يؤدي بالمساهمين الى وجود صعوبات في مراقبة نشاطات المؤسسة أو حتى الحفاظ على ولائهم السابق، مثلا دخول مساهمين جدد يؤدي الى مشاركتهم في ارباح المؤسسة مما يجعل نصيب السهم منها ينخفض وتظهر هذه النتائج في قيمة السهم والقيمة السوقية للمؤسسة¹.

¹ عبد القادر بريس، عيسى بدروني، (2013)، محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 10، ص 16.

الخلاصة:

في هذا الفصل قمنا بشرح مختلف السياسات المالية المتواجدة على مستوى المؤسسة، من سياسة الإستثمار التي تسعى الى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية، إلى سياسة التمويل التي هي عبارة عن عملية المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة من مصادر تمويل خارجية وداخلية، وأخيرا سياسة توزيع الأرباح فبعد تحقيق المؤسسة لأرباح تكون أمام خيارين إما احتجازها وإعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين.

تطرقنا في المبحث الأول لشرح مفصل عن السياسة الاستثمارية من مفهومها، أنواعها...الخ وصولا إلى أدوات تقييمها في كل من ظروف التأكد وعدم التأكد، أما المبحث الثاني فيحتوي على مفهوم السياسة التمويلية، مصادر التمويل المختلفة وتكلفة الأموال من تكلفة الاقتراض، تكلفة السندات وتكلفة الاسهم..الخ، أما المبحث الثالث الذي يحتوي على سياسة توزيع الأرباح فقد تم الإشارة فيه لمفهوم سياسة توزيع الأرباح، أنواعها، اجراءات توزيع الأرباح، محددات وعوامل توزيع الأرباح. وقد وجدت العديد من التيارات نظمتها مجموعة من النظريات لاتخاذ قرار توزيع الأرباح واحتجازها داخل المؤسسة أو إعادة استثمارها، ولمعرفة أثر التسيير الجبائي على السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية من الناحية النظرية سيتم التطرق والتفصيل فيها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير
الجبائي والسياسات المالية: مقارنة
نظرية

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أصعب القرارات التي تواجه المؤسسة إذ تقع على عاتقها عملية المفاضلة بين البدائل المختلفة ومن أهم القرارات التي تواجهها نجد قرارات الإستثمار، قرار التمويل وتوزيع الأرباح.

إن إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ودراساتها بتمعن ثم إدراجها في قراراته كلها عوامل تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي أقل وبصفة قانونية، وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي والذي تتجلى مظاهره في ترشيد اتخاذ مختلف القرارات.

وعليه فالمسیر مطالب بتقريب وتقدير العبء الضريبي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية ومحاولة الإستفادة منها قدر الإمكان في الرفع من قيمة المؤسسة، لأن عدم تمكين المؤسسة من الإستفادة من الحرية الجبائية الممنوحة يعتبر خطأ تسييريا، كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة يجب تسييرها كبقية التكاليف وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن حل جبائي فقط بل يمتد إلى كيفية تعظيم نتائج الإختيار الجبائي بانتقاء الاختيار الذي يخفف العبء على المؤسسة.

وعلى هذا الاساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أثر التسيير الجبائي على السياسة الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: أثر التسيير الجبائي على السياسة التمويلية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث: أثر التسيير الجبائي على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسة الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية

يعد الاستثمار بمثابة القوة الدافعة والمحرك الرئيسي والديناميكي لدفع عجلة النمو ومرآة عن مدى قوة أو ضعف الدول، لهذا تولي هذه الأخيرة باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تقدمها الاقتصادي موضوع الاستثمار اهتماما شديدا، أما على المستوى الجزئي (المؤسسات) فإن السياسة الاستثمارية تعتبر من أهم السياسات وذلك لأهميتها وتأثيرها على باقي السياسات المالية في المؤسسة، وعليه على متخذ القرار في المؤسسة الأخذ بجميع الجوانب المالية وخاصة الجبائية منها، وذلك لإمكانية الاستفادة من المزايا والتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار القوانين الجبائية لاتخاذ أفضل سياسة استثمارية.

المطلب الأول: ماهية التحفيزات الضريبية

تعتبر التحفيزات الضريبية أدوات مهمة تستخدمها الحكومات لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

1. تعريف التحفيزات الجبائية:

إجراء ذو طابع اختياري يدخل ضمن السياسة الاقتصادية، يخصص لفئة معينة من القطاع الاقتصادي لجذبها وتشجيعها على اتخاذ سلوك معين للاستثمار في المناطق والقطاعات التي لم يستثمروا فيها من قبل، وذلك مقابل استفادتهم من امتيازات محددة¹.

سياسة التحفيزات الجبائية هي سياسة تهدف إلى إغراء أصحاب رؤوس الأموال المحليين أو الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة من خلال توفير مزايا ضريبية تخفض من معدل الضرائب².

الحوافز هي عبارة عن مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحقيق أكبر مستوى من الأرباح وزيادة معدلات الإنتاج والنمو للمشاريع الأجنبية أو هي مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي

¹ رمزي حموش، زهبة علاش. (2019). دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار في الجزائر. الملتقى الوطني بعنوان "تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية". كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص 4.

² زينات أسماء. (2011). دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. د م. العدد 17. ص 112.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

تقدمها الدولة للمستثمرين المحليين أو الأجانب بهدف تحقيق أهداف معينة كتشجيع الأفراد أو الشركات على الاستثمار، أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمرة فيها¹.

2. مميزات التحفيزات الجبائية:

تعد الامتيازات الجبائية من الإجراءات المهمة التي تصمم في إطار السياسة المالية وتستخدم بأسلوب هادف وتتضمن عدة خصائص أهمها²:

✓ **إجراء اختياري:** وفقا لهذه الخاصية فإنه يتمتع الأعوان الاقتصاديين بحرية الاختيار في الخضوع أو عدم الخضوع للإجراءات والمقاييس التي تضعها الدولة دون التعرض لعقوبات في حالة الرفض؛

✓ **إجراء هادف:** إن الهدف من سياسة التحفيز الجبائي تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية... الخ، وهو ما يستلزم تخلي الدولة عن جزء من إيراداتها لتحقيقها لذا على الدولة قبل وضع سياسة التحفيز الجبائي دراسة وتحليل بعض العناصر والتي نذكر منها: الإطار القانوني للمستفيد، شكل ومدة التحفيز الجبائي، السياسات والظروف المحيطة بإجراءات التحفيز الجبائي؛

✓ **إجراء له مقياس:** بما أن التحفيز الجبائي يخص مجموعة معينة من الخاضعين للضريبة، فإنه يجب عليهم الامتثال لمجموعة من الشروط التي يضعها المشرع، تتضمن الشروط الطبيعية، مكان النشاط، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد.. الخ؛

✓ **إحداث سلوك معين:** قد تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الجبائي إلى إحداث سلوك وتصرف معين لدى الأعوان الاقتصاديين بغية توجيههم نحو أعمال وأنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى.

¹ زرزور بن نولي. (2013). حوافز و ضمانات جلب المستثمر الاجنبي في الجزائر وفق قانون الاستثمار 22-18، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال المجلد 8، العدد 2، ص 222.

² حاج محمد أمين حبار. مراد ناصر. (2022). دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية شركة كرياتييف انفسيت أنموذجا -دراسة تحليلية للفترة (2012-2021)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2، ص 107.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

3. أهداف التحفيز الجبائية:

للتحفيزات الجبائية أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وهي¹:

1.3 الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- ✓ تنمية الاستثمار بتخفيض الضريبة أو إلغائها كلياً، مما يقلل من حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز، ويشجعها على توجيه هذه الوفورات الجبائية نحو الاستثمار ما يزيد من قدرتها التنافسية مع المنتجات الأجنبية؛
- ✓ تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملاً اقتصادياً؛
- ✓ توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأهمية القصوى في مخطط تنمية الوطنية؛
- ✓ توفير مناصب الشغل من خلال تشجيع الاستثمارات المستحدثة لهذه المناصب؛
- ✓ زيادة الإيرادات المرتبطة بتطوير الصادرات نتيجة لدعم العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ زيادة عائدات الخزينة في المستقبل حيث تؤدي تنمية الاستثمار إلى تنويع النشاط الاقتصادي، وبالتالي نمو القطاعات الإنتاجية ما ينتج عنه زيادة العمليات الخاضعة للضريبة ما يؤدي إلى توسع القاعدة الضريبية وبالتالي زيادة العائدات الضريبية؛

2.3 الأهداف الاجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها ما يلي:

- ✓ امتصاص البطالة: التحفيز الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تساعد على إعادة استثمارها وتشغيلها في توفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة؛
- ✓ تحقيق التوازن الجهوي: وذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليل الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصادياً، وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط الاستقرار السكاني؛

¹ سامية خليفي، نادية علي. (2022). فعالية التحفيز الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد 1، ص 22-23.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

✓ **التوزيع العادل للدخل:** أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقتطعه من المكلفين بالضريبة، ومن ثم توزيعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع مثل الصحة والتعليم....الخ؛

✓ **دعم الجمعيات الخيرية وجمعيات التنمية والجمعيات التعاونية وغيرها من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح، ومساعدتها على أداء الهدف النبيل الذي تسعى إليه وذلك بإعفائها من الضرائب.**

4. أشكال التحفيزات الجبائية:

يمكن تقسيم أشكال التحفيزات الجبائية إلى عدة أنواع¹:

1.4 الإعفاء الضريبي: هو تخلي الدولة عن جزء من الضرائب المستحقة على بعض المكلفين شريطة التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، ويتم تحديد هذا الإعفاء حسب أهمية النشاط، حجمه وموقعه الجغرافي، ويأخذ هذا الإعفاء شكلين إما إعفاء دائم بموجبه لا تخضع المؤسسة للضريبة خلال فترة نشاطها، أو إعفاء مؤقت بموجبه يتم تخفيض حق الدولة في المال المكلف لفترة معينة خلال حياة النشاط المستهدف بالتشجيع؛

2.4 التخفيضات الضريبية: هو قيام الدولة بخفض جزء من قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين تكون في شكل نسب معينة تحدد وفقا للتوجهات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، مقابل التزامهم ببعض الشروط كإعادة استثمار جزء من أرباحهم؛

3.4 المعدلات التمييزية: فكرة المعدلات التمييزية تقوم على أنها ضريبة واحدة تصمم لها معدلات ضريبية متعددة، حيث تطبق المعدلات التفضيلية على القطاعات التي تريد الدولة تشجيعها بينما تطبق على القطاعات الغير المعنية بالتشجيع معدلات ضريبية عادية، ما يتيح للمستثمرين فرصة اختيار القطاع ذو معدل ضريبي تفضيلي إذ أراد الاستفادة من ذلك الشكل من التحفيزات الجبائية؛

4.4 نظام الإهلاك: يعتبر الإهلاك امتيازاً ضريبياً، من خلال إمكانية خصم المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على نمط الإهلاك، فكلما ارتفعت هذه المخصصات قلت الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى أنها عنصر من عناصر التمويل الذاتي؛

¹ عيسى سماعين، كريم بوزيان. (2019). دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لا فالي بالشلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 03، ص، ص، 132، 131.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

4.5 إمكانية ترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة: هي وسيلة لتخفيف أثار الخسائر المحققة خلال

فترة زمنية معينة من خلال ترحيلها للسنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك الى تآكل رأسمال¹.

5. العوامل المؤثرة في التحفيزات الجبائية وشروط نجاحها:

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل ذات طابع جبائي وعوامل ذات طابع غير جبائي:

1.5 العوامل ذات الطابع الجبائي: تتخلص العوامل ذات الطابع الجبائي والتي تؤثر على عملية

التحفيز الضريبي فيما يلي²:

✓ **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** لكي يكون المشروع الاستثماري محل تحفيز ضريبي لا بد من

اختيار النوع الضريبي الذي يؤثر بشكل كبير على المشروع الاستثماري؛

✓ **شكل التحفيز الضريبي:** لا بد من اختيار شكل التحفيز الضريبي الذي يكون مشجعا لإقامة

المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الصدد نجد أن الإعفاءات الضريبية تأخذ النصيب الأكبر لأنها

تساعد في تخفيض تكلفة المشاريع الاستثمارية من خلال توفير ميزة عدم الدفع مما يشجع على

الاستثمار؛

✓ **زمن وضع التحفيز الضريبي:** يعتبر الزمن عاملا مهما في التحفيزات الجبائية فعند تطبيق هذه

التحفيزات لا بد من مراعاة ترتيب ومدة سريان هذه التحفيزات، فعلى سبيل المثال تمنح تحفيزات

جبائية لسنوات بداية المشاريع نظرا لتحملها تكاليف ضخمة، كما أن ذات المشاريع لا تستفيد من

الإعفاءات لتسجيلها خسائر في سنوات بداية المشاريع؛

✓ **مجال تطبيق التحفيز الضريبي:** يتطلب اختيار المشاريع الاستثمارية الخاضعة للتحفيز

الضريبي، وكذا تحديد المواد واللوازم والوسائل التي يستلزمها المشروع والتي تكون محل

عملية التحفيز الضريبي، وعموما يدخل هذا العامل في سياق الشروط التي تسهم في عملية

إنجاح عملية التحفيز الضريبي.

¹ كريمة صراع. (2019). دور الحوافز الجبائية في دعم فرص الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2022-

2016، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 1، ص 84.

² فوزي لوالبية، محمد مسعودي. (2020). أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة

الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 1، ص، ص، 30، 31.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

2.5 العوامل ذات الطابع الغير جبائي:

تتعلق بأربع عوامل أساسية تتمثل في¹:

- ✓ **العنصر السياسي:** إن استقرار الوضع السياسي للبلاد يعزز تشجيع الاستثمار وبالتالي إجراء التحفيز الجبائي، كون الوضع السياسي يعتبر من أهم انشغالات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لضمان تفادي المخاطر السياسية؛
- ✓ **العنصر الإداري:** إن نجاح أو عدم نجاح إجراء التحفيز الجبائي مرتبط بمدى كفاءة العنصر الإداري، حيث أن الإدارة الكفء البعيدة عن البيروقراطية والرشوة يكون لها أثر إيجابي في اتخاذ القرار الاستثماري، والعكس الصحيح؛
- ✓ **العنصر التقني:** قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفر البنية الاقتصادية التي تعتبر من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتمويل العام، يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين؛
- ✓ **العنصر الاقتصادي:** أي الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار من خلال إجراء التحفيز الجبائي، اذ يجب توفر محيط اقتصادي مشجع للمؤسسات المستثمرة من خلال توفير أسواق كافية، شبكة اتصالات متطورة ويد عاملة مؤهلة.

المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تسعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر إلى تحفيز الاستثمار من خلال تقديم حوافز جبائية موجهة للمستثمرين.

1. الاستثمارات المعنية بالتحفيز الضريبي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

قبل التطرق لمختلف التحفيزات الجبائية يجب تحديد الاستثمارات الخاضعة للتحفيز حسب قانون الاستثمار، ولقد حدد الأمر 03/1 المؤرخ في 20 أوت 2001 الاستثمارات المعنية بالتحفيز في إطار تطوير الاستثمار فيما يلي²:

¹ الطاهر شليحي. محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 19، العدد 2، ص، ص، 141، 142.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع: <https://aapi.dz/ar/accueil-ar>.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

- ✓ **استثمارات الإنشاء:** تتمثل في إنشاء مؤسسات أو استثمارات جديدة لم تكن موجودة، ويستثنى منها الاستثمارات التي تم تغيير طبيعتها القانونية دون استحداث نشاط جديد مثل تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة ذات أسهم مثلا، وإنما كل نشاط جديد يقوم بزيادة في تراكم رأس المال الوطني؛
 - ✓ **استثمارات التوسيع:** تمنح تحفيزات جبائية للنشاطات التي تم توسيعها والتي تحقق زيادة في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، على أن يكون هذا التوسيع حقيقيا ولا يشمل تجديدا لرأس المال الثابت، أي تجديد أو تعويض التجهيزات التي تحوز عليها المؤسسة؛
 - ✓ **استثمارات إعادة التأهيل:** يأخذ استثمار إعادة التأهيل أحد الأشكال التالية:
 - ❖ تطوير التجهيزات الانتاجية من الناحية التكنولوجية أو تجديدها؛
 - ❖ بهدف رفع الانتاجية يتم اقتناء تجهيزات وتقنيات جديدة؛
 - ❖ إحياء نشاط أو عدة نشاطات قائمة أو آيلة للزوال.
 - ✓ **استثمارات إعادة الهيكلة:** وذلك من خلال دمج نشاطين أو أكثر
2. **التحفيزات الجبائية المقدمة في إطار دعم ANDI:**

يمكن أن تستفيد الاستثمارات من أحد الأنظمة التحفيزية المذكورة أدناه¹:

- ✓ "نظام القطاعات"؛
- ✓ "نظام المناطق"؛
- ✓ "نظام الاستثمارات المهيكلية".

تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من "نظام القطاعات"، "نظام المناطق" و"نظام الاستثمارات المهيكلية"، زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من المزايا الآتية:

1.2 بعنوان مرحلة الانجاز: تتمثل في²:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

¹ قانون الاستثمار، (2022). المادة 24.

² قانون الاستثمار. (2022). المادة 27.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية؛
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

❖ مدة الاستفادة:

نظام القطاعات: 3 سنوات قابلة للتمديد لسنتين؛

نظام المناطق: 5 سنوات قابلة للتمديد لسنتين؛

نظام الاستثمارات المهيكلية: 5 سنوات قابلة للتمديد لسنتين.

2.2 بعنوان مرحلة الاستغلال: تتمثل في¹:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

مدة الاستفادة: ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال وعلى أساس شبكة تقييم².

✓ نظام القطاعات: من 3 إلى 5 سنوات.

✓ نظام المناطق: من 5 إلى 10 سنوات.

✓ بالنسبة للجنوب: 10 سنوات.

✓ نظام الاستثمارات المهيكلية: 5-10 سنوات مع مراعاة مدة الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، يجب أن تنجز الاستثمارات في مدة لا تتعدى

¹ قانون الاستثمار. (2022). المادة 27، 28، 30.

² المرجع السابق.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

ثلاث سنوات وترفع هذه المدة إلى 5 سنوات فيما يخص الاستثمارات المدرجة ضمن " نظام المناطق " و "نظام الاستثمارات المهيكلية".

في قراءتنا لمختلف المزايا المذكورة في قانون الاستثمار نرى أن المشرع الجزائري اهتم من خلال هذا القانون بشركات الأموال فقط بالإعفاء من الضريبة أرباح الشركات دون الإشارة الى الضريبة على الدخل الاجمالي التي يخضع لها الاشخاص الطبيعيين وشركات الاشخاص وهذا ما يمنح الفرصة لشركات الاموال ومنها شركات المساهمة من تخفيف العبء الضريبي المطبق عليها وتعزيز مركزها المالي وتوسيع قدرتها الانتاجية.

المطلب الثالث: تأثير التسيير الجبائي على معايير القرار الاستثماري

يؤثر التسيير الجبائي على سياسة الاستثمار في المؤسسة وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. تأثير الضريبة على VAN: VAN عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومبلغ الاستثمار المبدئي وتظهر معادلتها بالصورة التالية¹: حيث أن

$$VAN = \sum_t^n \frac{(R-D)}{(1+T)^n} - I_0$$

$$VAN: \text{تمثل صافي القيمة الحالية.} \quad \sum_t^n \frac{(R-D)}{(1+T)^n} > I_0 \iff 0 < VAN$$

I_0 : تكلفة الاستثمار المبدئي.

R : المداخيل السنوية للمشروع .

D : الأعباء أو التكاليف التي يتحملها المشروع.

T : معدل العائد.

N : العمر المتوقع للمشروع.

¹ مبروكة حجار. (2006). أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 100.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

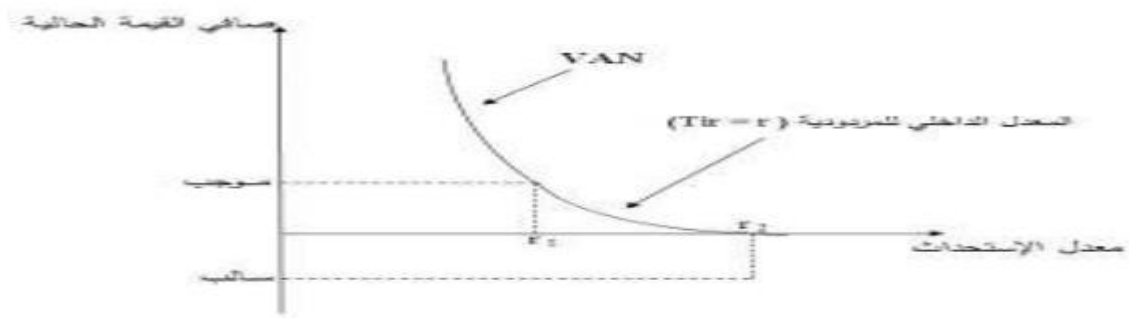
يعتبر أسلوب VAN من أهم الأساليب المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وحسب هذا المعيار يقبل المشروع الاستثماري اذا كان VAN موجب $0 < VAN$ ، وإذا تعددت المشروعات الاستثمارية فيقبل من بينها صاحب أكبر قيمة موجبة. أي أن الاستثمار المبدئي أقل من التدفقات النقدية السنوية المالية، وتتأثر VAN بمعدل IBS، لأن فرض هذه الضريبة يؤثر على التدفقات النقدية الحالية وبالتالي احتمال تغير قرار الاستثمار وذلك برفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الاستثمارية، منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الإصلاحات الضريبية تخفيضات وإعفاءات لصالح المؤسسة.

2. تأثير الضريبة على مدة استرجاع رأس مال المستثمر (فترة الاسترداد): وهي المدة التي تتساوى فيها التدفقات النقدية مع مبلغ الاستثمار الأولي. كلما كانت فترة الاسترداد قصيرة كلما اكتسب درجة قليلة من المخاطر، وهذا ما تسعى إليه السياسة الضريبية من خلال خفض معدلات الضرائب ومنح الإعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للاستثمار وبالتالي استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة وهذا ما يشجع الاستثمار¹. يتم حسابها كالتالي²:

$$I = \sum_{i=1}^d V_i (1 + t)^{-i}$$

3. تأثير الضريبة على المعدل الداخلي للمردودية: ويعرف بأنه "المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية"³ بمعنى أن هذا المعدل يكون صافي القيمة الحالية معدوما.

الشكل رقم (1-3): العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية



المصدر: مبارك لسلوس، (2004). التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

¹ سهام كردودي، صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² أمال بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 204.

³ حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 100، 102.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

تؤدي IBS إلى التخفيض من قيمة التدفقات النقدية الحالية وهذا ما يجعل المعدل TRI (المعدل الداخلي للمردودية) ينخفض وبالتالي كبح الاستثمار، وبغرض رفع قيمة TRI تم منح تخفيضات وإعفاءات ضريبية فيما يخص IBS بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على المؤسسة وهذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الحالية وبالتالي تشجيع الاستثمار¹.

المبحث الثاني: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسة التمويلية في المؤسسة الاقتصادية

يلعب التسيير الجبائي دورا مهما في توجيه السياسة التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، حيث يقلل من الأعباء الضريبية للمؤسسة مع الامتثال للقوانين الضريبية، ومن جهة أخرى يساعد التسيير الجبائي في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال تحسين استخدام الحوافز الضريبية والخصومات والقروض والإعفاءات التي تقدمها الإدارة الجبائية.

المطلب الأول: نظريات تأثير التسيير الجبائي على السياسة التمويلية

من بين النظريات التي تناولت تأثير الجبائية على الهيكل التمويلي للمؤسسة نجد: نظرية انعدام الهيكل التمويلي، نظرية التوازن، نظرية الإشارة ونظرية الالتقاط التدريجي.

1. نظرية Modigliani & Miller :

النظرية الأولى تقوم على ما يسمى بنظرية أرباح الاستغلال التي تولد عنها أعمال كل من "موديلاني وميلر" ويشار إلى أنهما مؤسسا الإدارة المالية بمفهومها الحديث. قدما فكرة أساسية مفادها أن قيمة المؤسسة تتمثل في قيمة استثمارها، وتلك القيمة تتأثر بالعائد المتوقع والمخاطر التي يتعرض لها هذا العائد، وبمعنى آخر يعني أن القيمة السوقية يجب أن تتساوى مع قيمة استثماراتها بغض النظر عن الهيكل التمويلي المتبع.

ولقد قدم موديلاني وميلر أطروحتهما من خلال نموذجين كما يلي:

¹ حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

* Modigliani & Miller: هما اقتصاديان مشهوران وضعوا نظرية في التمويل تعرف بنظرية موديلاني وميلر، طرحت هذه النظرية لأول مرة في سنة 1958، وهي تتعلق بهيكل رأس المال للمؤسسات، وتؤكد أنه تحت بعض الافتراضات لا يؤثر هيكل رأس المال في قيمة المؤسسة.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

✓ **النموذج الأول سنة 1958:** هذا النموذج اعتبرا عدم وجود أثر للضريبة على الهيكل التمويلي للمؤسسة؛

✓ **النموذج الثاني سنة 1963:** وفيه تم إدخال العامل الجبائي كعنصر محدد للهيكل التمويلي للمؤسسة وذلك للميزة الجبائية التي توفرها السياسة الجبائية والمتمثلة في عدم اخضاع فوائد الديون للضريبة.

ويقوم نموذج مودجلياني وميلر على عدة فروض من أهمها ما يلي:

- ✓ استخدام المؤسسة حقوق الملكية والسندات الدائمة التي ليس لها تاريخ استحقاق؛
- ✓ ثبات حجم الهيكل التمويلي للمؤسسة نظرا لثبات حجم الأصول، إلا أنه يمكن تغير تشكيلة الاقتراض في الهيكل التمويلي عن طريق سداد القروض مثلا أو إعادة شراء الأسهم؛
- ✓ انعدام سياسة احتجاز الأرباح بحيث يتم توزيعها كليا؛
- ✓ المستثمرون لهم نفس التوقعات بشأن ربح العمليات الخاص بالمؤسسة؛
- ✓ لا يوجد توقع نمو لربح المؤسسة في المستقبل؛
- ✓ ثبات واستقلالية مخاطر الأعمال هيكل التمويل والمخاطر المالية؛
- ✓ مجانية وإتاحة المعلومات عن المؤسسات العاملة في السوق؛
- ✓ إمكانية شراء الأوراق المالية مهما كانت كميتها صغيرة؛
- ✓ المستثمرون يتصفون بالرشد؛
- ✓ إمكانية تصنيف المؤسسات إلى مجموعات على أساس درجة المخاطر التي ينطوي عليها النشاط وبالتالي تشكل مجموعات متجانسة المخاطر¹.

1-1 نظرية انعدام الهيكل التمويلي الأمثل في غياب الضرائب: Modigliani & Miller لا يتفقان

مع نتائج التحليل التقليدي، حيث أنه في بيئة خالية من ضرائب الدخل المؤسسة فيها غير خاضعة للضريبة ليس لقرار الاقتراض تأثير على القيمة السوقية للمؤسسة، وهذا ما يعني أن قيمة المؤسسة مستقلة عن الهيكل التمويلي لها، وبالتالي تكون تكلفة الاقتراض ثابتة لجميع المؤسسات التي تشترك في نفس مستوى المخاطر، فلو كانت هناك مؤسستان الأولى تعتمد بشكل كامل على التمويل الداخلي، بينما الثانية تعتمد في تمويلها كليا على مزيج من التمويل الداخلي والخارجي وكلاهما ينتميان لنفس فئة المخاطر، فالقيمة السوقية لكليهما متساوية وإذا حدث وارتفعت القيمة السوقية لإحدهما فعملية الترحيح كفيلة لإعادة التوازن بين المؤسستين.

¹ مليكة زغيب، نظيرة قلادي. (2014). دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة حالة مؤسسة سيجيكو "SJICO" بسكيدة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1. ص، ص، 99، 100.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

رغم عدم قبول **Modigliani & Miller** لفكرة تغير متوسط تكلفة الأموال مع تغير نسبة الاقتراض، إلا أنهما اعترفا بإمكانية اختلاف متوسط تكلفة الأموال بين مؤسستين مختلفتين لأسباب لا تعود إلى نسبة الاقتراض، وأن هذا الاختلاف يمكن تصحيحه بعملية المراجعة، وذلك في سوق كاملة لرأس المال، وبالتالي فقد نفيا وجود هيكل تمويلي أمثل، وفكرة المراجعة تقوم على فرض أن المستثمر باستطاعته أن يحول استثماراته من مؤسسة تعتمد على القروض عند تكوين هيكلها التمويلي إلى مؤسسة أخرى مشابهة تعتمد في تمويلها كلياً على الأموال الخاصة، وعليه فالمستثمر يمكنه تحقيق العائد الذي كان يحققه من قبل دون زيادة المخاطر ولكن باستثمارات أقل، وبما المساهمين يحققون عوائد دون مساعدة المؤسسة التي تعتمد كلياً على الأموال الخاصة في تمويلها، وعليه لا تلجأ المؤسسة لإستعمال القروض للاستفادة من مزايا الرفع المالي.

وجه لهذا الفرض عدة انتقادات من بينها:

- ✓ من الخطأ اعتقاد أن الرفع المالي الشخصي يمكن أن يحل محل الرفع المالي للمؤسسات، فعندما تقلس إحدى المؤسسات التي تستخدم الرفع المالي فإن الخسارة يتحملها جميع المستثمرين بمقدار حصتهم، أما في حالة إفلاس أحد المستثمرين الذين استخدموا الرفع المالي الشخصي فنجد أنه لا يخسر حصته بل عليه بسداد القرض؛
- ✓ إن إدخال الضرائب على الدخل في الاعتبار سوف يغير نتائج هذا المدخل، حيث أن الفوائد التي تدفعها المؤسسة على الاقتراض من التكاليف التشغيلية التي يمكن خصمها من الوعاء الضريبي لأرباح المؤسسة، وهذا يعني أن تكلفة الاقتراض للمؤسسة تكون أقل من معدل الفائدة المتفق عليه، مما يمنح المؤسسة ميزة جبائية تعود بإيرادات أكثر على الملاك والمقرضين¹.

2.1 نموذج **Modigliani & Miller** في ظل وجود الضرائب: بعد صدور مقال **Modigliani**

& Miller التصحيحي والذي جاء عكس الفرض السابق، ففي ظل خضوع المؤسسة للضرائب فإن القيمة السوقية للمؤسسة المتعمدة على مصادر التمويل الداخلي فقط أقل من القيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد في تمويلها على المزيج التمويلي ما بين داخليا وخارجيا، ففوائد القروض تعتبر من بين الأعباء التي لا تخضع للضريبة، وبالتالي المؤسسة التي يحتوي هيكل تمويلها على القروض تستفيد من وفورات ضريبية، وقد أشار الباحثان أنه في حالة وجود فرق بين المؤسستين في القيمة السوقية فإنه لا يجب أن يزيد أو ينقص عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة. (القيمة الحالية للوفورات الضريبية = تكلفة الاقتراض × القيمة السوقية للقروض × معدل الضريبة على دخل المؤسسة / تكلفة

¹ مليكة زغيب، نظرية فلادي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 100، 101.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

الاقتراض)، وفي حالة زيادة أو نقص هذا الفارق فعلية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسسات، ويكون الهيكل التمويلي الأمثل والذي تكون فيه نسبة الاقتراض أكبر ما يمكن، وعليه فالمؤسسات تفضل تمويل مواردها باللجوء إلى الاستدانة على الاعتماد على الأموال الخاصة، فالمؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من القروض إلى جانب الأموال الخاصة تستطيع تحقيق وفورات ضريبية، كما أن قابلية تخفيض المصاريف المالية من الوعاء الضريبي على الشركات تعتبر مساعدة من قبل الدولة للمؤسسة تدرج ضمن سياستها الجبائية، ولذلك يكفي أن تكون المؤسسة خاضعة للضريبة حتى تستفيد من هذه الامتيازات الجبائية (وذلك في حالة تحقيق المؤسسة لربح)¹.

تصبح أرباح المؤسسة كما يلي:

$$X_t = X - t(X - K_d D)$$

$$X_t = (1-t)X + t K_d D$$

حيث تمثل: X_t : الإيرادات بعد الضرائب؛ t : معدل الضريبة على دخل المؤسسة

وتعبر $(1-t)X$ عن أرباح المساهمين لما يكون الرفع المالي $K_d D$ معدوم، أما في حالة استخدام الرفع المالي بالقيمة DtK_d بارتفاع إيرادات الملاك والمقترضين تزيد قيمة المؤسسة المستخدمة للرفع المالي عن المؤسسة لا تستخدم الرفع المالي، وهذا في ظل السوق الكامل لرأس المال وتشابه المؤسسات في كل شيء ما عدا الهيكل التمويلي. إيرادات المؤسسة بعد الضريبة X_t تأتي من مصدرين: مصدر غير مؤكد وقدره $(1-t)X$ وآخر مؤكد يمثل الوفر الضريبي وقدره $tK_d D$. عند الزيادة الرفع تحصل المؤسسة على وفورات ولكون هذه الأخيرة أكبر من مقدار الضريبة المتحملة من طرف الدائنين، فإنه يتوقع انخفاض تكلفة الأموال بزيادة نسبة الاقتراض (حيث الوفورات الضريبية المتحصل عليها أكبر من حجم المخاطر التي تواجه المؤسسة مع زيادة نسبة الاقتراض)، لكن عند وصول الرفع المالي لحد معين نجد أن تكلفة الأموال ترتفع ويمكن تحديد تكلفة أموال المؤسسة التي تستخدم الرفع المالي مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير العامل الجبائي على دخل المؤسسة كما يلي:

$$K_0 = X_t / V = (1-t)X / V + tK_d D / V$$

¹ محمد الأمين وليد طالب. (2016). دور الجباية في اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 6، ص 227.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

$$K_0 = (1-t)X/V + tKd\lambda$$

حيث:

$$D/V = \lambda \quad ; \quad V: \text{القيمة السوقية للمؤسسة}$$

أما تكلفة أموال المؤسسة لا تستخدم الرفع المالي فإنه يمكن الحصول عليها من خلال العلاقة السابقة وذلك على النحو التالي:

$$K_0 = [(1-t)X/V] (1-t) + tKd\lambda$$

وتعبر النسبة $(1-t)X/V$ عن معدل العائد المتوقع أو تكلفة أموال المؤسسة التي لا تستخدم الرفع المالي، ويمكن اشتقاق تكلفة أموال المؤسسة التي تستخدم الرفع المالي K_0 كما يلي:

$$K_0 = K_e (1-t\lambda) + tKd\lambda$$

$$K_0 = K_e - K_e t\lambda + tKd\lambda$$

$$(K_0 = K_e - t(K_e - Kd)\lambda)$$

يتضح من المعادلة الأخيرة أن كلا من K_e و t مستقلان عن الرفع المالي، وبافتراض ثبات قيمة K_d فإن تكلفة الأموال بعد الضرائب K_0 ستخضع إلى أدنى حد ممكن عندما تكون

$$D/V = \lambda = i^1$$

2. نظرية التوازن: جاءت بفكرة أنه بتحقيق التوازن بين تكلفة الوكالة والميزة الجبائية فإنه يمكن تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، عرفت هذه النظرية في إعدادها مرحلتين كانتا كالتالي²:

✓ **المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة تم إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج مودجلياني وميلر وبينت أن الاستدانة أدت لارتفاع أثر الرافعة وأيضاً تظهر تكلفة الإفلاس؛

✓ **المرحلة الثانية:** جاءت هذه المرحلة كتعديل للمرحلة السابقة، حيث أخذت تكلفة الوكالة بعين الاعتبار.

¹ محمد الأمين وليد طالب. مرجع سبق ذكره، ص، ص، ص، 228، 227، 229.

² أنفال حدة خبيزة. (2012). تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى G.M.S، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 29.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

لم يأخذ كلا من مودجلياني وميلر في اعتبارهما مخاطر الإفلاس المترتبة عن عملية الاقتراض، فالمؤسسة التي يعتمد هيكل تمويلها على المزج ما بين الأموال الخاصة والديون تكون عرضة لخطر الإفلاس، بينما المؤسسة المماثلة التي لا تعتمد على القروض في تمويلها لن تواجه هذه المخاطر، ينشأ خطر الإفلاس عندما يتعذر على المؤسسة سداد قيمة القروض في مواعيدها المستحقة، وهو ما يمنح الضوء للمقرضين لاتخاذ إجراءات قانونية لاسترداد أموالهم، مما قد يؤدي في النهاية إلى إعلان إفلاس المؤسسة.

اقترح كل من "مودجلياني وميلر" وفي ظل الخضوع للضرائب أن قيمة المؤسسة المقترضة VE تتساوى مع قيمة المؤسسة غير المقترضة VN مضافا إليها القيمة الحالية للوفورات الضريبية المرتبطة بالقروض ويمكننا صياغة العلاقة التالية:

$$VE = VN + TD$$

حيث تمثل:

TD : القيمة الحالية للوفورات الضريبية المرتبطة بالقروض

من خلال ما سبق فإنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الإفلاس، وعليه ستكون على النحو الآتي بعد إدخال تكلفة الإفلاس:

$$VE = VN + I - F$$

حيث: I : الوفورات المحتملة في أمد محدود؛ F : القيمة التي تسمح بقياس حجم الخسائر المتولدة عن الإفلاس

زيادة نسبة الاقتراض عن الأموال الخاصة تخلف أثارا متضاربة على تكلفة الأموال، فعلى الجانب الأول نجد احتواء الهيكل التمويلي للمؤسسة على القروض يساهم في تقليل الأموال بسبب الوفورات الضريبية، وعلى الجانب الآخر زيادة القروض في الهيكل التمويلي للمؤسسة بما يتجاوز حدا معين يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال بسبب زيادة احتمالية الإفلاس، وبالتالي فإن تكلفة الأموال في النهاية تعتمد على التوازن بين الوفورات الضريبية وتكلفة الإفلاس، وهذه الأخيرة تلغي الميزة الجبائية للاقتراض¹.

¹ محمد الأمين وليد طالب، مرجع سبق ذكره، ص 232.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

3. **تكلفة الوكالة:** الهدف من نظرية الوكالة هو تحديد الخصائص المثلى للعقود التي يمكن أن تبرم بين الموكل والوكيل، في عام 1976 أدخل "جونسن ومكلينغ" عامل تعدد الأهداف لشركاء المؤسسة، حيث أظهر أن تكلفة الوكالة للديون تؤثر بشكل كبيراً على قرارات التمويل، وأصبح الهيكل التمويلي الأمثل يتحدد من خلال توازن الوفر الضريبي للفوائد مع كل من تكلفتي الوكالة والإفلاس معاً، يمكن أن يتضمن العقد عند عملية الاقتراض بند يتطلب موافقة المقرضين قبل اتخاذ قرار بشأن القرض الممنوح، يقوم المقرضين بمتابعة ما يجري في المؤسسة سواء بأنفسهم أو بواسطة وكيل عنهم للتأكد من شروط التعاقد. التكاليف التي يتحملها المقرضون لهذه المراقبة تعرف بتكاليف الوكالة.

ينتج عن علاقة الوكالة نوعان من تضارب المصالح، فهي تثير تناقضا في المصالح بين المسير والمساهمين من جهة، وبين المساهمين والمقرضين من جهة أخرى، عندما لا يكون للمسير حقوق الملكية الكاملة في المؤسسة، فإن وكالة التسيير الناتجة عن هذه الوضع عادة ما تكون مصدر لتكاليف الوكالة، كما نجد أيضاً أن العلاقة بين المقرض والمؤسسة تخضع لمبدأ عدم التناظر في المعلومة (هذا المبدأ يتمثل في اعتبار وجود اختلاف في المعلومة من حيث المستوى والنوعية بين الأعوان الاقتصاديين وهذا طول فترة علاقة القرض)¹.

المطلب الثاني: تأثير التسيير الجبائي على مصادر التمويل الداخلي

يساهم التسيير الجبائي من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية في زيادة القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة بالضغط على العناصر المكونة له كما يلي²:

1. **الأسهم:** ما يشجع المسير على اختيار هذا مثل المصدر التمويلي هو أن الأرباح لا تخضع للضريبة إلا بعد توزيعها على المساهمين، وخلال الفترة التي لا تكون فيها المؤسسة ملزمة بتوزيع الأرباح، فإن هذه الأخيرة تحول الأرباح غير الموزعة إلى مصدراً للتمويل الذاتي مؤقتاً، مما يساهم في تعزيز خزيرتها بمبلغ إضافي يمكنها من تلبية التزاماتها وتقليل الضغوط التي قد تواجهها، بالإضافة إلى ذلك يوفر هذا المصدر التمويلي بعض المزايا الأخرى مثل:

- ❖ يؤدي إصدار الأسهم إلى تخفيض نسبة المديونية في الهيكل المالي للمؤسسة؛
- ❖ نتيجة لضم الأرباح غير الموزعة لمصادر التمويل الأخرى فإنه يتم رفع قدرة التمويل الذاتي إذا كانت المؤسسة غير ملزمة بتوزيع الأرباح ولو مؤقتاً.

¹ محمد الأمين طالب، مرجع سبق ذكره، ص 233.

² زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، ص، ص، ص، ص، ص، 3، 5، 6، 7.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

2. **التمويل الذاتي:** وهو أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيز التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وإدراك المسير لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة وذلك من خلال العناصر التالية:

1.2 **الأرباح الصافية غير الموزعة:** وهي الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة ويمكن للمسير أن يساهم في رفع نصيب المؤسسة منها من استغلال:

❖ الإعفاءات الضريبية الممنوحة فيما يخص الضرائب على المداخل والأرباح من خلال استيفاء شروط الاستفادة منها؛

❖ تبني النظام الضريبي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة

ومن الآليات التي يوفرها النظام الضريبي في هذا المجال:

- ✓ فرصة الاحتفاظ بالربح وعدم توزيعه لمدة 3 سنوات؛
- ✓ عدم اخضاع 30 % من الأرباح المعاد استثمارها للضريبة على الدخل الاجمالي؛
- ✓ ينص القانون الجبائي على معالجة فائض القيمة الناتج عن التنازل عن التثبيات جبائيا باحتسابه في حدود 70 %، 30 % كتخفيض إذا كان يشمل تثبيات تمت حيازتها منذ 3 سنوات على الأكثر، أو باحتسابه في حدود 35 % من قيمته 65 % كتخفيض اذا كانت مدة حيازتها أكثر من 3 سنوات¹.

2.2 **الاهتلاكات:** هو انخفاض قيمة الأصول مع مرور الوقت نتيجة للاستخدام والتآكل.² لا تقتصر أهمية العامل الجبائي في خصم أقساط الإهلاك من نتيجة الاستغلال وما ينجم عن ذلك من موارد مالية تسمح بالتمويل الذاتي لعملية تجديد الاستثمارات، بل يتيح للمسير اختيار أنظمة الإهلاك الأكثر ملائمة لظروف المؤسسة، ولكي يتمكن من المفاضلة لا بد من معرفة هذه الأنظمة وشروط تطبيقها فالنظام الجزائري مثلا يتبنى ثلاثة أنظمة إهلاك:

1.2.2 **نظام الإهلاك الخطي:** توزع فيه قيمة الاستثمار على فترة العمر الافتراضي له بشكل أقساط سنوية ثابتة، مما يؤدي إلى توفير مساهمة ثابتة للاهتلاكات في التمويل الذاتي. يعتبر هذا النظام مناسباً للمؤسسات التي تتمتع بنشاط مستقر وهو النظام الشائع في الجزائر؛

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2022)، المادة 173.

² فتيحة مزهر عبد الرضا القرشي. (2015). الاقتراض والوفر الضريبي وأثرهما على قيمة المنشأة/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، ص 137.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

2.2.2 نظام الاهتلاك المتنازل: بدءا من سنة 1989 سمح المشرع الجبائي للمؤسسة بتطبيق نظامي الاهتلاك التصاعدي والمتناقص لاستثماراتها، بالإضافة إلى الاهتلاك الخطي الذي كان النمط الوحيد المسموح به قبل هذا التاريخ ولتطبيق هذين النمطين كان من الضروري على المؤسسات اتخاذ الاجراءات التالية:

✓ تقديم طلب كتابي إلى مصالح الضرائب التابعة لها بخصوص نوع الاهتلاك المراد تطبيقه على قائمة التثبيات المعدة بخصوص ذلك عند التصريح بنتائج السنة المالية المقفلة وللإشارة أن هذا الطلب يعد نهائيا بخصوص قائمة التثبيات المقدمة ولا يمكن التراجع عنه، مع استبعاد تطبيق أي نوع من اخر من أنواع الاهتلاك.

✓ خضوع المؤسسة للنظام الحقيقي.

✓ يطبق الاهتلاك المالي التصاعدي أو التنازلي على التجهيزات المساهمة بصفة مباشرة في الانتاج داخل المؤسسات من غير المباني والمحلات المستعملة في ممارسة المهنة باستثناء المؤسسات التابعة للقطاع السياحي التي يمكنها تطبيقه على المباني والمحلات.

يسمح الاهتلاك التنازلي بتسريع أقساط الاهتلاك خلال السنوات الأولى من استعمال الأصل، ما يسمح بتخفيض نسبة الاقتطاع الضريبي على شكل وفورات ضريبية بسبب الحجم الكبير للأقساط المخصومة من الربح الخاضع للضريبة، ومن مصلحة المؤسسة أن تحقق وفر ضريبي أكبر بشكل مبكر بدلا من تحقيقه متأخرا خلال فترة الاسترداد¹.

✓ **نظام الاهتلاك المتصاعد:** هو نظام يعمل عكس نظام الاهتلاك التنازلي، سمي بالتنازلي لأن أقساط إهلاكه تتصاعد تدريجيا ما يعني أن مساهمته في التمويل الذاتي للمؤسسة خلال السنوات الأولى تكون ضعيفة وهو عكس نظام الاهتلاك المتناقص، ثم تأخذ مجرى أخرى فمع مرور الوقت ترتفع وعليه فإنه يناسب المؤسسات المعتمدة في تمويل استثماراتها على قروض طويلة الاجل. في حالة تحقيق للمؤسسة فإن هذا النظام سيكون له تأثيرا سلبيا، لأنه سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي من الأرباح لا سيما في السنوات الأولى، بسبب انخفاض قسط الاهتلاك السنوي المخصوم من الربح الخاضع للضريبة، ومنه يفضل عدم تطبيق هذا النوع من أنظمة الإهلاك إلا في حالة حصول المؤسسة على امتيازات جبائية، فإنه يعتبر الاهتلاك التصاعدي أفضل نمط يمكن للمؤسسة أن تطبقه.

¹ محمد حمر العين. (2011). ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص87.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

مما سبق المؤسسة يبقى لها الخيار بين تطبيق نظامي الاهتلاك الثابت والمتناقص. فلو فرضنا أن قيمة الربح لدى أحد المؤسسات بمبلغ 100.000 دج قبل الضريبة وقيمة الاهتلاكات الخطية تساوي 20000 دج، بينما تبلغ قيمة الاهتلاكات التنازلية 30000 دج¹.

الجدول (1-3): المفاضلة بين طرق الاهتلاك الخطي والثابت

البيان	الاهتلاك الخطي	الاهتلاك التنازلي
الربح قبل الاهتلاكات	100.000	100.000
الاهتلاكات	20.000	30.000
الأرباح قبل الضريبة	80.000	70.000
ضريبة أرباح الشركات 25%	20.000	17.500
الربح الصافي بعد الضريبة	60.000	52.500
قيمة التمويل الذاتي	80.000	82.500

المصدر: محمد حمر العين. (2011). ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، شهادة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 88.

يتضح من خلال الجدول رقم (1-3) أن المؤسسة حققت أكبر قيمة للتمويل الذاتي باستعمال طريقة الاهتلاك التنازلي بقيمة 82500 دج، وبنتيجة خاضعة للضريبة أقل من الاهتلاك الخطي وذلك راجع إلى أن أقساط الاهتلاك المخصصة فيه أكبر من المخصصة في الاهتلاك الخطي، زيادة إلى أن حجم الاهتلاك المتناقص يؤدي إلى تحقيق تمويلا ذاتيا أكبر للمؤسسة بما يسمح لها بتغطية احتياجاتها المالية من مصادرها الداخلية².

ومن أجل اختبار أثر المزايا الضريبية التي ليس لها علاقة بالاستدانة على قرار التمويل يمكن الاعتماد على:

¹ محمد حمر العين، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² المرجع السابق، ص 88.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

✓ مقياس Titman & Wessels 1988 يستخدم هذا المقياس في تقييم أثر المزايا الجبائية التي لها علاقة بالاستدانة على قرارات التمويل ويتم تمثيلها بنسبة أعباء الإهلاك إلى إجمالي الأصول¹: أعباء الإهلاك/إجمالي الأصول.

2.2 **المؤهلات:** هي تلك المبالغ المشككة لمواجهة خسائر متوقعة خلال السنة (تدهور قيم المخزون والحقوق) وبما أنها غير محتملة الوقوع فالمؤسسة تكون أما خيارين: الخيار الأول إذا تحققت فإنها تعتبر تكلفة تخصم من النتيجة لجبائية مما يقلص العبء الضريبي ويحقق وفورات ضريبية، أما إذا لم تتحقق فإنها تعتبر إيراد يضاف إلى نتيجة السنة المالية، هذه الأخيرة ترفع من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة². لقبول هذه التكلفة جبائيا لا بد من توفر الشروط التالية: أن تشكل المؤونة للتعامل مع انخفاض صافي أصول الشركة، أن يكون حساب العبء أو الخسارة دقيقا ومحتملا، وحفاظا على مبدأ استقلالية الدورات فإنها تخصم في نفس السنة، أما شروطها الشكلية تتمثل في الاعتراف بها في السجلات المحاسبية، وكذا تسجيلها على جدول المؤونة³.

المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي ومصادر التمويل الخارجي (القروض الطويلة والمتوسطة الأجل)

للتسيير الجبائي دور في اختيار البدائل التمويلية المختلفة من خلال مقارنة الوفر الضريبي لكل مصدر من مصادر التمويل.

1. **سياسة الاقتراض:** للمؤسسة مصادر تمويل مختلفة تتمثل في الأموال الخاصة والديون، يتم أخذ العامل الجبائي بعين الاعتبار للمفاضلة بين هذين المصدرين، توفر الديون مزايا ضريبية من خلال خصم فوائد من الدخل الخاضع للضريبة⁴.

1.1 **التمويل الإيجاري:** قرارات المؤسسة المتعلقة بحيازة الأصول الإنتاجية تتأثر بالعامل الجبائي، وللحصول على الخيار المناسب تكون المؤسسة أمام عدة بدائل: إقتراض الأموال، الشراء من

¹ نور الدين بعليلش، محمد زرقون. (2015). أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل -دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2010-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1، ص 11.

² زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ ياسمين لعلايلية. (2021). أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، حالة المؤسسة الوطنية أسميدال-عناية، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد، 2، العدد 1، ص 151.

⁴ زواق حواس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

الأموال الخاصة واستئجارها لمدة معينة بمقابل قد تنتهي في النهاية بالتملك ويمكن تقسيمها إلى¹:

✓ **الاستئجار التشغيلي:** يعتبر استئجارا تشغيليا إذا لم يكن هناك تحويل لكل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المستأجر؛

✓ **الاستئجار التمويلي:** يعتبر استئجارا تمويليا إذا كان هناك تحويل لجل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل محل عقد الايجار وبتوفر الشروط التالية:

❖ في نهاية مدة العقد يمكن انتقال الأصل من المؤجر الى المستأجر؛
❖ احتواء العقد على خيار شراء في نهاية مدة العقد يحفز المستأجر بحيث يكون سعر الأصل أقل من القيمة العادلة في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، ويتطلب ذلك وجود تأكيد معقولة في بداية العقد أن يمارس المستأجر هذا الحق؛

❖ مدة عقد الايجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل؛
❖ إذا بلغت القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الايجار التي يقدمها المستأجر للمؤجر خلال مدة العقد على الأقل القيمة العادلة للأصل المستأجر عند توقيع العقد.

عند انتهاء الاستئجار بحيازة الأصل تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من ناحيتين: يوفر إمكانية خصم أقساط الايجار السنوي من الربح الخاضع للضريبة لكون هذه الأخيرة تكاليف تتحملها المؤسسة المستأجرة وتقوم بدفعها لقاء انتفاعها بالأصل المستأجر، وهذا ما يحقق وفرات ضريبية مهمة مثلها مثل أقساط الاهتلاك².

• الاختيار بين القروض القرض الايجاري والقرض التقليدي:

الوفر الضريبي يعتبر بمثابة أساس للمفاضلة بين القروض الإيجارية والتقليدية، فالتمويل بالقرض الإيجاري يحقق ميزة ضريبية عندما تكون فترة الإيجار أقل من العمر التقني للاستثمار والذي يعتبر بديلا عن عدد أقساط إهلاك الأصل في حال شرائه عن طريق القرض، وعليه فإن القرض الإيجاري يسمح بتحقيق وفر ضريبي تفوق قيمته ما كان يمكن تحقيقه جراء اقتناء الأصل عن طريق قرض لسنين الأولى³.

¹ أمين مخفي وآخرون. (2018). المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، ص 157.

² باديس بوغرة. (2019). تقييم قرارات استئجار الأصول الرأسمالية نظرة قانونية اقتصادية في ضوء الأمر 96-9 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص 426.

³ محمد حمر العين، مرجع سبق ذكره، ص 92.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

لو فرضنا أن إحدى المؤسسات تعتزم امتلاك شاحنة بإحدى طريقتين التاليتين:

- ✓ قرض إيجاري لمدة عاميين قيمة الإيجار السنوي ب 1500 دج؛
- ✓ قرض بنكي لمدة ثلاث سنوات، قيمة الاهتلاك والفائدة سنوية ب 1000 دج.

فإن المؤسسة تعتمد من أجل اختيار طريقة التمويل المناسبة من الناحية الجبائية على الوفر الجبائي التي تحققه كل طريق¹ ويمكن توضيح ذلك خلال سنة واحدة عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تحديد قيمة الوفر الضريبي حسب طريقة التمويل

تمويل بالقرض	تمويل بالإيجار	
1000	-	قيمة الاهتلاك والفائدة
-	1500	قيمة الإيجار
250	375	الوفر الضريبي-معدل الضريبة 25%

المصدر: محمد حمر العين. (2011). ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، شهادة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 97.

من الجدول رقم (2-3) وبناء على معيار الوفر الضريبي فإن قرض الإيجار مكن المؤسسة من تحقيق وفر ضريبي كبير مقارنة بالتمويل بالقروض، وهذا إذا كانت الشركة قادرة على استثمار قرض الإيجار بعوائد أعلى من تمويل القروض.

2. أثر العامل الجبائي في تدنية تكلفة الديون:

هو سعر الفائدة الفعلي الذي تدفعه المؤسسة للمقرض، وبما أن فوائد القروض من الأعباء القابلة للخصم من الدخل الخاضع للضريبة فإن المؤسسة تحقق وفرات ضريبية مما يخفض تكلفة الديون². ولتوضيح هذا التأثير نصوغ المثال التالي:

¹ محمد حمر العين، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 96، 97.

² زواق الحواس. (2009). إسهامات السياسة الضريبية في التأهيل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، ص 131.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

الجدول رقم (3-3): دور العامل الجبائي في تدنية تكلفة الديون

البيان	المؤسسة (أ)	المؤسسة (ب)
الإيرادات	200.000 دج	200.000 دج
مصاريف الاستغلال	12.000 دج	120.000 دج
فوائد القروض (20000×10%)	-	2.000 دج
الربح الجبائي	80.000 دج	78.000 دج
معدل الضريبة على الربح	25%	25%
مبلغ الضريبة	20.000	19.500 دج

المصدر: زواق الحواس. (2009). إسهامات السياسة الضريبية في التأهيل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة

العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3، ص 131.

من الجدول رقم (3-3) فإن المؤسسة ب حققت وفورات ضريبية نتيجة اللجوء إلى الاقتراض بمقدار الفائدة مضروبا في معدل الضريبة ($2.000 \times 25\% = 500$) وبالتالي تصبح التكلفة الفعلية للديون هي 1.500 دج بدلا من 2.000 دج مع الإشارة إلى أن حساب تكلفة الديون بإدخال العامل الجبائي يكون كالتالي:

تكلفة الديون = معدل الفائدة (1-معدل الضريبة).

تكلفة الديون = $0.1(1-0.25) = 7.5\%$ بدلا من 10%

ومنه تكون التكلفة الفعلية للديون $1.500 = 7.5\% \times 20.000$ دج عوضا عن 2.000 دج للإشارة فإن هذا الأثر يرتبط بالضريبة وليس بالسياسة الضريبية.

في إطار سعي المؤسسة لتحقيق وفورات ضريبية عن طريق التمويل بالقروض، فإن هذا يجب أن لا يتجاوز الحد الذي تصبح فيه الوفورات الضريبية غير قادرة على تغطية المخاطر الناتجة عن الديون¹.

نتيجة الإقتطاع الذي تقوم به السلطة العمومية بتنخفض الثروة المحققة من طرف المؤسسة، وعليه للضريبة دورا في المردودية المالية للمؤسسة، في حين نجد أن التكاليف المالية الناتجة عن

¹ زواق الحواس. إسهامات السياسة الضريبية في التأهيل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، ص 131.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

القروض تخفض من الدخل الخاضع للضريبة بما يحقق وفورات ضريبية تساهم في تحقيق اقتصاد الضريبة.

وهو ما يعني أن هناك تأثيرات متباينة بين المؤسسات المستدينة والأخرى غير المستدينة وهو ما يعني عدم حياد مصادر التمويل على الهيكل المالي للمؤسسة.

لتوضيح أثر الضريبة نأخذ على سبيل المثال مؤسستين: الأولى A تعتمد في تمويلها على الأموال الخاصة، أما المؤسسة الثانية B فتعتمد على مزيج من الأموال الخاصة وديون بقيمة 8000 دج وبمعدل فائدة 5% وتحققان نفس نتيجة الاستغلال ب 3000 دج مع معدل الضريبة 33.33% ومن أجل إظهار اثر الضريبة يجب دراسة مراحل تكوين النتيجة الصافية للمؤسسة¹ كما يلي:

الجدول رقم (3-4): مراحل تكون نتيجة للمؤسستين A و B

المؤسسة B	المؤسسة A	
3000	3000	النتيجة قبل الفوائد والضرائب
400	0	التكاليف المالية
2600	3000	النتيجة قبل الضريبة
867	1000	الضريبة
1733	2000	النتيجة الصافية

المصدر: محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 208.

والتحليل التالي للمتغيرات يحدد النتائج المتوقعة للضريبة والتكاليف المالية كما يلي:

¹ محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص 208.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

الجدول رقم (3-5): النتائج المتوقعة للضريبة والتكاليف المالية

المتغيرات	القيمة الإجمالية	النسبة
الضريبة	$133 = (864 - 1000)$	3/1
النتيجة الصافية	$276 = (1733 - 2000)$	3/2
المجموع	400	1

المصدر: محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة

عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 208.

وفقا لتحليل التغيرات تشكل الضريبة تمثل 3/1 من الفوائد المدفوعة أما بالنسبة لنتيجة الصافية فإنها تمثل 3/2 وبالتالي نستنتج أن ثلث معدل ضريبة الفوائد على القروض تم دفعها بشكل غير مباشر من قبل السلطة العمومية، وإذا تم تجديد هذا الاستحقاق بانتظام بافتراض نفس حجم الدين ونفس معدل الضريبة فإن القيمة الحالية للاقتصاد الضريبة التي ستزيد من قيمة المؤسسة ستكون $0.05/133 = 2660$ ، وبدون هذه الميزة فإنه يجب دفع 133 دج من الضرائب والمزيد، فالمعدل المستعمل لرسملة اقتصاديات الضريبة هو تكلفة الديون في الحالة التي يمكن معها تعيين درجة مخاطر الديون واقتصاديات الضرائب الناتجة¹.

3. العلاقة بين الوفر الضريبي والديون:

القيمة الحالية للوفرات الضريبية هي ما يفصل الشركة التي تستخدم التمويل المقترض في هيكلها الرأسمالي عن الشركة التي تستخدم الممتلك فقط في هيكلها الرأسمالي. من بين التكاليف المخصصة من الدخل قبل حساب الضرائب هي فوائد القرض، وبالتالي تحقيق وفورات ضريبية تزيد من قيمة الشركة، من المفترض أن تعتمد المؤسسة ذات معدل ضريبة الدخل المرتفع إلى حد كبير على رأس المال المقترض بسبب العلاقة الطردية بين الوفرات الضريبية ومعدل الضريبة.

وفقا لWeinste 2005، فإنه كلما زادت الضريبة على صافي أرباح الشركة كلما زاد الاعتماد على المديونية التي تطرح كلفة الفائدة عليها ضمن بقية المصروفات من الإيرادات عند تقدير الضريبة، وكلما انخفضت نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأس المال زاد احتمال توجه الشركة للفرص البديلة لتحقيق وفورات ضريبية من مصادر أخرى غير فوائد القروض مثل: الاندثار

¹ محمد بوشوشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-209.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

والخصومات الضريبية التي يتم الحصول من تنفيذ الاستثمارات الجديدة التي شجعتها الحكومة في مناطق معينة.

أشارت جل الدراسات إلى أن المؤسسات ذات الإعفاءات الضريبية المرتفعة (مقابل الاستهلاك، والاستثمار في الموجودات) مقارنة مع دخلها تتضمن نسب مديونية منخفضة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى المتشابهة، وأن قرار التمويل يتأثر بمقدار الإعفاءات الضريبية لأن الاقتراض لتمويل المشاريع له مزايا ضريبية مقارنة بإصدار أسهم جديدة لأن الربح على الأسهم يتم دفعه بعد دفع الضرائب.

ويسلط هذا الضوء على أهمية الوفورات الضريبية في كونها إحدى نقاط الجدل الرئيسية التي قللت الفجوة بين النظرية التقليدية ونظرية ميلر ومودكلياني، وهذا ما أشارا إليه في مقالتهما المقدمة عام 1963 تحت عنوان ضرائب دخل الشركة وكلفة رأس المال التصحيحي إلى أن قيمة المنشأة لا تعتمد على هيكل رأس مالها باستثناء القيمة المضافة الناتجة عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية للدين، إن استخدام التمويل المقترض في الهيكل الرأسمالي المؤسسة يحقق وفورات ضريبية تزيد من قيمة المؤسسة وتزيد من ثروة المساهمين، ولأغراض ضريبة الدخل يتم خصم الفائدة على الدين وكذا استخدام الأموال المقترضة يخفض تكلفة التمويل أيضاً؛

وبالتالي فإن رفع معدلات التمويل المقترض يرفع من قيمة المؤسسة نتيجة لذلك فإن التمويل المقترض ليس هو نفسه التمويل الممّلك بناء على الوفورات الضريبية؛

علاوة على ذلك فإن التمويل المقترض هو الأقل تكلفة والأكثر خطورة، وتشكل الوفورات الضريبية مثالا للمزايا الضريبية للفوائد على الديون التي تخفض مبالغ الضرائب المدفوعة وتزيد الأرباح لحملة الأسهم بينما تعوض جزئياً أيضاً تكلفة الدين، يتفق الأكاديميون على أنه يجب خصم الوفورات الضريبية شأنها شأن التدفق النقدي المستقبلي بمعدل خصم مناسب يأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر¹؛

فالوفر الضريبي هو "الفوائد التي تجنيها المؤسسة من غير الفوائد، وقرار تمويل المؤسسة يعتمد على مقدار الوفورات الضريبية بحيث يكون للاقتراض من أجل تمويل الاستثمارات مزايا

¹ فتيحة ماهر عبد الرضا القرشي. (2015). الاقتراض والوفر الضريبي وأثرهما على قيمة المنشأة/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، ص ص، 124، 125.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

ضريبية مقارنة بإصدار أسهم جديدة للتمويل، ويتجلى ذلك في طرح الفوائد على القروض من دخل المؤسسة قبل الضرائب"¹.

العوامل المؤثرة في الوفورات الضريبية:

تعتمد قيمة الوفورات الضريبية على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من منشأة إلى أخرى متأثرة بالعوامل الآتية²:

✓ **حجم الاقتراض:** وفقا لنظرية ميلر ومودجلياني تزداد الضريبة على دخل المؤسسة بإستمرار مع زيادة الاقتراض ونسبة 100%، إذ أنه تزداد قيمة المؤسسة التي تستخدم التمويل المقترض في هيكل رأس مالها كلما زاد حجم الاقتراض، ويصف بريلي ومايرز الوفورات الضريبية بأنها تدفق ذو مخاطرة منخفضة بالموازاة مع مخاطرة أصول المؤسسة، وفي المقابل تنخفض قيمة الوفورات الضريبية إذا كانت المؤسسة لا تقترض بشكل مباشر ولا تفكر في الاستفادة من التدفق النقدي الحاصل من الوفورات الضريبية في المستقبل؛

✓ **التدفق النقدي الداخلي:** من العوامل المؤثرة على الوفورات الضريبية التدفق النقدي الداخلي للمؤسسة، إذ تزداد أهمية الوفورات الضريبية بالنسبة للمنشأة التي لها قدرة على تحقيق إيرادات تكفي لتغطية مدفوعات الفائدة للدين، أصبحت الوفورات الضريبية أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسة التي يمكنها خلق إيرادات كافية لدفع فوائد القروض، فإذا لم يكن الأمر كذلك فلن تحصل الشركة على قروض وهي غير قادرة على توليد تدفق نقدي داخلي ثابت بما يكفي لسداد ديونها. قد يؤدي بها إلى دخول المؤسسة في حالة من الضائقة المالية وقد تعلن إفلاسها. وعليه فإن الوفورات الضريبية للدين مرتبطة بالعلاقة التبادلية مع المتغيرات في التدفق النقدي للفرص الاستثمارية للمؤسسة التي لها أرباح منخفضة تقترض أقل من المؤسسات ذات الربحية العالية، عندما تركز المؤسسة على أهمية التدفق النقدي في إطار البدائل المستقبلية المفترضة من حالات الاقتصاد فإن تحليل التدفق النقدي يشخص جدوى بقاء المؤسسة أو استقرارها؛

✓ **المعدلات الضريبية:** تتمتع المؤسسة الدافعة لمعدلات ضريبية عالية بقدرة اقتراض أعلى من المؤسسات التي تدفع معدلات ضريبية منخفضة، إذ أنها تحصل على فوائد أكبر عند استخدامها التمويل المقترض، بالاعتماد على مستويات معدلات الضريبة المستقبلية يمكن تقييم الوفورات

¹ مليكة زغيب، الياس بوجعادة.(2009). دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة

لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة يومي 14-15 أفريل، ص 15.

² المرجع السابق، ص، ص، ص، 125-126-127.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

الضريبية المستقبلية، فترتفع قيمة الوفورات الضريبية بإرتفاع معدلات الضريبة، وعليه تنخفض قيمة الوفورات الضريبية بنفس مستوى انخفاض معدلات الضريبة؛

✓ **الضرائب الشخصية:** عندما تفرض ضرائب شخصية على إيرادات الفوائد، تكون الإدارة المالية مسؤولة عن محاولة خفض القيمة الحالية لجميع الضرائب المدفوعة مقابل دخل المؤسسات ودخل المستثمرين في الأسهم والسندات. ولا شك أن النظام الضريبي للدولة على دخل المؤسسات والأفراد (مستثمرين بالأسهم والسندات) له علاقة كبيرة بتفاوت نسب التمويل المقترض وتحقيق الوفورات الضريبية من مؤسسة إلى أخرى. يخفي دفع الضرائب الشخصية مزايا الاقتراض فعند الوصول إلى حالة التوازن تتساوى الوفورات الضريبية الناجمة عن فرض الضريبة على المؤسسة مع الضريبة الشخصية الإضافية التي يدفعها المستثمرين عندما يحولون جزء من استثماراتهم من الأسهم إلى السندات؛

✓ **السيولة:** تؤثر خيارات التمويل والاستثمار على القيمة الطويلة الأجل للمؤسسة يشير هذا إلى احتمال ارتفاع قيمة المؤسسة، وهذا يعني أنه لكي تستثمر المؤسسة في الاستثمارات ذات قيمة عالية صافية إيجابية موجبة، يجب أن توفر مستوى محددًا من السيولة المالية، وهذا ما يفسر سبب حاجة الشركات العالية النمو إلى الإعتماد على ديون أقل لتمويل سيولتها.

✓ **احتساب القيمة الحالية للوفورات الضريبية:** تحسب القيمة الحالية للوفورات الضريبية باستخدام المعادلة التالية:

$$PV \text{ Tax Shield} = \text{Corporate Tax rate} \times \text{Expected Interest Payment}$$

$$Pv \text{ Tax Shield} = TC (RDD) / RD = TCD$$

إذ أن:

$$TC = \text{معدل الضريبة على دخل المنشأة}$$

$$\text{القيمة الحالية للوفورات الضريبية} = \text{معدل الضريبة على دخل المنشأة} \times \text{مدفوعات الفائدة أي إن}$$

القيمة الحالية = معدل الضريبة (معدل الفائدة × الدين) معدل الفائدة = معدل الوفر الضريبي في مبلغ الدين للوفورات الضريبية وتوضح المعادلة الثانية إن الوفورات الضريبية يتم خصمها بمعدل الخصم الذي هو معدل الفائدة نفسه على الدين، إذ إن مخاطرة الوفورات الضريبية هي المخاطرة نفسها لمدفوعات الفائدة والتي تمثل معدل الفائدة على الدين RD والذي يطلبه الدائنون.

المبحث الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية

يؤثر التسيير الجبائي على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة من خلال تأثيرها بالعامل الضريبي المفروض عليها، فالمؤسسة من خلال التسيير الجبائي تحاول دائما تقليل الضرائب المستحقة فتتجنب عملية توزيع أرباحها في حالة ارتفاع للضريبة، وتعالج هذه الأرباح إما عن طريق إعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين، وفي حالة تحقيق الخسائر يتم ترحيلها خلال فترة زمنية معينة وهذا ما يترتب عنه آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي.

المطلب الأول: إدارة الأرباح بالضريبة

تساهم الضريبة في إدارة أرباح المؤسسة فإما يتم توزيعها على المساهمين أو احتجازها وإعادة استثمارها، ويتم الفصل في هذا القرار من خلال مقارنة الوفرات الضريبية لكل قرار.

1. الأدبيات النظرية لإدارة الأرباح بالضريبة:

الفرضية الأساسية عند إنشاء القوائم المالية هي أن الممارسة التقديرية للمديرين لإدارة الدخل الدفترية هي تصاعدية دون زيادة الدخل الخاضع للضريبة، وهو ما جعل العديد من الباحثين بما في ذلك Newberry & Mills يعتقدون أن إدارة الأرباح هي تقدير إدارة الخيارات المحاسبية والتدفق النقدي التشغيلي.

وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أنه كثيرا ما يصعب التمييز بين ممارسات إدارة الأرباح غير المشروعة والممارسات المشروعة لإدارة الأرباح عندما يتعلق الأمر بتلبية التوقعات المالية، حيث أنه إذا اتبعت إجراءات إدارة الأرباح المعايير المحاسبية المطبقة وسياسات المؤسسات الخاصة، فإنها تندرج ضمن فئة الإدارة المشروعة للتنبؤات؛ غير أنها تندرج ضمن فئة إدارة الأرباح غير المشروعة إذا ما تم التعامل مع المحاسبة والكشف عن البيانات بطريقة مغلوطة، بالإضافة إلى ذلك تعتقد لجنة الأوراق المالية والبورصات أن المستثمرين والمراجعين يجب أن يكونوا متيقظين لعلامات إدارة الأرباح التعسفية مثل:

- التدفقات النقدية للعمليات لا ترتبط مع الأرباح؛

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

- المستحقات لا ترتبط مع الإيرادات: مثل ارتفاع الذمم المدينة بسرعة أكبر من العائدات يمكن أن يكون مؤشر على أن المؤسسة تقوم بالإنخراط في إدارة الأرباح التعسفية عن طريق تسجيل مبيعات وهمية أو تضخيم الإيرادات وحسابات القبض¹.

درس العديد من الباحثين العلاقة بين الدخل الخاضع للضريبة والأرباح المصرح بها، خاصة بالنسبة للأمريكيين منهم Philips، Newberry & Mills، Joos Parnts & Young. 2002 سنة 2003 درساً إدارة الأرباح باستخدام الضرائب المؤجلة، وخلصا إلى أنه يمكن للمديرين اتخاذ قرارات تقديرية أفضل وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً باستخدام حساب الضرائب المؤجلة، نظراً لأن قانون الضرائب يسمح بتقدير خيارات المحاسبة النسبية للسنة التقديرية أقل من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، كما يتوقع أن يحاول المديرون إدارة الأرباح باستخدام المزيد من سلطتهم التقديرية لإعداد التقارير المالية أكثر من التقارير الضريبية، بالإضافة إلى ذلك يفضل المديرون التحكم في الدخل المالي التصاعدي دون زيادة الدخل الخاضع للضريبة، مما يتسبب في اختلافات بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي وتكون هذه الاختلافات مؤقتة².

قام باحثون مثل Newberry & Mills & Trautman بفحص الفروق بين الدخل الضريبي والمحاسبي وكيف تؤثر على إدارة الأرباح نظراً للاختلاف بين الدخلين الناتجين عن هذه الممارسات. يعتبر العديد من الباحثين تكاليف الضرائب المؤجلة مؤشراً مفيداً للإفصاح عن إدارة الأرباح للشركة، وتجدر الإشارة إلى تحليل جدوى الضرائب المؤجلة لأنه يشير إلى أن إدارة الأرباح مجال جديد نسبياً للدراسة. يجب التحقق من ثلاثة عوامل من أجل حساب الضرائب المؤجلة وتحديد إدارة الأرباح: تجنب الإعلان عن انخفاض في الأرباح في المقام الأول، والإبلاغ عن الخسارة في المقام الثاني، وأخيراً تجنب الخسارة لتلبية توقعات المحليين³.

وإلى جانب وظيفتها التقليدية المتمثلة في إنتاج الأموال العامة، تؤدي الضرائب أيضاً دوراً هاماً في توجيه النشاط الاقتصادي، فلتعزيز التعاملات المالية في البورصة يجوز للدولة على مستوى التوزيعات أن تعفي فوائض القيم من الضرائب. إذا اختارت عدم القيام بذلك فإنها تترك حاجزاً بين قيم الإعفاء ومعدل الضريبة على الأرباح الموزعة.

¹ صابر عباسي. شعوبي محمود فوزي. (2018). إدارة الأرباح بواسطة الضريبة في المؤسسات الاقتصادية، أبحاث

اقتصادية وإدارية، العدد 24، ص 58.

² صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

³ المرجع السابق، ص، ص، 60، 61.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

وعليه فإن تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة وفق نظرية التمييز الضريبي (احتجاز الأرباح) والتي تمثل السياسة المثلى الواجب اتباعها من طرف المؤسسة اذا توافق بذلك رغبات المستثمرين تميل إلى تفضيل سياسة التوزيعات القاضية باحتجاز أكبر نسبة من الأرباح وقد يرجع هذا التفضيل إلى جملة من الأسباب وهي:

- الأرباح الرأسمالية تخضع في العادة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات الضريبية المفروضة على الدخل من التوزيعات، مما يحفز المستثمرين على تفضيل احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها، مما يؤدي الى زيادة النمو وعليه الخضوع لمعدلات ضريبية أقل مع ارتفاع قيمة أسهمها؛
- يتم دفع ضرائب أرباح رأس المال مرة واحدة فقط وهي عند بيع السهم مع أخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار والتي تتضاءل مع مرور الوقت، تكلفة الدينار المدفوع كضرائب مستقبلية أقل من تكلفة الدينار المدفوع كضرائب حالية.

ينص نهج Farara و Sloane على أن الظاهرة المعروفة باسم التوزيعات ناتجة عن الاختلاف في معدلات الضرائب المفروضة على الأرباح رأس المال والتوزيعات، وهذا يعني أن السهم الذي يتلقى التوزيعات يحتاج إلى تحقيق عائداً قبل الضريبة أعلى من سهم مؤسسة أخرى تقوم باحتجاز أرباحها بحيث ينتميان الى نفس المستوى من المخاطر، وهذا لتعويض الفرق بين معدلة الضريبة على أرباح الموزعة والضريبة على الأرباح الرأسمالية.

وفقاً لهذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بتوزيع الأرباح فإن ضريبة الدخل الخاصة بالمستثمر لا تخفض حجم الأموال فحسب بل تخفض أيضاً حجم الأموال الخاصة للمستثمرين، مما يؤثر سلباً على قيمة أسهم المؤسسة ومع ذلك في حالة اقتطاع الأرباح فإن الضريبة على الأرباح الرأسمالية تؤجل حتى حدوث الفعل الملزم لها بالتنازل عن بيعها، وهذا ما يخفض من معدل الضريبة الفعلي على الارباح الرأسمالي مما يسلط الضوء على أسهم الشركة الأكثر جاذبية وزيادة قيمة الشركة.

فيما يتعلق بمقاربة برنان فهي استمرار للبحث السابق. ركز على العائد ما بعد الضريبة لأنه يعتبر المصلحة الرئيسية للمساهمين، ومن اضافته انه عند تساوي المخاطر التي تتعرض لها مؤسستين يجب أن يكون معدل العائد بعد الضريبة هو نفسه لدى كلا المؤسستين، ينتج مدفوعات ضريبية عالية في حالة توزيع الارباح بنسبة عالية وبالتالي انخفاض العائد بعد الضريبة ومنه سوف تنخفض قيمة المؤسسة عما كانت عليه لو أنها تبنت سياسة توزيعات أقل، ولتحديد مدى تأثير الوفورات الضريبية المحققة من سياسية توزيع الأرباح أقل، فإنه يرى أن قيمة المؤسسة التي لا تقوم

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

بالتوزيع تساوي القيمة السوقية للمؤسسة مضافا إليها القيمة الحالية للوفرات الضريبية التي يحقها المستثمر، للوفر الضريبي دور في رفع قيمة المؤسسة التي تجري توزيعات أقل.

ركز تحليل ميلر وشولز على إمكانية قيام المستثمر بتوظيف التهرب الضريبي للحصول على ميزة ضريبية على العائد بدلاً من جاذبية احتجاز الأرباح لا سيما بمعدلات ضريبية مختلفة على أرباح رأس المال وتوزيعات الأرباح.

نظرًا لأن الأرباح المحتجزة تعني أنه يجب دفع الضرائب لاحقًا مع رفع القيمة السوقية للسهم أيضًا إذا كان المستثمر يفضل تلقي التوزيعات فيمكنه اقتراض مبلغ معين من المال، بحيث تكون الفوائد المدفوعة مطابقة للتوزيعات المتوقعة الحصول عليها. كما يُطلب من المقرض استثمار الأموال بطريقة تحقق عائدًا خاليًا من المخاطر، بالإضافة إلى عدم الاضطرار إلى دفع الضرائب على التوزيعات لأنها تعوض بالكامل فوائد القروض ما يعني أن وعاء الضريبة يكون معدومًا إلى جانب ميزة أخرى يحققها المستثمر وهي زيادة الأرباح الرأسمالية المحققة فزيادة الأرباح الرأسمالية المحققة من البداية نجد هناك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن استثمار القرض¹.

2. إدارة الأرباح باستخدام الضرائب المؤجلة:

لمعرفة المعلومات عن الوحدات الاقتصادية يعتمد المستثمر بالدرجة الأولى على القوائم المالية، وتشمل هذه الأخية بند الضريبة المؤجلة بحيث يتم إعدادها بناء على التقدير والاجتهاد الشخصي لإدارة المؤسسة عند تسجيلها بالقوائم المالية،

تنتج مخاطر التلاعب وتحريف معلومات القوائم المالية نتيجة عدم دقة وموضوعية تقدير الضرائب المؤجلة، فالضرائب المؤجلة تعتبر من الوسائل التي يمكن استخدامها لتلاعب في القوائم المالية من طرف الإدارة بطرق تبدو مشروعة.

الضرائب المؤجلة تعتبر مؤشرا للتنبؤ بإدارة الأرباح وهذا وفق للاتجاه الحديث من الأبحاث للضرائب المؤجلة، حيث يكون هناك مستوى أعلى من التقدير في حساب الربح المحاسبي عند مقارنته بالربح الضريبي مما يسمح للمديرين بإدارة الأرباح؛

¹ فائزة عدمان. (2017). سياسة توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية لأسهم المؤسسات الاقتصادية المدرجة في البورصة - دراسة قياسية لأسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2013 باستخدام نماذج بانل-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، ص، ص، 128، 131.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

تعتبر الأرباح المحققة من طرف المؤسسات المعلومة الأكثر أهمية بالنسبة للدائنين وأصحاب المؤسسات والمستثمرين وذلك بالرغم من كثرة المعلومات التي تتيحها المؤسسة ويحتاجها متخذي القرار. الربح يستخدم في قياس مخاطر الائتمان والاستثمار وعليه يعتبر طريقة تستخدم لزيادة رضا هذه الاطراف من خلال تخفيض أو زيادة الأرباح حسب رغباتها (التلاعب والإحتيال) من خلال المفاضلة بين السياسات والبدائل المحاسبية¹.

المطلب الثاني: تأثير التسيير الجبائي على ترحيل الخسائر وتوزيعات المساهمين

التسيير الجبائي يلعب دورا حاسما في تحديد كيفية إدارة الخسائر والأرباح مما يؤثر بشكل مباشر على قرارات التوزيع المساهمين.

1. تأثير الضرائب على ترحيل الخسائر:

تضمنت القوانين الضريبية نصوصا تسمح للمؤسسة بخصم الخسائر المحققة من صافي أرباحها الخاضعة للضريبة المتولدة في السنوات السابقة أو اللاحقة، لأنها تشكل جزء من تكاليف المؤسسة عن سنوات سابقة أو لاحقة².

يعتبر العجز المسجل في سنة مالية واحدة عبئا يجب إدراجه في السنة المالية الموالية، وفقا للمادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، في حالة عدم ارتفاع الأرباح بما يكفي لتغطية جميع العجز يرحل العجز الزائد إلى السنة المالية الموالية حتى السنة المالية الرابعة بعد السنة التي سُجل فيها العجز.

قد اشترط المشرع شروط لترحيل الخسائر:

✓ **العجز المالي مثبت:** أي الخسارة التي يمكن طرحها من الأرباح في السنوات المالية التالية هي خسارة ضريبية، ويجب على الشركة مسك المحاسبة القانونية لتحديد قيمة العجز من طرف إدارة الضرائب؛

✓ **بقاء العجز على عاتق المؤسسة:** إن الخسائر التي تحول الى الحسابات الشخصية للشركاء لا تعتبر قابلة للخصم، وبذلك فالخسارة التي يمكن ترحيلها هي التي تكون على عاتق المؤسسة فقط؛

¹ أشرف السعيد أحمد السيد عفيفي، وآخرون. (2023). أثر استخدام الضرائب المؤجلة كأسلوب لإدارة الأرباح على العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وقيمة المنشأة (دراسة اختبارية)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 15، ص 320.

² سعيد عبد العزيز. (2002). النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، مصر، ص 191.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

✓ **هوية المؤسسة:** على المؤسسة تحمل خسائرها وترحيلها بنفسها، أي يفرق بين حقيقة المؤسسة وشخصية المستغل¹.

قد تخصم المؤسسات التي تتكبد خسائر تلك الخسائر من الأرباح التي تحققها في السنوات المالية طالما أن مدة إطفاء الخسائر لا تتجاوز خمس سنوات، وهكذا يتم طرح خسارة العام السابق من الأرباح المحققة في العام الحالي، و إذا لم يكن هذا كافياً لتعويض الخسارة يتم ترحيل المبلغ المتبقي إلى ربح العام التالي حتى العام الخامس².

ويتم توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

حققت خسارة قدرها 75000 دج في سنة 1990.

حققت خسارة قدرها 18000 دج في سنة 1991.

حققت ربح قدره 64000 دج في سنة 1992.

حققت ربح قدره 35500 دج في سنة 1993.

حققت ربح قدرها 15000 دج في سنة 1994.

حققت ربح قدرها 48000 دج في سنة 1995.

في هذه الحالة يكون للمؤسسة الحق في تسوية وضعيتها كما يلي:

بالنسبة لسنتي 1990، 1991 فإنه لا يتم دفع ضرائب نظرا لتحقيق الخسارة، ولها الحق في نقل هذه الخسارة على مدى 5 سنوات.

هناك نتيجة ايجابية 64000 دج بالنسبة لسنة 1992.

خسارة سنة 1990 تخصم = 75000 دج، كما تخصم خسارة 1991 = 18000

هذه الخسارة المتبقية والقابلة للخصم $11000 = 64000 - 75000$

اذ بقيت خسارة 1990 = 11000.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2022). المادة 147.

² عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

سنة 1991=18000

بالنسبة لسنة 1993 النتيجة ربح=11000 دج، تخصم منها خسارة 1990 الباقية=11000-

وكذلك تخصم خسارة سنة 1991 الباقية=18000 دج

إذن الباقي=6500 الربح المتبقي من سنة 1993

في حالة الربح المتبقي لسنة 1993 يخضع للضريبة ويتعلق الامر كذلك بباقي السنوات (1995-

1994) لأن الخسارة انطفت خلال السنتين الاوليتين فقط.¹

2. تأثير الضرائب على توزيعات المساهمين

نظرا لرغبة المساهمين في الحصول على حصة من الأرباح المحققة، كثيرا ما يجد هؤلاء أن سياسة التوزيع التي تتبعها الإدارة هي أحد العوامل التي توفر لهم ذلك بالإضافة إلى امكانية الاختيار بين الموافقة على احتجاز الأرباح أو إعادة استثمارها، ونظرا لرغبتهم في الحصول على حصة من الأرباح المحققة، كثيرا ما يجد المساهمون أن سياسة التوزيع التي تتبعها الإدارة هي أحد العوامل التي توفر لهم ذلك، فقد يختارون الموافقة على احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها وفي هذه الحالة تتحسن قيمة المشروع².

الموقف الضريبي للمساهمين له تأثير كبير على التوزيعات لأنه قد يقلل من القيمة التي يتلقاها المساهمون، وهو أحد العوامل العديدة التي يمكن أن تؤثر على هذه المدفوعات³.

نظراً للاختلافات في كيفية التعامل مع توزيعات الأرباح فيما يتعلق بالضرائب المفروضة عليها، يفضل المساهمون في الفئات الضريبية عالية الربح الاحتفاظ بأسهمهم من أجل زيادة قيمتها

¹ عبد القادر بوعزة. (2004). التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة صيدال-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، تخصص مالية، ص 75.

² فريد مصطفى نبال. (2003). مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة للنشر و التوزيع، الاسكندرية، ص 20.

³ خبراء الشركة العربية المتحدة. (2008). الأساليب الحديثة لتحصيل المالية وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية للتوزيع، جمهورية مصر، ص 6.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

في دخل السوق، بينما يفضل المساهمون في الفئات الضريبية منخفضة الربح أو المعفاة من الضرائب الحصول على أرباح موزعة، ونتيجة لذلك تتضارب مصالح المساهمين¹.

المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وإعادة استثمار الأرباح

عملية التنازل عن الاستثمارات تؤدي إلى تساوي الفرق بين سعر التنازل والقيمة المحاسبية الصافية للاستثمارات المتنازل عنها، حيث:

✓ إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية أقل من سعر التنازل، فإنه هناك فائض قيمة ربح نتيجة عملية التنازل.

✓ إذا كانت القيمة المحاسبية الصافية أكبر من سعر التنازل، فإنه فهناك فائض قيمة خسارة نتيجة عملية التنازل.

✓ إذا كان سعر التنازل يساوي القيمة المحاسبية، فإن المؤسسة لم تحقق ربحاً أو خسارة نتيجة عملية التنازل.

النظام الضريبي المطبق:

هناك حالتين: حالة عدم استثمار الفائض وحالة إعادة استثماره.

- عدم استثمار الفائض:

- ✓ يمكن أن يكون هناك فائض في القيمة ناتجاً عن التنازل عن الاستثمارات في الآتي²:
- ✓ فائض القيمة ناتج عن التنازل قصير الأجل: ينشأ عن بيع الاستثمارات التي تمت احتفاظ بها أو إنجازها لمدة تقل عن 3 سنوات.
- ✓ فائض القيمة ناتج عن التنازل طويل الأجل: ينشأ عن بيع الاستثمارات التي تمت احتفاظ بها أو إنجازها لمدة تزيد عن 3 سنوات.

تكمن أهمية الضريبة في هذه الحالة في تشجيع المحافظة على الاستثمارات من خلال فرض معدلات إخضاع تصل إلى 70 % للمتنازل قصير الأجل و 35 % للمتنازل طويل الأجل.

¹هاشم حسين حسام. (2008). العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الإسراء، بغداد، العدد السابع عشر، ص 217.

²قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 173.

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

- إعادة استثمار الفائض:

يتم إعفاء فائض القيمة المعاد استثماره في أجل 3 سنوات من تحقيقه مع مراعاة الشروط التالية:

✓ من أجل الاستفادة من الإعفاء الخاص بفائض القيمة المعاد استثماره يتعين على الشركة تقديم طلب خطي إلى إدارة الضرائب مرفق مع التصريح السنوي للأرباح تتعهد فيه بإعادة استثمار فائض القيمة في مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ابتداء من اختتام السنة المالية التي تحقق فيها التنازل؛

✓ يتم تحويل فائض القيمة المعاد استثماره إلى مخصصات الإهلاك المالي للتثبيت الجديد، حيث يتعين خصمه من تكلفة شراء التثبيت عند حساب أقساط الإهلاكات، أي قسط إهلاك التثبيت الجديد = (تكلفة شراء التثبيت الجديد - فائض القيمة المعاد استثماره) × معدل الإهلاك.

✓ في حالة عدم احترام الشركة لتعهداتها بإعادة استثمار فائض القيمة في أجل 3 سنوات يعاد دمج فائض القيمة غير المستثمر في الربح الخاضع للضريبة للسنة التي انقضى فيها أجل 3 سنوات.¹

¹ عيسى سماعيل. (2022). جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية. منشورات الصفحات الزرقاء العالمية

الفصل الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي والسياسات المالية: مقارنة نظرية

الخلاصة:

من خلال ما سبق فإن السياسة الإستثمارية هي المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة، أما السياسة التمويلية فهي اختيار المزيج التمويلي المناسب لتمويل الإستثمارات، وبالرجوع لسياسة توزيع الأرباح فهي المفاضلة بين خيارين أما توزيع الأرباح المحققة على المساهمين أو احتجازها وإعادة استثمارها.

تم التطرق إلى العلاقة بين التسيير الجبائي ومختلف السياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية، فالتسيير الجبائي يمكن أن يوجه سياسة الاستثمار من خلال ما يوفره من تحفيزات جبائية، كما تم التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للعلاقة بين التسيير الجبائي والسياسة التمويلية، بحيث تعتبر نظرية Modigian et Miller من أشهر النظريات المفسرة لهذه العلاقة، حيث أنه في ظل بيئة تتسم بالضرائب فإن اللجوء إلى الإستدانة هو أفضل قرار تمويلي حيث تسمح التشريعات الجبائية بخصم فوائد الديون من الأعباء الخاضعة للضريبة، كما أن التسيير الجبائي من شأنه توجيه سياسة توزيع الأرباح فالأرباح المعاد استثمارها تستفيد من تخفيضات حسب التشريعات الجبائية. بعد معرفة الاطار النظري للتسيير الجبائي والسياسات المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومعرفة أثر التسيير الجبائي على توجيه السياسات المالية من الناحية النظرية سيتم معرفة هذا الاثر من الناحية التطبيقية في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية
لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة
كوندور الكترونييس

تمهيد:

من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتسيير الجبائي والسياسات المالية المتمثلة في سياسة الاستثمار، سياسة التمويل وسياسة توزيع الأرباح، وتأثير التسيير الجبائي في ترشيد هذه السياسات، سنقوم بإسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع، وذلك بدراسة حالة شركة كوندور الكترونيس خلال الفترة 2017-2022 باعتبار التسيير الجبائي هو الاختيار من بين الخيارات والامتيازات الجبائية دون إهمال النصوص التشريعية الجبائية، خصوصيات كل مؤسسة ودرجة الخطر الجبائي.

بناء على هذه الدراسة التطبيقية سنحاول معرفة الإطار الجبائي والمالي لشركة كوندور الكترونيس، ومعرفة مدى فعالية وظيفة الضرائب (الرقابة والتدقيق الجبائي) في مواجهة المخاطر الجبائية، وكذا معرفة آليات التسيير الجبائي المستخدمة في شركة كوندور الكترونيس، وأخيرا معرفة تأثير التسيير على الجبائي في ترشيد القرارات المالية في مؤسسة كوندور الكترونيس.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يضم كل مبحث ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة كوندور الكترونيس، وخصائصها الجبائية والمالية.

المبحث الثاني: آليات التسيير الجبائي المتبعة من طرف شركة كوندور.

المبحث الثالث: دور التسيير الجبائي في ترشيد القرارات المالية لمؤسسة كوندور.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة كوندور الكترونييس، وخصائصها الجبائية والمالية

في هذا المبحث سيتم عرض تقديم عام لشركة كوندور الكترونييس والذي يضم تعريفها، نشأتها، تطور اليد العاملة، مراحل تطورها والهيكل التنظيمي لها، ومن ثم عرض الإطار الجبائي للمؤسسة متمثلاً في مختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها، وتقديم هيكلها المالي الذي يمثل اختياراتها في تمويل نشاطها بين الاعتماد على أموالها الخاصة أو اللجوء للاستدانة.

المطلب الأول: لمحة عامة عن مؤسسة كوندور الكترونييس

في هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالمجمع محل الدراسة، حيث وقع الاختيار على مجمع CONDOR لكونه يحتوي على مؤسسات كبيرة الحجم وذات شهرة واسعة على المستوى الوطني والدولي، حيث سنقوم بالتعريف بالمجمع والشركات المكونة له لا سيما شركة SPA Condor Electronics محل الدراسة والتي تمثل الشركة الأم وهيكلها التنظيمي وأهم أهدافها.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع كوندور في تعزيز مكانته كرائد في انتاج الأجهزة الكهرومنزلية وتكنولوجيا المعلومات، وفي إطار مهمته الأساسية حدد مجمع كوندور خطوط العمل التي تمكنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في انتاج الأجهزة الكهرومنزلية من خلال تعظيم الربح وكذا ضمان الجودة.

1. تعريف ونشأة المؤسسة:

بفضل الظروف الملائمة التي أسهمت في نشوء سوق محلية تنافسية جديدة وفتحت أبواب الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والدوليين، وبفعل التطورات والتحديثات المستمرة وزيادة الطلب على المنتجات الإلكترونية والالكترومنزلية تم تأسيس مؤسسة كوندور.

إن مؤسسة كوندور تعتبر جزءاً من مجموعة بن حمادي، التي تضم بجانب مؤسسة كوندور عدة مؤسسات أخرى تعمل في نفس القطاع وهي على النحو التالي:

- ❖ مؤسسة "Argilor" وهي وحدة لإنتاج الأجر؛
- ❖ مؤسسة "Gerbior" وهي وحدة لإنتاج القمح الصلب ومشتقاته؛
- ❖ مؤسسة "Polyben" وهي وحدة لإنتاج الأكياس البلاستيكية؛

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيس

❖ مؤسسة "Gemac" وهي وحدة لإنتاج البلاط ومواد البناء.

مؤسسة بن حمادي "Condor" "Trade -Antar" بالعربية "عنتر للتجارة" هي شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة، تختص في صناعة وتسويق وخدمة ما بعد البيع للأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية، ويقع مقرها الرئيسي في المنطقة الصناعية ومنطقة الأنشطة التجارية بولاية برج بوعريريج طريق المسيلة؛

✓ تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المؤسسة بـ: 80104 م²؛

✓ برأس مال قدره 2.540.000.000 دج؛

✓ يعمل لدى مؤسسة كوندور عدد من العمال موزعين على الوحدات والمصالح المختلفة حسب التخصص تحت إشراف رجل الأعمال الجزائري "عبد الرحمان بن حمادي"، تنشط المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري وقد حصلت على السجل التجاري في أفريل 2002 وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003، كما حصلت على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000 من AFNOR AFAQ بتاريخ 2007/03/27.

أما بالنسبة لإسم كوندور فيعتبر العلامة المسجلة للمؤسسة، حيث تم تسجيلها بهذا الاسم لدى الديوان الوطني لحماية المؤلفات والابتكارات في 30 أفريل 2003، وكلمة كوندور تعني الطائر ويصنف من أكبر الطيور في العالم يعيش في أمريكا الجنوبية. شعار المؤسسة هو "الحياة.... ابتكار" "LIFE IS INNOVATION" اللون المميز للشركة هو اللون الأزرق.

نشأت مؤسسة كوندور في بيئة ملائمة، حيث يشهد قطاع صناعة الإلكترونيك والأجهزة الكهرومنزلية في الجزائر ازدهارا ملحوظا، نتيجة لذلك تتزايد حاجة المستهلكين لهذه المنتجات العصرية، ساهمت المبادرات الجزائرية في تطوير هذا القطاع الإلكتروني لمواكبة تقدم الدول الأخرى مما أوجد لها بيئة تنافسية داعمة للمؤسسة، تتركز أنشطة مؤسسة كوندور في ولاية برج بوعريريج حيث تلعب هذه الصناعة دورا مهما في الاقتصاد المحلي.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور
الالكترونيس

الجدول رقم (4-1): بطاقة فنية للمؤسسة

اسم المؤسسة	كوندورالكترونيس
المؤسسة الأم	مجموعة بن حمادي عنتر للتجارة
العلامة التجارية للمؤسسة	
رسالة المؤسسة	الحياة ابتكار
طبيعة الاستثمار للمؤسسة	صناعة وتسويق الأجهزة الالكترونية والالكترومنزلية
المقر الرئيسي للمؤسسة	المنطقة الصناعية بولاية برج بوعرييج - طريق مسيلة-
سنة تأسيس المؤسسة	أفريل 2002
شهادة الجودة ايزو 9001 نسخة 2000	2007/03/27

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

2. لمحة ديموغرافية

1.2 تطور اليد العاملة عبر السنوات

الجدول رقم (4-2): معدل النمو السنوي للعمال في المؤسسة خلال الفترة 2016-2018

السنوات	2016	2017	2018
عدد العمال	6180	6221	6397
معدل النمو السنوي	/	%0.66	%2.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

حيث أن:

معدل النمو السنوي للعمال للسنة n = $\left(\frac{\text{عدد العمال للسنة } n+1 - \text{عدد العمال للسنة } n}{\text{عدد العمال للسنة } n} \right) \times 100$

لسنة n $100 \times$

و عليه فإن:

✓ معدل النمو السنوي لعام 2017: $0.66\% = \left(\frac{6221 - 6180}{6180} \right) \times 100$

✓ معدل النمو السنوي لعام 2018: $2.83\% = \frac{(6397-6221)}{6221} \times 100$

من خلال الجدول رقم (4-2) نلاحظ أن هناك تطور مستمر في حجم العمالة على مدار سنوات 2012-2018، حيث سجلت أعلى نسبة في سنتي 2013 و 2017، ويمكن القول بأن وضع المؤسسة يبدو جيدا ومستقرًا نسبيًا، حيث تعكس الزيادة المستمرة في حجم العمالة نموًا صحيًا في الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، ومنه نستنتج أنها حققت نجاحًا في سوقها وتوسعت في أعمالها مما استدعى زيادة في عدد العمالة لمواكبة هذا التوسع.

3. المراحل التي مرت بها المؤسسة:

مرت المؤسسة بمجموعة من المراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن وهي:

1.3 الشراء للبيع: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بشراء المنتجات الإلكترونية جاهزة وإعادة بيعها على حالها في السوق الجزائري، ولكثرة الطلب عليها انتقلت المؤسسة إلى المرحلة الثانية.

2.3 شراء المنتج مفككا جزئيا: المنتجات المفككة جزئيا يتم اقتنائها في هذه المرحلة قصد تركيبها وفي هذه المرحلة تستفيد المؤسسة من عدة مزايا وهي:

✓ تخفيض تكلفة الشراء؛

✓ التعرف على الجهاز المركب وطريقة تركيبه؛

✓

✓ المساهمة في امتصاص البطالة، وبالتالي الحصول على الدعم والإعانة الحكومية لها.

3.3 شراء الجهاز مفككا كليا: المنتجات المفككة كليا يتم اقتنائها في هذه المرحلة قصد تركيبها، وفي المرحلة تستفيد المؤسسة من المزايا التالية:

✓ التعرف على الجهاز أكثر وتعلم تركيبه؛

✓ معرفة المكونات التي يمكن إنتاجها محليا، أو ذاتيا، وبتكلفة أقل؛

✓ توفير مناصب أخرى للعمل.

4.3 الإنتاج: في هذه المرحلة تصبح المؤسسة قادرة على التحكم في مختلف تقنيات الأجهزة، ليتم تسجيلها بعلامة تجارية خاصة عن طريق شراء التراخيص Licence، وذلك بعد تحديد المكونات التي يمكن إنتاجها ذاتيا، أو شرائها محليا، وهذا ما تم فعلا حيث قامت بشراء التراخيص من المؤسسة الصينية Hisens.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكرونيس

أما الإستراتيجية التي اختارتها المؤسسة فهي إستراتيجية التنوع في منتجاتها، وهي تقوم بالتعريف بأفاتها وغاياتها تحت شعار " رسالة: الحياة ابتكار life is Innovation"، وتسعى لتحقيق الرؤى التالية:

- ✓ تخفيض الأسعار عن طريق تعظيم الإنتاج؛
- ✓ التواجد عبر كامل التراب الوطني؛
- ✓ التصدير.

وبالفعل فالمؤسسة حققت تقدما كبيرا فيما يخص تخفيض الأسعار، وذلك من خلال استفادتها من التعلم واكتساب الخبرة، كما أنها تحاول التواجد عبر 58 ولاية، سواء عن طريق التواجد الفعلي، أو عن طريق نقاط البيع أو المعارض... الخ.

4. مهام وأهداف المؤسسة

تتمثل أهداف ومهام المؤسسة فيما يلي:

4-1 مهام المؤسسة: من أهم مهام مؤسسة "عنتر ترايد" كوندور ما يلي:

- ✓ تطوير المنتجات و الخدمات التي تقدمها المؤسسة: تركز مؤسسة كوندور على تطوير منتجاتها وخدماتها من خلال تحسين جودتها باستمرار، لتحقيق ذلك تستفيد المؤسسة من أحدث الابتكارات التكنولوجية وأفضلها، هذا النهج يمكنها من استقطاب أكبر عدد ممكن من المستهلكين ويساعدها على كسب مكانة مرموقة وسمعة طيبة في السوق. تعتمد مؤسسة كوندور على الابتكار والتجديد المستمر لضمان تلبية احتياجات العملاء وتقديم منتجات عالية الجودة تتماشى مع التطورات السريعة في مجال الالكترونيات والأجهزة الكهربائية.
- ✓ توفير مناصب شغل: بحيث توفر المؤسسة ما لا يقل عن 1500 منصب شغل؛
- ✓ تطوير الإقتصاد: يساهم تطوير الإقتصاد في تحقيق النمو والاستقرار الإقتصادي للبلاد من خلال عدة جوانب:
- ✓ توفير منتج وطني جزائري في السوق: وذلك من خلال المنتجات التي تطرحها وتضخها المؤسسة في السوق الوطنية؛
- ✓ تحقيق المخطط السنوي للإنتاج مع المؤسسات من نفس النوع: أي تحقيق التكامل والتوازن واحترام الأهداف المسطرة مسبقا لضمان الاستمرارية وذلك من خلال:
- ❖ الوصول إلى رقم الأعمال المسطر من قبل مجلس الإدارة لكل سنة؛

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيس

- ❖ الحفاظ على الصحة السوقية بضمان الزبائن والعملاء الحاليين و كسب متعاملين جدد؛
- ❖ تقديم منتج نوعي ذو مواصفات جيدة وبأفضل الأسعار؛
- ❖ الحصول على متعاملين أجانب من خلال المعارض والحملات الإعلانية الأخرى؛
- ❖ السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال؛
- ❖ كما تهدف المؤسسة أيضا إلى التخفيف قدر الإمكان من التكاليف والأعباء وهذا بإتباع أفضل السبل المتاحة في كل المستويات وفي مختلف مراحل العملية الإنتاجية من أجل القضاء على التبذير وكذا الوصول إلى الكفاءة الإنتاجية من خلال إدخال آلات إنتاجية جديدة تواكب التطور الحاصل في سبل الإنتاج ونوعية المنتج وكذا تأهيل العمال.

2.4 أهداف المؤسسة: تتمثل أهداف المؤسسة في:

- ✓ **تحقيق الربح:** كان ولا زال تحقيق الربح هو الهدف الأول والأساسي الذي تسعى إليه مؤسسة "عنتر ترايد" كوندور من خلال الوصول إلى رقم الأعمال المسطر لكل عام وكسب متعاملين جدد مع الحفاظ على المتعاملين الحاليين وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المنافسة؛
- ✓ **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق هدف المؤسسة والمتمثل في تحقيق الربح أو تحقيق الإشباع الذي لا يكون إلا بتلبية حاجيات المجتمع بتقديم منتج نوعي ذو جودة عالية و بأفضل الأسعار؛
- ✓ **عقلنة الإنتاج:** ويتم من خلال الاستعمال الجيد لممتلكاتها و بالإشراف على عملها بشكل يسمح في نفس الوقت بتلبية رغبات المجتمع؛
- ✓ **ضمان مستوى مقبول من الأجور** يسمح للعامل بتلبية حاجياته والحفاظ على بقائه، وتقديم مختلف العلاوات والمنح؛
- ✓ **إقامة أنماط استهلاكية معينة** بالاعتماد على وسائل الإعلان؛
- ✓ **توفير خدمات التأمين للعمال** مثل التأمين الصحي، التأمين ضد العمل و التقاعد؛
- ✓ **الاهتمام بالجانب البيئي** إذ يفرض عليها موقعها الجغرافي التحكم قدر الإمكان في نفاياتها الصناعية؛
- ✓ **تقوية مركز المؤسسة في السوق المحلية** ورفع قيمة الإنتاج الوطنية؛
- ✓ **العمل على نيل شهادة الجودة الخاصة بالمنتج؛**
- ✓ **المداومة على تنظيم وتحسين هياكل المؤسسة؛**
- ✓ **تدعيم الاستثمارات باقتناء وسائل إنتاج عصرية بهدف تطوير وتنويع المنتج؛**

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

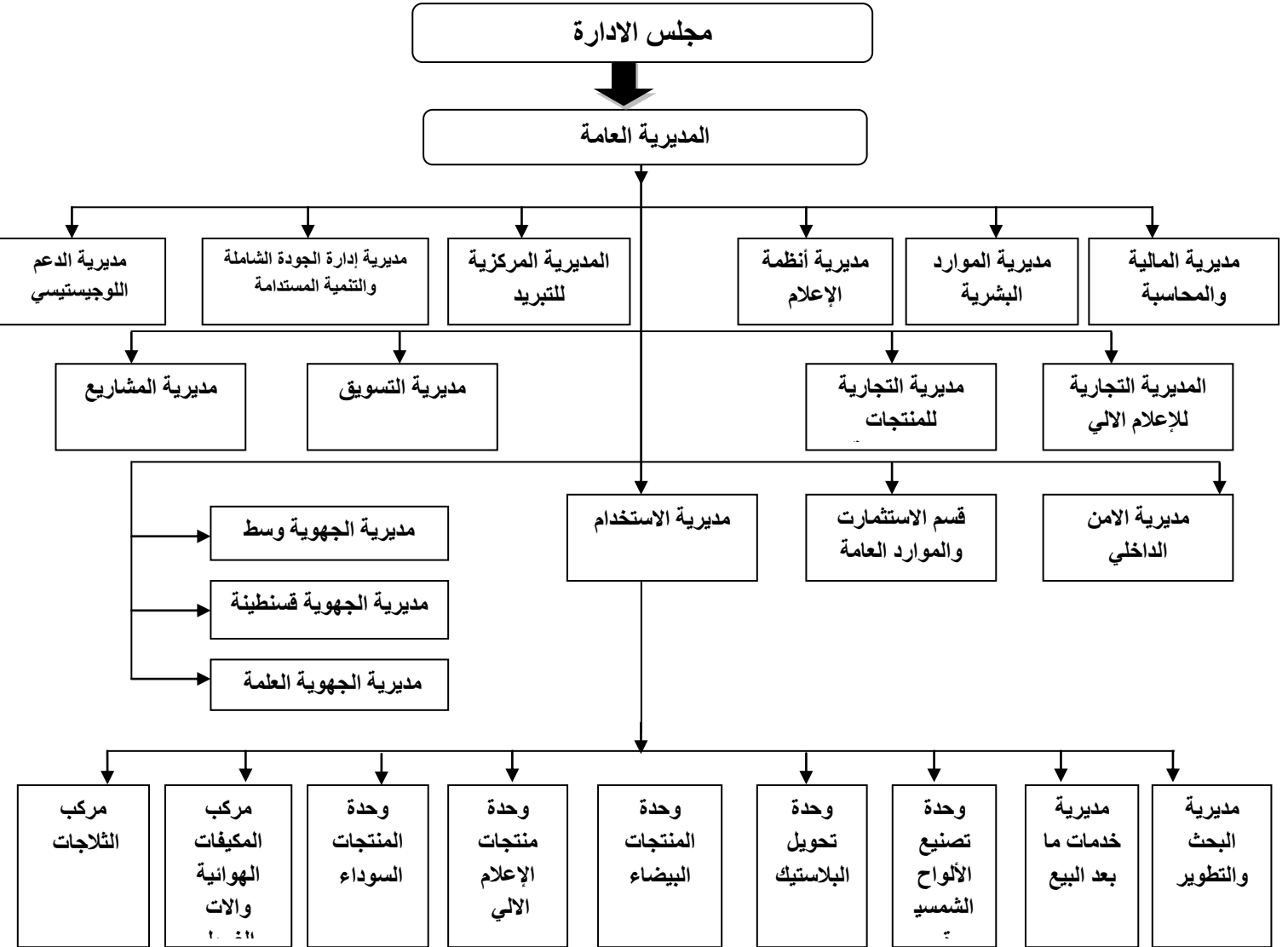
✓ التكوين المستمر للعمال والإطارات؛

✓ الاستفادة من توظيف إطارات عالية المستوى والكفاءة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور الكتروني

يرتكز الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور على مجموعة من الوظائف تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال تحديد وتوزيع المسؤوليات وتقسيم العمل لمختلف مصالح المؤسسة ووحداتها، والشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور :

الشكل رقم (1-4): الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور Condor



المصدر: بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيس

يمكن توضيح مهام مختلف مصالح وفروع مؤسسة كوندور كما يلي:

1. المديرية العامة: تتكون من المدير العام والأمانة العامة ونائب المدير العام ونائب المدير العام وتسيير أعمال الجودة، تتمثل مهام المديرية العامة في:

- ✓ تحقيق برامج الإنتاج المسطرة من طرف المؤسسة؛
- ✓ تحقيق تسويق الإنتاج في إطار سياسات وإجراءات مسطرة من طرف المؤسسة؛
- ✓ ضمان السير الحسن للمؤسسة؛
- ✓ تطوير آليات الدخل للعمال؛
- ✓ تحقيق السير العام للأعمال والأشخاص والأعمال طبقاً للأنظمة والقوانين؛
- ✓ تقرير الأولويات العامة، والحسم في الأمور المعقدة؛
- ✓ تطبيق حق المسؤول على العمال في المؤسسة.

وتضم المديرية العامة المديرية والمصالح الوظيفية كالتالي:

1.1 مديرية الموارد البشرية: وتتمثل مهامها في تسيير كل العمال بـ:

- ✓ توظيف العمال حسب طلبات هياكل المؤسسة؛
- ✓ معالجة الشؤون القانونية للعمال؛
- ✓ تنسيق أعمال الوسائل العامة؛
- ✓ التنسيق مع الهياكل الخارجية التابعة للعمل والشؤون العامة.

2.1 مصلحة العتاد Logistique: وهي المسؤولة عن إمداد المصالح الأخرى بالتجهيزات المكتبية اللازمة للسيارات، شاحنات النقل، البنزين... الخ.

3.1 مصلحة المحاسبة والمالية: وتتمثل مهمتها في متابعة العمليات المحاسبية، وتسجيلها يوماً بعد يوم كما تقوم بتحليل النتائج المحصل عليها خلال السنة، دراسة الفروقات وتحديد أسباب وقوع الانحرافات.

4.1 مصلحة الأمن والوقاية: هذه المصلحة لديها المسؤولية في القيام بتغييرات بأجهزة الأمن أو التسيير حسب قرارات المؤسسة وتقوم بـ:

- ✓ تنشيط وتسيير البرنامج العام للأمن والوقاية من الأخطار التي تهدد المؤسسة؛

- ✓ تسيير الوسائل لمكافحة الحرائق أو أي خطر ما؛
- ✓ تنظيم الحراسة والسهر على أمن الممتلكات والأجهزة وعمال الوحدات.

5.1 المديرية التقنية: تتمثل مهامها في:

- ✓ المحافظة على الحالة الجيدة لوسائل الإنتاج؛
- ✓ القيام ببرنامج الصيانة الوقائية والسهر على تطبيقها؛
- ✓ تنظيم ومراقبة مكتب الدراسات؛ السهر على التوفير الدائم لقطع الغيار.

6.1 مصلحة البيع: تتمثل مهامها في:

- ✓ الاستماع إلى الزبون؛
- ✓ تطوير عمليات البيع للحفاظ على الزبائن القدماء والحصول على زبائن جدد؛
- ✓ تفقد عمليات البيع وطلبات الزبائن والتكفل بتوفيرها؛
- ✓ دراسة السوق وإدارة مخزونه؛
- ✓ الإمداد والتكفل بالنقل.

7.1 مصلحة المشتريات: تتمثل مهام هذه المصلحة في:

- ✓ التنسيق مع الممول لتنظيم الطلبات، ومتابعتها في مراكز العبور؛
- ✓ معالجة الطلبات اتجاه البنك، الإمضاء على الموافقة من طرف البنك؛
- ✓ فرز ملفات الشراء.

8.1 مديرية خدمات ما بعد البيع: تتمثل مهامها في:

- ✓ توفير خدمات ما بعد البيع للزبائن في إطار الضمان؛
- ✓ جمع المعلومات حول مختلف الأعطاب في المنتج؛
- ✓ توجيه عملية الإنتاج لتحسين المنتج؛
- ✓ إدارة ومتابعة مراكز خدمات ما بعد البيع.

9.1 مديرية التسويق: تتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ دراسة وجذب كل ما يتعلق بمعلومات السوق؛
- ✓ القيام بحملات الإشهار في كافة وسائل الإعلام؛

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الالكترونيس

- ✓ تنظيم المعارض الوطنية والدولية؛
- ✓ تنظيم المسابقات وتسيير موقع الانترنت؛
- ✓ تدعيم فرق كرة القدم والنشاطات الثقافية والاجتماعية.

2 وحدات الإنتاج: وتضم ما يلي:

- ✓ وحدات المكيفات الهوائية والمواد البيضاء؛
- ✓ مركب الثلاجة؛
- ✓ وحدة المنتجات السوداء؛
- ✓ وحدة منتجات الإعلام الآلي؛
- ✓ وحدة تحويل البلاستيك؛
- ✓ وحدة تصنيع ألواح شمسية.

المطلب الثالث: الخصائص الجبائية والمالية لشركة كوندور الالكترونيس

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى مختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها شركة كوندور وهيكلها المالي.

1. الإطار الجبائي لشركة كوندور الالكترونيس: وتتمثل في مختلف الالتزامات الجبائية التي تقع على الشركة. وبما أن شركة كوندور الالكترونيس شركة ذات أسهم SPA فهي تخضع للضرائب حسب النظام الحقيقي ويمكن توضيحها كالتالي:

- ✓ الرسم على القيمة المضافة (الفرق بين الرسم والمبيعات والرسم على المشتريات TVA A (PAY): تخضع مؤسسة كوندور الالكترونيس للرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% و المعدل المخفض 9 % من رقم الأعمال*¹، ينشأ هذا الرسم عند تحرير الفاتورة ويتم التصريح به وتسديده قبل 20 من الشهر الموالي يتم التصريح بها في وثيقة G50؛
- ✓ الضريبة على أرباح الشركات: تخضع مؤسسة كوندور الالكترونيس للضريبة على أرباح الشركات عند تحقيق الأرباح بمعدل 19 %، يتم التصريح به وتسديده كالتالي:

❖ التسبيق الأول: من 2/20 الى 3/20؛

❖ التسبيق الثاني: من 5/ 20 الى 6/20؛

* عرفت معدلات TVA عدة تعديلات عبر قوانين المالية لسنوات آخرها سنة 2001 أين كان بمعدلين: المخفض بنسبة 7 %، والمعدل العادي بنسبة 17 %، لتصبح بنسبة 9 % و 19% بموجب قانون المالية لسنة 2017.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكرونييس

❖ التسبيق الثالث: من 10/20 الى 11/20؛

❖ رصيد التصفية: قبل 20 ماي من السنة الموالية؛

✓ الرسم على النشاط المهني: تخضع للرسم على النشاط المهني عند تحرير الفاتورة بمعدل 1 % من رقم الاعمال ويتم التصريح به وتسديده قبل ال 20 يوما من الشهر الموالي يتم التصريح بها في وثيقة G50، ونشير الى أنه يتم حساب TAP على رقم الأعمال أو المداخل المهنية بعد منح التخفيضات المنصوص عليها قانونا، معدل 1 % بالنسبة لنشاطات الانتاج بدون الاستفادة من التخفيضات، معدل 2 % بالنسبة لباقي الأنشطة (التجارة والخدمات)، معدل 3 % بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب¹، ونشير إلى أن قانون المالية لسنة 2022 نص على اعفاء الأنشطة التجارية الانتاجية من TAP، وكذا تخفيض معدل 2 % إلى معدل 1,5 % بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات بما فيها نشاط الأشغال العمومية، مع الابقاء على معدل 3 % بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب².

✓ الضريبة على الدخل الاجمالي: يتم دفع هذه الضريبة وفق الجدول التصاعدي السنوي التالي:

الجدول رقم (3-4): جدول الضريبة على الدخل الإجمالي التصاعدي

مبلغ التراكم	مبلغ الحقوق	المعدل الضريبي	شرائح الدخل
0	0	0	أقل من 240.000 دج
55200	55.200	23 %	من 240.000 دج إلى 480.000 دج
184800	129600	27 %	من 480.000 دج إلى 960.000 دج
472800	288000	30 %	من 960.000 دج إلى 1.920.000 دج
1106400	633600	33 %	من 1.920.000 دج إلى 3.840.000 دج
/	/	35 %	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2022.

* عرفت معدلات TVA عدة تعديلات عبر قوانين المالية لسنوات آخرها تعديل سنة 2001 أين كان بمعدلين: المعدل المخفض بنسبة 7% والمعدل العادي بنسبة 17 %، لتصبح بنسبة 9 % و 19 % بموجب قانون المالية لسنة 2017

¹ المادة 222 من CIDTA.

² المادة 59 من قانون المالية لسنة 2022، المعدلة للمادة 222 من CIDTA.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيس

- ✓ **حق الطابع الجبائي:** ينشأ عند الدفع النقدي لفاتورة المبيعات ويكون بنسبة 1 % من رقم الأعمال الإجمالي للفاتورة باحتساب TVA يتم تسديدها والتصريح بها قبل ال 20 يوم من الشهر الموالي؛
- ✓ **الرسم على الآلات السمعية البصرية RTA:** وهو الرسم عن استعمال الاجهزة ذات البث الاذاعي والتلفزي وتوابعها يشتمل على ما يأتي:
 - رسم ثابت فرض على كل مشترك خاص لدى الشركات الموكلة بتوزيع الكهرباء والغاز وحدد كما يأتي:
- ✓ 25 دج عندما يفوق استعمال التيار الكهربائي المفوتر 70 كلواط وأقل عن 190 كيلواط أو يساويه؛
- ✓ 50 دج عندما يفوق استهلاك التيار الكهربائي المفوتر 190 كيلواط وأقل عن 390 كيلواط أو يساويه؛
- ✓ 100 دج عندما يفوق استهلاك التيار الكهربائي المفوتر 390 كيلو أو يساويه¹.

¹ المادة 485 مكرر من قانون الضرائب غير المباشرة. (2023).

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الالكترونيس

- رسم خاص على المواد الاتية:

الجدول رقم (4-4): كيفية حساب الرسم على استخدام الآلات السمعية البصرية

قيمة الرسم	المواد الخاضعة للرسم
50 دج 100 دج 300 دج 500 دج	أجهزة البث الإذاعي مركبا أو كان غير مركب
	-التي يقل سعرها أو يساوي 1000 دج
	-التي يتراوح سعرها ما بين 1000 و 3.000 دج
	-التي يتراوح سعرها بين 3.000 و 10.000 دج
200 دج 300 دج 1000 دج	-التي يفوق سعرها 10.000 دج
	أجهزة استقبال البث التلفزيوني مركبا كان أو غير مركب
	-التي يقل سعرها عن 15.000 دج
	-التي يتراوح سعرها ما بين 15.000 و 35.000 دج
300 دج 500 دج 1000 دج	-التي يفوق سعرها 35.000 دج
	أجهزة التحكم في الصوت والصورة وتحليل الرموز
	-التي يقل سعرها عن 8.000 دج
	-التي يتراوح سعرها ما بين 8.000 و 30.000 دج
300 دج 500 دج 1000 دج	-التي يفوق سعرها 30.000 دج

المصدر: المادة 485 مكرر من قانون الضرائب غير المباشرة، 2023.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

2. دراسة الهيكل المالي لشركة كوندور الكترونييس:

يمثل الهيكل المالي التوليفة ما بين الاموال الخاصة والديون التي يعتمد عليها في تمويل نشاط الشركة وبالتالي يمثل الجزء الايسر من ميزانية الشركة (الخصوم)، وفي هذا المطلب سوف نقوم بوصف الهيكل المالي لشركة كوندور الكترونييس للفترة 2017-2022.

1.2 عرض ميزانية الشركة لسنة 2022: قبل تحديد الهيكل المالي للشركة سوف نقوم بعرض الميزانية (الأصول والخصوم) لشركة كوندور الكترونييس لسنة 2022 والتي على أساسها سوف يتم حساب نسب الهيكلية المالية لها. والجدول التالي يوضح خصوم مؤسسة كوندور الكترونييس:

الجدول رقم (4-5): خصوم مؤسسة كوندور الكترونييس

نسبة التغيير	2021	2022	البيان
رؤوس الأموال الخاصة			
	4.277.000.000	4.277.000.000	رأس المال الصادر
			رأس المال غير المسمى
	20.336.596.783	20.336.596.783	الأقساط والاحتياطيات - الاحتياطيات الموحدة
	15.982.401.500	15.982.401.500	إعادة التقييم
			فجوة التكافؤ
	(1.506.728.563)	636.376.668	النتيجة الصافية-حصة المجموعة من صافي الدخل
	3087822095	1581093532	حقوق الملكية الأخرى
			حصة الشركة المدمجة
			حصة الأقليات
1.51	42.177.091.845	42.813.468.483	المجموع (01)
الخصوم الغير الجارية			
	19.000.485.469	15.167.783.955	القروض والديون المالية
		56.401.808	الضرائب (المؤجلة والمخصصة)
	627.072.397	611.945.256	الديون الأخرى الغير الجارية
			المخصصات والدخل المدفوع مسبقا
(19.31)	19.627.557.866	15.836.131.019	المجموع (02)
الخصوم الجارية			
	11.563.535.628	12.274.400.887	موردون
	430.809.147	352.910.297	الضرائب
	2.296.469.983	2.247.974.138	ديون أخرى
	7.459.522.906	12.858.364.628	خزينة الخصوم
27.51	21.750.337.664	27.733.649.950	المجموع (03)
3.38	83.554.987.345	86.383.249.452	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الالكترونييس

نلاحظ من الجدول رقم (4-5) أن خصوم المؤسسة قد ارتفعت في سنة 2022 بنسبة 3.38% وهو يعتبر ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2021 ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في الأموال الخاصة بنسبة 1.51 % وارتفاع الخصوم الجارية أو الديون القصيرة الاجل بنسبة 27.51 %، بينما عرفت الخصوم الجارية أو الديون الطويلة والمتوسطة الاجل في سنة 2022 انخفاض بنسبة 19.31 % مقارنة بسنة 2021.

أما بالنسبة للأصول المؤسسة يمكن توضيحها بالجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): أصول مؤسسة كوندور الالكترونييس

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور
الكترونيس

نسبة التغير	2021	2022			البيان
	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	الاهتلاكات وخسائر القيمة	المبلغ الإجمالي	الأصول
الأصول الغير الجارية					
					شهرة المحل
	755.698.014	72.587.3745	375.999.687	1.101.873.432	الأصول المعنوية
					الأصول المادية
	17.356.695.000	17.356.695.000		17.356.695.000	*الأراضي
	11.497.296.328	12.700.232.626	7.620.852.271	20.321.084.897	*البناءات
	3.849.403.589	3.140.846.006	10.078.735.171	13.219.581.177	*الأصول المادية الأخرى
	522.177.699	50.360.3811	216.966.671	720.570.482	*الأصول بحق امتياز
	4.941.869.244	1.925.348.934		1.925.348.934	الأصول قيد الإنشاء
					الأصول المالية
					*الأوراق المالية المحسوبة على أساس حقوق الملكية
	5.928.915.800	5.928.915.800		5.928.915.800	*المساهمات الأخرى
					*الأوراق المالية الأخرى
	356.747.170	195.591.897		195.591.897	*التيارات
	616.289.994	356.602.212		356.602.212	الضريبة المؤجلة اصول
(6.53)	45.825.092.838	42.833.710.031	18.292.553.800	61.126.263.831	المجموع (01)
الأصول الجارية					
45.15	15.583.525.039	22.619.716.775		22.619.716.775	مخزون بضاعة
(3.42)	20.151.711.167	19.461.135.677	625.411.973	2.008.654.7650	المستحقات والاستخدامات المماثلة
	10.284.909.532	8.816.953.970	65.411.973	9.442.365.943	الزبائن

**الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور
الكرونييس**

	9.515.721.215	10.329.253.588		10.329.253.588	الضرائب وما شابهها
	351.080.420	314.928.119		314.928.119	ذمم المدينة الآخري وإستخدامات المماثلة
					الاستثمارات المالية المتداولة
) 26.36 (	1.994.658.300	1.468.686.970		1.468.686.970	الخزينة
15.42	37.729.894.506	43.549.539.422	625.411.973	44.174.951.395	المجموع (02)
3.38	83.554.987.344	86.383.249.453	18.917.965.773	105.301.215.226	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول رقم (4-6) أن أصول المؤسسة لسنة 2020 عرفت زيادة طفيفة في إجمالي الأصول ب 3.38 % مقارنة بسنة 2021 ونجد هذه الزيادة متعلقة بعناصر الأصول التالية:

✓ عرفت المخزونات ارتفاعا ملحوظا فقد ارتفعت بنسبة 45.15 % ويرجع ذلك الى زيادة المبيعات مما يتطلب زيادة في كمية المخزونات لزيادة الطلب و قيام المؤسسة بتوسيع نطاق أعمالها الى منتجات أو اسواق جديدة قد تحتاج الى زيادة المخزونات لدعم هذا التوسع، أو إذا كان هناك توقعات بارتفاع أسعار المواد الخام أو المنتجات النهائية في المستقبل فقد تقوم الشركة بتخزين كميات اضافية للاستفادة من هذا الارتفاع المتوقع؛

✓ عرفت الخزينة ارتفاعا في قيمتها بنسبة 26.36 % أما بالنسبة للحقوق فقد انخفضت بنسبة 3.42 % مما يدل على انخفاض ديون الزبائن والضرائب في سنة 2022؛

✓ بينما عرفت انخفاضا في الأصول الجارية لسنة 2022 بنسبة 6.50 % مقارنة بسنة 2021 ويعود هذا الانخفاض على عدة عوامل منها:

⇨ تأكل المعدات أو تقادم المباني بمرور الوقت مما يؤدي الى انخفاض قيمتها هو ما تم ملاحظته حيث عرفت المباني انخفاضا بقيمة مقارنة بسنة 2021.

⇨ التكنولوجيا المستخدمة في الأصول غير الجارية قديمة أو أصبحت غير فعالة فقد تنخفض قيمتها مع التقدم التكنولوجي مع ما سجلته المؤسسة حيث انخفضت التثبيات الغير الملموسة بقيمة 28.924.269 دج.

2.2 تحليل الهيكل المالي والتمويل: سيتم تحليل الهيكل المالي من خلال حساب مجموعة من النسب المالية الدالة على الهيكلة المالية لشركة كوندور الكترونيس وتطور وضعيتها المالية خلال الفترة الدراسة 2017-2022.

✓ **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة وهي تعبر عن السياسة المالية للشركة ومن خلال الجدول نلاحظ أن الشركة تمول كل استثماراتها من خلال الاعتماد على أموالها الدائمة دون اللجوء الى الديون القصيرة الأجل، حيث حققت الشركة نسبة تفوق 100 % خلال سنوات الدراسة وهو ما يعتبر مؤشرا ايجابيا للشركة. في عام 2017 كانت نسبة التمويل الدائم 0.96 % تزايدت هذه النسبة عبر السنوات حيث بلغت 1.09 % في عام 2018، ثم 1.12 % في عام 2019 وصولاً إلى ذروتها في عام 2020 حيث بلغت 1.41 %، ثم تراجعت بقليل في السنوات الأخيرة. هذا التحليل يشير إلى أن الشركة زادت استخدام الأموال الدائمة لتمويل أصولها غير الجارية عبر السنوات، مما قد يشير إلى اعتماد المؤسسة على استراتيجية مالية تفضل الاعتماد على التمويل طويل الأجل بدلاً من تمويل مؤقت أو ديون قصيرة الأجل ومع ذلك يجب مراعاة الاستقرار المالي العام والتوازن بين مصادر التمويل المختلفة.

✓ **نسبة التمويل الخاص:** هذه النسبة تقيس تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية وبالتالي تعطينا فكرة عن حجم القروض طويلة الأجل المطلوبة لتحقيق التوازن في الاموال الدائمة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور
الالكترونيس

الجدول رقم (7-4): نسب الهيكلية المالية للفترة 2022-2017

2022	2021	2020	2019	2018	2017	طريقة حسابه	نسب الهيكل المالي
1.37	1.35	1.41	1.12	1.09	0.96	الأموال الدائمة/الأصول غير جارية	التمويل الدائم
0.1	0.92	0.95	0.92	0.83	0.76	الأموال الخاصة/الأصول غير جارية	التمويل الخاص
0.98	1.02	0.93	0.92	0.47	2.22	الأموال الخاصة/مجموع الديون	الاستقلالية المالية
0.50	1.23	0.52	1.18	0.68	0.69	مجموع الديون/ مجموع الاصول	المديونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (7-4) نلاحظ أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة كليا كما أنها تغطي نسبة معتبرة من الأصول المتداولة. من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2017 كانت نسبة التمويل الخاص 76 % ثم ارتفعت النسبة تدريجياً عبر السنوات، حيث بلغت 83 % في عام 2018، و 92 % في عام 2019. في عام 2020 زادت النسبة إلى 95 % مما يشير إلى زيادة استخدام الأموال الخاصة في تمويل الأصول غير الجارية. ومع ذلك فقد تراجعت النسبة في السنوات الأخيرة بشكل حاد إلى 10 % في عام 2022 والسبب يعود إلى اعتماد المؤسسة محل الدراسة على الديون بالدرجة الأولى.

هذا التحليل يشير إلى أن المؤسسة كانت تعتمد بشكل رئيسي على مصادر التمويل الخاصة في بداية الفترة المحددة، ولكنها بدأت في الاعتماد على مصادر تمويل أخرى في السنوات الأخيرة مما أدى إلى تقليل نسبة التمويل الخاص، قد يكون نتيجة لتوسيع الشركة أو للتحول في استراتيجية التمويل. تتطلب هذه التغييرات تقييماً دقيقاً لتأثيرها على هيكل الرأسمال ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي والعمليات التشغيلية للشركة.

✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل المؤسسة، وهو مؤشر يعكس مدى قدرة الشركة على تحمل الديون ومدى اعتمادها على مصادر التمويل الخاصة. ويجب أن تكون أكبر تماماً من الواحد لتمتع بدرجة من الإستقلالية، من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الالكترونيس

سنة 2017 كانت نسبة الاستقلالية المالية 222 %، مما يشير إلى أن الشركة كانت تمتلك موارد مالية كافية لتغطية حجم الديون، لكن تغيرت الأمور في السنوات اللاحقة حيث انخفضت النسبة بشكل كبير إلى 47 % في عام 2018، وتحسنت قليلاً في السنوات اللاحقة حيث بلغت 92 % في عام 2019 و 93 % في عام 2020، في السنوات الأخيرة لاحظنا ارتفاعاً طفيفاً في النسبة إلى 102 % في عام 2021 و 98 % في عام 2022.

هذا التحليل يشير إلى أن الشركة كانت تعتمد بشكل كبير على الموارد المالية الخاصة في بداية الفترة المحددة، ولكنها بدأت في الاعتماد أكثر على الديون في السنوات اللاحقة. ومع ذلك فإن النسبة بقيت مرتفعة نسبياً، مما يشير إلى وجود بعض درجات الاستقلالية المالية لدى الشركة. تحليل هذا المؤشر يُمكن أن يساعد في فهم مدى قدرة الشركة على تحمل المخاطر المالية وتمويل نشاطها دون الاعتماد الكبير على الديون.

✓ **نسبة المديونية:** تفيد هذه النسبة في معرفة توليفة أموال المقرضين وملاك الشركة أي نسبة استخدام الديون في الهيكل المالي للشركة وكلما كانت أقل من 1 % كان رأسمالها أكبر من الديون فإنها لا تحتاج إلى الاعتماد على أموال المقرضين، من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقلبات كبيرة في مستوى المديونية للشركة عبر السنوات، فارتفاع المديونية يمكن أن يشير إلى زيادة الاقتراض لتمويل النشاط التجاري أو الاستثمارات، في حين أن انخفاض المديونية قد يشير إلى تقليل الديون أو زيادة في قيمة الأصول.

المبحث الثاني: أساليب التسيير الجبائي المالية والمحاسبية المستغلة من طرف شركة كوندور الكترونيس

في إطار سعي مؤسسة كوندور الكترونيس إلى تحقيق تسيير جبائي أمثل فإنها تستخدم مجموعة من الآليات المحاسبية والمالية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التسيير الجبائي من خلال الاستفادة من الامتيازات الجبائية

يتضمن التسيير الجبائي العديد من الإمتيازات الجبائية.

1. المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير:

يعتبر نشاط التصدير في الجزائر نشاطا إستراتيجيا وبالتالي فإن الدعم الذي تقدمه الدولة للمؤسسات والأشخاص يعتبر من أولوياتها، وهذا بغرض ترقية وتنمية صادرات البلد وجلب العملة الصعبة، ولهذا منح التشريع الضريبي الجزائري إعفاء شاملا من الضرائب والرسوم التي تفرض على المؤسسات من نشاط التصدير، وبما أن شركة كوندور الكترونيس هي الأخرى ككل سنة تحقق رقم أعمال من نشاط التصدير، فإنها بطبيعة الحال ستستفيد من المزايا الجبائية المنصوص عليها في القانون الجبائي.

1.1. المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير بعنوان الرسم على النشاط المهني:

الجدول رقم (4-8): المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير بعنوان الرسم على النشاط

المهني: الوحدة (دج)

السنوات	رقم الأعمال الإجمالي	رقم الأعمال عن نشاط التصدير	قيمة TAP دون ANDI	معدل TAP الفعلي	معدل TAP القانوني	نسبة الوفر الضريبي
2017	893.11.759.603	13.52.279.502	907.574.519,3	01,01%	01%	- 0,01%
2018	94.522.752.321	2.913.577.489	943.059.886,8	00,99%	01%	0,01%
2019	65.256.819.028	3.078.924.465	652.734.897,8	01%	01%	0,00%
2020	34.606.107.035	931.090.936,2	347.801.036,1	01%	01%	0,00%
2021	33.897.287.873	1.842.050.483	329.295.066,1	0,97%	01%	0,03%
الإجمالي	317.594.725.860	10.117.922.875	3.180.465.406	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق داخلية للمؤسسة .

من خلال الجدول رقم (4-8)، نلاحظ أن رقم الأعمال الموجه للتصدير لمجمع كوندور أخذ اتجاه عام متزايد خلال الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة وهي 2017 و 2018 و 2019 على

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الالكترونيس

التوالي ثم انخفض سنتي 2020 و 2021 بسبب جائحة كورونا، وعلى وجه العموم فقد حقق المجمع رقم أعمال إجمالي من نشاط التصدير بقيمة 10.117.922.875 دج أي ما نسبته 03,18% من إجمالي رقم الأعمال.

وبالتالي حسب أحكام المادة 220 من CIDTA فإنه يستثنى من الأساس الخاضع للضريبة رقم الأعمال الموجه للتصدير*، مما يشير أن شركة كوندور الكترونيس قد حققت وفرا ضريبيا بعنوان الرسم على النشاط المهني، ولتوضيح هذا الأثر الضريبي ارتأينا حساب معدل TAP الفعلي من خلال قسمة قيمة TAP دون الأخذ بعين الاعتبار ANDI على رقم الأعمال الإجمالي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة، وذلك بغرض معرفة معدل TAP المسدد فعلياً والذي من المفترض أن يكون أقل من المعدل القانوني 01% بينما تشير نتائج الجدول لوجود وفر ضريبي خلال سنة 2018 بنسبة 0.01% و كذلك خلال سنة 2021 بنسبة 0.03%، بينما في سنة 2017 سددت الشركة أكبر من معدل الرسم الفعلي بنسبة 0.01%، أما خلال السنوات المتبقية فقد كانت نسبة الوفر الضريبي تساوي الصفر وذلك لتساوي معدل TAP الفعلي مع القانوني.

وبصفة عامة يمكن القول أنه لا يوجد أثر واضح لرقم الأعمال الموجه للتصدير على معدل TAP الفعلي من خلال النتائج المذكورة آنفا والمعرضة في الجدول أعلاه، ويرجع السبب في ذلك إلى حجم رقم الأعمال الموجه للتصدير فقد بلغ في المتوسط 03.18% من إجمالي رقم الأعمال، وهي نسبة جد ضئيلة، ومن جهة أخرى لا ننسى أن معدل TAP القانوني هو 01% وهو معدل منخفض، مما أدى إلى غياب أثر بارزاً لمعدل الوفر الضريبي.

رغم ذلك في سياق التسيير الجبائي يتضح لنا مدى وجود وتعدد التفضيلات والامتيازات الضريبية المتاحة لشركة كوندور، والتي يجب أن تحرص على استغلالها بالشكل الأمثل الذي يضمن تعظيم القيمة، وترشيد سياساته المالية.

* تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب المادة (14) من قانون المالية لسنة 2024.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

2.1 المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير بعنوان الضريبة على أرباح المؤسسات

الجدول رقم (4-9): المزايا الجبائية الناتجة عن نشاط التصدير بعنوان الضريبة على أرباح

المؤسسات: الوحدة (دج)

السنوات البيان	رقم الأعمال الإجمالي	رقم الأعمال عن نشاط التصدير	نسبة الصادرات	النتيجة الجبائية الإجمالية	النتيجة الجبائية المخفضة عن رقم الأعمال المصدر
2017	89.311.759.603	1.352.279.502	1,51%	6.564.903.961	99.265.674,7
2018	94.522.752.321	2.913.577.489	3,09%	6.890.526.775	212.924.736,9
2019	65.256.819.028	3.078.924.465	4,65%	3.285.147.087	152.901.034,4
2020	34.606.107.035	931.090.936,2	2,69%	1.883.116.312	5.0643.609,49
2021	33897287873	1842050483	5,71%	-	-
الإجمالي	317.594.725.860	10.117.922.875	-	18.623.694.135	515.735.055,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

علما أن :

نسبة الصادرات = رقم الأعمال عن نشاط التصدير / رقم الأعمال الإجمالي.

نسبة الصادرات لسنة 2017 = $1.352.279.502 / 8.9311.759.603 = 1,51\%$.

أما النتيجة الجبائية الإجمالية فتم استخراجها من الملحق رقم (03) بعنوان: الامتيازات الجبائية للاستثمار في إطار ANDI.

من خلال الجدول رقم (4-9) وبناء على أنه يتم استثناء من الأساس الخاضع للضريبة رقم الأعمال الموجه للتصدير*، وبغرض معرفة الأثر الضريبي عن نشاط التصدير بعنوان الضريبة على أرباح الشركات، فإنه يتم حساب النتيجة الجبائية المخفضة عن رقم الأعمال عن نشاط التصدير بضرب النتيجة الجبائية في نسبة الصادرات، ونشير إلى أن هذه النسبة يتم حسابها بقسمة رقم الأعمال عن نشاط التصدير على رقم الأعمال الإجمالي، وعليه فإن شركة كوندور الكترونيكس قد حققت وفورات ضريبية : بعنوان الضريبة على أرباح الشركات، حيث سجلت أعلى وفر ضريبي سنة 2018 بقيمة 212.924.736,9 دج، بينما سجلت أدنى قيمة سنة 2017 بقيمة 99.265.674,7 دج، بينما في سنة 2021 لم تحقق أي وفرا ضريبيا كونها حققت خسارة

* تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بموجب المادة (14) من قانون المالية لسنة 2024.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

المطلب الثاني: التسيير الجبائي باستخدام الأساليب المحاسبية والمالية

سنتطرق من خلال هذا المبدأ كيف تساهم أساليب المحاسبة والمالية في عملية التسيير الجبائي.

1. فوائض القيمة عن التنازل عن قيم التثبيات:

تخضع فوائض القيمة عن التنازل عن التثبيات للضريبة في حدود 70 % من قيمته و 30 % يتم احتسابه كتخفيض إذا كان يشمل تثبيات تم اكتسابها أو انجازها منذ 3 سنوات على الأكثر (فائض قيمة قصير الأجل) أو في حدود 35 % و 65 % يتم احتسابه كتخفيض إذا كانت مدة حياة التثبيات أو انجازها أكثر من 3 سنوات (فائض قيمة طويل الأجل)¹، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-10): الوفر الضريبي عن فوائض القيمة المحققة في السنتين 2018 و

2020: الوحدة (دج)

البيان	السنوات	2018	2020
فائض القيمة الاجمالي		43.871.223,08	4.062.923,077
الوفر الضريبي		28.516.295	2.640.900

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-10) نلاحظ ان الشركة تنازلت عن كامل التثبيات بعد فترة لا تقل عن ثلاث سنوات للاستفادة من التخفيضات الضريبية الممنوحة لفوائض القيم الطويلة المذكورة سابقا حيث حققت وفرا ضريبيا لسنتي 2018 و 2020 ناتج عن الفائض القيمة عن التنازل عن التثبيات طويل الأجل بقيمة على التوالي 43.871.223,08 دج، 4.062.923,077 دج.

2. ترحيل الخسائر:

يسمح القانون الجزائري للشركة بخصم الخسائر الضريبية التي تحققها في الفترة الحالية من الربح الضريبي الذي تحققه الشركة في الفترات المستقبلية، علما أن هذا الترحيل مقيد بمدة 4 سنوات أي أنه إذا لم تتمكن المؤسسة من امتصاص كل العجز خلال الأربع سنوات الموالية لتحقيقه فلا يمكنها ترحيلها للسنة الخامسة، وبالتالي تصبح المؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على الأرباح حسب قيمة الربح الجبائي المحقق من طرفها دون امكانية ترحيل العجز المتبقي من السنة الرابعة.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. (2023). المادة 173.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

الجدول رقم (4-11): الوفير الضريبي عن خسائر القيمة لسنتي 2021-2022: الوحدة (دج)

البيان	سنة 2021	سنة 2022
النتيجة المحاسبية	(1.506.728.563)	636.376.688
العجز المرحل	لا يوجد	(1.606.788.834)
النتيجة الجبائية	(1.606.788.834)	(97.041.216)
الضرائب مؤجلة	305.289.878	286.852.047,4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق داخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-11) نجد أن مؤسسة كوندور الكترونييس حققت خسارة سنة 2021 بقيمة 1.606.788.834 دج وعليه فإنه يتم ترحيلها ل 4 سنوات اللاحقة، في سنة 2022 تم امتصاصها جزئيا لكون النتيجة المحققة سنة 2022 أقل من خسارة سنة 2021 وهو ما أدى إلى تحقيق نتيجة جبائية سالبة في سنة 2022، وعليه سيتم ترحيلها لسنة 2023 وهذا ما يوضحه جدول الإننتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، وبالتالي تم سنتي 2021 و 2022 تحقيق وفرا ضريبيا على التوالي بقيمة 305.289.878 دج، 286.852.047,4 دج.

3. قرض الايجار التمويلي:

في 2019/8/31 قامت شركة كوندور الكترونييس بإبرام عقد ايجاري مع مؤسسة SARL GLOVIS حيث استأجرت بموجبه 20 سيارة تقدر قيمتها ب 36.800.000 دج لمدة 48 شهرا مقابل دفع أقساط شهرية بقيمة 884.256,97 دج، ولكون مؤسسة كوندور المستأجر فإنها تستفيد من المزايا الجبائية التالية: تخفض أقساط إهتلاك السيارات المستأجرة من قيمة الضريبة التي تلتزم بدفعها، بالإضافة الى خصمها لفوائد القرض التأجيرى من الدخل الخاضع للضريبة، وبما أن شركة SARL GLOVIS تعتبر المؤجر وهي من قامت بشراء الاصول المؤجرة فهي المسؤولة عن دفع ضريبة المبيعات كاملة ودفعة واحدة، أما شركة كوندور ولكونها الطرف المستأجر فستعيد دفعها مع قسط التأجير مما يخفف من العبء المالي، مع استفادة الشركة من حق خصم القيمة التأجيرية من الأرباح لكونها تعتبر جزءا من المصاريف وبالتالي لا تخضع للضريبة مما يحقق وفرا ضريبيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

الجدول رقم (4-12): الوفرات الضريبية الناتجة عن قرض الايجار التمويلي: الوحدة (دج)

الاشهر	الدفعة الشهرية HT	الفوائد المسددة	المسدد من أصل القرض	رصيد القرض في نهاية السنة	قسط الاهتلاك	المصروفات الاجمالية	الوفر الضريبي
1	884.256,97	224.473,39	659.783,58	36.140.216,42	1.916.66,667	416.140,05	79.066,61
2	884.256,97	220.349,75	663.907,22	35.476.309,2	191.666,667	412.016,41	78.283,11
3	884.256,97	216.200,33	668.056,64	34.808.252,56	191.666,667	407.866,99	77.494,72
4	884.256,97	212.024,97	672.232	34.136.020,56	191.666,667	403.691,63	76.701,41
5	884.256,97	207.823,52	676.433,45	3.3459.587,11	191.666,667	399.490,18	75.903,13
6	884.256,97	203.595,81	680.661,16	32.778.925,95	191.666,667	395262,47	75.099,87
7	884.256,97	199.341,68	68.4915,29	32.094.010,66	191.666,667	391.008,34	74.291,58
8	884.256,97	195.060,96	689.196,01	31.404.814,65	191.666,667	386.727,62	73.478,24
9	884.256,97	190.753,49	693.503,48	30.711.311,17	191.666,667	382.420,15	72.659,82
10	884.256,97	186.419,09	697.837,88	30.013.473,29	191.666,667	378.085,75	71.836,29
11	884.256,97	182.057,6	702.199,37	29.311.273,92	191.666,667	373.724,26	71.007,61
12	884.256,97	177.668,86	706.588,11	28.604.685,81	191.666,667	369.335,52	70173,75
13	884.256,97	173.252,86	711.004,11	2.789.3681,7	191.666,667	364.919,52	69.334,71
14	884.256,97	168.808,9	715.448,07	27.178.233,63	191.666,667	360.475,56	68.490,35
15	884.256,97	164.337,35	719.919,62	26.458.314,01	191.666,667	356.004,01	67.640,763
16	884.256,97	159.837,86	724.419,11	25.733.894,9	191.666,667	351.504,52	66.785,860
17	884.256,97	155.310,24	728.946,73	25.004.948,17	191.666,667	346.976,90	65.925,61
18	884.256,97	150.754,32	733.502,65	24.271.445,52	191.666,667	342.420,98	65.059,98
19	884.256,97	146.169,93	738.087,04	23.533.358,48	191.666,667	337.836,59	64.188,95
20	884.256,97	141.556,88	742.700,09	2.2790.658,39	191.666,667	333.223,54	63.312,47
21	884.256,97	136.915,01	747.341,96	22.043.316,43	191.666,667	328.581,67	62.430,51
22	884.256,97	132.244,12	752.012,85	21.291.303,58	191.666,667	32.3910,78	61.543,04
23	884.256,97	127.544,04	756.712,93	20.534.590,65	191.666,667	319.210,70	60.650,03
24	884.256,97	122.814,58	761.442,39	19.773.148,26	191.666,667	314.481,24	59.751,43
25	884.256,97	118.055,57	766.201,4	19.006.946,86	191.666,667	309.722,23	58.847,22
26	884.256,97	113.266,81	770.990,16	18.235.956,7	191.666,667	304.933,47	57.937,36
27	884.256,97	108.448,12	775.808,85	17.460.147,85	191.666,667	300.114,78	57.021,80
28	884.256,97	103.599,32	78.0657,65	16.679.490,2	191.666,667	295.265,98	56.100,53

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

55.173,50	290.386,87	191.666,667	15.893.953,44	785.536,76	98.720,21	884.256,97	29
54.240,68	285.477,26	191.666,667	15.103.507,07	790.446,37	93.810,6	884.256,97	30
53.302,02	280.536,97	191.666,667	14.308.120,41	795.386,66	88.870,31	884.256,97	31
52.357,50	275.565,81	191.666,667	13.507.762,59	800.357,82	83.899,15	884.256,97	32
51407,07	270.563,57	191.666,667	12.702.402,53	805.360,06	78.896,91	884.256,97	33
50.450,71	265.530,07	191.666,667	11.892.008,97	810.393,56	73.863,41	884.256,97	34
49.488,37	260.465,11	191.666,667	11.076.550,45	815.458,52	68.798,45	884.256,97	35
48.520,01	255.368,49	191.666,667	10.255.995,31	820.555,14	63.701,83	884.256,97	36
47.545,60	250.240,02	191.666,667	9.430.311,7	825.683,61	58.573,36	884.256,97	37
46.565,10	245.079,50	191.666,667	8.599.467,57	830.844,13	53.412,84	884.256,97	38
45.578,47997	239.886,73	191.666,667	7.763.430,67	836.036,9	48.220,07	884.256,97	39
44.585,68	234.661,4967	191.666,667	6.922.168,53	841.262,14	42.994,83	884.256,97	40
43.586,68	229.403,61	191.666,667	6.075.648,51	846.520,02	37.736,95	884.256,97	41
42.581,44	224.112,86	191.666,667	5.223.837,74	851.810,77	32.446,2	884.256,97	42
41.569,918	218.789,04	191.666,667	4.366.703,15	857.134,59	27.122,38	884.256,97	43
40.552,07	213.431,95	191.666,667	3.504.211,47	862.491,68	21.765,29	884.256,97	44
39.527,86	208.041,37	191.666,667	2.636.329,21	867.882,26	16.374,71	884.256,97	45
38.497,25	202.617,11	191.666,667	1.763.022,69	873.306,52	10.950,45	884.256,97	46
37.460,19	197.158,9467	191.666,667	884.258	878.764,69	5.492,28	884.256,97	47
36.416,69517	191.666,8167	191.666,667	1,00	884.256,82	0,15	884.256,97	48
3.820.423,791	14.844.335,74	9.200.000		36.799.998,82	5.644.335,74	42.444.334,56	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

حيث أن:

- ✓ فائدة السنة الأولى = قيمة القرض × معدل الفائدة.
- ✓ الفائدة السنوية لباقي السنوات = (مبلغ القرض - الدفعات السنوية للسنوات السابقة + الفوائد السنوية للسنوات السابقة) × مبلغ الفائدة.
- ✓ المسدد من أصل القرض = الدفعة السنوية لسداد القرض - الفائدة السنوية.
- ✓ رصيد القرض في نهاية السنة = قيمة القرض - المسدد من أصل القرض.
- ✓ قسط الاهتلاك السنوي = تكلفة الاصل / العمر الانتاجي.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

✓ المصروفات الإجمالية = الفوائد المسددة + أقساط الاهتلاك ونشير إلى أنه يمكن إضافة القيمة التأجيرية ضمن المصروفات الاجمالية لأنها تعتبر جزء من المصاريف تخصم من النتيجة

✓ الوفر الضريبي = المصروفات الإجمالية × 19%.

من الجدول رقم (4-12) أعلاه نلاحظ أن شركة كوندور حققت وفرا ضريبيا (الفوائد المسددة + أقساط الاهتلاك) سنة 2019 بقيمة 234.844,46 دج لمدة 3 أشهر منذ بداية الإيجار، بينما في سنة 2020 كان الوفر الضريبي بقيمة 866.617,5671 دج، أما في سنة 2021 فكان بقيمة 743.454,3212 دج، وفي سنة 2022 بلغ الوفر الضريبي ما قيمته 610.729,6274 دج ، أما في سنة 2023 بفقد بلغ 364.777,816 دج لمدة 9 أشهر، وعلى العموم فقد حققت وفرا ضريبيا إجماليا بقيمة 2.820.423,791 دج ما بين فوائد إجمالية مسددة بقيمة 5.644.335,74 دج، وأقساط إهلاك إجمالية بقيمة 9.200.000 دج، وبالتالي فقرض الإيجار التمويلي آلية يجب على المؤسسة أن تحرص على استغلالها بالشكل الذي يضمن تعظيم القيمة بعقلانية من التسيير الجبائي، وبالتالي ترشيد سياساته المالية.

4. المؤونات:

يسمح القانون الجزائري بخصم المؤونات على أن تستجيب لبعض الشروط الشكلية والموضوعية التالية: أن يتم تقييد عبء المؤونة في حسابات الأعباء، تسجيل المؤونة في كشف المؤونات، يجب أن تكون المؤونة محددة القيمة ودقيقة غير مبالغ فيها، مشكلة لمواجهة الأخطار، أن يكون العبء محتمل الوقوع ومتعلق بحدث وقع خلال الدورة تطبيقا لمبدأ استقلالية الدورات¹.

الجدول رقم: (4-13): الوفر الضريبي عن المؤونات لسنة 2018

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤونات	0	27.642.1675	0	0	0	0
المؤونات غير القابلة للخصم جبائيا	0	195.235.495	0	0	0	0
الوفر الضريبي	0	15.425.374,2	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

¹ عيسى دراجي، قنذر بن توتة. (2018). انتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، في ظل اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم 12-الضرائب على الدخل، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 35، 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 210.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

الوفر الضريبي = (المؤونات-المؤونات غير القابلة للخصم جبائيا) × معدل الضريبة على أرباح الشركات = (276.421.675 - 195.235.495) × 19%.

من خلال الجدول رقم (4-13) نلاحظ عدم اهتمام الشركة محل الدراسة بالمؤونات. لم تقم بتشكيل المؤونة إلا سنة 2018 حيث بلغت قيمة الوفر الضريبي الناتج عنها 15.425.374,2 دج، مما يجعل المؤسسة تضيق فرصة الاستفادة من الوفرات الضريبية الناتجة عن المؤونات.

5. مصاريف البحث والتطوير:

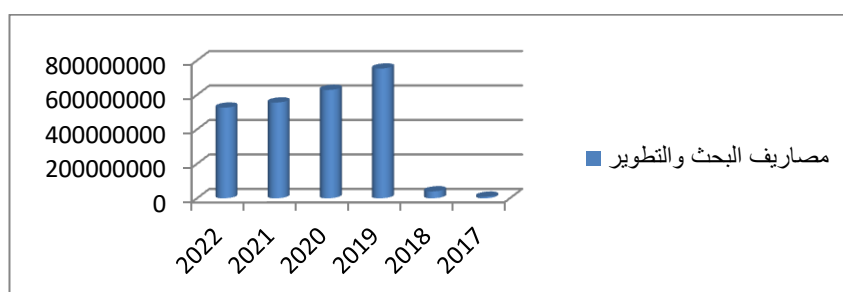
بما أن شركة كوندور الكتروني تختص في القطاع الالكتروني وذات طبيعة خاصة، فإنها تسعى لتحسين جودة منتجاتها، وفي سبيل ذلك يتم الاعتماد على مصاريف البحث والتطوير، وبالتالي فهي تتحمل أعباء سنوية نتيجة تطوير العديد من منتجاتها ومشاريعها ذات المراحل المتفاوتة من الإنجاز، أما جبائيا فهي تعتبر قابلة للخصم من النتيجة الجبائية وبالتالي فإن تعظيمها هو تعظيم للخصومات الضريبية.

الجدول رقم (4-14): الوفر الضريبي الناتج عن مصاريف البحث والتطوير: الوحدة (دج)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي مصاريف البحث والتطوير	8.902.756	40.042.026	7.258.333.131	628.677.352	555.698.014	525.873.745

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة

الشكل رقم (4-2): التغير في مصاريف البحث والتطوير لشركة كوندور الكتروني



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-14).

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-14) والشكل رقم (4-2) وجود فارق وتفاوت كبير جدا لشركة كوندور الكترونييس بين الفترة (2017-2018) والفترة (2019-2022)، حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2017 ب 8.902.756 دج، بينما أعلى قيمة بلغت 7.258.333.131 دج سنة 2019 ويعتبر مبلغا معتبرا مقارنة بالسنوات السابقة. وبالتالي يمكن القول أن شركة كوندور الكترونييس قد استغلت مصاريف البحث والتطوير كإستراتيجية هامة لتخفيض الوعاء الضريبي خاصة خلال السنوات الاخيرة من فترة الدراسة التي عرفت ارتفاعا ملحوظا فقد نجد القانون الجبائي الجزائري سمح بخصمها كأعباء مع التصريح بها لدى الادارة الجبائية والهيئة المكلفة بمراقبة البحث العلمي، كما تحدد أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف باقتصاد المعرفة في تعديل آخر بموجب المادة 11 من قانون المالية لسنة 2023¹، وتجدر الإشارة الى النسبة والسقف السالف الذكر قد طرأت عليه عدة تعديلات وفقا لقوانين المالية، ومع ذلك نكتفي بالتحديث المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، فحسب المادة 171 منه "تخصم من الدخل أو الربح في حد أقصاه 30 % من مبلغ هذا الدخل أو الربح وفي حدود سقف يساوي 2000000000 دج: النفقات المصروفة في إطار البحث والتطوير داخل المؤسسة..."².

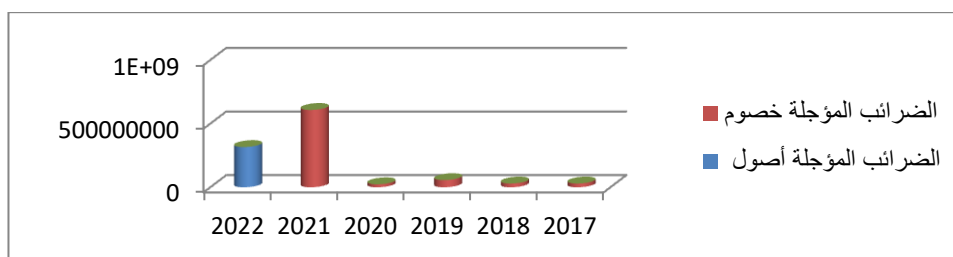
6. الضرائب المؤجلة:

الجدول رقم (4-15): الوفر الضريبي الناتج الضرائب المؤجلة: الوحدة (دج)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الضرائب المؤجلة أصول						316089591
الضرائب المؤجلة خصوم	29333034	29333034	56379157	23238335	607581286	
اجمالي الضرائب المؤجلة	29333034	29333034	56379157	23238335	607581286	316089591

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الشكل (4-3): تغييرات قيمة الضرائب المؤجلة لشركة كوندور الكترونييس



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم (4-15).

¹ قانون المالية (2023)، المادة 11.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (2023)، المادة 171.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كآلية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

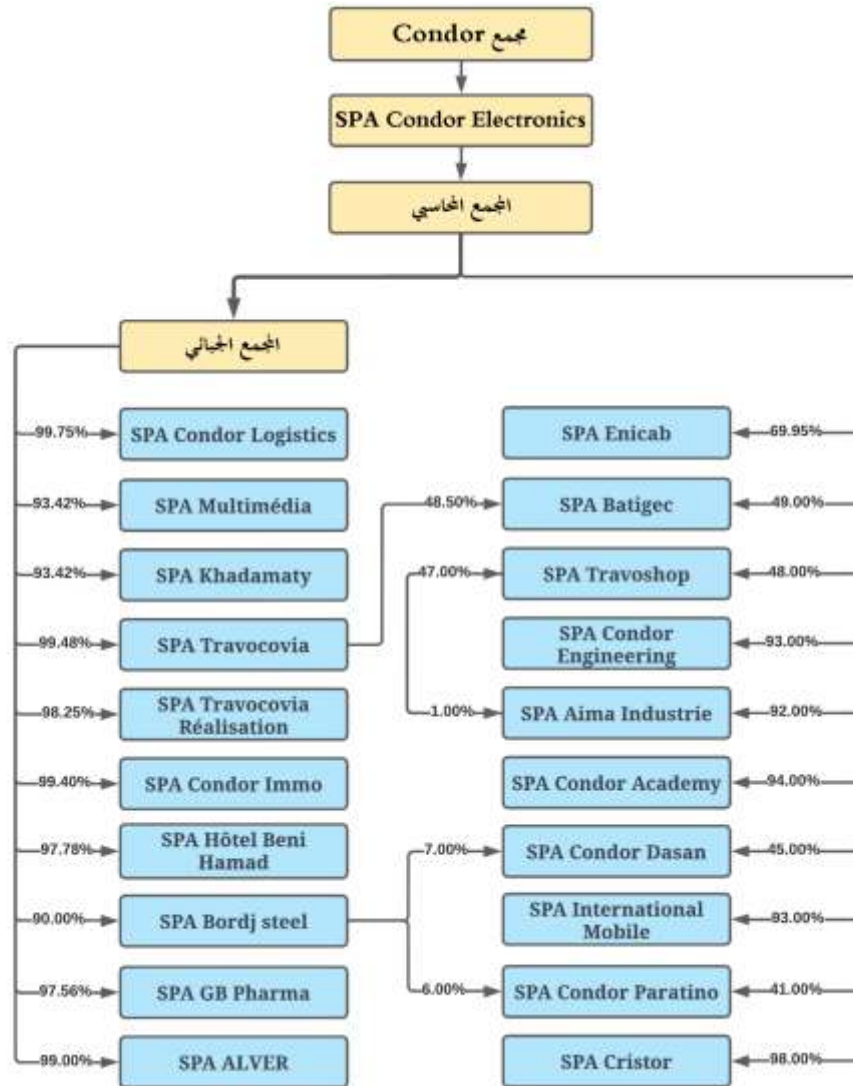
يتضح من خلال الجدول رقم (4-15) أنه توجد ضرائب مؤجلة في القوائم المالية لشركة كوندور الكترونييس طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت عدد السنوات التي حققت فيها شركة كوندور الكترونييس ضرائب مؤجلة أصول سنة واحدة بقيمة 316.089.591 دج، أما الضرائب المؤجلة خصوم فقد سجلت خلال الفترة 2017-2021، وعادت أعلى قيمة لسنة 2021 ب 607.581.286 دج، وأدنى قيمة ب 23.238.335 لسنة 2021، ومن خلال الشكل رقم (4-3) نلاحظ أن هناك تفاوت للضرائب المؤجلة خصوم بين الفترة (2017-2020) وفترة 2021. بصفة عامة نلاحظ اهتمام كبيرا بالضرائب المؤجلة خصوم وبالتالي يمكن القول أنها استفادت من المزايا الجبائية الناتجة عن كونها مصاريف مؤجلة تطرح من النتيجة المحاسبية، وفي نفس الوقت تعتبر تأجيلات لدفع العبء الضريبي مما يعطي للشركة ميزة ضريبية ومالية، وبالتالي هناك سلوك جبائي عقلاني للمسير الجبائي.

المطلب الثالث: نظام المجمعات كآلية للتسيير الجبائي

1. الهيكل التنظيمي لمجمع كوندور:

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

الشكل رقم (4-4): الهيكل التنظيمي لمجموعة كوندور



حسب الشكل رقم (4-4) فإن الشركات التابعة لها ليست لها ارتباطات مالية بينها. وتمتلك الشركة الأم مساهمات في عدة شركات منفصلة ماليًا عن بعضها البعض، ولكنها تمارس عليها رقابة مباشرة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

2. إجراءات إعداد القوائم المالية المدمجة لمجمع CONDOR:

قبل بدء عملية التجميع المالي يجب التحول أولاً إلى المرحلة التمهيدية، حيث يُطلع على أي تغييرات قد حدثت في شركات المجمع، سواء في البيانات أو في القوانين والتشريعات، بهدف ضبط هيكل المجمع وتحديد الشركات المعنية بعملية التوحيد.

تتم إعداد القوائم المالية في مجمع كوندور ببداية إعداد ميزانية المقر الاجتماعي التي تُستخدم أيضاً في التصريحات بالميزانية الجبائية. ثم يُعدّ الحسابات المدمجة مع الشركات التابعة والمساهمات وفقاً للشكل المالي.

الشكل رقم (4-5): إجراءات إعداد القوائم المالية المدمجة لمجمع CONDOR.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

الجدول رقم (4-16): نسبة ونوع الرقابة التي تمارسها الشركة الأم Electronics Condor SPA على الشركات التابعة.

نوع الرقابة الممارسة.	نسبة الرقابة 2+1	نسبة المساهمة		اسم الشركة	الرقم
		بشكل غير مباشر	بشكل مباشر		
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	99.75%		99.75%	Condor Logistics	01
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	99.48%		99.48%	Travocovia	02
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	99.40%		99.40%	Condor Immo	03
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	99.00%		99.00%	ALVER	04
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	98.25%		98.25%	Travocovia Réalisation	05
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	98.00%		98.00%	Cristor	06
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	97.78%		97.78%	Hôtel Beni Hamad	07
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	97.56%		97.56%	GB Pharma	08
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	97.56%	48.50%	49.00%	Batigec	09
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	95.00%	47.00%	48.00%	Travoshop	10
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	94.00%		94.00%	AcademyCondor	11
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	93.42%		93.42%	Khadamaty	12
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	93.42%		93.42%	Multimédia	13
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	93.00%	1.00%	92.00%	Aima Industrie	14
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	93.00%		93.00%	Condor Engineering	15
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	93.00%		93.00%	International Mobile	16
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	90.00%		90.00%	Bordj steel	17
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	69.95%		69.95%	Enicab	18
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	52.00%	7.00%	45.00%	Condor Dasan	19
حقوق الرقابة (مطلقة/مباشرة).	47.00%	6.00%	41.00%	Condor Paratino	20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

3. **سياق التجميع:** يعمل مجمع Condor على إنشاء خطط حسابات خاصة به ملائمة لهيكله، نشاطه واحتياجاته، حيث يتم فرض الخطط الحسابية على جميع الشركات التابعة ضمن حدود المجمع مهما كان نوع النشاط الممارس. ولا يُسمح بإضافة أو إنشاء أي حسابات إضافية إلا بإذن من مدير عملية التوحيد، وذلك لضمان تجانسها مع جميع الشركات الأخرى.

- إجراءات عملية التقارب:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في عملية توحيد حسابات المجمع، حيث تهدف هذه المرحلة إلى تحديد مختلف العمليات المنجزة بين شركات المجمع والتأكد من صحة المبالغ المسجلة في كل الأطراف من أجل ضمان توازن القوائم المالية عند إلغائها. في المرحلة التالية يتم إجراء عملية التقارب على عدة مراحل نذكرها كالتالي:

- ✓ **تسجيل القيود المحاسبية:** يقوم المحاسب في كل شركة تابعة، بتسجيل القيد المحاسبي للعمليات المنجزة داخل المجمع في برنامج حاسوب خاص يُسمى "Groupe-Intra Bordereau – BIG". وهذا البرنامج مشترك بين جميع شركات المجمع وهو مخصص فقط للعمليات المنجزة داخل المجمع. يُسهل هذا البرنامج عملية إحصاء وضبط الحسابات المتبادلة من أجل إلغائها بدقة.
- ✓ **التأكد من الأرصدة الافتتاحية:** يتم في البداية التأكد من صحة الأرصدة الافتتاحية لحسابات الحقوق والديون لعمليات داخل المجمع؛
- ✓ **مقاربة أرصدة العمليات المنجزة داخل المجمع؛**
- ✓ **إعداد كشوفات التقارب داخل المجمع.**

4. **مجموع الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار مجمع كوندور:** تشمل:

- ✓ **الإعفاءات الضريبية على الأرباح المحققة من العمليات المشتركة بين الشركات التابعة رغم أن هذا الإعفاء تم إلغائه بموجب القانون.**
- ✓ **تقديم خصومات ضريبية على التكاليف العامة والنفقات المشتركة بين الشركات التابعة.**
- ✓ **تخفيضات في معدلات الضرائب للمشروعات التي تعتبر مهمة للاقتصاد الوطني.**
- ✓ **توفير برامج تحفيزية للإنفاق الاستثماري في قطاعات محددة تستهدفها السياسات الحكومية.**
- ✓ **إعفاءات ضريبية على الأرباح المتحققة من الأنشطة التصديرية.**
- ✓ **تقديم الإعفاءات الجمركية على المعدات والمواد اللازمة للإنتاج المشترك بين الشركات التابعة.**

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

✓ تخفيضات في الضرائب على الدخل للمشاريع البيئية أو التي تهدف إلى تطوير تقنيات الطاقة المتجددة.

✓ تعد هذه الامتيازات الجبائية في إطار المجمعات تهدف إلى تحفيز فكرة التجميع بين المؤسسات والاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقليل الحجم الضريبي وتحسين مردودية المجمع الاقتصادية.

مثال توضيحي لعدم احتساب الرسم على القيمة المضافة TVA بين عمليات الشراء والبيع بين شركات المجمع:

عدم احتساب TVA بين شركات المجمع هو إعفاء من الرسوم المضافة على مختلف عمليات البيع والشراء التي تقام بين حالات مجمع الشركات.

تمثل عملية شراء وبيع معدات المكتب والأثاث المتعلقة بـ "Hamad" من شركة Electronics Condor SPA إلى SPA Beni Hôtel.

الجدول رقم (4-17): التسجيل المحاسبي لدى شركة SPA Beni Hôtel لعملية شراء معدات المكتب والإعلام الآلي: الوحدة (دج) لسنة 2021

رقم الحساب		بيان العملية	المبلغ	
مدین	دائن		المدین	الدائن
21831		معدات المكتب والإعلام الآلي	35100	
	40401990	موردو التثبيات داخل المجمع		35100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال التسجيل المحاسبي في اليومية أن عملية الشراء تمت بدون احتساب TVA؛ ونفس الشيء في التسجيل المحاسبي لشركة SPA Condor Electronics؛

إن استبعاد الرسم على القيمة المضافة بين عمليات المجمع يؤثر بشكل كبير وإيجابي على المجمع ومن بين هذه الآثار نجد:

✓ بعدم فرض الرسم على القيمة المضافة لن تضطر الشركات التابعة لتحمل أعباء ضريبية مما يزيد من وفراتها الضريبية ويحسن التدفق النقدي للمجمع الأمر الذي يعتبر جوهري في عملية التسيير الجبائي؛

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

✓ قد يؤدي عدم فرض الرسم على القيمة المضافة إلى تحفيز الاستثمار داخل المجمع عن طريق استثمار الأموال التي كانت ستذهب للضرائب في تطوير المشاريع الجديدة أو تحسين البنية التحتية؛

✓ تحسين الأداء المالي للمجمع بشكل عام داخل المجمع.

تفيد المعلومات المقدمة بأن الشركات التابعة للمجمع الجبائي قامت بعدة عمليات بيع مع عدة أطراف وذكرنا مثالا على ذلك، بالرغم من التعديل في نسبة الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 2017، إذ ارتفعت نسبة الرسم العادي من 17% إلى 19% ونسبة الرسم المخفض من 7% إلى 9%، فإن بعض العقود ما زالت مبرمة بنسب الرسم القديمة.

ومن الواضح أن تلك العقود لم يتم تعديلها بالتزامن مع التعديلات في نسب الرسم على القيمة المضافة، مما يعني استمرار تطبيق النسب القديمة على العمليات المشمولة بهذه العقود ويبدو أن الشركات المعنية بتلك العقود لم تقم بتعديل الشروط الجبائية المتعلقة بها بعد التعديلات القانونية، مما أدى إلى استمرار تحصيل الرسوم بنسبة الرسم القديمة حتى تاريخ تحصيل كافة الفواتير.

هذا الأمر يؤثر على التسيير المالي والجبائي للمجمع الجبائي حيث يمكن أن يكون هناك تباين في الإيرادات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة بين العقود التي تم تعديلها والتي لم يتم تعديلها، وهذا يتطلب متابعة دقيقة وتحليل لتأثيراتها على الأداء المالي العام للمجمع ونجد التسيير الجبائي هو الأداة الرئيسية التي تقف لتصحيح الوضع المالي داخل المجمع.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

الجدول رقم (4-18): رقم الأعمال المحقق في إطار التجميع لسنة 2021

اسم الشركة	رقم الأعمال في إطار المجمع	الرسم على القيمة المضافة
01 ALVER		-
02 BORDJ STEEL	33.213.951,04	6.310.650,70
03 CONDOR ELECTRONICS	587.867.349,99	111.694.769,50
04 CONDOR IMMO	-	-
05 CONDOR LOGISTICS	505.703.789,02	96.083.719,91
06 GB PHARMA	6.581.406,06	1.250.467,15
07 HOTEL BENI HAMAD	2.824.559,05	536.666,22
08 KHADAMATY	32.028.587,63	6.085.431,65
09 MULTIMEDIA	140.748.392,11	26.742.194,50
10 TARAVOCOVIA	154.588.450,38	29.371.805,57
11 TRAVOCOVIA REALISATION	193.163.582,94	36.701.080,76
المجموع	1.656.720.068,22	314.776.812,96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال معطيات الجدول رقم (4-18) نلاحظ أنه في إطار المجمع الجبائي استفاد رقم الأعمال المنجز لشهر جانفي من سنة 2021 من إمتيازات الجبائية، حيث استفاد المجمع من اعفاء ضريبي للعمليات المنجزة بين شركات الأعضاء التابعة لنفس المجمع قدره 314.776.812,96 دج من دون أن يكون له ذلك أثر على توفير السيولة المالية وتفاذي العسر المالي في نقدية الشركات التابعة والشركة الأم.

عدم دفع الضرائب يعني توفير التكاليف المالية التي كانت مخصصة لهذه الضرائب مما يمكن من زيادة الأرباح أو توفير موارد مالية للاستثمار في مشاريع.

يمكن للمجمع تحسين التدفق النقدي لديه مما يسمح بتوفير مزيد من السيولة المالية للاستخدام في أنشطة العمل اليومية أو تمويل المؤسسة؛

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

بفضل توفير التكاليف وتحسين التدفق النقدي يمكن للمجمع أن يزيد من قدرته التنافسية في السوق، سواء من خلال تقديم خدمات أفضل أو تخفيض أسعاره مما يزيد في أرباح المؤسسة؛

الاستفادة من الإعفاءات الجبائية تعتبر فرصة للمجمع لتعزيز أدائها المالي والاستثماري وزيادة قدرته على التنافس في السوق مما يدعم أيضا سياسة توزيع الأرباح.

الرسم على النشاط المهني يُعتبر عبء يثقل كاهل الشركات، حيث يؤثر بشكل ملحوظ على نتائج الدورة المالية. هذا الرسم يُعتبر جزءا من التكاليف التشغيلية للشركة ويشمل الضرائب والرسوم المفروضة على النشاط التجاري أو المهني على رقم الأعمال.

الجدول رقم (4-19): امتيازات الرسم على النشاط المهني داخل المجمع الجبائي 2020

نسبة الاستفادة %	الامتياز في TAP	TAP في إطار المجمع الجبائي	TAP خارج المجمع الجبائي	اسم الشركة
1.49%	5.378.081,00	354.357.201,00	359.735.283,00	CONDOR ELECTRONICS
87.66%	14.615.218,00	2.066.104,00	16.681.322,00	CONDOR LOGISTICS
3.93%	1.190.158,00	29.084.213,00	30.274.372,00	TRAVOCOVIA
87.94%	6.574.814,00	896.417,00	7.471.231,00	TRAVOCOVIA REALISATION
0.415%	27.000,00	6.472.284,00	6.499.284,00	CONDOR IMMO
3.4%	909.356,00	25.836.975,00	26.746.331,00	BORDJ STEEL
22.84%	4.161.238,00	14.056.311,00	18.217.549,00	KHADAMATY
19.88%	4.257.107,00	17.168.575,00	21.425.683,00	GB PHARMA
100%	7.549.201,00		7.549.201,00	MULTIMEDIA
8.76%	98.994,00	1.030.355,00	1.129.349,00	HOTEL BENI HAMAD
-	-	3.831.736,00	3.831.736,00	ALVER
8.96%	44.761.171,00	454.800.176,00	499.561.347,00	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

✓ TAP خارج المجمع الجبائي: هو المبلغ الإجمالي الذي تم تحصيله كرسوم مهني من الشركات خارج المجمع الجبائي.

✓ TAP في إطار المجمع الجبائي: هو المبلغ الإجمالي الذي تم تحصيله كرسوم مهني من الشركات ضمن المجمع الجبائي.

✓ الامتياز في TAP: يُعبر عن الفارق بين المبالغ المحصلة كرسوم مهني للشركات ضمن المجمع الجبائي وخارجه، وهو الفارق الذي يستفيد منه المجمع الجبائي كامتيازات جبائية.

يوضح الجدول رقم (4-10) أن بعض الشركات تستفيد بشكل كبير من الامتيازات الجبائية مثل CONDOR LOGISTICS وCONDOR IMMO وKHADAMATY وGB PHARMA. وهناك شركات مثل ALVER لم يتم الحصول على بيانات الامتياز الجبائي لها.

وعليه يمكن القول أن:

✚ يتم توزيع الإيرادات الجبائية بين الشركات التابعة ضمن المجمع الجبائي يعكس السياسات المالية للمجمع وتوجيهاته في تحديد الضرائب والامتيازات الجبائية.

✚ يمكن للسياسات الجبائية مثل الاستفادة من إيرادات الرسم على نشاط المهني أن تحفز الأداء الاقتصادي وتعزز نمو الشركات التابعة ليصبح لها أداء جيد.

✚ يعكس الفارق بين الإيرادات الجبائية للشركات ضمن المجمع الجبائي وتلك الخارجة منه تأثير سياسات الضرائب والامتيازات الجبائية على تحقيق التوازن المالي داخل المجمع، حيث يمكن استخدام الامتيازات الجبائية كوسيلة لتعزيز سيولة النقدية ودعم الاستثمارات الداخلية.

✚ يظهر الجدول كيف يمكن للتسيير الجبائي أن يكون أداة قوية في تحقيق أهداف السياسات المالية للمجمع الجبائي بما في ذلك تعزيز الأداء المالي وتحفيز الاستثمار وتحقيق التوازن المالي العام.

الجدول رقم (4-20): ملخص الرسم على نشاط المهني المعفي بين الشركات التابعة للمجمع الجبائي لسنة 2021.

اسم الشركة	CA INRT GROUPE 2021	TAP
CONDOR ELECTRONICS	587.867.350	-
CONDOR LOGISTICS	505.703.789	7.585.556
TRAVOCOVIA	154.588.450	579.706

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

724.363	193.163.583	TRAVOCOVIA REALISATION
-	-	CONDOR IMMO
-	33.213.951	BORDJ STEEL
480.428	32.028.588	KHADAMATY
69.104	6.581.406	GB PHARMA
2.111.225	140.748.392	MULTIMEDIA
34.268	2.284.559	HOTEL BENI HAMAD
-	-	ALVER
11.584.650	165.180.068	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-20) نلاحظ أنه في إطار المجمع الجبائي استفاد المجمع سنة 2021 من امتياز جبائي معتبر فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني بقيمة 11.584.650 دج. الملاحظ استفادت مؤسسة Logistics Condor بما نسبته 65 % من إجمالي العائدات المحققة داخل المجمع، مما أدى إلى تقليل الأثر الضريبي على المؤسسة كما لو كانت خارج نطاق التجميع الجبائي. هذا التطور يشجع على تشكيل المجمعات الجبائية لتقليل العبء الضريبي، وهو أمر ينطبق على باقي الشركات أيضاً.

الجدول رقم (4-21): الامتياز الجبائي المحقق في الرسم على النشاط المهني لسنة 2020-2021

المجموع	الامتياز المحقق في 2021	الامتياز المحقق في 2020	TAP
56.345.821	11.584.650	44.761.171	المجمع الجبائي CONDOR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-21) نلاحظ استفادت المجمع من امتياز جبائي (وفرات ضريبية) لسنتي 2020 و 2021 بما قيمته 56.345.821 دج فيما يتعلق بالرسم على النشاط المهني، هذه الوفرات الضريبية قد يكون لها تأثير كبير على نتائج الشركات الأم والشركات التابعة، حيث يعزز من خزيتها ويقلل من الأثر الضريبي على الدخل. ومن هنا يتبين أهمية تشكيل المجمعات بمفهوم الجباية، حيث يمكن لها أن تحقق فوائد مالية كبيرة وتعزز من استقرار الشركات ضمنها.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

5.المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على القيمة المضافة للسنوات (2017-2021):

تجدر الإشارة بأن مجمع كوندور يخضع لنظام الميزانية المجمع كما ذكر سابقا، وفي هذا الإطار يستفيد من المزايا الجبائية المحددة وفق التشريع الضريبي، وعلى رأسها TVA بحيث تعفى من دفع الرسم العمليات البينية بين أعضاء المجمع، والجدول التالي يوضح إجمالي الامتيازات بعنوان الرسم على القيمة المضافة:

الجدول رقم (4-22): المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على القيمة المضافة: الوحدة (دج)

السنوات البيان	TVA خارج محيط التجميع الجبائي	TVA داخل محيط التجميع الجبائي	قيمة الامتياز الجبائي المحقق
2017	5.334.230.581	5.127.545.970	206.684.611
2018	6.477.475.775	6.287.926.259	189.549.516
2019	7.691.749.846	7.517.914.849	173.834.997
2020	7.971.164.177	7.461.527.811	509.636.366
2021	478.269.850,6	314.674.213	163.595.638
الإجمالي	27.952.890.230	26.709.589.102	1.243.301.128

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

وحسب نتائج الجدول رقم (4-22)، نلاحظ أن إجمالي الامتيازات الجبائية المحققة بعنوان الرسم على القيمة المضافة بلغت 1.243.301.128 دج خلال سنوات الدراسة، حيث يرجع هذا الوفر إلى الفرق بين إجمالي TVA خارج محيط التجميع الجبائي البالغ 27.952.890.230 دج، و TVA داخل محيط التجميع الجبائي التي بلغت قيمتها 26.709.589.102 دج.

وبالتالي يمكن القول بأن مجمع كوندور في حالة عدم اعتماده على نظام الميزانية المجمع كان سيسدد مبلغ أكبر، وهذا ما يوضح أهمية تشجيع التشريع الضريبي الجزائري للتجميع الجبائي، وبالتالي استغلاله من طرف المجمع يعبر عن مدى رشادة سلوك التسيير الجبائي في ترشيد السياسات الضريبية داخل المؤسسة.

أما بالنسبة لاختلاف حجم المزايا وفق الجدول أعلاه من سنة لأخرى فهذا يتوقف على حجم المبيعات التي يحققها المجمع.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

6. المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على النشاط المهني للسنوات (2017-2021):

تعتبر TAP كذلك من بين الرسوم التي تعفى في إطار العمليات البينية بين المجمع الذي يتبنى نظام الميزانية المجمعة.

الجدول رقم (4-23): المزايا الجبائية الخاصة بنظام المجمعات بعنوان الرسم على النشاط المهني: الوحدة (دج)

السنوات البيان	TAP خارج محيط التجميع الجبائي	TAP داخل محيط التجميع الجبائي	قيمة الامتياز الجبائي المحقق
2017	227.956.198	200.009.967	27.946.231
2018	349.173.952	304.421.731,3	44.752.220,7
2019	442.078.939	427.667.771,6	14.411.167,4
2020	499.561.347	454.800.176	44.761.171
2021	475.810.788	465.618.006,8	10.192.781,2
الإجمالي	1.994.581.224	1.852.517.653	142.063.571,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

حيث يتبين لنا من الجدول رقم (4-23) أن الامتيازات الجبائية المحققة بعنوان الرسم على النشاط المهني بلغت 142.063.571,3 دج خلال سنوات الدراسة، حيث يرجع هذا الوفر الضريبي إلى الفرق بين إجمالي الـ TAP خارج محيط التجميع الجبائي البالغ 1.994.581.224 دج، وإجمالي الـ TAP داخل محيط التجميع الجبائي التي بلغت قيمتها 1.852.517.653 دج.

وبالتالي يمكن القول بأن سلوك التسيير الجبائي رشيد لأنه وجه المجمع نحو استغلال إحدى أهم الآليات الضريبية والمتمثلة في التجميع الجبائي الذي ينجم عنه الامتيازات والإعفاءات الجبائية المذكورة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

المبحث الثالث: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية في مؤسسة كوندور الكترونييس

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض الامتيازات الجبائية المتاحة لشركة كوندور في القوانين الجبائية التشريعات الجبائية، والتي استفادت منها الشركة وحققت من خلالها وفورات ضريبية التي سمحت بدورها في تخفيض العبء الجبائي، وبالتالي حسن المفاضلة بين مختلف البدائل لاختيار أفضل السياسات التي تحقق أهدافها.

المطلب الأول: التسيير الجبائي كألية لترشيد القرار الاستثماري لمؤسسة كوندور الكترونييس

سنطرق لسياسة التسيير الجبائي في مؤسسة كوندور في عملية الترشيح وتوجيه القرارات الاستثمارية.

1. المزايا الجبائية المتحصل عليها في إطار ANDI:

تعتبر الامتيازات الجبائية من بين الخيارات الجبائية المشروعة والمتاحة أمام المسير الجبائي، وبالتالي فإن استغلالها أمر بالغ الأهمية خاصة أنها لا تشكل أي خطر جبائي وإنما منصوص عليها في القانون، وعلى النقيض من ذلك فإن عدم استغلالها ينشأ عنه تكاليف جبائية ستتكبدها المؤسسة بسبب الفرصة الضائعة وفق ما هو متعارف عليه في الأدبيات الضريبية.

وفي سياق دراستنا لمجمع كوندور، يتضح لنا مدى قيامه بتسيير الامتيازات الجبائية بشكل أمثل، من خلال استفادته من المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار لا سيما القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار والمعدل بموجب القانون 18/22 الصادر في 24 جويلية 2022، وتم ذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (تغيرت تسميتها إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار")، وللإشارة فإن المزايا سالفة الذكر تم التطرق لها في الجانب النظري، كما سنتطرق الآن من خلال دراسة وتحليل حجم الإعفاءات الجبائية المتحصل عليها خلال مرحلة الاستغلال، والمتمثلة في TAP و IBS.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

1.1 المزايا الجبائية خلال مرحلة الانجاز:

استفادت كوندور من مقرر منح مزايا الإنجاز (مرحلة انشاء المؤسسة) لمدة 4 سنوات (2013-2016) تحت رقم 0014/0 /34 /2013 بتاريخ 28 جانفي 2013 وهي المرحلة الأولية للاستفادة من التحفيزات الجبائية والمنصوص عليها في قانون الاستثمار والتي تم ذكرها سابقا في الجزء النظري والمتمثلة في اعفائها من دفع TVA (17 %) من تثبيات ومعدات الانتاج اللازمة لصالح موردي التثبيات وذلك بموجب شهادة اعفاء من TVA تمنح للمؤسسة وبدورها تقوم بتسليمها لموردي التثبيات من أجل تحرير فواتير الشراء HT (مقابلة مع رئيس مصلحة الجبائية والمالية).

2.1 المزايا الجبائية خلال مرحلة الاستغلال:

تم الدخول في مرحلة الاستغلال بتاريخ 1 أفريل 2017.

✓ المزايا الجبائية بعنوان الرسم على النشاط المهني:

الجدول رقم (4-24): المزايا الجبائية المتعلقة بـ TAP لمجمع كوندور في إطار ANDI: الوحدة (دج)

السنوات البيان	رقم الأعمال الإجمالي السني	TAP بدون ANDI	TAP — ANDI	قيمة الاعفاء ANDI
2017	89.311.759.603	907.574.519,3	832.962.565	74.611.954,35
2018	94.522.752.321	943.059.886,8	845.339.411,3	97.720.475,46
2019	65.256.819.028	652.734.897,8	549.538.207,2	103.196.690,6
2020	34.606.107.035	347.801.036,1	291.406.628,2	56.394.407,82
2021	33.897.287.873	329.295.066,1	277.552.333,2	51.742.732,86
الإجمالي	317.594.725.860	3.180.465.406	2.796.799.145	383.666.261,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول رقم (4-24)، أن إجمالي الامتيازات الجبائية التي تحصل عليها مجمع كوندور خلال مرحلة الاستغلال بالنسبة لـ TAP بلغت ما قيمته 383.666.261,1 دج خلال فترة 05 سنوات التي شملتها الدراسة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة أن أكبر قيمة حققتها المؤسسة بلغت 103.196.690,6 دج سنة 2019، أما أدنى قيمة 51.742.732,86 دج كانت سنة 2021، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض رقم الأعمال خلال سنتي 2020 و 2021 بسبب تأثر مبيعات المجمع بجائحة كورونا.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

وفي هذا الإطار نخلص لمدى أهمية الامتيازات الجبائية التي يمنحها القانون الضريبي، حيث نلاحظ أن المجمع كان سيتحمل مبلغ 329.295.066,1 دج كأعباء إجمالية للرسم على النشاط المهني لو لم يلجأ إلى استغلال هذه المزايا في إطار ANDI، وعلى النقيض من ذلك سمح له مقرر الاستفادة من المزايا خلال مرحلة الاستغلال من تخفيض هذه الأعباء إلى 291.406.628,2 دج، ليحقق بذلك وفراً ضريبياً جد مهم طيلة سنوات الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن سلوك التسيير الجبائي لمجمع كوندور جد عقلاني ورشيد كونه يوجه السياسات الاستثمارية إلى تعظيم قيمة المؤسسة، خاصة وأن سياسة التحفيز الجبائية تعتبر كإحدى الخيارات المهمة التي يمنحها القانون الجبائي، والتي تعتبر حق مشروع خالي من المخاطرة.

✓ المزايا الجبائية بعنوان الضريبة على أرباح المؤسسات IBS:

تعتبر IBS من بين الضرائب التي يعفى منها المستثمرون في إطار ANDI خلال مرحلة الاستغلال، وفي سياق دراستنا لمجمع كوندور.

الجدول رقم (4-25): المزايا الجبائية المتعلقة بـ IBS لمجمع كوندور في إطار ANDI: الوحدة (دج)

السنوات البيان	النتيجة الجبائية الخاضعة	نسبة الإعفاء	النتيجة الجبائية المعفاة	قيمة الإعفاء ANDI (IBS=19%)
2017	6.465.638.286	11.00%	711.220.211,5	135.131.840,2
2018	6.677.602.038	17.93%	1.197.294.045	227.485.868,6
2019	3.132.246.053	17.93%	561.611.717,2	106.706.226,3
2020	1.832.472.703	17.93%	328.562.355,6	62.426.847,56
2021	-	00.00%	-	-
الإجمالي	18.107.959.080	-	2.798.688.329	531.750.782,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

يتضح من خلال الجدول رقم (4-25)، أنه تم الاستفادة من معدلات إعفاء لا بأس بها من إجمالي النتيجة الجبائية الخاضعة، ويتم تحديدها من خلال قسمة مبلغ الاستثمارات الجديدة التي تمت الحيازة عنها في إطار ANDI على إجمالي الاستثمارات القديمة، وفي هذا الإطار نلاحظ أن السياسة الاستثمارية للمجمع كانت توسعية من سنة 2017 إلى سنة 2018 أين ارتفعت نسبة الإعفاء من 11% إلى 17.93% وبقيت ثابتة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، رغم ذلك فإن حجم الإعفاء من النتيجة الجبائية الخاضعة لـ IBS يرتفع مع ارتفاعها رغم ثبات معدلات الإعفاء، وعليه بلغ إجمالي الوفر الضريبي الناتج من الفرق بين النتيجة الجبائية الخاضعة والنتيجة الجبائية المعفاة التي تم حسابها بناء على معدلات الإعفاء ما قيمته 531.750.782,7 دج، حيث يغطي هذا المبلغ

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

طيلة فترة الدراسة، كما نلاحظ أنه المجمع لم يحقق أي وفر ضريبي خلال سنة 2021 بسبب تحقيق المؤسسة لخسارة في نتيجتها.

ومنه يمكن القول بأن سلوك التسيير الجبائي لمجمع كوندور عقلاني ورشيد لأنه قام بترشيد سياساته الاستثمارية وتوجيهها نحو البدائل التي حقق من ورائها وفورات ضريبية تساهم في تعظيم قيمته.

✓ إجمالي المزايا الجبائية الناتجة عن إعادة استثمار الأرباح المعفاة بعنوان TAP و IBS في إطار ANDI:

الجدول رقم (4-26): إجمالي المزايا الجبائية الناتجة عن إعادة الاستثمار لمجمع كوندور في إطار ANDI: الوحدة (دج)

السنوات البيان	قيمة الإعفاء TAP	قيمة الإعفاء IBS	نسبة الإعفاء (إعادة الاستثمار)	TAP المعاد استثمارها	IBS المعاد استثمارها
2017	74.611.954,35	135.131.840,2	30%	22.383.586,31	40.539.552,06
2018	97.720.475,46	227.485.868,6	30%	29.316.142,64	68.245.760,59
2019	103.196.690,6	106.706.226,3	30%	30.959.007,18	32.011.867,88
2020	56.394.407,82	62.426.847,56	30%	16.918.322,35	18.728.054,27
2021	51.742.732,86	-	30%	15522819,86	-
الإجمالي	383.666.261,1	531.750.782,7	-	115.099.878,3	159.525.234,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق داخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-26)، يتبين مدى حرص مجمع كوندور على استغلال المزايا الجبائية بشكل أمثل، وهذا ما نلاحظه من خلال إعادة تخصيص جزء من TAP و IBS المعفاة سابقا من أجل إعادة استثمارها، ومن جهة أخرى تقدم لنا هذه العملية تفسيرا واضحا حول السياسة الاستثمارية التوسعية التي يتبناها المجمع، ومدى مساهمة التسيير الجبائي في توجيه وترشيد سياسة الاستثمار.

كما نلاحظ في هذا السياق بأن مجمع كوندور قد استفاد من وفر ضريبي إجمالي بقيمة 115.099.878,3 دج بعنوان الرسم على النشاط المهني، حيث نتج هذا الأخير عن إعادة استثمار المجمع لما قيمته 383.666.261,1 دج كدخل ناتج عن TAP المعفاة، وبالتالي يستفيد من تخفيض بنسبة 30% وفق التشريع الضريبي المعمول به، أما بالنسبة للضريبة على أرباح المؤسسات فهي

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

الأخرى قد استفاد المجمع من تخفيض بنسبة 30% من قيمة الإعفاء السابق جراء إعادة استثمارها، وفي هذا الإطار نلاحظ أن أعلى قيمة لـ IBS المعاد استثمارها المعفاة بلغت 68.245.760,59 سنة 2018، وأن أدنى قيمة 18.728.054,27 دج سنة 2020 بينما سنة 2021 لم يستفيد المجمع بسبب عدم وجود IBS أصلا وذلك لتحقيق خسارة في نتيجة المجمع، وبصفة عامة فقد حقق مجمع كوندور 159.525.234,8 دج كوفر ضريبي ناتج عن إعادة استثمار IBS المعفاة سابقا، ويعتبر مبلغ جد مهم حققه المجمع طيلة الخمس سنوات التي غطت فترة الدراسة، وهو ما يفسر لنا مجددا رشادة سلوك التسيير الجبائي لمجمع كوندور.

المطلب الثاني: أساليب التحليل لدور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض دور التسيير الجبائي في ترشيد وتوجيه القرار التمويلي لمؤسسة كوندور.

1. تحليل ومناقشة وزن التمويل بالديون ضمن الهيكل التمويلي: يقيس هذا المؤشر نسبة الديون إلى إجمالي الموارد التمويلية وذلك لمعرفة مدى اعتماد على الديون في تمويلها، وتحقيق وفورات ضريبية مقارنة بالأموال الخاصة، وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث مؤشرات فرعية كما تم دراستهم من قبل الباحثان (زغيب مليكة، ونظيرة قلادي 2014) وهما معدل الديون الاجمالية، معدل الديون الطويلة والمتوسطة الاجل، معدل الديون القصيرة الاجل.

الديون قصيرة الأجل: نلاحظ أن الجزء الأكبر المكون للديون القصيرة الأجل يتمثل في "حسابات الديون المالية والحسابات المماثلة" فحسب الملحق رقم (01) نلاحظ أنها شهدت تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة 2017-2022. سجلت أدنى مستوى سنة 2021 بقيمة 21.750.337.666 دج، بينما عرفت أعلى مستوى سنة 2018 بقيمة 4.443.667.679 دج.

الديون الطويلة الأجل: معظم هذه الديون تتكون من الديون المالية (القروض البنكية) فحسب الملحق رقم (01) سجلت أعلى قيمة سنة 2020 بقيمة 21.159.772.372 دج، والسبب يعود لارتفاع قيمة الديون المالية بـ 20.505.330.116 دج، حيث كانت نسبة القروض البنكية بالنسبة للإجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كالتالي: سنة 2017 كانت 86 %، سنة 2018 بـ 89% ، 2019 بـ 92 %، 2019 بـ 97 %، 96 %، سنة 2021، 2022 بـ 95%.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

الجدول رقم (4-27): معدلات الديون لمؤسسة كوندور الكترونييس: الوحدة (دج)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	طريقة حسابه	البيان
50%	49 %	51%	51%	67%	69%	إجمالي الديون/ إجمالي الأصول	معدل الديون الاجمالية (TDT)
18%	23%	23%	10%	10%	8%	الديون ط.م.أ/إجمالي الأصول	معدل الديون الطويلة والمتوسطة الاجل (TDLMT)
32%	26%	28%	41%	57%	61%	الديون قصيرة الأجل/إجمالي الأصول	معدل الديون القصيرة الأجل (TDCT)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-27) فإن معدل الديون الاجمالية عرف أعلى مستوى سنة 2017 والتي بلغت 69 % مقارنة بسنة 2021 التي عرفت أدنى مستوى ب 49 % وبما أن المؤسسة محل الدراسة لجأت الى الاقتراض خلال فترة الدراسة فإنها تستفيد من الوفرات الضريبية الناتجة عن القروض البنكية حيث يسمح بخصم أعباء فوائد القروض من النتيجة الجبائية وبالتالي التقليل من العبء الضريبي.

إن وزن الديون الطويلة والمتوسطة والتي أغلبها تتكون من الديون المالية صغير مقارنة بالديون قصيرة الأجل، مما يجعل مؤسسة كوندور تستفيد من الوفرات الضريبية للأعباء فوائد القروض بشكل أقل.

توجد علاقة طردية بين مستوى الديون الإجمالية ومعدل الديون القصيرة الاجل.

2. تحليل ومناقشة تكلفة الاستدانة بعد الضريبة: يسعى هذا المقياس إلى ابراز دور العامل الجبائي في تخفيض تكلفة التمويل بالقروض وبالتالي تحقيق وفرات ضريبية، من خلال طرح تكلفة الاستدانة قبل الضريبة من تكلفة الاستدانة بعد الضريبة تم مناقشة هذا الطرح ضمن اعمال Miller and Modigliani خلال المرحلة الثانية من انعدام الهيكل المالي الامثل وعدل من قبل Myers سنة 1984 الذي جاء بنظرية التوازن (وجود هيكل مالي امثل) وهو الأخذ بعين الاعتبار أثر الضريبة على تكلفة الاستدانة، فإذا افترضنا بأن معدل الفائدة على القرض هو r وهو معدل الضريبة على ارباح الشركات هو t و k_d هي تكلفة الاستدانة بعد الضريبة نحصل على المعادلة

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

التالية: $k_d = r(1 - t)$ ، تكلفة الإستدانة = معدل الفائدة على القرض (1-معدل الضريبة على أرباح الشركات)¹.

سنعتمد في دراستنا على معدل الفائدة الفعلي المرجح للقروض من خلال قسمة اجمالي الفوائد المدفوعة على القروض على قيمة القروض الحالية، وللإشارة فإن المؤسسة محل الدراسة تخضع لمعدل الضريبة على ارباح الشركات بنسبة 19 %.

الجدول رقم (4-28): تكلفة الاستدانة بعد الضريبة: الوحدة (دج)

السنوات البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الفوائد المدفوعة	2.888.538.749	2686431806	265278837	2170129949	2331104036	2698267844
القروض	4.257.859.736	7035035755	8945475841	20505330116	19000485469	15167783955
معدل الفائدة المرجح	68%	38%	3%	11%	12%	18%
معدل الضريبة على ارباح الشركات	19%	19%	19%	19%	19%	19%
تكلفة الاستدانة بعد الضريبة	55%	31%	2%	9%	10%	14%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

توضح نتائج الجدول رقم (4-28) أن الاثر الضريبي يخفض من تكلفة الاستدانة، ففي سنوات الدراسة كانت هناك استفادة من وفورات الضريبة بسبب أعباء الفوائد المدفوعة فنلاحظ سنة 2017 أين قدر معدل الفائدة 68 % كأعلى مستوى له خلال فترة الدراسة لينخفض الى 55 % بعد الضريبة ويمثل هذا الاخير تكلفة الديون الحقيقية وتجدر الإشارة أن تكلفة الاستدانة هي دالة متناقصة لمعدل الضريبة أي أنه كلما ارتفع معدل الضريبة كلما انخفضت تكلفة الاستدانة مع افتراض ثبات بقية العوامل.

¹ عفاف بولحية وآخرون. (2023). دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة Nostap، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 22، ص 75.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

3. تحليل ومناقشة الاثر الضريبي على تكلفة رأس المال:

تكلفة رأس المال هو الحدى الأدنى المتوقع تحقيقه للعائد من المستثمرين والدائنين، وبما أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد كلياً على التمويل بالديون فإن تكلفة رأس المال تتمثل بمعدل الفائدة على القروض بعد الضريبة أي لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الاثر الضريبي وعليه نستنتج أن تكلفة رأس المال لمؤسسة كوندور هي نفسها تكلفة الاستدانة بعد الضريبة التي تم مناقشتها أعلاه ويمكن البرهان عليها رياضياً وفق نموذج Miller and Modiglian كالتالي:

$$K = k_d(1-t) * D/(D+E) + k_e * E/(D+E)$$

بحيث: K: تمثل تكلفة رأس المال، k_d : تمثل التكلفة الاسمية للديون والتي تساوي معدل الفائدة D: قيمة الديون، E: تمثل الاموال الخاصة، k_e : التكلفة الاسمية للاموال الخاصة بالتعويض في المعدلة نجد:

$$K = 0.18(1-0.23) \times 1 + 0 = 14\%$$

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (4-24) أن تكلفة رأس المال لمؤسسة كوندور الكترونييس لسنة 2022 هي 14 % وتتمثل في تكلفة الديون فقط، وهو معدل العائد الذي سيحصل عليه البنك، مقدار نسبة التمويل بالديون الى رأس المال تساوي الواحد ومقدار نسبة التمويل بالاموال الخاصة تساوي 0 وهذا راجع لكونها تعتمد على الديون بدلا من الاموال الخاصة مما أدى الى تساوي تكلفة رأس المال مع تكلفة الاستدانة بعد الضريبة خلال سنوات فترة الدراسة وهي نفسها تكلفة التمويل الحقيقية.

إن لجوء المؤسسة إلى التمويل بالديون أدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال بنسبة 14 % بالمقارنة مع التكلفة الاسمية والمقدرة بـ 18 % ، ويعود السبب إلى أن أعباء الفوائد على القروض يتم خصمها من النتيجة المالية كونها تصنف ضمن الأعباء مما يقلل كذلك من النتيجة الجبائية، وعليه إذا اراد المسير المالي أو الجبائي تخفيض وترشيد تكلفة رأس المال يتوجب عليه اللجوء الى الاستدانة شريطة عدم الافراط فيه لتجنب مخاطر الافلاس مع الاخذ بعين الاعتبار قيود الاستدانة.

4. تحليل مناقشة القيمة الحالية للوفر الضريبي:

يعتبر من أهم المقاييس التي استخدمت لدراسة أثر التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الحالية للوفر الضريبي} = (\text{معدل الضريبة} \times \text{مبلغ القرض} \times \text{معدل الفائدة}) / \text{معدل الخصم}$$

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

معدل الفائدة المرجح = إجمالي الفوائد على القروض / قيمة القروض الحالية.

الجدول رقم (4-29): القيمة الحالية للوفر الضريبي لمؤسسة كوندور: الوحدة (دج)

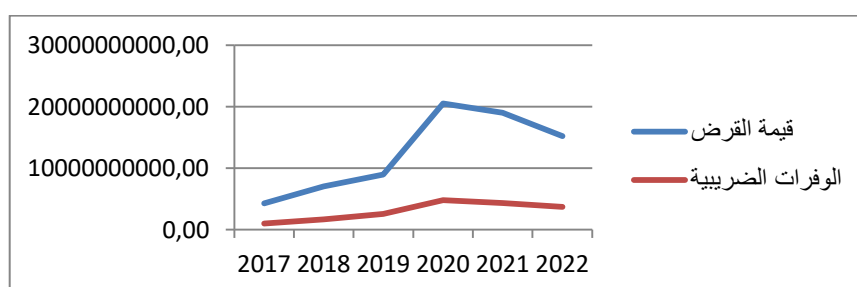
الوفرات الضريبية	معدل الخصم	معدل الفائدة المرجح	معدل الضريبة	قيمة القرض	
1.000.209.960	55%	68%	19%	4.257.859.736	2017
1.638.482.521	31%	38%	19%	7.035.035.755	2018
2.549.460.615	2%	3%	19%	8.945.475.841	2019
4.761.793.327	9%	11%	19%	20.505.330.116	2020
4.332.110.687	10%	12%	19%	19.000.485.469	2021
3.705.272.938	14%	18%	19%	15.167.783.955	2022

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-29) أن مؤسسة محل الدراسة حققت وفرات ضريبية من القروض حيث كانت أدنى قيمة لهذه الوفرات سنة ب 2017 تقدر ب 100.020.996 دج وهذا راجع لانخفاض مستوى القروض، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2020 بقيمة 4.761.793.327 وتقابلها أعلى قيمة للقروض بمبلغ 20.505.330.116 دج.

هناك علاقة طردية بين الوفرات الضريبية وحجم القروض، فكلما ارتفعت القروض زاد حجم الوفرات الضريبية بسبب ارتفاع اعباء الفوائد التي تخفض من النتيجة. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-6): مستوى القروض مقارنة بالوفرات الضريبية لمؤسسة كوندور الكتروني



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-29)

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

مما سبق يمكن القول أن مؤسسة كوندور الكترونييس اختارت الاستعانة بالقروض طول فترة الدراسة بهدف تخفيض الوعاء الضريبي مما يخلق وفرات ضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، مما يعني أن صناع القرار في مؤسسة كوندور الكترونييس قاموا بتوجيهها إلى أحسن قرار تمويلي وبأقل اخضاع.

5. تحليل ومناقشة الوفرات الضريبية البديلة نموذج 1988 Titman & wessels

يستخدم هذا المؤشر يستخدم لقياس اثر المزايا الجبائية التي ليس لها علاقة بالديون على القرار المالي وتحسب بالعلاقة التالية: إجمالي الاهتلاكات/ إجمالي الأصول.

تعتبر الاهتلاكات من بين الآليات التي تتخذ من طرف المؤسسة محل الدراسة من أجل التقليل من الوعاء الضريبي وهي بديل عن القروض.

الجدول رقم (4-30): الوفرات الضريبية البديلة لمؤسسة كوندور الكترونييس:الوحدة (دج)

الوفرات الضريبية البديلة	إجمالي الأصول	أقساط الاهتلاكات	
2%	64.252.619.261	1.306.875.543	2017
2,3%	77.054.893.572	1.826.541.349	2018
4%	88.587.246.630	3.889.891.152	2019
4%	90.434.291.776	3.715.237.339	2020
3%	83.544.987.349	2.513.365.198	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال الجدول رقم (4-30) نلاحظ انخفاض معدل الوفرات الضريبية البديلة طيلة سنوات الدراسة، فقد بلغت أدنى سنة 2017 بنسبة 2 % وهذا راجع للانخفاض في إجمالي الأصول، بينما سجلت أعلى نسبة سنتي 2018 و2019 بمعدل 4 % وهذا راجع لارتفاع الأصول الإجمالية وبالتالي ارتفاع إجمالي الاهتلاكات، ومن جهة أخرى يمكن القول أن هذا الانخفاض يعود إلى حجم الاهتلاكات، أي كلما ارتفعت أقساط اهتلاكات زاد معدل الوفرات الضريبية والعكس صحيح.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

في الأخير يمكن القول أن مؤسسة كوندور الكترونييس لا تعتمد على حجم كبير من إهلاكات كمصدر تمويل ذاتي والتي من شأنه أن تخفض من الأعباء الضريبية نتيجة قابلية خصم مصاريف الإهلاكات وتعتبر بديل عن اللجوء الى القروض، وهذا يعكس قلة عقلانية المسير فيما يخص الإهلاكات.

المطلب الثالث: تسيير المخاطر الجبائية لمؤسسة كوندور الكترونييس:

سنحاول عرض كيف استغلت مؤسسة كوندور تسيير المخاطر الجبائية وكيفية تحقيق أهدافها.

1. تعريف مصلحة الجبائية

مصلحة الجبائية أو التسيير الجبائي هو جزء من مديرية المالية والمحاسبة في شركة كوندور، وقد تأسس في عام 2016 نتيجةً للحاجة المتزايدة لهذه الخدمة بسبب التوسع في نطاق أعمال الشركة. كانت مهام التسيير الجبائي تُنفذ في السابق بواسطة مصلحة المحاسبة، ولكن مع التطور والنمو، أصبح من الضروري إنشاء قسم متخصص يدير جميع الإجراءات الجبائية بما في ذلك التصريحات، والمراقبة، والتدقيق الجبائي. تُولى شركة كوندور أهمية كبيرة لهذه المصلحة، حيث تسعى باستمرار إلى تطوير وتدريب موظفيها ومتابعة التحديثات القانونية السنوية لضمان تحسين كفاءتهم وتفادي المخاطر الجبائية التي يمكن أن تواجه المؤسسة.

تتكون مصلحة الجبائية من:

✓ قسم الرقابة والمنازعات الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والتحقق المحاسبي: يضم

محاسب رئيسي ومحاسب 1؛

✓ إدارة وإعداد التصريحات الجبائية: محاسب رئيسي ومحاسب 1؛

✓ تسيير متابعة التسيير الحر: محاسب رئيسي ومحاسب 2 ؛

✓ الأرشفة والتوثيق: أمين الارشيف

من مهام مصلحة الجبائية:

✓ جمع مختلف المعلومات الخاصة بالتصريحات الجبائية (مبيعات، مشتريات)؛

✓ مراقبة مختلف التسجيلات المحاسبية؛

✓ القيام بالتصريحات اللازمة في الاجال المحددة؛

✓ تسوية مختلف المنازعات الجبائية مع ادارة الضرائب؛

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

✓ تسوية مختلف المنازعات مع مديرية التجارة.

تتم عملية التسيير الجبائي داخل مكتب الجباية تحت إشراف رئيس المصلحة، حيث يتحمل مسؤولية التنظيم منذ مراجعة الفواتير حتى التدقيق الجبائي في كل ما قام به الموظفون. بالإضافة إلى ذلك يقوم بمهمة استرداد حقوق الشركة في حال وجود نزاع أو مشكلة بينها وبين الادارة الضريبية، سواء كان ذلك بخصوص التصريحات أو الضرائب المسددة أو غير المسددة¹.

2. إجراءات التدقيق الجبائي في مؤسسة كوندور الكتروني

يقوم مكتب الجباية بعدة مهام، حيث يبدأ بالتدقيق القبلي لوضعية الموردين والزبائن قبل إجراء أي معاملات، بهدف تجنب رفض الفواتير. في المرحلة التالية، يُجرى تدقيق للتصريحات الجبائية المعدة من قبل مكتب المحاسبة، بما في ذلك تحليل شكلها ومضمونها ومواعيدها، وكذلك تدقيق جميع الأوعية الضريبية والاعباء الجبائية بناءً على الوثائق المحاسبية والعمليات المسجلة. بعد التدقيق الأولي، يُنظّم العمل بمراحل متفق عليها مع قسم المحاسبة، حيث يُحدّد أولاً نقاط التوافق والاختلاف مع مكتب المحاسبة، ويُعقد اجتماع لمناقشة هذه النقاط، وفي حال التوافق، يُعد التصريح السنوي بالطريقة المتفق عليها، أما إذا لم يتم التوافق، يتم اللجوء إلى المستشار الجبائي للشركة لاتخاذ القرار المناسب².

¹ بالاعتماد على مقابلة مع رئيس قسم الجباية والمالية.

² نجاة بن تركية، بن محمد راجح. (2023). التدقيق الجبائي كألية لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة كوندور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1، ص 372.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

الجدول رقم (4-31): تدقيق عمليتي الشراء والبيع في مؤسسة كوندور الكترونييس

تدقيق عملية الشراء (دراسة وضعية المورد)	تدقيق عملية البيع (دراسة وضعية الزبائن)
قبل إجراء أي عملية تجارية، يتم تقييم الوضعية الجبائية للموردين لتجنب رفض الفواتير من قبل الإدارة الجبائية. فيما قبل عملية الشراء، تقوم مديرية المشتريات بمراسلة مصلحة محاسبة المشتريات للاستعلام عن الوضع الجبائي للمورد. تقوم هذه الأخيرة بمراسلة مصلحة الجبائية للتحقق من صحة معلومات المورد وسلامة ملفه الجبائي. بعد ذلك، تقوم مصلحة الجبائية بالرد على مديرية المشتريات، وبناءً على هذا الرد، تقوم مصلحة المشتريات بالرد بشأن استكمال التعامل مع المورد لتجنب رفض فواتير الشراء بسبب وضعية المورد الجبائية.	قبل إجراء أي عملية تجارية، يتم تقييم الوضعية الجبائية للزبائن لتجنب رفض الفواتير من قبل الإدارة الجبائية. قبل عملية البيع، تقوم مديرية العمليات التجارية بمراسلة مصلحة محاسبة المبيعات للاستعلام عن وضعية الزبائن الجبائية. تقوم مصلحة المبيعات بالتواصل مع مصلحة الجبائية لإجراء تحقيق شامل حول وضعية الزبائن، وتحقق من صحة ملفاتهم الجبائية والتجارية، وتتأكد من عدم تصنيف الزبون في قائمة الغشاشين لدى الجهات الجبائية. تقوم بعد ذلك مصلحة الجبائية بالرد على مديرية المبيعات، وتقوم مديرية المبيعات بالرد على مديرية العمليات التجارية بشأن استكمال التعامل مع الزبون، وذلك لتجنب رفض فواتير البيع بسبب وضعية الزبون الجبائية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نجاة بن تركية، بن محمد رابح. (2023). التدقيق الجبائي كألية لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة كوندور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1، ص، ص، 371-373.

3. الرقابة الجبائية كألية لتسيير المخاطر الجبائية داخل مؤسسة كوندور الكترونييس

سنسعى من خلال التطرق الى هذا العنصر إلى تحليل ومعرفة مدى فعالية الرقابة الجبائية في مؤسسة كوندور الكترونييس لتجنب الخطر الجبائي من خلال دراسة تصريحات المؤسسة لكل من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني*.

*تم الاعتماد على دراسة بن تركية نجاة، بن محمد رابح، التدقيق الجبائي الداخلي كألية لتجنب المخاطر الجبائية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة كوندور، لمحاكاة الرقابة الجبائية وذلك نظرا لتحفظ المؤسسة محل الدراسة عن المعلومات المتعلقة بالرقابة الجبائية

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

الجدول رقم (4-32): رقم الأعمال المصرح به والحقيقي ل TVA و TAP مع العقوبات والحقوق
المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2015 :الوحدة (دج)

المجموع	فيفري 2015	جانفي 2015	
7.614.470.821	4.144.119.799	3.470.351.022	رقم الاعمال المحقق
7.600.276.148	4.137.243.869	3.463.032.279	رقم الاعمال المصرح به
14.194.673	6.875.930	7.318.743	الفارق الاجمالي
الحقوق المستحقة:			
1.294.460.040	704.500.366	589.959.673,7	TVA
76.144.708,2	41.441.198	34.703.510,22	TAP
1.370.604.748	745.941.564	624.663.184	المجموع 1.....
الحقوق المسددة:			
1.292.046.945	703.331.458	588.715.487,4	TAV
76.002.761,5	41.372.438,7	34.630.322,79	TAP
1.368.049.707	744.703.896	623.345.810,2	المجموع 2.....
2.555.041,14	1.237.667,4	1.317.373,74	الحقوق المغفلة (2-1) 3.....
25%	25%	25%	معدل العقوبة
638.760,285	309.416,85	329.343,435	العقوبة 4.....
3.193.801,42	1.547.084,25	1.646.717,175	الحقوق المطالب دفعها (4+3)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة نجاة بن تركية، بن محمد رايح. (2023). التدقيق الجبائي كألية لتجنب
الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة كوندور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية،
المجلد 10، العدد 1.

من خلال الجدول رقم (4-32) نلاحظ ان المؤسسة تعرضت لعقوبة بقيمة 638.760,285 دج، وذلك راجع لنقص في رقم الاعمال يقدر ب 1.419.473 دج مما كلف المؤسسة عبء اضافي إجمالي قدر ب 2.555.041,14 دج بالإضافة الى دفع غرامة عن الحقوق المغفلة، وعليه فقد تم دفع ما قيمته 3.193.801,42 دج كحقوق يتم دفعها (الحقوق المغفلة والعقوبة) بالإضافة الى الحقوق المسددة.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

وعليه يمكن القول أن عدم التدقيق في رقم الاعمال جعل المؤسسة تتعرض لتحمل أعباء اضافية مع خطر جبائي يتمثل في فرض العقوبة وهذا راجع لعدم وجود مصلحة مختصة في عملية التدقيق واستدراك الاخطاء قبل فوات الاوان.

الجدول رقم (4-33): رقم الأعمال المصرح به والحقيقي ل TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2016:الوحدة (دج)

المجموع	فيفري 2016	جانفي 2016	
12439662504	72.22.142.343	5.217.520.161	رقم الاعمال المحقق
12.431.639.630	7.218.897.901	5.212.741.729	رقم الاعمال المصرح به
8.022.874	3.244.442	4.778.432	الفارق الاجمالي
الحقوق المستحقة:			
2.114.742.626	1.227.764.198	886.978.427,4	TVA
124.396.625	72.221.423,4	52.175.201,61	TAP
2.239.139.251	1.299.985.622	939.153.629	المجموع 1.....
الحقوق المسددة:			
2.113.378.737	1.227.212.643	886.166.093,9	TAV
124.316.396,3	72.188.979	52.127.417,29	TAP
2.237.695.133	1.299.401.622	938.293.511,2	المجموع 2.....
1.444.117,32	583.999,56	860.117,76	الحقوق المغفلة (2-1) 3.....
25%	25%	25%	معدل العقوبة
361.029,33	145.999,89	215.029,44	العقوبة 4.....
1.805.146,65	729.999,45	1.075.147,2	الحقوق المطالب دفعها (4+3)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة نجاة بن تركية، بن محمد رايح. (2023). التدقيق الجبائي كألية لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة كوندور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1.

من خلال الجدول رقم (4-33) نلاحظ ان المؤسسة تعرضت لعقوبة بقيمة 361.029,33 دج، وذلك راجع الى نقص في رقم الاعمال يقدر ب 8.022.874 دج مما كلف المؤسسة عبء اضافي إجمالي قدر ب 1.444.117,32 دج بالإضافة الى دفع غرامة عن الحقوق المغفلة، وعليه فقد تم دفع

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكتروني

ما قيمته 1.805.146,65 دج كحقوق يتم دفعها (الحقوق المغفلة والعقوبة) بالإضافة الى الحقوق المسددة.

يمكن القول أن نسبة الخطأ في التصريح لسنة 2016 قلت مقارنة بسنة 2015 وذلك راجع لاستحداث مصلحة الجباية المكلفة بالتدقيق الجبائي ومع هذا فإن الخطر الجبائي بقي متمثلاً في العقوبة وذلك راجع لحدثة المصلحة وقلة الخبرة اللازمة.

الجدول رقم (4-34): رقم الأعمال المصرح به والحقيقي ل TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2017: الوحدة (دج)

المجموع	فيفري 2017	جانفي 2017	
1.221.786.6632	5.510.131.227	6.707.735.405	رقم الاعمال المحقق
12.217.799.354	5.510.131.227	6.707.668.127	رقم الاعمال المصرح به
67.277,58	0	67.277,58	الفارق الاجمالي
الحقوق المستحقة:			
1.274.469.727		1.274.469.727	TVA
67.077.354,05		67.077.354,05	TAP
1.341.547.081		1.341.547.081	المجموع.....1
الحقوق المسددة:			
2.321.381.877	1.046.924.933	1.274.456.944	TAV
1.22.177.993,5	55.101.312,3	67.076.681,27	TAP
2.443.559.871	1.102.026.245	1.341.533.625	المجموع.....2
13.455,516		13.455,516	الحقوق المغفلة (2-1).....3
25%		25%	معدل العقوبة
3.363,879		3.363,879	العقوبة.....4
16.819,395		16.819,395	الحقوق المطالب دفعها (4+3)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة نجاة بن تركية، بن محمد راجح.

(2023). التدقيق الجبائي كألية لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة

كوندور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونيكس

من خلال الجدول رقم (4-34) نلاحظ أن المؤسسة تعرضت لعقوبة لشهر جانفي بقيمة قليلة مقارنة بالسنوات السابقة قدرت ب 3.363,879 دج، وذلك راجع الى نقص في رقم الاعمال يقدر ب 67.277,58 دج مما كلف المؤسسة عبء اضافي قدر ب 13.455,516 دج بالإضافة الى دفع غرامة عن الحقوق المغفلة، وعليه فقد تم دفع ما قيمته 16.819,395 دج كحقوق يتم دفعها (الحقوق المغفلة والعقوبة) بالإضافة الى الحقوق المسددة. أما فيما يخص شهر فيفري فلم تسجل المؤسسة أي فارق بين رقم الاعمال المحقق والمصرح به مما جنبها الوقوع في الخطر الجبائي مما يعني هناك تدقيق جبائي فعال قامت به المصلحة المستحدثة وجنبت المؤسسة تحمل أعباء اضافية وعقوبات.

الجدول رقم (4-35): رقم الأعمال المصرح به والحقيقي ل TVA و TAP مع العقوبات والحقوق المسترجعة لشهري جانفي وفيفري 2018: الوحدة (دج)

البيان	جانفي 2018	فيفري 2018	المجموع
رقم الاعمال المحقق	6.882.732.406	485.650.454	7.368.382.860
رقم الاعمال المصرح به	6.882.732.406	485.650.454	7.368.382.860
الفارق الاجمالي	0	0	0
الحقوق المستحقة:			
TVA			
TAP			
المجموع 1.....			
الحقوق المسددة:			
TAV	1.307.719.157	92.273.586,2	1.399.992.743
TAP	68.827.324,06	4.856.504,54	73.683.828,6
المجموع 2.....	1.376.546.481	97.130.090,7	1.473.676.572
الحقوق المغفلة (2-1) 3.....			
معدل العقوبة	25%	25%	25%
العقوبة 4.....			
الحقوق المطالب دفعها (4+3)			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسة نجاة بن تركية، بن محمد رابح.

(2023). التدقيق الجبائي كألية لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة

كوندور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 1.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

من خلال الجدول رقم (4-35) نلاحظ أنه في سنة 2018 وبعد سنة من استحداث مصلحة الجباية لا وجود لفجوة بين رقم الأعمال المحقق ورقم الاعمال المصرح به من طرف شركة كوندور وهو ما جنبها القيام بأي تسويات أو عقوبات وعليه يمكن القوم أن المصلحة المستحدثة نجحت في تجنب المؤسسة الوقوع في الخطر الجبائي.

الفصل الرابع: التسيير الجبائي كألية لتوجيه السياسات المالية لمؤسسة كوندور الكترونييس

الخلاصة

في هذا الفصل تم إجراء دراسة تطبيقية لمعرفة دور التسيير الجبائي في توجيه مختلف السياسات المالية الاقتصادية، وقد تم اختيار شركة كوندور الكترونييس لإجراء الدراسة للفترة الممتدة من سنة 2017 إلى سنة 2022 وذلك لدراسة سلوك التسيير الجبائي في المؤسسة، كما تم التطرق إلى مختلف أليات التسيير الجبائي التي تعتمد عليها مؤسسة كوندور لتخفيف العبء الجبائي، والتي على رأسها المزايا الجبائية التي يتيحها القانون مما يساهم في توجيه سياستها الإستثمارية نحو التوسيع، ومن تم إختيار تمويل هذه الإستثمارات بالديون طيلة فترة الدراسة لما يوفره هذا البديل من وفرات ضريبية تقلل من الأعباء الجبائية.

في الأخير يمكن القول أن ممارسات التسيير الجبائي في مؤسسة كوندور الكترونييس تتسم بالكفاءة.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر التسيير الجبائي آلية مهمة للمؤسسة لأن دفع الضريبة للمصالح الجبائية دون استغلال والإستفادة من المزايا والخيارات الجبائية التي يتيحها القانون يزيد من الوعاء الخاضع للضريبة، وعليه فالتسيير الجبائي وسيلة مهمة لتدنية التكاليف دون تجاوز للقوانين وما دون ذلك يعتبر تسيير جبائي عدواني هادف الى التهرب الضريبي.

سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التسيير الجبائي من خلال عرض مختلف الأدبيات الضريبية، وفي هذا السياق فإن التسيير الجبائي يسعى إلى تدنية التكاليف في إطار القوانين، من خلال الامتيازات التي توفرها هذه الأخيرة بالإضافة إلى جملة من الأساليب المحاسبية والمالية، ومن أجل قياس التسيير الجبائي تم التطرق الى العديد من المقاييس تعتبر هذه المقاييس مهمة كونها تعطي نظرة مسبقة عن سلوك الضريبة الفعلي في المؤسسة من أجل تسيير المخاطر الجبائية.

كما تطرقت هذه الدراسة الى شرح مختلف السياسات المالية المتواجدة على مستوى المؤسسة، من سياسة الإستثمار التي تسعى الى اختيار احسن البدائل الاستثمارية ومنه توجيه الإستثمار بما يخدم أهداف المؤسسة، إلى سياسة التمويل والتي هي عبارة عن المفاضلة بين أفضل البدائل التمويلية المتاحة بما يضمن تمويل الإستثمارات، أما سياسة توزيع الأرباح فهي توزيع الأرباح أو احتجازها.

عملية اتخاذ القرار فيما يخص هذه السياسات تتطلب المام المسير بجميع جوانب القرار خاصة منها الجبائية، فاتخاذ القرارات بالاعتماد على أثر العامل الجبائي من شأنه تحقيق مزايا جبائية تخفض من الوعاء الضريبي، واتخاذ قرارات سليمة.

في الأخير ركزت الدراسة التطبيقية التي تم اجراءها خلال الفترة 2017-2022 على العديد من الجوانب من خلال قياس التسيير الجبائي بالاعتماد على الضرائب المؤجلة، التمويل بالقروض مصاريف الاهتلاك... الخ، تم اختيار مؤسسة كوندور الالكترونييس كونها تمارس التسيير الجبائي وهو ما يخدم موضوع الدراسة.

وعليه لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الاشكالية المطروحة تم التوصل الى استخلاص النتائج التالي:

1. النتائج ومناقشتها:

1.1 من خلال دراستنا للجانب النظري تم التوصل إلى:

- ✓ التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف الى تخفيض الابعاء الضريبية في إطار القانون؛
- ✓ الوظيفة الضريبية جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الهدف النهائي للتسيير الجبائي هو تجنب أو التخفيض الضريبي مع مراعاة المخاطر والتكاليف الاضافية؛
- ✓ السياسة الاستثمارية هي تلك التي تهدف الى اختيار افضل البدائل الاستثمارية؛
- ✓ السياسة التمويلية هي تلك التي تسعى الى المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي تحقيق هيكل تمويلي أمثل؛
- ✓ توزيع الارباح هي تلك التي تقوم على خيارين إما احتجاز الارباح المحققة و اعادة استثمارها او توزيعها؛
- ✓ وجود العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرارات يساهم في ترشيد القرارات الاستراتيجية ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة.

2.1 من خلال الدراسة التطبيقية تم التوصل الى النتائج التي يتم من خلالها اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

أولاً: فرضية الامتيازات الجبائية من أهم الطرق المستخدمة في التسيير الجبائي في مؤسسة كوندور الكترونيكس

اعتمدت مؤسسة كوندور الكترونيكس على العديد من أساليب التسيير الجبائي كأعباء الفوائد عن القروض (القرض الايجاري)، الضرائب المؤجلة، مصاريف البحث والتطوير، أقساط الإهلاك، المزايا الجبائية في إطار ANDI ؛

وعليه صحة الفرضية الأولى، التي تفيد بأن الإمتيازات الجبائية من أهم الطرق المستخدمة في التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى الممارسات المحاسبية والمالية التي تحقق وفورات ضريبية

ثانياً: فرضية يعد إمام المسير في مؤسسة كوندور الكترونييس بالعامل الجبائي مهم عند اتخاذ القرارات المالية

في سنة 2015 ومع غياب مصلحة للجباية على مستوى كوندور الكترونييس، وغياب رقابة دقيقة حيث كانت تشرف عليها مصلحة المحاسبة تحملت أعباء ضريبية بالإضافة أعباء اضافية تشمل العقوبات والغرامات، ومع استحداث مصلحة للجباية في أواخر 2016 وبداية 2017 انخفضت المخاطر الجبائية عن سابقتها وهو ما تجلى في انعدام الفجوة الضريبية بين رقم الأعمال المصرح به والحقيقي سنة 2018 مما جنبها القيام بأي تسويات في العقوبات والغرامات. ونشير أن المؤسسة محل الدراسة تولي أهمية كبيرة لتكوين الأفراد الفاعلين داخل المؤسسة حيث تعمل على انشاء ورشات تكوينية لشرح مختلف التغيرات الطارئة في القوانين الجبائية مثلاً، إرسالهم لحضور ملتقيات وتكوينات دولية ووطنية؛

وعليه صحة الفرضية الثانية، التي تفيد بأن إمام المسير بالعامل الجبائي عامل مهم عند اتخاذ القرارات المالية.

ثالثاً: فرضية التسيير الجبائي يؤثر على توجيه السياسات المالية في مؤسسة كوندور الكترونييس من خلال تخفيض الاعباء الضريبية المتعلقة بكل من سياسة الاستثمار، سياسة التمويل وسياسة توزيع الارباح.

إمام المسير في مؤسسة كوندور الكترونييس بمختلف الجوانب المالية وخاصة منها الجبائية، وتوظيفها في العملية التسييرية مكنه من أخذ صورة عن الامتيازات الجبائية المقدمة في إطار ANDI، وبالتالي توجيه السياسة الاستثمارية نحو التوسع وذلك ما تجسد في سنة 2017 و2021 أين تم توسيع نشاطها، أو المفاضلة بين مختلف المصادر التمويلية حيث تعتمد المؤسسة محل الدراسة بنسبة كبيرة على التمويل بالقروض وبالتالي الاستفادة من الوفرات الضريبية الناجمة عنها، والاستفادة من تخفيضات فوائض القيمة الناتجة عن اعادة الاستثمار، ترحيل، إلا أن المؤسسة افتقدت لسلطة القرار فيما يخص تخصيص المؤونات؛

وعليه صحة الفرضية الثالثة، التي تفيد بأن التسيير الجبائي يؤثر على توجيه السياسات المالية من خلال تخفيض الاعباء الضريبية المتعلقة بكل من سياسة الاستثمار، التمويل، توزيع الارباح.

2. التوصيات: بناء على النتائج المتوصل لها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة استحداث مصلحة خاصة بالجباية تستند فيها مهام التسيير الجبائي لأشخاص ذوي خبرة وكفاءة ومعرفة بالمسائل الجبائية؛
- ✓ نشر الوعي لدى المؤسسات لاعتماد التسيير الجبائي كأداة رقابية توجه العمليات الحالي، واتخاذ القرارات؛
- ✓ ضمان فرص التكوين للأطراف الفاعلين داخل المؤسسات التي لا تحتوي على فرع خاص بالجباية، على أن يكون التكوين بشكل دوري في القوانين الجبائية؛
- ✓ ضرورة اهتمام المؤسسات بالمزايا الجبائية، واستغلال كل الخيارات التي يتيحها لها التشريع الضريبي بغرض تعظيم قيمتها.

3. أفاق الدراسة: نظرا لأهمية الدراسة، وكغيرها من الدراسات التي تحتاج إلى جهود تكميلية

تعالجها من جوانب مختلفة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون محل اهتمام الباحثين مستقبلا:

- ✓ تأثير خصائص مجلس الإدارة على التسيير الجبائي؛
- ✓ تأثير ممارسة التسيير الجبائي على المجمعات؛
- ✓ الضرائب المؤجلة كآلية لإدارة الأرباح.

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

1. أحمد بوراس. (2008). تمويل المنشآت الإقتصادية، عنابة، الجزائر، دار العلوم.
2. خبراء الشركة العربية المتحدة. (2008). الأساليب الحديثة لتحصيل المالية وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية للتوزيع، جمهورية مصر.
3. دريد كامل آل شبيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
4. السعيد بريش. (2007). الاقتصاد الكلي-نماذج وتمارين محلولة-، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
5. سعيد عبد العزيز. (2002). النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، مصر.
6. سليمان ناصر. (2002). صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر.
7. سيد الهواري. (1996). الاستثمار الداخلي، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرار)، مكتبة عين شمس، مصر.
8. الشخي. الجزاروي. (1998). الإدارة المالية الحديث، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
9. عبد الغفار حنفي. (2008). إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثماري، جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر.
10. عبد القادر بابا. (2014). دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
11. عبد المجيد قدي. (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. عبد المطلب عبد الحميد. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع (تحليل جزئي)، مجموعة النيل العربية، مصر الطبعة الأولى.
13. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، بدون طبعة، الجامعة الإسكندرية، مصر.
14. عبد المطلب عبد الحميد. (2010). مبادئ وسياسات الاستثمار الإسكندرية، الدار الجامعية.

15. عدنان هاشم رحيم السامرائي. (1997). الإدارة المالية —منهج تحليلي شامل—. الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية.
 16. عيسى سماعيل. (2022). جباية ومحاسبة المؤسسة تقنيات جبائية ومحاسبية، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية.
 17. فتحي إبراهيم محمد أحمد. (2007). مبادئ التمويل والإدارة المالية، بدون طبعة، دار النشر والتوزيع بجامعة اسيوط، كلية التجارة، مصر.
 18. فريد مصطفى نبال. (2003). مبادئ وأساسيات الادارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية.
 19. قاسم نايف علوان. (2009). إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 20. مبارك لسوس. (2004). التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى.
 21. محمد صالح حناوي جلال إبراهيم العبد. (2006). الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية الإسكندرية.
 22. محمد مطر. (2004). إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
 23. محمد مطر. فايز تميم. (2005). إدارة المحفظة الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
 24. محمود الزبيدي. (2004). الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع.
 25. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، (1999). أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
 26. هيثم محمد الزغبى. (2000). الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن.
 27. يوسف مامش. ناصر دادي عدوان. (2008). أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط 1، دار المحمدية للطباعة، الجزائر.
- 2. المقالات العلمية:**

1. أحلام سويسى. محمد بوحديدة. (2021). المخاطر الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة. مجلة دراسات جبائية. المجلد 10، العدد 2.

2. أشرف السعيد أحمد السيد عفيفي وآخرون. (2023). أثر استخدام الضرائب المؤجلة كأسلوب لإدارة الأرباح على العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وقيمة المنشأة (دراسة اختبارية)، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد 15.
3. أمال بن عودة. رشيد ونادي. (2021). مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية بولاية البليدة. مجلة دراسات جبائية، المجلد 10، العدد 1.
13. أميرة فتحه. (2017). المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة شركة مطاحن الأوراس- باتنة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. العدد 17.
4. أمين مخفي وآخرون. (2018). المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4.
5. أنور عيدة، زكرياء دمدوم. (2018). التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة- دراسة ميدانية لمؤسسة لأشغال البناء-. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوداي. الجزائر، العدد 4.
6. إيمان مزغيش. (2013). دور أساليب التحليل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الرياضية، مجلة علوم وتقنيات النشاط البدني الرياضي، العدد السادس، جامعة الجزائر، 3.
7. باديس بوغرة. (2019). تقييم قرارات استئجار الأصول الرأسمالية نظرة قانونية اقتصادية في ضوء الأمر 96-9 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2.
8. بريس عبد القادر، بدروني عيسى. (2013). محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10.
9. بوعلام ولهي. عثمان محادي. (2019). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية. المجلد 4، العدد 2.
10. تانيا قادر عبد الرحمن. يالجين فاتح سليمان. (2007). تقييم المشاريع الاستثمارية وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 2، الإصدار 2، جامعة كركوك، العراق.
14. جمال قدام، جمال الدين ترفاس. (2019). أثر سياسة توزيع الأرباح على القيمة السوقية للمؤسسة، دراسة قياسية للمؤسسات المدرجة في مؤشر داو جونز، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2.

11. حاج محمد أمين حبار. مراد ناصر. (2022). دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية شركة كرياتييف انفسيت أنموذجا —دراسة تحليلية للفترة (2012-2021)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 2.
15. حسام كفايي، اسامة بوشريط. (دون سنة). محددات سياسة توزيع الارباح للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2013-2018، مجلة التنويع، دون مجلد، دون عدد.
16. حسناء عطية حامد محمد. (2018). تأثير التفاعل بين الاليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد 2.
17. حمزة بن سويسي. عبد الوهاب سليمان. دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15.
18. حمزة غربي، عيسى بدروني. (2019). العوامل المحددة لحساب تكلفة رأس المال في المؤسسة، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية والتنمية المستدامة، المجلد 1. العدد 2.
19. خاتم نوري كاكه حمه العطار حمه العطار. (2019)، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، جامعة السليمانية، العراق، المجلد 2، العدد 7.
20. رشيد حفصي. (2016). دراسة وتحليل تأثير سياسة توزيع الأرباح على أداء أسهم المؤسسات المدرجة في السوق المالي —حالة سوق دبي المالي في الفترة ما بين 2011-2014-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2.
21. زرزور بن نولي. (2013). حوافز وضمانات جلب المستثمر الاجنبي في الجزائر وفق قانون الاستثمار 22-18، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال المجلد 8، العدد 2.
22. زهواني رضا. (2017). دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 1، العدد 1.
23. زواق الحواس. (2009). إسهامات السياسة الضريبية في التأهيل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 3.
24. زواق الحواس. أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية —بالاستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري.
25. زينب غزالي. (2017). أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح دراسة لعينة من الشركات السعودية المدرجة. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13.

26. سامية خليفي، نادية علي. (2022). فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد 1.
27. سعدي وصاف. (2016). سياسة توزيع الأرباح في عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 6، العدد 2.
28. سهام كردودي. حكيمة بوسلمة. (2018). مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة. مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15.
29. صابر عباسي. عبد الله غالم. (2015). أهمية نظرية تسيير الضريبة في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الألماني Volkswagen. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 27.
30. صابر عباسي، محمود شعوبي فوزي. (2018). إدارة الأرباح بواسطة الضريبة في المؤسسات الاقتصادية، 2018، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24.
31. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي. (2013). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة -الجزائر. مجلة الباحث، العدد 12.
32. الطاهر شليحي. (2008). محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 19، العدد 2.
33. عبد الله سايب، بوبكر سلاي. (2022). أثر سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة وقرار المستثمر، دراسة ميدانية للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1.
34. عبد المجيد تيموي. (2011). المالية المحددة لفعالية قرار استخدام الديون كمصدر مالي في المؤسسة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، العدد 13،.
35. عبد الناصر حمريط، سليمان محمد (2023). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح: دراسة قياسية لمؤسسة صيدال المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2002-2021، المجلد 8، العدد 1.
12. عبد الوهاب بوعبد الله. فريد بن جريب. (2023). دور السياسة التمويلية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية (نموذج دي بونت)- دراسة حالة مجمع صيدال (2021/2019)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2.

36. عذراء طعمه جبر. سالم عواد هادي. (2020). تأثير الافصاح الاختياري للشركات في التخطيط الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية. المجلد 15، العدد 25.
37. عفاف بولحية وآخرون. (2023). دور التسيير الجبائي في ترشيد القرار التمويلي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة Nostrap-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 22.
38. علي جلابة. منصور بن عمارة. (2020). التخطيط الضريبي كأداة للرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة شركة Apple-، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون. المجلد 26، العدد 4.
39. عيسى دراجي، قنذ بن توتة، انتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، في ظل اعتماد المعيار المحاسبي دولي رقم 12، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 35، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
40. عيسى سماعين، كريم بوزيان. (2019). دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة فندق لا فالي بالشلف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 03.
41. فاطمة الزهراء مومن وآخرون. (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الإدارية والمالية. جامعة الشهيد حمه لخضر. المجلد 1. العدد 1.
42. فتيحة مزهر عبد الرضا القرشي. (2015). الاقتراض والوفر الضريبي وأثرهما على قيمة المنشأة/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 3.
43. كريمة صراع. (2019). دور الحوافز الجبائية في دعم فرص الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2016-2022، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد 1.
44. لخضر ميلي، منصور بن عمارة. (2021). أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسة التسيير الجبائي دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBFI 120 للفترة ما بين 2012-2015. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد 7، العدد 2.
45. لوالبية فوزي، مسعودي. (2020). أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-، مجلة البديل الاقتصادي. المجلد 06. العدد 1.
46. محمد الأمين وليد طالب. (2016). دور الجبائية في اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 6.

47. محمد زرقون. (2010). أثر الاكتئاب العام على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية المسعرة في البورصة، العدد 13، مجلة الباحث، جامعة ورقلة.
48. مصطفى السيد مصطفى علي الاسداوي، أيمن عطوه عازاز سليم. (2021). أثر خصائص مجلس الادارة وهيكلة الملكية على التجنب الضريبي دراسة اختبارية في البيئة المصرية.
49. مصطفى شعبي. (2022). مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2.
50. مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة. (2013). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، المجلد 6، العدد 09.
51. مليكة زغيب، نظيرة قلاوي. (2014). دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة حالة مؤسسة سيجيكو "SJICO" بسكيكدة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1
52. ناصر بن سنة، يوسف قاشي. (2021). مساهمة القرارات المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة أن سي أ رويبة للفترة (2014-2017)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 2.
53. نذير بلوم، عيسى بن ناصر. (2021). دور حوكمة الشركات في ممارسات التخطيط الضريبي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 7، العدد 3.
54. نضال رؤوف أحمد. (2018). نوال كاظم مهدي العامري، التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار، بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 43.
55. نهاد نادر، وثام محمد حيدر. (2015). العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح النقدية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 37، العدد 3.
56. نور الدين بعليش. (2015). زرقون محمد، أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل – دراسة حالة مؤسسات اقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2010-2013)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 1.
57. هاشم حسن حسين. (2008). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، أيار، العدد 17.
58. ياسمين لعلالبيبة. (2021). أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، حالة المؤسسة الوطنية أسمىدال-عنا، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1.

3. المداخلات المقدمة في الملتقيات:

1. أحمد بوشناق، حمول طارق. (2008) إدارة المخاطر ومتطلبات تفعيلها، الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية المخاطر في المؤسسات: الأفاق والتحديات، ايام 25-26، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف.
2. أمال عياري، أبو بكر خوالد. (2012). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة الجزائر-، ملتقى وطني: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، جامعة محمد خيضر.
3. فرحات بومدين يوسف. (2008). المخاطر ونماذج إدراتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول اسراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الافاق والتحديات، 25-26 نوفمبر، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف .
4. مليكة زغيب، الياس بوجعادة. (2009). دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة يومي 14- 15 أفريل .

4. الأطروحات:

1. إبراهيم بوجاجة. (2024). التسيير الجبائي للمؤسسات الأجنبية دراسة مقارنة مع المؤسسات الجزائرية خلال الفترة: 2006-2021، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.
2. أمال بن عودة. (2022). دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة قاسيمي، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي.
3. أنفال حدة خبيزة. (2012). تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى G.M.S، رسالة مقدمة لنيل رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
4. البشير زبيدي. (2017). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي-دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

5. حكيم بن حسان. (2006). دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية لصناعة G.M.D.LA BELLE: دراسة حالة مؤسسة الفرينة والسميد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر، الجزائر.
6. حياة زايد، (2016). دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، رسالة ماجستير، تخصص الاسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
7. خيرة مزوزي. (2015). أثر الإعلان عن سياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
8. خيرة مزوزي. (2015). أثر الإعلان عن سياسة توزيع الأرباح على أسعار الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
9. الزين منصوري، (2006). أليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
10. سمية لزغم. (2012). أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
11. صابر عباسي. (2016) دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات، تخصص محاسبة وجباية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير وجامعة محمد خيضر.
12. صابر عباسي. (2016). دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة من المؤسسات في قطاع المحروقات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
13. عبد الحكيم سليمان. (2013). دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
14. عبد الحميد برحومة. (2007). محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة 1994-2004)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
15. عبد القادر بوعزة. (2004). التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة.

16. عبد الكريم خيرى. (2019). أثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
17. كمال مرشدي. تقييم المشاريع الاستثمارية وفق المعايير المحاسبية الدولية وأثره على قيمة المؤسسة- بالإشارة إلى IAS 07- دراسة حالة مؤسسة TREFISOUD -مشروع TORON- في الفترة الممتدة من 2009-2020، أطروحة ماجستير، تخصص الادارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
18. مبروكة حجار. (2006). أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
19. محمد الأمين شربي. (2004). دور البنوك التجارية في تمويل الصادرات خارج المحروقات، دراسة حال بنك التنمية المحلية بورقلة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
20. محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسة التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
21. محمد حمر العين. (2011). ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على مؤسسة المشروبات الغازية "مامي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
22. نجية بوفليس. (2004). تمويل مؤسسات قطاع الميناء، دراسة مؤسسة ميناء سكيكدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سكيكدة.
23. نصر الدين نمري، (2009). الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري: دراسة حالة مشروع كهربية السكك الحديدية لصاحية الجزائر العاصمة. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. تخصص، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
24. ولاء حسين زريقا. (2014). تقييم مستوى نضج استخبارات الأعمال ودوره في صناعة القرارات الاستثمارية: دراسة مسحية على شركات التأمين السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تشرين.

5. المحاضرات:

1. إبراهيم بلقايد. (2022). تقييم المشاريع. محاضرات مدعمة بأمثلة وتمارين محلولة، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، محمد بن أحمد.
2. حكيم بوجطو. (2019). محاضرات في مادة السياسات المالية للمؤسسة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم تجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.
3. خيرة مجدوب. (2020). إدارة المخاطر المالية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة فرع علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.
4. خيرة مجدوب. (2017). محاضرات في تقييم المشاريع دروس وتمارين محلولة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت.
5. ربيع بوصبيح العايش. (2017). محاضرة مصادر التمويل للمؤسسة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
6. زواويد لزهاري. (2023). محاضرات في مقياس السياسة المالية للمؤسسة، موجهة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
7. طويل أسيا. (2019). محاضرات في السياسات المالية للمؤسسة (دروس وتمارين)، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيبي، البليدة 2.
8. عبد السلام حططاش. (2022). تقييم المشاريع الاستثمارية، مطبوعة مدعمة بأمثلة وسلاسل وحلول، السنة الثالثة ليسانس، محاسبة ومالية، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.
9. محمد اليفي. (2021). السياسات المالية للمؤسسة، مطبوعة دروس وجهة لطلبة السنة الثالثة علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.
10. محمد قلي. (2022). محاضرات في السياسات المالية للمؤسسة، مطبوعة موجهة لسنة الثالثة، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس.

6. القوانين:

1. قانون الإستثمار، (2022).
2. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2022).
3. قانون الضرائب الغير مباشرة. (2022).
4. قانون المالية، (2023).
5. قانون المالية (2024).

7. مواقع الكترونية:

1. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الموقع: <https://aapi.dz/ar/accueil-ar>
2. مجمع اللغة العربية 2011 المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر متاح على الموقع www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
3. السياسة المالية وأنواعها ومتى تلجأ لها الحكومات 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

1. الكتب:

1. Steve Lumby, Chris Jones, corporat financier theory & practice, Homson, London, 2003.
2. Josette peyard, Analyse Financière, 8 édition, Paris, France, 1999.

2. المجلات:

1. Aliani khaoula. Zarai Mohamed Ali. (2012). The board of directors and the corporate tax planning: Empirical Evidence from Tunisia. International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol 2, No 2,
2. André pinto Coelho vello. Antonio Iopo Martinez,(2014). Efficient tax planning: an analysis of its relationship with market risk in Brazil. Australian journal of Basic Applied Sciences, Vol 8, No 3.
3. Aronmwan & Okafor, (2019). Corporate Tax Avoidance: Review Of Measures And Prospects, International Journal Of Accounting & Finance, Vo. 18, No. 2.
4. Bruce D. Deskins.& FOX. (2007). Taxing Corporate Income In The 21 St Century, Cambridge University Press, UK,.
5. Drak, Katharine D, And all. Are declining effective tax rates indicative of tax avoidance ? Insight from effective tax rate reconciliations. Journal of Accounting and Economic, Vol.70, No. 1.

6. Feller Anna, Schanz Deborah. (2016). The three Hurdles Of Tax Planning: How Business Context, Aims Of Tax Planning, And Tax Manager Power Affect Tax Expense. Contemporary Accounting Research, vol 34, No1,
7. Feller.Anna.Schanz.Deborah, (2017). The Three Hurdles of tax planning How Business Co, Contemporary Accounting Research, Vol 1, No
8. Giovan Bhagiawan, Mukhlisin, Mukhlisin lasin, (2020). Eeffect of corporate Governance On Tax Planning Et Firm Value, International Journal Of Commerce And Finance, Vol. 6, No.6.
9. Giovan, Bhagiawan; Mukhlisin, Mukhlisin lasin, (2020). Effect of Corporate Governance On Tax Planning & FirmValue, International Journal Of Commerce And finance, V6, No.2.
10. Hanlon,M& ?, Heitzman, S2020 A review of tax research journal of accounting and economics.
11. Holy Kwabla Kportorgbi et al,(2018). Corporate Tax Planning Practice: A Bourdiesian's Perspective, international Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 8, No. 4.
12. Jayeola Olabisi et al. (2019). Corporate Tax Planning And Performance Of Nigerian Listed Oil et Gas Firms. The Journal Contemporary Economy Revista Economia Contemporană, Vol. 4, No. 1.
13. Mgammal, Mahfoud Hussein. Ku Ismail, Ku Nor Izah. (2015). Corporate Tax Planning Acivites: Overview of Concepts, Theories, Restrictions, Motivations and Approaches. Mediterranean Journal of Social Sciences. Vol 6, No 6.
14. Mgammal, Mahfoud Hussein. Ku Ismail, Ku Nor Izah. (2015). Corporate Tax Planning Acivites: Overview of Concepts, Theories, Restrictions, Motivations and Approaches. Mediterranean Journal of Social Sciences. Vol 6, No 6.
15. Mohd Waliuddin Mohd Razali et al. (2022). Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure and Tax Planning: A Study on Malaysian Listed Companies. International Business Research, Vol. 15, No. 10.
16. Okafor & Aronmwan, (2019). Corporate tax avoidance review of measure and prospects international journal of accounting & Finance (IJAF), Vol. 2, No. 8.
17. Randolph.w, Seida, A, Balancing Tax and financial Reporting Objectives: Effective tax planning within the property and casualty insurance industry, issues in accounting education, Vol. 22, No.2.

18. Rudiger Loitz , And All, Explain How Finance Can Help Improve Tax effectiveness, International Tax review, No 44.
19. Rudiger Loitz , And All, Explain How Finance Can Help Improve Tax effectiveness, International Tax review, No 44.
20. Seyram kawor & holy K wabla Kportorghi. (2014). Effect of tax planning on firms market performance: evidence from listed firms in ghanan. International journal of economics and finance, vol.6 NO.3

3. الأطروحات:

1. 4.Abdul w.N.Sh, (2010). Tax planning And Corporate Governance. Thesis For The Degree Of Doctor Of Philosophy, School Of Management , Univ of Southampton.
2. Davide Voigt. Examen Des Relations Potentielles Entre La Planification Stratégique Et Opérationnelle Et Al Performance Des PME Québécoises, Thèse, Université Du Québec a chicoutimi, p 18.
3. Emer Mulligan. (2008) Tax Planning in Practices: A field Study of US Multinational Corporations, Thesis the degree of doctor of Philosophy. Warwick Business School, University of warwick, UK.

5. المنشورات والتقارير الرسمية والإصدارات:

1. Anneline Venter,(2009) Strategic tax risk management for south Africa farmers : am enaluation of an industry leader, majister commercial, university of Pretoria.
2. Aronmwan, E.J.,&Okafor, C (2019) Corporate tax avoidance: review of measures and prospects, international journal .
3. Bernd erle. (2004). Tax risk management and board responsibility, Partner KPMG Deutsche Treuhand Gesellschat. Germany. 20069.Fabienne Guerra, Comptabilité managériale utilisation du système d'information comptable De Boeck, Bruxelles.
4. GAO (May 2013). Corpoat Tax Eeffective Tax Rates Can Differ Significantly from the Stautory Rate. Report to Congressional Requesters Detailed : <http://www.gao.gov> (Consulted on 31/8/2022- ;;)
5. Middleton, A.& Muttonen, J. (2020). Multinational Enterprises and Transparent Tax Reporting (First Ed). Routledge, London.

6. Peter Birch Sorensen, (2008). Estimating Effective Tax Rates Of Corporate Income. Department Of Economics, University Of Copenhagen.
7. Schanz Deborah, Schan Sebastian, Business Taxation and Financial Decisions, Springer.
8. Shameem K & Yakoob.c. (2015). Tax planning and management, School of distans Education. University of Calicut, India.
9. Terry shevlin, A critique of plesko's An evaluation of alternative measures of corporate tax rates university of Washington, ssrn, oc

6. مواقع إلكترونية

1. Difference Between Tax Planning and Tax Management, <https://Keydifferences.com>, conslté 27/4/2023, 14:52.
2. <https://www.investopedia.com/terms/tax-plannig.asp>
3. Kangan , <https://www.investopedia.com/terms/t/tax-planning.asp>
4. www.kitces.com /understanding marginal tax rate vs effective tax rate

الملاحق

الملحق رقم: 01 القوائم المالية لمجمع كوندور
الالكترونيكس 2022_2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION				
NIF 0000234010006358				
Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS				
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS				
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ				
Exercice clos le: 31/12/2017				
BILAN (ACTIF)				
ACTIF	2017			
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Total	Total
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	10 500 354	7 696 602	8 902 756	189 161 479
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 028 933 500		1 028 933 500	1 028 933 500
Bâtiements	10 319 715 980	2 858 429 326	9 461 286 654	1 830 796 947
Autres immobilisations corporelles	1 612 802 841	1 611 132 596	4 441 718 247	3 314 434 249
Immobilisations en location	637 730 835	120 650 485	517 080 350	403 177 504
Immobilisations en cours	2 534 504 921		2 534 504 921	2 378 843 964
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	4 675 868 000		4 675 868 000	2 551 767 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	3 408 515 254		3 408 515 254	3 900 214 515
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	32 734 670 692	6 657 879 010	26 876 791 852	19 647 389 580
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	19 349 815 573		19 349 815 573	16 344 434 671
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 716 135 143		9 716 135 143	10 635 411 104
Autres débiteurs	4 875 042 337		4 875 042 337	5 939 517 892
Impôts et assimilés	953 907 019		953 907 019	1 892 122 376
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 477 927 505		3 477 927 505	3 644 303 086
TOTAL ACTIF COURANT	38 375 827 579		38 375 827 579	40 315 889 132
TOTAL GENERAL ACTIF	71 110 498 272	6 657 879 010	64 252 619 261	59 963 278 713

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234010006358

Désignation de l'entreprise SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital versé	4 277 000 000	2 450 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	10 969 638 758	7 786 918 240
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)	4 289 366 131	3 675 426 908
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	260 963 167	364 293 611
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	19 793 968 056	14 256 638 758
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	4 257 859 736	3 624 613 002
Impôts (différés et provisionnés)	100 241 818	68 361 270
Autres dettes non courantes	589 759 934	577 958 088
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	4 947 861 489	4 270 932 360
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	7 855 555 664	12 848 118 430
Impôts	561 398 009	1 497 957 347
Autres dettes	1 617 447 690	2 757 446 254
Tresorerie passif	29 476 388 150	24 322 166 561
TOTAL III	39 510 789 715	41 435 707 594
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	64 252 619 261	59 963 278 713

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234046277220

Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTRODOMESTIQUES

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018		2017	
	Montants Bruts	Amortissements, Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				8 932 758
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 302 253 500		1 302 253 500	1 025 933 500
Bâtiments	15 425 113 414	3 622 618 252	11 803 495 162	9 451 285 654
Autres immobilisations corporelles	9 663 418 596	4 879 732 907	4 783 685 688	4 041 700 245
Immobilisations en concession	720 570 482	142 671 119	577 899 363	517 080 350
	5 036 286 579		5 036 286 579	2 634 504 921
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 927 925 800		5 927 925 800	4 875 858 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	465 232 646		465 232 646	3 403 515 254
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	38 601 663 008	8 654 802 242	29 936 550 766	25 875 791 682
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	22 331 584 142		22 331 584 142	19 349 815 573
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 578 862 815	276 421 675	12 302 441 140	9 718 135 143
Autres débiteurs	7 514 622 938		7 514 622 938	4 879 042 337
Impôts et assimilés	277 515 931		277 515 931	953 907 019
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	4 691 668 652		4 691 668 652	3 477 927 505
TOTAL ACTIF COURANT	47 394 454 481	276 421 675	47 118 932 803	38 375 827 579
TOTAL GENERAL ACTIF	85 996 117 489	8 941 223 917	77 054 293 572	64 252 619 261

30 AVR 2019

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activite: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	14 675 968 056	10 956 638 758
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 813 011 475	4 289 366 131
Autres capitaux propres - Report à nouveau		250 963 167
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	24 765 979 532	19 793 968 056
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	7 035 035 755	4 257 859 736
Impôts (différés et provisionnés)	70 508 784	100 241 818
Autres dettes non courantes	745 293 820	589 759 934
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	7 851 238 360	4 947 861 489
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	5 981 459 687	7 655 655 564
Impôts	394 373 697	561 398 009
Autres dettes	2 498 142 437	1 617 447 690
Trésorerie passif	35 562 689 806	29 476 388 150
TOTAL III	44 436 675 679	39 510 789 715
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	77 054 893 572	64 252 619 261

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	950 247 895	34 414 763	925 833 131	40 042 026
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	1 302 293 500
Bâtiments	19 268 693 668	4 565 157 582	14 703 536 086	11 803 495 162
Autres immobilisations corporelles	10 421 836 087	6 011 566 774	4 410 269 312	4 783 685 658
Immobilisations en concession	720 570 482	161 245 007	559 325 475	577 899 363
Immobilisations encours	2 410 246 008		2 410 246 008	5 036 286 579
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 927 925 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	434 832 968		434 832 968	465 232 645
Impôts différés actif	27 046 123		27 046 123	
TOTAL ACTIF NON COURANT	57 529 084 034	10 772 384 129	46 756 699 905	29 936 860 765
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 625 167 685	1 121 023 634	17 504 144 050	22 331 584 142
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 517 138 553	905 858 229	11 611 280 323	12 302 441 140
Autres débiteurs	9 234 599 852		9 234 599 852	7 514 822 938
Impôts et assimilés	474 837 877		474 837 877	277 515 931
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 005 684 620		3 005 684 620	4 691 668 652
TOTAL ACTIF COURANT	43 857 428 590	2 026 881 864	41 830 546 725	47 118 032 805
TOTAL GENERAL ACTIF	101 386 512 624	12 799 265 993	88 587 246 630	77 054 893 572

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 237 979 532	14 678 968 056
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 391 643 244	5 813 011 475
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 889 024 276	24 766 979 532
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 945 475 841	7 035 035 755
Impôts (différés et provisionnés)	41 575 750	70 508 764
Autres dettes non courantes	657 325 679	745 293 620
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	9 644 378 271	7 851 238 360
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	8 990 636 450	5 981 469 687
Impôts	558 037 220	394 373 697
Autres dettes	2 399 147 526	2 498 142 487
Trésorerie passif	24 105 822 885	35 562 689 806
TOTAL III	36 053 644 083	44 436 675 679
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	88 587 246 630	77 054 893 572

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	965 705 571	136 935 219	828 765 352	925 833 131
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	18 068 688 964	6 021 545 277	12 047 143 687	14 703 536 085
Autres immobilisations corporelles	11 697 077 858	7 379 348 197	4 317 729 660	4 410 269 312
Immobilisations en concession	720 570 482	179 818 895	540 751 587	559 325 475
Immobilisations encours	4 666 437 637		4 666 437 637	2 410 246 008
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	394 011 385		394 011 385	434 832 568
Impôts différés actif	20 951 424		20 951 424	27 045 123
TOTAL ACTIF NON COURANT	59 819 054 124	13 717 651 589	46 101 402 535	46 756 699 905
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	20 120 904 191	185 605 074	19 935 299 117	17 504 144 050
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 906 018 820	1 100 268 120	8 805 750 700	11 611 280 320
Autres débiteurs	9 572 063 297		9 572 063 297	9 234 599 652
Impôts et assimilés	234 308 520		234 308 520	474 837 877
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 785 467 604		5 785 467 604	3 005 684 620
TOTAL ACTIF COURANT	45 618 762 435	1 285 873 194	44 332 889 241	41 830 546 725
TOTAL GENERAL ACTIF	105 437 816 559	15 003 524 784	90 434 291 776	88 587 246 630

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 000234046277228
Désignation de l'entreprise		SPA CONDOR ELECTRONICS
Activité		FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS
Adresse		ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ
Exercice clos le		31/12/2020
BILAN (PASSIF)		
	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 300 950 497	20 297 979 532
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	794 796 103	2 391 643 244
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 328 672 368	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	43 683 820 379	42 689 024 276
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	20 505 330 116	8 945 475 641
Impôts (différés et provisionnés)	12 242 716	41 575 750
Autres dettes non courantes	642 199 538	657 326 679
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	21 159 772 372	9 644 378 271
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	15 862 806 517	8 990 836 450
Impôts	599 403 428	558 037 220
Autres dettes	2 160 656 535	2 399 147 529
Tresorerie passif	6 947 832 543	24 105 622 686
TOTAL III	25 590 699 024	36 053 644 083
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	90 434 291 776	88 587 246 630

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N° F 0 0 0 2 3 4 0 4 0 2 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 001 078 663	245 380 648	755 698 014	828 766 352
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	18 068 668 964	6 571 302 636	11 497 366 328	12 047 143 687
Autres immobilisations corporelles	12 573 879 334	8 724 475 745	3 849 403 589	4 317 729 660
Immobilisations en concession	720 570 482	198 332 783	522 237 699	540 751 587
Immobilisations en location	4 941 869 244		4 941 869 244	4 606 437 637
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés	356 747 170		356 747 170	394 011 385
Prêts et autres actifs financiers non courants	616 289 994		616 289 994	20 661 424
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 564 734 654	15 732 641 813	45 832 092 841	46 101 402 535
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	15 583 525 039		15 583 525 039	19 935 299 117
Créances et emplois assimilés				
Clients	11 006 954 960	722 045 428	10 284 909 532	8 806 750 700
Autres débiteurs	9 515 721 215		9 515 721 215	9 572 063 297
Impôts et assimilés	351 080 420		351 080 420	234 308 520
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	1 994 658 300		1 994 658 300	5 765 467 604
Trésorerie	38 451 939 936	722 045 428	37 729 894 508	44 332 889 241
TOTAL ACTIF COURANT	54 381 503 695	722 045 428	53 659 458 173	64 233 656 962
TOTAL GENERAL ACTIF	100 016 674 591	16 454 687 242	99 491 550 014	110 335 059 497

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 336 596 783	20 300 950 407
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(-1 506 728 563)	794 796 103
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 087 822 095	2 323 672 368
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 177 091 816	43 683 820 379
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	19 000 455 459	20 505 330 118
Impôts (différés et provisionnés)		12 242 716
Autres dettes non courantes	627 072 397	642 193 538
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	19 627 527 857	21 159 772 372
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 563 535 628	15 882 806 517
Impôts	430 809 147	559 403 428
Autres dettes	2 296 459 883	2 160 656 535
Trésorerie passif	7 459 522 906	6 947 832 543
TOTAL III	21 750 337 666	25 590 699 024
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	83 554 957 349	90 434 291 776

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 00023404677728

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2022

BILAN (ACTIF)

	2022		2021	
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 101 873 432	375 999 687	725 873 745	755 698 014
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	20 321 084 897	7 620 852 271	12 700 232 625	11 497 296 328
Autres immobilisations corporelles	13 219 581 177	10 078 735 170	140 846 006	3 849 403 589
Immobilisations en concession	720 570 482	216 966 671	503 603 811	522 177 599
Immobilisations encours	1 925 348 934		1 925 348 934	4 941 869 244
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	195 591 897		195 591 897	356 747 170
Impôts différés actif	356 602 212		356 602 212	616 289 994
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 126 263 835	18 292 553 801	42 833 710 033	45 825 092 841
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	22 619 716 775		22 619 716 775	15 583 525 039
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 442 365 943	625 411 973	8 816 953 969	10 284 909 532
Autres débiteurs	10 329 253 588		10 329 253 588	9 515 721 215
Impôts et assimilés	314 928 119		314 928 119	351 080 420
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 468 656 970		1 468 656 970	1 994 658 300
TOTAL ACTIF COURANT	44 174 951 397	625 411 973	43 549 539 423	37 729 894 509
TOTAL GENERAL ACTIF	105 301 215 233	18 917 965 775	86 383 249 457	83 554 987 349

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0000234046277228

Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2022

BILAN (PASSIF)

	2022	2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		
Capital non appelé	4 277 000 000	4 277 000 000
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 336 596 783	20 336 596 783
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	636 378 668	(1 506 728 563)
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 581 093 532	3 087 822 095
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 813 468 484	42 177 091 816
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	15 167 783 955	10 000 485 489
Impôts (différés et provisionnés)	56 431 808	
Autres dettes non courantes	611 945 256	627 072 397
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	15 836 131 020	19 627 557 867
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	12 274 400 567	11 563 535 628
Impôts	362 910 297	430 809 147
Autres dettes	2 247 974 138	2 296 466 983
Tresorerie passif	12 858 364 628	7 459 522 906
TOTAL III	27 733 649 952	21 750 337 666
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	86 383 249 457	83 554 987 349

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0300234010086358

Désignation de l'entreprise SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse ZONE D'ACTIVITE RTE DE M SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2017		2016	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
ventes de marchandises			2 114 826 110		4 452 273 519
			85 830 642 035		82 777 533 133
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		1 511 063 027		1 630 273 477
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés		23 954 607			88 900 080 130
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 545 263 570	59 432 576 565		1 752 006 284
Production stockée ou destockée			97 333 003		40 072 845
Production imputée					
Subventions d'exploitation			87 984 645 999		90 692 159 260
I-Production de l'exercice		2 005 637 249		4 189 316 501	
Achats de marchandises vendues		65 954 422 760		69 568 546 974	
Matières premières		291 405 466		269 026 523	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats déduits et de prestations de services		132 912 610		124 036 002	
Autres consommations			119 003 738		20 819 545
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		367 615 870		416 567 401	
Services extérieurs	Sous-traitance générale	765 729 518		457 771 344	
	Locations	80 246 880		107 174 770	
	Entretien, réparations et maintenance	88 028 120		102 818 136	
	Primes d'assurances	150 333 248		5 971 200	
	Personnel extérieur à l'entreprise	549 740 326		68 021 030	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 016 751 519		810 483 621	
	Publicité	197 171 775		149 861 202	
Autres services		1 602 845 279		1 403 135 019	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		73 083 836 888		77 651 909 582	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			14 900 809 110		13 040 249 677
Charges de personnel		4 432 440 874		3 811 489 275	
Impôts et taxes et versements assimilés		873 694 715		980 719 709	
IV-Excédent brut d'exploitation			9 594 873 520		8 248 040 692
Autres produits opérationnels			505 422 449		182 327 902
Autres charges opérationnelles		1 028 460 328		364 024 204	

/ la suite sur la page suivante

ANNEXE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

NIF 0000234010086358

Dénomination de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du: 01/01/2017 au: 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Cotations aux amortissements	1 306 875 543		1 375 971 751	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				6 690 372 638
V-Résultat opérationnel		7 764 760 098		197 107 854
Produits financiers		453 341 406		
Charges financières	2 888 538 749		2 216 231 552	
VI-Résultat financier	2 435 197 343		2 019 123 697	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		5 329 562 754		4 671 248 941
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire			1 012 912 352	
Impôts exigibles sur résultats	1 069 529 657			17 090 317
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		29 333 034		
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		4 289 366 131		3 675 426 908

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 000234045277228											
Désignation de l'entreprise:		SPA CONDOR ELECTRONICS											
Activité	FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS												
Adresse	ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISILA BORDJ BOU ARRERIDJ												
Exercice du		01/01/2018				au		31/12/2018					
COMPTE DE RESULTAT													

RUBRIQUES		2018		2017	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			2 265 266 343		2 114 826 110
Production vendue	Produits fabriqués		90 695 776 359		85 630 642 035
	Prestations de services				
	Vente de travaux		1 351 085 091		1 511 063 027
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés		24 898 547		23 954 607	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			94 287 230 245		89 432 576 565
Production stockée ou déstockée			111 757 725	1 545 263 570	
Production immobilisée			156 269 519		97 333 003
Subventions d'exploitation			94 555 257 489		87 984 645 999
I-Production de l'exercice					
Achats de marchandises vendues		1 638 531 570		2 005 637 249	
Matières premières		68 807 569 508		65 954 422 760	
Autres approvisionnements		337 477 158		291 405 466	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services		903 000			
Autres consommations		243 292 961		132 912 610	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			33 274 156		116 003 736
Services extérieurs	Sous-traitance générale	1 241 450 066		367 615 870	
	Locations	925 346 347		765 729 516	
	Entretien, réparations et maintenance	41 602 808		80 246 680	
	Primes d'assurances	116 439 532		88 028 120	
	Personnel extérieur à l'entreprise	160 227 404		150 333 248	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	781 120 375		549 740 326	
	Publicité	1 184 027 395		1 016 751 519	
	Déplacements, missions et réceptions	228 425 994		197 171 775	
Autres services		1 623 688 190		1 602 845 279	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		77 297 028 155		73 083 636 868	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			17 258 229 334		14 900 809 110
Charges de personnel		5 339 617 318		4 432 440 874	
Impôts et taxes et versements assimilés		873 941 933		873 694 715	
IV-Excédent brut d'exploitation			11 044 670 051		9 594 673 520
Autres produits opérationnels			139 209 033		505 422 449
Autres charges opérationnelles		479 834 040		1 028 460 326	

/ la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 000234046277228											
Désignation de l'entreprise:		SPA CONDOR ELECTRONICS											
Activité	FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS												
Adresse	30 AV. ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISILA BORDJ BOU ARRERIDJ												
Exercice du		01/01/2018				au		31/12/2018					
COMPTE DE RESULTAT													

RUBRIQUES		2018		2017	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			2 265 266 343		2 114 826 110
Production vendue	Produits fabriqués		90 695 776 359		85 630 642 035
	Prestations de services				
	Vente de travaux		1 351 086 091		1 511 063 027
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés		24 898 547		23 954 607	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			94 287 230 245		89 432 576 565
Production stockée ou déstockée			111 757 725	1 545 263 570	
Production immobilisée			156 269 519		97 333 003
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			94 555 257 489		87 984 545 999
Achats de marchandises vendues		1 638 531 570		2 005 637 249	
Matières premières		68 807 569 508		65 954 422 760	
Autres approvisionnements		337 477 158		291 405 466	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services		903 000			
Autres consommations		243 292 961		132 912 610	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			33 274 156		116 003 736
Services extérieurs	Sous-traitance générale	1 241 450 066		367 615 870	
	Locations	925 346 347		765 729 516	
	Entretien, réparations et maintenance	41 802 808		80 246 680	
	Primes d'assurances	116 436 532		88 028 120	
	Personnel extérieur à l'entreprise	160 227 404		150 333 248	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	781 120 375		549 740 326	
	Publicité	1 184 027 395		1 016 751 519	
	Déplacements, missions et réceptions	228 425 994		197 171 775	
Autres services		1 623 688 190		1 602 845 279	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		77 297 028 155		73 083 636 858	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			17 258 229 334		14 900 909 110
Charges de personnel		5 339 617 316		4 432 440 874	
Impôts et taxes et versements assimilés		873 941 933		873 694 715	
IV-Excédent brut d'exploitation			11 044 670 051		9 594 673 520
Autres produits opérationnels			139 209 033		505 422 449
Autres charges opérationnelles		479 834 040		1 028 460 326	

/ la suite sur la page suivante

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISLA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du: 01/01/2019 au: 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		2 133 206 762		2 265 266 343
Production vendue	Produits fabriqués	60 659 453 703		90 695 778 358
	Prestations de services	2 100 840		
	Vente de travaux	3 404 731 603		1 351 088 091
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	47 424 188		24 896 547	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		65 152 068 721		94 287 230 245
Production stockée ou destockée		499 289 887		111 767 725
Production immobilisée		271 338 720		156 269 519
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		65 922 697 329		94 555 257 489
Achats de marchandises vendues	1 476 437 707		1 638 531 570	
Matérielles prestées	44 312 465 055		68 807 569 508	
Autres approvisionnements	145 421 740		337 477 158	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	728 067		903 000	
Autres consommations	131 010 114		243 292 961	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		8 496 082		33 274 156
Services extérieurs	Sous-traitance générale	2 001 071 798	1 241 450 066	
	Locations	913 785 833	925 346 347	
	Entretien, réparations et maintenance	108 254 154	41 602 808	
	Primes d'assurances	133 521 605	116 439 532	
	Personnel extérieur à l'entreprise	157 825 124	160 227 404	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	959 417 241	781 120 375	
	Publicité	833 946 375	1 184 027 395	
Autres services	Déplacements, missions et réceptions	144 716 094	228 425 994	
		1 317 482 945	1 623 688 190	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	52 627 585 777		77 297 028 155	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (VII)		14 295 111 551		17 258 229 334
Charges de personnel	5 182 983 354		5 339 617 318	
Impôts et taxes et versements assimilés	605 477 083		873 941 933	
IV-Excédent brut d'exploitation		8 508 651 113		11 044 670 081

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 0 2 3 4 0 4 5 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT ..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		854 289 805		139 209 033
Autres charges opérationnelles	449 895 576		479 834 040	
Dotations aux amortissements	3 889 891 152		1 826 541 349	
Provision			276 421 675	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		39 506 723		
		5 060 660 913		8 601 082 049
V-Résultat opérationnel		219 917 754		437 080 011
Produits financiers			2 686 431 806	
Charges financières	2 657 278 837		2 249 351 794	
VI-Résultat financier	2 437 361 083			6 351 730 254
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 623 299 830		
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire			568 051 813	
Impôts exigibles sur résultats	288 035 743			29 333 034
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		56 379 157		
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 391 643 244		5 813 011 475

(*) A détailler sur état annexe à joindre



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 0 2 3 4 0 4 5 2 7 7 2 2 8

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 0 2 3 4 0 4 5 2 7 7 2 2 8
 Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS
 Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS
 Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le: 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 300 950 407	20 237 975 632
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	794 756 103	2 391 643 244
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 328 572 308	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	43 683 820 379	42 889 024 276
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	20 505 330 116	8 545 475 841
Impôts (différés et provisionnés)	12 242 716	41 575 750
Autres dettes non courantes	642 199 538	657 326 579
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	21 159 772 372	9 644 378 271
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	15 362 806 517	8 990 836 450
Impôts	599 403 428	558 037 220
Autres dettes	2 160 656 535	2 399 147 526
Trésorerie passif	6 547 832 543	24 106 822 685
TOTAL III	25 590 699 024	36 053 844 083
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	90 434 291 776	88 587 246 630

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

418 0 0 0 2 3 4 0 4 0 2 1 1 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARPERIDJ

Exercice de: 01/01/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020		2019	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			694 214 301		2 133 208 762
Production vendue	Produits fabriqués		32 775 990 784		60 659 453 703
	Prestations de services		631 000		2 100 840
	Vente de travaux		1 241 285 521		3 404 731 603
	Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordées		90 724 206		47 424 188	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			34 621 397 401		66 152 068 721
Production stockée ou déstockée		233 352 431			499 289 887
Production immobilisée			3 440 476		271 338 720
Subventions d'exploitation			34 391 485 446		66 922 697 329
I-Production de l'exercice				1 476 437 707	
Achats de marchandises vendues		543 784 375		44 312 465 056	
Matières premières		21 520 212 915		145 421 740	
Autres approvisionnements		21 933 225			
Variations des stocks				726 067	
Achats d'études et de prestations de services		115 876		131 010 114	
Autres consommations		98 796 719			8 496 082
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				2 001 071 798	
Services extérieurs	Sous-traitance générale	998 674 252		913 785 833	
	Locations	640 337 601		108 254 154	
	Entretien, réparations et maintenance	221 365 873		133 521 605	
	Primes d'assurances	93 602 430		157 825 124	
	Personnel extérieur à l'entreprise	68 440 230		959 417 241	
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	274 720 897		833 946 375	
	Publicité	95 981 569		144 716 094	
	Déplacements, missions et réceptions	8 660 853		1 317 482 946	
Autres services		873 246 597			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				52 627 585 777	
II-Consommations de l'exercice		25 459 875 418			14 295 111 551
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			8 931 610 027		
Charges de personnel		3 433 037 720		5 182 983 354	
Impôts et taxes et versements assimilés		330 423 606		605 477 083	
IV-Excédent brut d'exploitation			5 168 148 700		8 506 651 113

... la suite sur la page suivante

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du: 01/01/2021 au: 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		1 199 357 743		694 214 301
		31 236 444 101		32 775 990 784
Production vendue		199 645		631 000
Produits fabriqués		1 399 533 136		1 241 285 521
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes	1 250 773		90 724 206	
Rabais, remises, ristournes accordés		33 834 273 853		34 621 397 401
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	7 322 360 428		233 352 431	
Production stockée ou déstockée		5 378 977		3 440 476
Production immobilisée				
Subventions d'exploration		26 517 292 402		34 391 485 446
I-Production de l'exercice	907 298 141		543 784 375	
Achats de marchandises vendues	16 662 578 015		21 520 212 915	
Matières premières	119 156 961		21 933 225	
Autres approvisionnements			115 876	
Variations des stocks			98 766 719	
Achats d'études et de prestations de services	142 874 313			
Autres consommations		2 473 535		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	652 394 360		998 674 252	
Services	645 967 466		640 337 601	
Sous-traitance générale	90 991 443		221 365 873	
Locations	85 523 873		93 602 430	
Entretien, réparations et maintenance	34 063 193		68 440 230	
Primes d'assurances	74 291 852		274 720 897	
Personnel extérieur à l'entreprise	238 016 280		95 981 569	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	16 492 449		8 660 853	
Publicité	1 119 567 755		873 248 597	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services			25 459 875 418	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	20 766 740 588			8 931 610 027
II-Consommations de l'exercice		5 730 551 814		
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	3 650 623 554		3 433 037 720	
Charges de personnel	294 406 130		330 423 606	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 785 522 130		5 168 148 700
IV-Excédent brut d'exploitation				

la suite sur la page suivante

DOCUMENT DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234046277228

Dénomination de l'entreprise SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARREIDJ

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT J.

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		553 514 652		660 590 926
Autres charges opérationnelles	291 700 978		881 641 429	
Dotations aux amortissements	2 513 365 195		3 715 237 339	
Provision				
Perles de valeur				
Régularisation sur pertes de valeur et provisions		571 102 001		1 376 245 545
V-Résultat opérationnel		105 072 607		2 630 109 403
Charges financières		108 332 964		193 380 924
Charges financières	2 331 104 036		2 170 129 949	
VI-Résultat financier	2 222 771 072		1 976 749 024	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 117 698 465			853 360 378
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		3 388 615	61 602 610	
Impôts et taxes sur résultats		607 581 256		23 238 335
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 506 728 563			794 796 103

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000234045277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité:

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse:

ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du

01/01/2022

au

31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		533 253 126		1 199 357 743
Produits fabriqués		28 206 040 002		31 236 444 101
Production vendue		16 817 375		199 645
Prestations de services		2 066 556 249		1 399 533 136
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés			1 260 773	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		30 822 666 753		33 834 273 853
Production stockée ou destockée		4 839 259 837	7 322 360 428	
Production immobilisée		1 691 617		5 378 977
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		35 663 618 208		26 517 292 402
Achats de marchandises vendues	426 304 583		907 298 141	
Matières premières	23 674 866 465		16 662 576 015	
Autres approvisionnements	72 605 481		119 156 961	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	5 089 097			
Autres consommations	242 197 774		142 874 313	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		22 307 999		2 473 535
Services extérieurs				
Sous-traitance générale	598 561 053		652 394 360	
Locations	454 191 222		645 967 486	
Entretien, réparations et maintenance	108 788 152		90 991 443	
Primes d'assurances	88 271 716		85 523 673	
Personnel extérieur à l'entreprise	29 686 658		34 063 193	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	39 867 072		74 291 852	
Publicité	199 464 835		238 016 280	
Déplacements, missions et réceptions	31 781 224		16 492 449	
Autres services	901 838 634		1 119 567 755	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	26 851 205 973		20 786 740 586	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 812 412 235		5 730 551 814

/ la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité:

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS
ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Adresse:

Exercice du 01/01/2022 au 31/12/2022

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 570 933 544		3 650 623 554	
Impôts et taxes et versements assimilés	60 420 607		294 406 130	
IV-Excédent brut d'exploitation		5 181 059 082		1 785 522 130
Autres produits opérationnels		881 465 519		553 514 652
Autres charges opérationnelles	341 708 845		291 700 978	
Dotations aux amortissements	2 669 706 278		2 513 365 198	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		176 551 500		571 102 001
V-Résultat opérationnel		3 227 659 978		105 072 607
Produits financiers		408 072 917		108 332 954
Charges financières	2 698 267 844		2 331 104 036	
VI-Résultat financier	2 290 194 926		2 222 771 072	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		937 465 051	2 117 698 455	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire		15 001 208		3 388 615
Impôts exigibles sur résultats				607 581 286
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire	316 089 591		636 376 668	1 506 728 563
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE				

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 02: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

NIF 000234010085355

SPA CONDOR ELECTRONICS

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

ZONE D'ACTIVITE RTE DE MISILA BORDJ BOU ARREIDJ

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

Si Tableau de détermination du résultat fiscal.

Resultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	4 289 305 131
	Perte	
II. Rintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		13 482 000
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		6 485 841
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		218 814 577
Frais de réception non déductibles		8 092 000
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art. 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)		1 069 529 657
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	(-29 333 034)
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		650 270 006
Amendes et pénalités		364 871 593
Autres réintégrations *		
	Total des réintégrations	2 302 212 642
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CidTA)		
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CidTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art. 27 de LFC 2010)		26 674 812
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art. 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	26 674 812
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf art 147 du CidTA)		
Déficit de l'année 2013		
Déficit de l'année 2014		
Déficit de l'année 2015		
Déficit de l'année 2016		
	Total des déficits à déduire	
Resultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	6 564 903 651
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexé à joindre

ARTISANAT DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 000234046277228

Dénomination de l'entreprise: **SPA CONDOR ELECTRONICS**

Activité: **FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS**

Adresse: **ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ**

Exercice du: **01/01/2019** au: **31/12/2019**

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice	2 391 643 244
		Perte	
II. Réintégrations			
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation			21 020 000
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles			31 816 974
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles			59 119 990
Frais de réception non déductibles			
Cotisations et dons non déductibles			3 687 500
Impôts et taxes non déductibles			142 348 018
Provisions non déductibles			174 869 231
Amortissements non déductibles			
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles			180 716 956
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)			
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)			268 035 743
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat		(-56 379 157)
	Impôts différé (variation)		
Pertes de valeurs non déductibles			43 469 294
Amendes et pénalités			485 622 988
Autres réintégrations *		Total des réintégrations	1 374 327 540
			2 640 900
III. Déductions			
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)			
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse			118 915 841
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)			
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)			164 031 458
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)			
Complément d'amortissements			195 235 496
Autres déductions *		Total des déductions	480 823 697
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf art 147 du CIDTA)			
Déficit de l'année 2015			
Déficit de l'année 2016			
Déficit de l'année 2017			
Déficit de l'année 2018		Total des déficits à déduire	3 285 147 087
Résultat fiscal (I+II-III-IV)		Bénéfice	
		Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

ALGERIE

ALGERIE

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

30 AVR 2019

52 131 91 473

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)		Bénéfice	Perte
II. Réintégrations			52 131 91 473
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation			20 118 000
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles			56 869 375
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles			91 907 608
Frais de réception non déductibles			2 406 085
Cotisations et dons non déductibles			195 235 495
Impôts et taxes non déductibles			57 450 078
Provisions non déductibles			
Amortissements non déductibles			
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles			
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art. 27 de LFC 2010)			
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)			
Impôts sur les bénéfices des sociétés		Impôts exigible sur résultat	568 051 813
		Impôts différé (variation)	(-29 333 034)
Pertes de valeurs non déductibles			
Amendes et pénalités			68 401 501
Autres réintégrations *			333 640 550
Total des réintégrations			1 364 747 473
III. Déductions			
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)			28 516 295
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse			
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)			201 265 800
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art. 27 de LFC 2010)			
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art. 27 de LFC 2010)			57 450 078
Complément d'amortissements			
Autres déductions *			
Total des déductions			287 232 174
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf art 147 du CIDTA)			
Déficit de l'année 2014			
Déficit de l'année 2015			
Déficit de l'année 2016			
Déficit de l'année 2017			
Total des déficits à déduire			
Résultat fiscal (I+II-III-IV)		Bénéfice	6 890 526 775
		Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 0100234046271226	
Designation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS			
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS			
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE MESILA BORDJ BOU ARBERIDJ			
Exercice du		01/01/2022	au 31/12/2022

Tableau de détermination du résultat fiscal

I. Résultat net de l'exercice	Bénéfice	636 376 658
(Compte de résultat)	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		6 101 500
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		88 470 588
Frais de réception non déductibles		31 781 224
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		112 028 127
Amortissements non déductibles		88 232 155
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit-bail (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)		72 670 083
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	(-15 001 208)
	Impôts différé (variation)	316 089 591
Pertes de valeurs non déductibles		141 717 127
Amendes et pénalités		338 285 445
Autres réintégrations *		
Total des réintégrations		1 180 374 635
III. Déductions		
Plus-values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)		27 687 708
Les produits et les plus-values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit-bail (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)		51 251 689
Complément d'amortissements		203 179 213
Autres déductions *		
Total des déductions		282 318 611
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
Déficit de l'année 2020		1 606 788 834
Déficit de l'année 2021		
Total des déficits à déduire		1 606 788 834
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	72 356 141
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 000234046277220											
Désignation de l'entreprise:		SPA CONDOR ELECTRONICS											
Activité:		FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS											
Adresse:		ZONE D'ACTIVITE RTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ											
Exercice du:		01/01/2020				au:		31/12/2020					

IV Tableau de détermination du résultat fiscal		
I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	794 796 103
II. Réintégrations		
Charges des immobilisations non affectées directement à l'exploitation		15 054 000
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		4 370 375
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		27 026 667
Frais de réception non déductibles	2 500 000	
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		110 270 656
Amortissements non déductibles		82 842 155
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art. 27 de LFC 2010)		165 369 333
Loyers hors produits financiers (Bailleur) (cf art. 27 de LFC 2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	81 802 610
	Impôts d'offre (variation)	(-23 238 335)
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		173 457 862
Autres réintégrations *		742 916 236
	Total des réintégrations	1 399 681 562
III. Déductions		
Plus-values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art. 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus-values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art. 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art. 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art. 27 de LFC 2010)		169 213 333
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		142 348 018
	Total des déductions	311 561 351
IV. Déficit antérieurs (à déduire) (cf art. 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2016		
Déficit de l'année 2017		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	1 883 116 313
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 03: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار
ANDI

1/ Calcul des Avantages en Matière de TAP

MOIS	CA REVENTE	CA GROS H.CNE	CA BBA GROS	CA DETAIL	CA MARCHÉ	EXPORT	TOTAL	TAP Sans ANDI	TAP Avec Andi 2017	Avantage ANDI TAP
janv-17	-	215 195 632,68	308 385 856,00	6 047 194 699,32	112 936 722,00	-	6 683 712 910,00	67 401 812,71	67 401 812,71	-
févr-17	-	151 382 258,89	156 448 182,00	5 096 234 345,11	128 792 353,00	-	5 535 961 194,00	55 972 533,16	55 972 533,16	-
mars-17	-	215 787 387,87	256 437 658,00	4 202 247 135,13	129 211 469,00	3 104 055,00	4 824 042 060,00	48 682 893,85	48 682 893,85	-
avr-17	-	298 822 841,33	2 030 818 539,00	5 283 842 374,67	178 578 487,00	20 358 410,00	7 894 735 638,00	78 813 514,86	70 438 682,72	8 374 832,14
mai-17	-	312 694 367,73	518 160 117,00	6 791 785 466,27	82 517 437,00	2 113 937,00	7 707 271 325,00	77 464 161,07	69 079 257,12	8 384 903,95
juin-17	916 930 036,00	206 330 281,05	311 223 519,00	4 500 179 788,95	133 847 690,00	453 383 675,00	6 521 894 990,00	70 523 651,96	65 004 145,01	5 519 506,95
juil-17	-	181 370 718,83	648 504 253,00	7 015 937 886,17	33 432 823,00	83 445 951,00	7 962 691 612,00	78 959 620,93	70 329 226,78	8 630 394,15
août-17	-	230 080 391,34	423 844 500,00	8 872 246 094,66	51 963 836,00	216 962 058,00	9 795 096 880,00	96 041 167,40	85 562 379,32	10 478 788,09
sept-17	355 692 750,00	170 470 285,93	257 734 046,00	5 460 038 045,07	48 116 417,00	-	6 292 051 544,00	66 718 025,02	60 240 958,41	6 477 066,62
oct-17	-	323 493 072,40	769 000 793,00	6 545 544 123,60	58 831 544,00	151 958 404,00	7 868 827 937,00	77 462 853,05	69 039 011,26	8 423 841,79
nov-17	-	231 844 175,50	383 884 053,00	6 630 329 610,50	242 379 858,00	149 351 971,00	10 587 683 824,58	76 096 276,26	68 125 612,64	7 970 663,63
déc-17	842 203 321,77	309 141 534,81	642 975 810,00	8 368 752 705,38	165 682 808,00	168 927 644,63	113 438 009,06	103 086 052,00	103 519 957,06	-
TOTAL	2 114 826 107,77	2 936 612 948,36	6 727 417 576,00	74 816 332 274,83	1 366 291 444,00	1 352 279 501,63	907 574 519,31	832 962 564,97	74 611 954,38	

2/ Calcul des Avantages en Matière de IBS

Resultat Comptable 2017	4 289 366 131,00
Resultat Fiscal 2017	6 564 903 961,00

A/ Calcul Prorata exoneration EXPORT

CA Global Déclaré	CA comptabilisé	CA Export Total	CA Export Rapatrié
89 432 576 565,00	89 432 576 565,00	1 352 279 501,00	1,51%
Taux Export			
Déduction du résultat export			99 265 674,70
Résultat Fiscal Après Déduction du résultat export			6 465 638 286,30

B/ Calcul Exoneration ANDI

Libelle	Taux	Exoneration ANDI	Avantage Andi (IBS) 19%
Résultat Non Imposable Décision ANDI	11%	711 220 211,49	135 131 840,18

C/ Calcul Total des avantages à réinvestir

D/ à réinvestir TAP	22 383 586,31
E/ à réinvestir IBS	40 539 552,06
F/ Total à réinvestir 2018	62 923 138,37

1/ Calcul des Avantages en Matière de TAP

MOIS	CA REVENTE	CA GROS	CA INTRA GROUPE	CA DETAIL	CA MARCHÉ	EXPORT	TOTAL	TAP Sans ANDI	TAP Avec Andi 2018	Avantage ANDI TAP
janv-18	-	800 878 822,78	1 615 051,70	5 578 380 039,00	67 929 316,83	115 597 437,01	6 564 400 667,32	64 811 578,37	57 779 969,66	7 031 558,71
févr-18	-	653 718 857,13	4 108 159,62	5 878 275 211,00	87 868 952,39	128 106 533,15	6 752 077 713,29	66 637 974,97	59 416 218,87	7 221 756,10
mars-18	-	1 189 616 809,83	943 824,08	6 132 285 407,92	165 121 223,41	215 653 860,24	7 703 621 125,48	75 695 840,53	67 633 348,05	8 062 492,47
avr-18	-	1 460 149 512,40	2 385 639,06	7 694 603 841,00	47 736 577,19	287 437 709,94	9 492 313 279,59	92 263 582,19	82 177 121,32	10 091 460,88
mai-18	186 803 359,76	779 297 289,36	6 591 736,20	7 909 814 791,19	72 467 492,66	468 336 045,27	9 423 310 714,43	91 714 200,39	82 097 510,65	9 616 689,75
juin-18	109 112 516,00	522 527 105,40	1 562 529,40	6 244 466 936,00	48 268 101,66	359 813 001,72	7 285 750 190,17	70 576 212,26	63 118 612,30	7 457 599,96
juil-18	146 049 014,89	1 250 561 677,52	724 850,33	8 894 141 181,16	24 560 293,49	426 539 828,83	10 742 576 846,22	104 736 413,29	93 570 788,97	11 165 624,32
août-18	87 206 552,31	622 189 882,43	3 197 443,01	6 452 046 678,00	22 045 035,90	270 992 713,52	7 457 678 305,17	72 817 172,19	65 007 054,73	7 810 117,46
sept-18	103 816 396,72	697 381 576,73	1 444 664,04	5 412 345 612,00	7 557 435,43	200 263 697,00	6 422 809 381,92	63 286 961,35	56 553 403,94	6 733 557,42
oct-18	574 184 683,79	1 797 871 181,45	7 958 681,92	5 455 735 032,00	174 020 928,81	191 373 085,59	8 201 143 593,56	86 630 069,74	78 580 270,64	8 049 799,11
nov-18	601 355 515,68	845 767 281,82	6 471 744,53	5 263 125 482,99	93 359 173,86	153 171 133,82	6 963 250 332,70	74 516 425,57	67 739 045,00	6 777 380,57
déc-18	446 762 965,21	1 213 053 708,34	34 880 175,29	5 506 950 728,12	215 880 151,65	96 292 442,89	7 513 820 171,50	79 373 505,94	71 671 067,50	7 702 438,45
TOTAL	2 255 291 004,36	11 833 013 705,19	71 884 499,18	76 422 170 940,38	1 026 814 683,27	2 913 577 488,97	94 522 752 321,36	943 059 886,79	845 339 411,64	97 720 475,20

2/ Calcul des Avantages en Matière de IBS

Resultat Comptable 2018	5 813 011 475,00
Resultat Fiscal 2018	6 890 526 775,00

A/ Calcul Prorata exoneration EXPORT

CA Global déclaré	ca comptabilisé	CA Export Total	CA Export Rapatrié
	94 287 230 245,00	2 913 577 488,57	2 057 885 307,15
Taux Export			3,09%

Déduction du résultat export	212 924 736,93
Résultat Fiscal Après Déduction du résultat export	6 677 602 038,07

B/Calcul Exoneration ANDI

Libelle	Taux	Exoneration ANDI	Avantage Andi (IBS) 19%
Résultat Non Imposable Décision ANDI	17,93%	1 197 294 045,43	227 485 868,63

C/ Calcul Total des avantages à réinvestir	227 485 868,63
--	----------------

D/ à réinvestir TAP	29 316 142,56
E/ à réinvestir IBS	68 245 760,59
F/ Total à réinvestir 2018	97 561 903,15

1/ Calcul des Avantage en Matière de TAP

Jan-19	63 161 399,25	514 139 045,61	10 034 467,64	4 250 590 071,03	229 297 639,57	11 984 380,42	5 079 207 003,52	52 349 983,74	43 773 471,33	8 576 512,41
fév-19	46 088 649,63	481 063 405,30	48 401 799,59	4 395 977 436,86	316 531 759,52	431 637 970,23	5 719 701 021,13	54 449 157,81	45 661 484,29	8 778 673,52
mar-19	195 987 741,56	632 683 211,89	2 178 697,41	3 691 306 987,28	412 682 103,48	524 626 349,88	5 459 465 091,50	53 349 888,38	45 996 973,95	7 352 914,43
avr-19	241 449 600,30	985 570 908,84	1 765 494,16	4 664 072 042,87	172 383 244,06	433 318 145,73	6 498 559 435,96	63 911 170,18	53 781 360,37	10 129 809,81
mai-19	222 295 619,47	761 018 801,46	65 207 382,13	4 597 590 623,00	143 283 389,51	514 853 532,38	6 384 249 347,95	60 181 257,48	50 573 270,78	9 607 986,70
juin-19	271 326 980,03	880 463 471,94	21 428 121,47	5 526 886 699,00	143 140 374,53	253 128 815,90	7 096 374 462,87	71 647 146,93	60 158 768,07	11 488 378,85
juil-19	258 337 673,63	717 788 849,41	36 679 101,51	7 259 777 545,00	153 442 276,58	212 239 591,07	8 638 265 037,19	87 244 051,57	72 940 275,02	14 303 776,55
août-19	231 944 083,05	389 186 979,42	1 251 834,88	4 250 346 161,98	94 364 242,53	181 524 469,63	5 148 617 771,49	52 449 676,71	44 130 993,79	8 318 682,92
sept-19	215 017 045,58	1 360 919 459,95	1 296 852,67	3 112 574 038,93	95 943 076,21	160 988 443,18	4 955 738 916,52	50 564 422,84	42 527 311,20	8 037 118,84
oct-19	155 904 557,84	961 742 228,38	1 632 608,10	2 224 723 728,33	202 687 002,03	205 872 880,42	3 750 563 005,10	37 983 055,75	32 269 722,29	5 713 333,46
nov-19	178 322 883,72	718 962 693,84	78 764,68	1 937 586 380,10	281 610 774,47	62 710 367,99	3 179 271 864,81	34 356 110,03	29 592 917,54	4 763 192,49
dec-19	44 500 582,57	802 643 985,41	7 165 571,84	2 391 064 111,00	95 392 301,28	86 039 517,67	3 426 886 069,77	34 257 977,13	28 531 658,52	5 726 318,62

2/ Calcul des Avantage en Matière de IBS

Resultat Comptable 2019	2 391 643 244,00
Resultat Fiscal 2019	3 285 147 087,00

A/ Calcul Prorata exoneration EXPORT

CA Global déclaré	CA comtabilise	CA Export Total	CA Export Rapatrié
65 256 819 027,81	66 152 068 721,00	3 078 924 464,50	3 078 924 464,50
Taux Export			4,65%

Déduction du résultat export	152 901 034,41
Résultat Fiscal Après Déduction du résultat export	3 132 246 052,59

B/ Calcul Exoneration ANDI

Libelle	Taux	Exoneration ANDI	Avantage ANDI (IBS) 19%
Résultat Non Imposable Décision ANDI	17,93%	561 611 717,23	106 706 226,27

C/ Calcul Total des avantage à réinvestir	106 706 226,27
---	----------------

D/ à réinvestir TAP	30 959 007,18
E/ à réinvestir IBS	32 011 867,88
F/ Total à réinvestir 2019	62 970 875,06

1/ Calcul des Avantages en Matière de TAP

MOIS	CA REVENUE	CA REVENUE Detail	CA REVENUE Gross	CA GROS	CA INTRA GROUPE	CA DETAIL	CA MARCHÉ	EXPORT	TOTAL	TAP Sans ANDI	TAP Avec Andi 2020	Avantage ANDI TAP
Jan-20	54 438 015,75	49 498 523,25	14 806 247,58	248 424 794,22	218 333,25	1 853 933 916,08	71 972 199,87	71 361 345,98	2 484 261 345,25	24 508 205,26	28 753 167,85	3 247 656,33
Feb-20	41 684 988,87	27 881 463,04	13 802 417,83	549 779 993,03	705 542,08	1 313 886 896,43	138 947 151,48	81 181 179,45	2 139 189 415,11	22 289 489,84	18 711 284,73	3 577 284,58
Mars-20	36 219 179,81	26 498 487,00	9 628 712,81	388 478 715,18	8 116 728,18	596 486 548,86	181 548 985,87	4 873 195,20	1 846 433 162,41	11 733 794,17	18 189 842,28	1 485 955,36
Avr-20	46 892 742,47	25 128 933,29	18 796 781,47	247 261 876,43	17 815,13	2 627 788 473,15	216 831 929,34	-	3 857 131 987,43	32 943 397,94	28 917 648,91	4 025 737,88
Mai-20	38 726 226,21	33 568 942,63	6 157 253,08	217 864 541,36	438 533,95	2 158 718 468,47	47 551 578,82	-	2 813 871 127,14	25 886 196,51	24 118 815,98	1 767 408,23
Juin-20	38 148 454,72	26 494 235,05	3 664 879,47	957 162 158,38	51 338 318,71	2 374 544 363,14	37 456 441,24	487 028,68	3 461 927 466,73	33 584 698,43	31 772 781,13	5 812 376,79
Juil-20	98 142 667,79	84 895 439,16	8 747 408,33	222 479 521,15	68 293 956,84	4 286 495 866,66	83 879 278,63	184 789 164,73	4 769 747 437,47	47 576 254,25	39 434 993,63	7 243 676,22
Août-20	67 652 889,42	37 878 500,66	38 876 587,76	202 474 652,85	436 868,95	2 454 801 412,84	138 899 165,38	74 927 877,21	3 124 438 774,38	31 733 784,24	28 613 428,23	1 521 096,81
Sept-20	58 956 912,15	37 255 796,14	21 781 416,89	338 489 499,14	15 533 968,42	1 886 149 878,45	35 335 226,56	78 118 138,72	3 024 882 987,94	32 493 231,42	28 988 215,71	4 505 605,71
Oct-20	76 956 881,42	41 848 812,98	15 114 808,44	588 203 131,86	115 519 866,43	1 335 980 133,83	44 173 542,84	107 986 515,21	3 228 972 521,89	36 441 916,78	27 379 287,36	9 062 629,42
Nov-20	54 277 155,84	49 878 475,72	13 482 128,11	345 985 088,47	166 386 285,23	2 454 789 958,47	198 188 486,36	243 959 123,85	3 432 328 711,23	21 574 476,74	26 312 352,83	5 737 876,16
Déc-20	88 813 492,92	47 248 793,18	36 649 189,74	234 463 776,63	18 879 363,17	2 319 187 526,43	64 886 476,43	184 477 863,33	3 131 884 443,31	37 487 788,83	33 889 183,74	4 598 523,36
TOTAL	684 033 773,08	513 794 346,33	180 237 424,75	4 512 239 922,67	424 778 521,76	26 940 302 081,45	1 103 663 995,41	931 090 936,17	34 606 107 034,94	347 801 036,05	295 405 628,24	16 384 407,81

2/ Calcul des Avantages en Matière de IBS

Resultat Comptable 2020	794 796 103,30
Resultat Fiscal 2020	1 883 116 312,00

A/ Calcul Prorata exoneration EXPORT

CA Capital déclaré	CA exonération	CA Export Total	CA Export Repatrié
34 606 107 034,54	34 621 397 401,76	931 090 936,17	931 090 936,17
Taux Export			2,69%
Deduction du résultat export			
			50 643 609,49
Résultat Fiscal Après Déduction du résultat export			1 832 472 702,51

B/ Calcul Exoneration ANDI

Libelle	Taux	Exoneration ANDI	Avantage Andi (IBS) 15%
Resultat Non Imposable Décision ANDI	17,93%	328 562 355,56	62 426 847,56

C/ Calcul Total des avantages à réinvestir

	118 821 255,37
--	----------------

D/ à réinvestir TAP

	16 918 322,34
--	---------------

E/ à réinvestir IBS

	18 728 054,27
--	---------------

F/ Total à réinvestir 2020

	35 646 376,61
--	---------------

1/ Calcul des Avantages en Matière de TAP

MOIS	CA REVENTE		CA GROS PF	CA INTRA GROUPE	CA INTRA GROUPE MARCHÉ	CA DETAIL PF	CA PF GROS+DETAL	CA MARCHÉ IMP TAP	EXPORT	TOTAL	TAP Sans ANDI	TAP Avec Andl 2021	Avantage ANDI TAP
	CA REVENTE DETAIL	CA REVENTE GROS											
Janv-21	77 390 499,33	29 650 031,30	484 951 923,09	114 333 664,26	2 000 000,00	707 861 832,68	1 192 013 745,77	77 944 246,47	112 217 837,87	1 603 560 025,00	15 230 111,77	13 092 831,12	2 137 289,65
févr-21	18 566 921,39	109 210 189,90	1 170 617 086,82	163 384 093,90	35 005 400,00	812 447 586,94	1 983 064 673,76	175 900 395,13	404 563 526,64	2 854 689 800,73	25 024 694,89	21 469 959,93	3 555 634,96
mars-21	20 465 862,00	241 781 620,43	2 463 976 071,77	71 380 682,40	-	534 354 092,40	2 996 430 164,17	181 387 058,13	415 118 227,81	3 926 563 614,94	36 479 367,44	31 196 768,16	5 372 599,28
avr-21	10 112 365,00	79 159 148,39	1 491 374 192,47	60 606 499,02	-	230 228 689,38	1 921 602 881,85	39 734 239,93	112 125 653,49	2 223 340 787,68	21 122 517,79	17 677 083,83	3 445 433,97
mai-21	12 763 115,38	76 133 871,12	2 819 022 484,72	2 688 489,29	35 100,00	531 606 081,78	2 550 628 566,50	76 639 742,33	106 915 126,96	3 878 699 502,90	39 985 600,21	33 506 765,09	6 478 835,11
juin-21	73 363 583,43	63 404 828,03	1 780 612 211,48	201 169,10	-	1 302 005 197,77	3 613 404 971,20	99 774 082,22	43 926 949,34	3 254 727 917,84	32 750 476,46	28 304 925,15	5 551 289,88
juil-21	20 073 949,83	28 438 862,14	2 732 284 173,65	4 901 486,85	4 297 007,02	1 315 478 972,74	3 096 090 284,22	65 996 703,22	148 052 007,74	3 374 378 755,58	25 133 271,15	20 764 973,90	4 368 291,25
août-21	7 152 362,00	34 075 119,56	1 414 064 305,74	167 627,03	-	214 593 561,45	2 946 877 735,10	233 320 044,33	194 744 483,49	2 679 187 950,40	24 366 890,81	20 564 700,25	3 802 190,56
sept-21	14 071 896,97	19 694 268,27	1 297 997 907,97	67 907 737,53	-	812 576 859,78	2 120 574 767,65	155 910 796,26	131 038 909,94	2 388 817 470,64	18 272 927,52	15 674 653,59	2 596 273,94
oct-21	22 278 485,16	26 922 249,16	998 790 651,55	131 482 022,02	-	449 214 889,78	1 448 005 541,31	77 581 372,82	104 655 264,11	1 937 248 841,47	29 343 512,81	24 785 644,34	4 557 868,47
nov-21	28 634 423,35	146 890 217,86	1 720 919 905,80	96 408 899,38	-	832 369 426,35	2 553 189 332,15	213 632 937,81	50 149 541,75	1 950 304 294,41	329 295 066,09	277 552 333,22	51 742 732,87
déc-21	18 365 876,00	18 557 707,32	20 084 110 688,39	587 865 979,88	41 513 884,52	8 774 078 307,53	28 858 188 995,92	1 412 024 960,96	1 842 050 483,00	33 897 287 873,08			
TOTAL	323 239 339,85	873 918 113,48											

2/ Calcul des Avantages en Matière de IBS

Resultat Comptable 2021
Resultat Fiscal 2021

Déficit
Déficit

2 134 564 298,82

A/ Calcul Prorata exoneration EXPORT

CA Global déclaré	CA contributives	CA Export Total	CA Export Repatriés
33 897 287 873,08	33 834 273 853,16	1 842 050 483,00	1 932 088 516,92
Taux Export			5,71%
Dédution du résultat export			-
Résultat Fiscal Après Dédution du résultat export			-

B/Calcul Exoneration ANDI

Libelle	Taux	Exoneration ANDI	Avantage Andl (IBS) 19%
Résultat Non Imposable Décision ANDI	0,00%	-	-

C/ Calcul Total des avantages à réinvestir

51 742 732,87

D/ à réinvestir TAP

15 522 819,86

E/ à réinvestir IBS

15 522 819,86

E/ Total à réinvestir 2021

1/ Calcul des Avantages en Matière de TAP

MDIS	CA REVENTE			CA PF			CA INTRA GROUPE			CA MAP
	NG DETAIL	NG GROS	TOTAL NG	PF GROS	PF DETAIL	TOTAL PF	INTRA GROUPE GROS	INTRA GROUPE MARCHÉ	TOTAL INTRA GROUPE	
janv-21										
févr-21										
mars-21										
avr-21										
mai-21										
juin-21										
juil-21										
août-21										
sept-21										
oct-21										
nov-21										
déc-21										
TOTAL										

2/ Calcul des Avantages en Matière de IBS

Résultat Comptable 2022

Déficit

Résultat Fiscal 2022

Déficit

72 356 141,03

A/ Calcul Prorata exonération EXPORT

CA Global déclaré	CA exonérable	CA Export Total	CA Export Raportée
30 133 540 459,83	33 834 273 853,16	1 084 688 383,18	1 199 158 433,98
Taux Export			3,54%

Déduction du résultat export	- 2 564 455,12
Résultat Fiscal Après Déduction du résultat export	- 69 791 685,91

B/ Calcul Exonération ANDI

Libelle	Taux ANDI	Taux ANDI PF	Exonération ANDI	Avantage Andé (IBS) 19%
Résultat Non Imposable Décision ANDI	0,00%	0,06%	-	-

Calcul Prorata IBS / Art-46 Lois de finance 2022

CA COMPTABILISÉ BRUT 30 822 666 753,45					
Type CA	Chiffre d'affaires Brut	Taux CA Prorata	Résultat Export Imposable	Taux IBS	IBS (IDA) Par Type
PF	28 206 040 002,01	91,51%	66 213 615,60	19,00%	12 580 586,96
NG / service	550 070 501,54	1,78%	1 291 289,27	26,00%	335 735,21
Transac	2 066 556 249,90	6,70%	4 851 216,16	23,00%	1 115 784,22
Total Chiffre d'affaires	30 822 666 753,45	100,00%	72 356 141,03	IBS 2022 (IDA)	14 032 106,49

C/ Calcul Total des avantages

D/ à réinvestir TAP	-
E/ à réinvestir IBS	-
E/ Total à réinvestir 2022	-